

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا بَابُ /

إِعْرَابُ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

إِعلم أَنَّ الْأَفْعَالَ إِنَّمَا دَخَلَهَا الْإِعْرَابُ لِمُضَارِعَتِهَا الْأَسْمَاءَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْرَبَ مِنْهَا شَيْءٌ .

وذلك أَنَّ الْأَسْمَاءَ هِيَ الْعَرَبِيَّةُ . وَمَا كَانَ غَيْرَ الْأَسْمَاءِ فَمَأَلُهُ لَهَا ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ ، وَالْحُرُوفُ (١) .
وإِنَّمَا ضَارَعَ الْأَسْمَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ مِنَ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي تُوجِبُ الْفِعْلَ غَيْرَ مَاضٍ ، وَلَكِنَّهُ يَصْلُحُ لَوْقَتَيْنِ : لَمَّا أَنْتَ فِيهِ ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ .
وَالزَّوَائِدُ (٢) : الْأَلْفُ ، وَهِيَ عَلَامَةُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَحَقُّهَا أَنْ يُقَالَ : هَمْزَةٌ .
وَالْيَاءُ : وَهِيَ عَلَامَةُ الْغَائِبِ .

وَالنَّاءُ : وَهِيَ عَلَامَةُ الْمُخَاطَبِ ، وَعَلَامَةُ الْأَنْثَى الْغَائِبَةِ (٣) .

/ وَالنُّونُ : وَهِيَ لِلْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ (٤) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفْعَلُ أَنْتَ أَوْ هِيَ ،
وَنَفْعَلُ نَحْنُ ، وَيَفْعَلُ هُوَ .

وإِنَّمَا قِيلَ لَهَا مُضَارِعَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَعْنَى . تَقُولُ : زَيْدٌ يَقُومُ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ،
فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدًا ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أَي لِحَاكِمٌ .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ « وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والناء والياء والنون ، وذلك قولك : افعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو ونفعل نحن »

(٣) لفرد الغائبة ولتناها

(٤) وللواحد المعظم نفسه

وتقول : زيد يأكلُ . فيصلحُ أن يكون في حال أكل ، وأن يأكلُ فيما يُستقبل ؛ كما تقول :
زيد آكلٌ . أى في حال أكل ، وزيد آكلٌ غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف
واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إن زيدا ليفعل)
في معنى لفاعل (١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و (فعل) وما كان في معناه لما مضى ،
وقولك : (افعل) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما
تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فعل) - قلت حروفه أو كثرت - إذا أحاط . / به معنى (فعل) ، نحو :
ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحيد ، ودحرج ، وانطلق ، واقتدر ، وكلم ، واستخرج ، واغْدودن ،
واغْلوط . ، وقاتل ، وتقاتل ، وكل ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ،
نحو : ضرب ، ودحرج ، واستخرج - فهذا كله مبنى على الفتح .
وكان حتى كل مبنى أن يسكن آخره ، فحرك آخر هذا المضارعة العربية ، وذلك أنه يُنعت
به كما يُنعت بها .

تقول : جاءنى رجل ضربنا ؛ كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .
وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلت فعلت ، فالمعنى : إن تفعل أفعل . فلم يسكنوها

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣ « وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل
فيوافق قولك لفاعل ، حتى كأنك قلت : ان زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما
لحقت الاسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذاك ، فتلحقها هذين
الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو
وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : ان (بتشديد النون) يضرب بأتينا
وأشبهه هكذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى . . . ولدخول اللام قال الله
تعالى (وان ربك لبحكم بينهم) أى لحاكم ولما تلحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام
الاسم للمعرفة »

كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ، ولا ما يجعل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن .
فالمضارع من الأسماء : من عَلَّ يا فتى لم يسكنوا اللام ؛ لأنه في / النكرة من عَلَّ يا فتى (١) .
والمتمكن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن قولهم : ابدأ بهذا أولُ ويا حكّم .
وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن ؛ لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ بها ؛
فلذلك سكن آخرها (٢) .

فإن قال قائل : هي مُعربة مجزومة ؛ لأنَّ معناها الأمر ؛ ألا ترى أنَّ قولك : اضرب بمنزلة قولك :
ليضرب زيد في الأمر - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وقدك في موضع الأمر . وكذلك حذار ، ونزال ، ونحوهما ، فقد يقع
الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه .

ومن الدليل على فساد قوله أنَّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء إذا
دخلت عليها العوامل لم تُغيّرُ أبنيتها ، إنَّما تُحدِّث فيها الإعراب . وكذلك هذه الأفعال تلحقها
العوامل فتُحدِّث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها ، وهي التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتي
في يَفعل ، وتَفعل ، ونفعل ، وأفعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤ « والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب
وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لأنَّ فيهما بعض ما في
المضارعة . تقول : هذا رجل ضارب فتصنف بها النكرة . وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا
رجل ضارب . وتقول : ان فعل فعلت فيكون في معنى ان يفعل افعل . فهي فعل كما أن المضارع
فعل وقد وقعت موقعها في ان ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف
فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة
غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل
بمنزلة غير المتمكن في موضع فقوله : ابدأ بهذا أولُ ويا حكّم » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه في الأمر لم يحركوها ، لأنها
لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (اذ) من المتمكنة ، وكذلك
كل بناء من الفعل كان معناه : افعل »

فإذا قلت : (اِفْعَلْ) فى الأمر لم تُلحقها عاملا ، ولم تُقَرِّرها / على لفظها ؛ ألا ترى أنَّ الجوازم إذا
لحتمتها لم تُغَيِّر اللفظ. نحو قولك : لم يضرب زيد ، وإن تذهب أذهب ، وكذلك ليذهب زيد ،
ولا يذهب عبد الله . فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها .

وأنت إذا قلت : (اذهب) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمار يعمل فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنَّ الفِعْل لا يعمل فيه الإضمار إلاَّ أن يُحوَّض من العامل .

والثانى : أنه لو كان ينجزم بجازم مُضمر لكان حرف المضارعة فيه الذى به يجب الإعراب ؛

لأنَّ المضمر كالظاهر .

ألا ترى أنَّك لو أردت إضمار (لم) - وكان هذا ممَّا يجوز - من قولك : لم يضرب . فحذفت لم -

لبقيت (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضرب ، وانطلق فقد كسرت كما تقول :

يضرب وينطلق . وكذلك أقتل كما تقول : يقتل ؟

قيل : إنما لحقت هذه / البنية ؛ لأنه لما^(١) لم يقع ، وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج

مُغْن^(٢) ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

(١) فى الأصل لما بتشديد الميم

(٢) المبرد يرد على الكوفيين فى قولهم : ان فعل الأمر معرب لا مبنى ، وسيكرر هذا الرد فى
ص ٤١٣ من الأصل . وقد عقد الانبارى مسألة لهذا فى الانصاف ص ٣٠٣-٣١٧ وأسرار العربية
ص ٣٢٤-٣١٧ كما بسط فيها القول الزمخشري فى أول شرحه للامية العرب

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماء فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الأسماء فى موضع خفض (١) .
فلها الرفع ؛ لأن ما يعمل فى الاسم لا يعمل فى الفعل . فهى مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء ؛ كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكل على حياله .

فلما ما كان منها فى موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) فى موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد / يقوم ، (يقوم) فى موضع الخبر . وإن زيدا يقوم ، (يقوم) فى موضع خبر (إن) .
وما كان منها فى موضع المنصب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم
وما كان فى موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .
فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتها بها من كل عامل (٢) . وسيأتيك هذا مبينا فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب - فانها مرتفعة ، وكيونتها فى هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . . وكيونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيونته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك ، وأما ما كان فى موضع المبنى على المبتدأ فقولك : زيد يقول ذاك ، وأما ما كان فى موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مررت برجل يقول ذاك ، وهذا يوم آتاك ، وهذا زيد يقول ذاك ، وهذا رجل يقول ذاك ، وحسبته ينطق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضا : هلا يقول زيد ذاك ، ف (يقول) فى موضع ابتداء ، و (هلا) لا تعمل فى اسم ولا فعل »

وقال فى ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فانه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيونتها فى موضع الاسم . . . »

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ واسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشباه ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف ان وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيفعل ، « لم » فى الجوازم لنفى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطا ؛ ولذلك وجب اقتترانه بالفاء إذا وقع جوابا للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) ، وهي والفعل بمنزلة مصدره ، إِلَّا أَنَّهُ مصدرٌ لا يقع في الحال (١) .
إِنَّمَا يكون لِمَا لم يقع إن وقعت على مضارع . ولما مضى إن وقعت على ماضٍ .
فأَمَّا وَقوعُهَا على المضارع ؛ فنحو : يسرُّني أَنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ؛ لَأَنَّ القيام لم يقع .
والماضى : يسرُّني أَنْ قمتَ . ف (أَنْ) هي أَمَكُنُ / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول :
لا ينتصب فعلُ البتَّةِ إِلَّا بِأَنْ مُضْمَرَةً أو مُظْهِرَةً . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .
ومن هذه الحروف (لَنْ) ، وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب
عبد الله .

٢
٢٩٧

ولا تتصل بالقسم (٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَيَّ) ، تقول : جئت كَيَّ تَكْرَمَتِي ، وكَيَّ يسرُّكَ زيد .
ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إِذَنْ يضربُكَ زيد . فهذه تعمل في الأفعال عملَ عوادلِ الأسماء في الأسماء
إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

واعلم أَنَّ هَا هُنَا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإِنَّمَا (أَنْ) بعدها مُضْمَرَةٌ .
فالفعل منتصب بـ (أَنْ) وهذه الحروف عَوَضٌ منها : ودالَّةٌ عليها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف
تعمل فيها فننصبها لاتعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال
وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل ٠٠ »
وقال في ص ٤٧٥ « فان مفتوحة تكون على وجوه ، فأحداهما : ان تكون فيه أن وما تعمل فيه
من الأفعال بمنزلة مصادرها ٠٠ »

(٢) في المغنى ح ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بما و... نادر جدا كقول أبي طالب

والله لن يصلوا إليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفيننا

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فَأَمَّا (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتكَ لأُكرهَكَ (١) وقوله عز وجل : (لِيَعْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) (٢) . فهذا موضع الإيجاب . وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذَيِّرَ الْمُؤْمِنِينَ) (٣) (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) (٤) .

ف(أَنْ) بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لِأَنَّ اللامَ من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال . ف(أَنْ) بعدها مضمرة . فإذا أضمرت (أَنْ) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ؛ لِأَنَّ (أَنْ) والفعل اسمٌ واحدٌ ، كما أنَّها والفعل مصدرٌ . فالعنى : جئت لِأَنَّ أُكرهَكَ ، أى : جئت لإكرامك . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنت لأضربك - فمعناه : ما كنت لهذا الفعل (٥) .

وَأَمَّا (الفاء) ، و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّر على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله . وكذا (حتى) ، و(إذن) .

وكان الخليل يقول : إنَّ (أَنْ) بعد (إذن) مضمرة .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام فى قولك : جئتكَ لتفعل - فبمنزلة (ان) فى قولك : ان خيرا فخير وان شرا فشر . ان شئت أظهرت الفعل ههنا وان شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام ان شئت أظهرته ، وان شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأعلم أن اللام قد تجيء فى موضع لا يجوز فيها الاظهار وذلك ماكان ليفعل فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل فى قولك : اياك وزيدا ، وكانك اذا مثلت قلت : ماكان زيد لأن يفعل أى ماكان زيد لهذا الفعل . فهذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فاذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل نفيا لسيفعل وصارت بدلا من اللفظ بأن »

وكذلك (لن) وإنما هي (لا أن) ولكنك حذفت الألف من لا . والهمزة / من (أن) وجعلتهما

حرفا واحدا .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيدا لن أضرب ؛ كما تقول : زيدا

سأضرب^(١) . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن (زيدا) كان ينتصب بما في

صلة (أن) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)^(٢)



(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام . وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٠

وقد استقبح السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال : قبيح أن تقول : غدا سأتيك .

وإن القيم يجعل السين وسوف مما له صدر الكلام . قال في بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لا تقول : غدا سيقوم زيد لوجه »

منها أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلا بالإضافة الى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف فبقى الظرف لاعمال فيه فبطل الكلام . فاذا قلت : سيقوم غدا دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة الى ما قبله وليس قبله الا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فتطابقا .

الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم واليه يسند لا الى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي . وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلنا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :

« فاما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لأمه وكما قالوا : يومئذ جعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فانما هي : هل ، ولا

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له »

وأما (كى) ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لى تقوم يا فتى - فهى عند الفعل مصدر ؛ كما كان ذلك فى (أن) .

وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول : له - ف(أن) عنده بعدها مضمرة ؛ لأنها من عوامل الأسماء كاللام^(١) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « (كى) وذلك جئتك لى تفعل »
وقال فى ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل (كى) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كيمه فى الاستفهام فيعملونها فى الأسماء كما قالوا : حتامه وحتى متى وله فمن قال : كيمه فإنه يضمم أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عندهم بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ؛ ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام »

هذا باب

إِذْنٌ

اعلم أنّ (إِذْن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١) ، لأنها تعمل وتُلفى كظننت ؛ ألا ترى أنّك تقول : ظننت زيدا قائما ؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ . إذا أردت زيدا قائم في ظني ، وكذلك (إِذْن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصِبَ بها . وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملُ الغَيْمِ / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع ، كما تعمل (ظننت) إذا قلت : زيدا ظننت قائما ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنّها لا تتصرف .

٢
٣٠٠

فأمّا الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل : أنا أكرمك قلت : إذن أجزيك . وكذلك إن قال : انطلق زيد قلت : إذن ينطلق عمرو . ومثله قول الضبيّ :
أرُدُّ حِمَارَكَ لَا تُنَزِعْ سَوِيَّتَهُ إِذْنٌ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ « باب إذن - اعلم أنّ (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك . . »

(٢) هكذا بالأصل وصوابه : فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة .

السوية : شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالجلس للبعير . والنزع : السلب . وقيد العير

مكروب : أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو

قال المرزوقي في قوله : (أجز حمارك) : « هذا مثل ، والمعنى : انقبض عن التعرض لنا

والدخول في حريتنا فانك إن لم تفعل ذلك ذممت عاقبة أمرك . وجعل ارسال الحمار في حماهم

كناية عن التحكك بهم ، والتعرض لمساءتهم .

« لا تنزع » : جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل .

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عنمة الضبيّ أوردها المفضل في المفضليات وأبو تمام

في الحماسة والأصمعي في الأصمعيات .

المفضليات ص ٣٨٢ - ٣٨٣ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحماسة ج ٢ ص ١٤٨-١٤٩ الخزانة

ج ٣ ص ٥٧٦ وروى : « لا يرتع بروضتنا » - وانظر في اعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص

٢٢٢ والخزانة .

والموضع الذى لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إن تأتني إذن آتك ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إذن أكرمك^(١) .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ؛ نحو قولك : والله إذن لا أكرمك ؛ لأن الكلام معتمد على القسم . فإن قدمتها كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغوا ؛ نحو . إذن والله أضربك ؛ لأنك تريد : إذن أضربك والله .

والذى تلغيه / لا يكون مقدما ، إنما يكون في أضعاف الكلام ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك .

وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها تستعمل وتلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء^(٢) .

واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الأعمال فيها والإلغاء ، لما أذكره لك .

وذلك قولك : إن تأتني آتك وإذن أكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت . وإن

شئت جزمت .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) اذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمد عليه فانها ملغاة لاتنصب البتة ، كما لاتنصب أرى (بضم الألف) اذا كانت بين الفعل والاسم فى قولك : كان أرى زيد ذاهبا ، وكما لا تعمل فى قولك : انى أرى ذاهب . ف (إذن) لا تصل فى ذا الموضع الى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا الى ان تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيك ، هى ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون الا ملغاة . ومن ذلك أيضا قولك : ان تأتني إذن آتك ، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن »

(٢) فى سيبويه ج (١) ص ٤١١-٤١٢ « ومن ذلك أيضا والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة اذا كانت إذن فى أوله ، لأن اليمين ههنا الغالبة ألا ترى أنك تقول - اذا كانت إذن مبتدأة - : إذن والله لا أفعل ، لأن الكلام على إذن (والله) لا يعمل شيئا » .

وقال فى ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضا قولك : إذن والله أحيئك والقسم ههنا بمنزلة فى أرى اذا قلت أرى والله زيدا فاعلا »

أما الجزم فعلى العطف على آتتك وإلغاء (إذن). والنصب على إعمال (إذن). والرفع على قولك :
وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبَسُوا خَلْفَكَ^(٢)) [الفعلُ فيها] منصوب بإذن .
والتقدير - والله أعلم - الاتّصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأوّل كما قال الله
عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا^(٣)) أى فهم إذن كذلك .

٢
٣٠٢

فالفاء والواو يصلحُ بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير ، وأن تنقطع (إذن)
بعدهما مما قبلهما ، ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطني
أشكرك وإذن أدعو الله لك . كأنه قال : إذن أدعو الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛
لأنّ الذى قبلها كلامٌ مُستغنٍ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن اذن اذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فانك
فيها بالخيار ، ان شئت عملتها كاعمالك (أرى) و (حسبت) اذا كانت واحدة منهما بين اسمين
وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وان شئت ألغيت اذن كالفائك حسبت اذا قلت : زيد حسبت
أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (واذن لا يلبسوا خلفك الا قليلا) وسمعتنا
بعض العرب قراها فقال (واذن لا يلبسوا) وأما الإلغاء فقولك فاذن لا أجيئك وقال تعالى (فاذن
لا يؤتون الناس نقيرا) »

(٢) الاسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعية (الاتحاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبسوا) شاذة
(شواذ ابن خالويه ص ٧٧)

(٣) النساء : ٥٣

(اذن) - الواقعة فى ابتداء الكلام والناصبة للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وما جاء
منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو
فى آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل واذن لا تمتعون الا
قليلا) الأحزاب ١٦

وقد قرئ بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فاذن لا يؤتون الناس ، واذن لا يلبسوا
(البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالويه ص ٧٧) وفى شرح الكافية
لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ الفاؤها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن يعيش
ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغنى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٠

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرت أنك في حال إكرام^(١) ، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنَّ حروف النصب إنما معناهنَّ ما لم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا^(٢) لمسائلها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٢ « ولو قلت : والله اذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجز كما لايجوز والله أذهب اذن اذا أخبرت أنك فاعل »
(٢) لم يفرد بابا لمسائل اذن كما وعد وانما استعرض النواصب في الجزء الرابع ص ٤١٢ من الاصل .

هذا باب

الفاء وما / ينتصب بعدها

وما يكون معطوفا بها على ما قبله

٢
٣٠٣

اعلم أنَّ الفاء عاطفة في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تاتيني فتكرمتي ، وأنا أزورك فأحسن إليك ؛ كما تقول : أنا آتيتك ثم أكرمتك ، وأنا أزورك وأحسن إليك . هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمرا ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يجوز أن يُحمل عليه فحول الأول على معناه فانصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تاتيني فتكرمتي ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني - كان الرفع^(١) لا غير ؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأول . وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلا لم تحدثني ، على معنى : كلما زرتك لم تحدثني - كان النصب ؛ لأنَّ الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديث منك . فلما ذهب بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذ كنت قد عطفت اسما على اسم ، لأنَّ (أن) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

٢
٣٠٤

فالأمر : اثنتي فأكرمك ، وزرتي فأعطيتك ، كما قال الشاعر :

ياناقُ سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنسْتريحا^(٢)

(١) رفع الفعل (فتحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرهما قريبا .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن محمرا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر .

العنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .
والبيت لأبي النجم العجلي ، وأراد سليمان بن عبد الملك

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عنق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتي فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ^(١))
وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ^(٢)) .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضماراً (أن) إذا خالف الأول الثاني . لو قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا

أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أي فإنك إن قمت ضربه ^(٣)

لم يكن / إلا النصب ؛ لأنك لم ترد بـ « تضرب » النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون
منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أيكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان مني إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه : ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يحصل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب مرجحاً
ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (وَ
تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) : أي إذا تطفروا بحلول الغضب حاصل »

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأً مرفوعاً

وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدّثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) يجمعهما أن الثاني مخالف للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدّثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست تحدّثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحدّثنا ، وكلّما أتيتني

لم تحدّثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثتني .

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدّثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في النفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدّثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثتني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وان شئت أشركت بين الأول والآخر فدخّل الآخر فيما دخل

فيه الأول فتقول : ما تأتيني فتحدّثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدّثني . . .

وان شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدّثنا . . . وتقول : ما أتيتنا فتحدّثنا

فالنصب فيه كالنصب في الأول وان شئت رفعت على فأنت تحدّثنا الساعة والرفع فيه يجوز

على (ما) . . . »

خلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدّثني) أن نصب الفعل (فتحدّثني)

يخرج على وجهين :

والوجه الثاني أن تقول : ما تَأْتِينِي فتحدِّثْنِي / أَيْ ما تَأْتِينِي وَأَنْتِ تحدِّثْنِي وتكرمني .
وكذلك ما تعطيني فأشكرُكَ ، أَيْ : ما تعطيني وأنا أشكرُكَ على حال . ومثل ذلك في الجزم :
ألم أعطك فتشكرني ؟ جزم (تشكرني) بلم ودخلا معا في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت
تشكرني .

ولو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرهك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرهك ؟ ولم يجز
الرفع على الشركة ، لأنَّ الأوَّل اسم فلا يُشْرَكُ الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأننا أكرهك على
حال ثمَّ تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِجَ دُونَهَا ولا مِنْ تَمِيمٍ فِي الرَّءُوسِ الْأَعْظَمِ (١)

ولو رفع على (أنت تنبج على حال) جاز .

= (١) يكون المعنى نفى الحديث لانتهاء شرطه وسببه وهو الاتيان وقد اشارا الى هذا الوجه بقولهما : ما تَأْتِينِي فكيف تحدِّثْنِي ولو آتيتني لحدتني
(ب) يكون المعنى نفى الحديث أى ما يكون منك اتيان يعقبه حديث وانما كان منك اتيان لاحديث بعده . ويقول الرضى فى شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس فى الفاء معنى السببية فى هذا الوجه ، وانما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وان كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان فى كلام المبرد معنى واحد فى الواقع .
ورفع الفعل فتحدتني يخرج على وجهين أيضا :
الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تَأْتِينِي وما تحدتني ، فهما جملتان منفيتان
الثانى : يكون المعنى على نفى الاتيان أى ما تَأْتِينَا فأنت تجهل أمرى وتحدتني بما يحدث به الجاهل بحالى

(وانظر فى هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠
المعنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤)
(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدتنا لا يكون الفعل محمولا على
(ما) لأن الذى قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :
ما أنت من قيس فتنبج دونها ولا من تميم فى الها والغلاصم ،
والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .
وروايته فى الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيبويه يكون دخله الخرم . كان جرير
يكافح عن قيس لخنولته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحا على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف فى تميم .

وأما قول الله عز وجل : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَ تَوْتُوا ^(١)) فهو على قولك : لا تأتيني فأعطيتك ،
أى لو أتيتني لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : ما أتيتني فتحدثنى إذا
أردت : لو أتيتني لحدثنى .

وتقول : كأنك لم تأتنا فتحدثنا إذا أردت الوجه فى قولك : مُحدثا وهو الذى ذكرناه فى
ما أتيتني فتحدثنى ، أى : كلما أتيتني لم تحدثنى ، فهو ما أتيتني محدثا . أى قد يكون منك إتيان
ولا حديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبِجْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً فَيُضْبِحُ مُلْقَىٰ بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا ^(٢)

وأما قوله عز وجل : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ^(٣)) . النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل
(فيكون) جوابا . هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . وإنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ،
و(كن) حكاية ^(٤) .

وأما قوله عز وجل : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ^(٥)) فالنصب والرفع .

فأما النصب فعلى أن تقول : فيكون يا فتى ، والرفع على هو يقول فيكون .

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل -
(لا يقضى عليهم فيموتوا) »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتنا فتحدثنا ، أن حملته على الأول جزمتم
قال رجل من بنى دارم :

أَكْأَمَ تَذْبِجَ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً فَيُضْبِحُ مُلْقَىٰ بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا

وقال الأعلام « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ،
لأنه كان قبل دخول كأن منفيًا على تقدير لم تذبح نعجة فيصبح إهابها ملقى ثم دخلت عليه
كأن فأوجبت بقى على لفظه منصوبا »
الإهاب : الجلد

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كانه قال : انما أمرنا ذاك فيكون »

(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٣٠٤ الاتحاف ص ٢٧٨

وأما قول الشاعر :

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ (١)

٢
٣٠٨

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ (يغضب) فى صلة الذى ؛ لِأَنَّ معناه الذى يغضب منه صاحبي .
وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع . وليس القول عندى كما قال ، لِأَنَّ المعنى الذى يصبح
عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) فى الصلة كما ذكرت لك .
ومن أجاز النصب فإنما يجعل يغضب معطوفا على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإنما جاز
لِأَنَّ الشيء منوع ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذى هذه حاله ، ولأن يغضب صاحبي وهو
كلامٌ محمول على معناه ؛ لِأَنَّهُ ليس يقول الغضب إنما يقول ما يُوجب الغضب . ومثل هذا
يجوز .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب ...
والرفع أيضا جائز حسن .. ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا فى صلة
الذى »

وقال الأعلام : « الشاهد فى نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا
بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أى لمعت بقول المسبب المؤدى الى غضبه ،
ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذى وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه
النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه السبب
من النصب باضمار أن »

ما نسبه الأعلام هنا للمبرد يوافق ما فى المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .
أما الرضى فقد نسب الى المبرد كلاما آخر ثم رد عليه .

قال فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز
ذلك ، لأن فيه نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه
صاحبي لا أقوله . قلت : الذى قانه إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله : ليس نافعى ،
لأنه يكون المعنى اذن : لا أقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ما ينبغي ..
وأما اذا جعلناه فى سياق النفي الذى هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى اذن : لا يكون
القول الذى لا ينعنى مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفائهما معا أو بانتفاء أحدهما .. »
ولم يقل المبرد فى توجيه نصب الفعل الا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت لكعب الغنوى من قصيدة فى الاصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزانة ج ٣ ص
٦١٩ - ٦٢١ وبعضها فى الكامل ورغبة الأمل ج ٦ ص ١٠١ والأمالى ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤
وحماسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠

تقول : إِنَّمَا جَاءَ بِهِ طَعَامٌ زَيْدٌ ، والمعنى إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ أَجْلِهِ . وكذلك قولك : إِنَّمَا شَفَاءُ زَيْدِ السَّيْفِ ، وَإِنَّمَا تَحِيَّتُهُ الشُّتْمُ ، أى هذا الذى قد أَقَامَهُ مُقَامَ التَّحِيَّةِ وَمُقَامَ الشَّفَاءِ ؛ كما قال :

/ وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (١)

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (٢) فهذا هو الوجه ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : (أَلَمْ تَرَ) إِنَّمَا هُوَ : انْتَبِهْ وَانظُرْ . أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَكَانَ كَذَا وَكَذَا .

وليس كقولك : أَلَمْ تَأْتِ زَيْدًا فَيُكْرِمُكَ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَامَ يَقَعُ بِالْإِتْيَانِ . وليس اخضرار الأرض واقعا من أَجْلِ رُؤْيَتِكَ .

وكذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ (٣) لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ سَبَبَ تَعْلِيمِهِمْ قَوْلَهُ (لَا تَكْفُرْ) ؛ كَمَا تَقُولُ : لَا تَأْتِنِي فَأَضْرِبِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ضَرْبَتِكَ . وَقَوْلُهُ : (فَلَا تَكْفُرْ) حِكَايَةٌ عَنْهُمْ ، وَقَوْلُهُ : (فَيَتَعَلَّمُونَ) لَيْسَ مُتَّصِلًا بِهِ . وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَا تَكْفُرْ فَتَعَلَّمَ يَا فَتَى ، وَلَكِنْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ) فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمْ . لَا يَصِحُّ الْمَعْنَى إِلَّا عَلَى / هَذَا أَوْ عَلَى الْقَطْعِ ، أَى : مِنْهُمْ يَتَعَلَّمُونَ .

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع .

دلفت : زحفت . والبيت لعمر بن معد يكرب وسيأتى فى الجزء الرابع أيضا - والواو واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشرح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ (٢) الحجج : ٦٣ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسألته عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أتسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٣) البقرة : ١٠٢ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فیتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فیتعلمون ليجعل كفره سببا لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فیتعلمون ومثله كن فيكون »

وأما قول النابغة (١) :

فلا زال قبر بين بصرى وجاسم
فإنبت حوذانا وعوفا منورا

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . إنما هو فذاك يُنبت حوذانا . ولو جعله جوابا لقوله :

« فلا زال » كان وجها جيدا .

وتقول : لا تمددوها فتشققها على العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فتشققها (٢) على

ما فسرت لك .

وتقول : أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جوابا [نصبت] ، و[إن] (٣) أردت أن

تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك أن شئت قلت : ائتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الاتيان سببا لحديث ولكنك كأنك قلت : ائتنى فأنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم تجيء قال النابغة الذبياني . . . ولا زال قبر . . . وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جوابا لقوله ولا زال ولا أن يكون متعلقا به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذاك ينبت حوذانا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفعا »

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، احدهما بالشام من أعمال دمشق وهي قصبه كورة حوران .

وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ

والحوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهرى عن الحوذانة : رأيتها في رياض الصمان وقيعانها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجمع الحوذان وكذلك العوف والجود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للنابغة في رثاء النعمان بن الحارث الغساني - الديوان ص ٦١ ، ٨٤ وبين رواية سيبويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبيعته فمخالفة لما في سيبويه والمقتضب . البيتان مجعوعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان :

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم
ولا زال ريحان ومسك وعنبر

بغيت من الوسمى قطر ووابل

على منتهاه ديمة ثم هاطل

سأتبعه من خير ما قال قائل

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تمددوها فتشققها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . . وتقول لا تمددوها فتشققها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول »

(٣) زيادة يقتضيها استقامة الكلام

وتقول في الجزاء : من يأتني فيكرمني أعطه ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ الكلام معطوف على ما قبله .

فإن قلت : من يأتني آتاه فأكرمه كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على التقطع على قولك : فإنا أكرمه .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لأنَّ الأوَّل ليس بواجب إلا بوقوع غيره .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب (١) .

وينشد هذا البيت رفعا ونصبا ؛ لأنَّ الجزم يكسر الشعر وإن كان الوجه ، وهو قوله :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (٢)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « ٠٠ الا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) »

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويعذب) سبعية ، وكذلك قراءة الجزم فيهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والاتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب باضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) (٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن باضمار أن وعلل ذلك الأعلام بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبرا فإنه لا يقع الا بوقوع الفعل الأول فصارع غير الواجب .

المسحوب : مصدر ميمي من سحبت الشيء إذا جررته .

ككبب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يغترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفى حسناته ، وتظهر

سيناته فتكون مشهورة كئار في رأس جبل .

والبيتان للاعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر

الديوان ص ١١٣-١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف الى البيتين

ما جعلهما ثلاثة

والواو والفاء في هذا سواء .

فأما قوله :

فقلت له : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّهٗ فَيُذْرِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلُقْ (١)

فإنما هو على العطف فدخل كله في النفي (٢) . أراد : ولا يدنك ، ولا تنزلقن .

وتقول : إِلَّا تَأْتِنِي فَتُكْرِمُنِي أَقْعُدُ عَنْكَ .

فالجزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النفي ؛ لأنَّ معناه إِلَّا تَأْتِنِي مَكْرَمًا ؛

كما قال : مَا تَأْتِنِي فَتَحَدَّثَنِي . أَيْ مَا تَأْتِنِي مُحَدَّثًا . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ / هَذَا الْبَيْتُ :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلُقْ (٣)

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أَنْ يَنْصِبَ فِي الْوَجْبِ وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارٍ (أَنْ) . يَذْهَبُ

بِالْأَوَّلِ إِلَى الْأَسْمِ عَلَى الْمَعْنَى فَيَقُولُ : أَنْتَ تَأْتِنِي فَتُكْرِمُنِي . تَرِيدُ : أَنْتَ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَأِكْرَامٌ

فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف ما لا ينصرف ،

وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يدنك بعد الفاء عطفًا على النهي .

القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رمى به . ورواية سيبويه فيدنك . يقول هذا

لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيده له ، أي ارفق بالفرس ولا تجهده حتى لا يرمى بك .

نسب البيت في سيبويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعلام ونسب في اللسان (ذرى) إلى امرئ القيس .

وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتًا ص ٩١ جمع حسن السندوبى وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن أيوب

(٢) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النهي بالنفي .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « وسألته عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب

في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من المعنى ما أراد في قولك : لاتأتينا إلا لم تحدثنا فكانه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق »

ونسب البيت أيضا الأعلام إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

سَأْتَرُكَ مِنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقَّ بِالْعِرَاقِ فَأَسْتَرِيحَا (١)

وقال الشاعر :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا (٢)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الردائة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : « لِيُعْصَمَا »

وهو الوجه الجيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب . . . فمما نصب اضطرارا قول الشاعر :
سَأْتَرُكَ مِنْزِلِي . . . »

وقال الأعلام : ويروى لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا
وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال الدماميني في الحاشية الهندية : « لقائل ان يقول :
لانسلم ان استريح منصوب بل هو مرفوع مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتأكيد مثل
هذا جائز في الضرورة »

قال البغدادي : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :
والبيت لم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه الى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطي في
أبيات المغنى الى المغيرة بن حبياء . وقد رجعت الى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .
وانظر الشمني على المغنى ج ٢ ص ١١ والسيوطي ص ١٦٩ والأبيات المشككة للفارقي ص
١١٠ وأمالى الشجري ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضا وروايته في غير المقضب : وألحق بالحجاز
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيعصما للضرورة وقال الأعلام ويروى
ليعصما فلا ضرورة فيه .

كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم .
ونسب البيت سيبويه الى طرفة وليس في ديوانه وقد يكون ساقطا من قصيدته في هجاء
صهره ص ١١٧ فانها على روى هذا الشاهد ومن البحر الطويل وهو في الأبيات المشككة ص ١١١
غير منسوب .

هذا باب

الواو

٢
٣١٣

/ اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كل موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم آتك وأكرمك ، وهل يذهب زيد ، ويجيء عمرو؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك : أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله؟ ولا تضربن زيدا ، وتشتن عمرا ؛ لأن النهي عنهما جميعا .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشئيين . وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) . أي لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهى عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد : لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثيله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لايسعني شيء ويعجز عنك)^(٢) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس يخبر

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء ٠٠ وأنها يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأول كما جاء ما بعد الفاء »

وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلك أيضا على أن الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمر وتريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع ٠٠ ومنعك أن تجزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكأنه نهى أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال » وانظر المغنى ج ٢ ص ٩٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لايسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء الا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء »

/ أَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَسْعَهُ ، وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَعْجَزُ عَنْهُ ؛ كَمَا قَالَ :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيْ مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ (١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله. ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لا يسعنى شيء فيعجز عنك كان جيّداً ؛ لأنّ معناه : لا يسعنى شيء إلاّ

لم يعجز عنك ، ولا يسعنى عاجزا عنك هذا تمثيل هذا ؛ كما قلت لك فى (ما تأتبنى فتحدتنى)

أى إلاّ لم تحدتنى ، وما تأتبنى محدثا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيئين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان فى الفاء . وتنصب

فى كلّ موضع تنصب فيه الفاء ؛ الأثرى أنّ قولك : زُرْنِي وَأَزُورُكَ ، إنّما هو لتكن منك زيارة ،

وزيارة منى .

ولو أراد الأمر فى الثانى لقال : زُرْنِي وَأَلْزُرُكَ . حتّى يكون الأمر جاريا عليهما .

والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِيْ لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ (٢)

فيرفع (يسام) لأنّه عطفه على فعل وهو تقضى فلا يكون إلاّ رفعا .

ومن قال : تَقْضِيْ لُبَانَاتٍ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لأنّ (تَقْضِيْ) اسمٌ ، فلم يجز أن تعطف عليه

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى باضمار أن بعد واو المعية والتقدير :

لايكن منك تهى واتيان .

وفى الخزانة ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف أى وأنت تأتى

وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب

إذا »

وهذا البيت وجد فى قصائد كثيرة - نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام فى أمثاله الى المتوكل

الكنانى وكذلك الأمدى فى المؤتلف والمختلف والزمخشري فى المستقصى والبحترى فى الحماسة

ونسبه سيبويه الى الأخطل ونسبه الحاتمي لسابق البربرى ونسبه اللخمي الى أبى الأسود

الدولى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وحماسة البحترى

ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٧

فِعْلًا . فَأَضْمِر (أَنَّ) لِيَجْرَى الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَأَنْ يَسَامَ سَائِمٌ : أَيْ
وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

أَيْ : وَأَنْ تَقَرَّرَ عَيْنِي .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

أَلَمْ أَكُ جَارِكَمَ وَبِكَوْنِ بَيْنِي وَبَيْنِكُمُ الْمَوَدَّةَ وَالْإِنْخَاءَ (٢)

فَإِنَّهُ أَرَادَ : أَلَمْ يَجْتَمِعْ كَوْنُ هَذَا مِنْكُمْ ، وَكَوْنُ هَذَا مِنِّي !؟

وَلَوْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجْزِئًا . كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَمْ يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنِكُمْ .

وَالْآيَةُ تُقْرَأُ عَلَى وَجْهِينِ (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) (٣) عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

(١) فِي سَبِيئِيهِ ج ١ ص ٤٢٦ « لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَحْمَلَ وَتَقْرَ وَهُوَ فَعَلَ عَلَى لِبْسٍ وَهُوَ
اسْمٌ لِمَا ضَمَّمْتَهُ إِلَى الْاسْمِ وَجَعَلْتَ أَحَبَّ لِيَهُمَا ، وَلَمْ تَرُدْ قِطْعَةً لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ أَضْمَارِ (أَنْ) »
الْعِبَاءَةُ : جِبَّةٌ مِنْ صُوفٍ . الشُّفُوفُ : ثِيَابٌ رَقِيْقَةٌ تَصْفُ الْبَدْنَ وَاحِدُهَا شَفٌّ بِكسْرِ الشَّيْنِ
وَفَتْحِهَا

وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٦٢١ « فَانْ قَلْتُ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ وَאוِ الْجَمْعِ وَوَاوِ الْعَطْفِ ؟ وَهَلْ هُمَا
الْأَشْيَاءُ وَاحِدَةٌ ؟ قُلْتُ : وَاوِ الْجَمْعِ فِي الْأَصْلِ لِلْعَطْفِ لَكِنَّهُ خَصَّ بِبَعْضِ أَحْوَالِهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ قَدْ
يَكُونُ قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَهُ ، وَقَدْ يَكُونُ سَعَةً . فَخَصَّ وَاوِ الْجَمْعِ بِمَا
يَكُونُ بِمَعْنَى «مَعَ» فَهُوَ بِاعْتِبَارِ أَسْلِ مَعْنَى الْعَطْفِ احْتِجَاجًا إِلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مُنْتَزِعٍ مِنَ الْأَوَّلِ وَبِاعْتِبَارِ
اِخْتِصَاصِهِ الْعَارِضِ بِحَالِ الْمَعْيَةِ صَارَ كَأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلْعَطْفِ الْمَطْلُوقِ . وَالْبَيْتُ لِمَيْسُونَ بِنْتُ بَحْسَدَلِ
الْكَلْبِيِّهِ زَوْجِ مَعَاوِيَةَ وَأُمِّ يَزِيدِ

وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٥٩٣ : فِي غَالِبِ كُتُبِ النُّحُوِّ لِلْبِسِّ بِلَا مِيزَانٍ وَهُوَ خِلَافُ الرَّوَايَةِ الصَّحِيْحَةِ
(وَبِسِّ) وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانَ لِلدِّمِيرِيِّ ج ٢ ص ٢٠٨

(٢) اسْتَشْهَدُ بِهِ سَبِيئِيهِ ج ١ ص ٤٢٥ عَلَى نَصْبِ الْفِعْلِ تَكُونُ بِأَضْمَارِ أَنْ بَعْدَ وَاوِ الْمَعْيَةِ
الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّقْدِيرِ : أَلَمْ يَقَعْ أَنْ أَكُونَ جَارِكَمَ ، وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنِكُمُ الْمَوَدَّةَ .
وَالْبَيْتُ لِلْحَطِيئَةِ يَقُولُهُ لَالُ الزُّبْرَقَانَ بْنِ بَدْرِ وَكَانُوا قَدْ جَفَوْهُ فَاِنْتَقَلَ عَنْهُمْ ، وَهَجَّاهُمْ . انظُرْ
الْعَيْنِي ج ٤ ص ٤١٧ وَالسَّبِيئِيُّ ص ٣٢١ وَالِدِيَوَانَ ص ٤٠

(٣) آلُ عِمْرَانَ : ١٤٢ - وَقِرَاءَةُ الْجَزْمِ مِنَ الشُّوَاذِ قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ ص ٢٢ بِكسْرِ الْمِيمِ
الْحَسَنِ ، وَالْإِتْحَافِ ص ١٧٩ .

وَفِي سَبِيئِيهِ ج ١ ص ٤٢٦ « وَمَنْ النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وَقَدْ قَرَأَهَا بَعْضُهُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ (بِكسْرِ الْمِيمِ)

هذا باب

أو

وهي تكون للعطف فتُجْرَى ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أَنْ) إذا كان المعنى : إِلَّا أَنْ يكون ، وحتّى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عزّ وجلّ : (سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الموضع الذى تنصب فيه بإضمار (أَنْ) فقولك : لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ؛ أى : إِلَّا أَنْ تقضيني ، وحتّى تقضيني^(٢) .

وفى مصحف أبيّ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا^(٣)) على معنى إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا ، وحتّى يُسْلِمُوا . وقال امرؤ القيس :

فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنِكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَأ أَوْ نَمُوتَ فَنُعْدِرَا^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون الى قوم اولى باس شديد تقاتلونهم او يسلمون) ان شئت كان على الاشراك وان شئت كان على او هم يسلمون »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « واعلم ان معنى ما انتصب بعد او على الا ان ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لالزمنك او تقضيني ، ولاضربنك او تسبقني فالمعنى لالزمنك الا ان تقضيني ، ولاضربنك الا ان تسبقني . هذا معنى النصب »

(٣) فى شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (او يسلموا) أبى وعبد الله

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضمره بعد او والمعنى على الا ان نموت . . . ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين : على ان تشرك بين الاول والآخر وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول يعنى او نحن ممن يموت »

أى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ .

وقال زياد الأعجم :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا (١)

/ ويقال : أَتَجَلِسُ أَوْ تَقُومُ يَا فُتَى ؟ فالمعنى : أَيْكون منك واحد من الأمرين .

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أَوْ تُنَبِّئُنَا . إلينا . لامعنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : (هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ) (٢) .

فجملة هذا : أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فِيهِ (حَتَّى) ، و(إِلَّا أَنْ) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا للغاية أي نحاول الملك الى أن نموت ..

وأما نصب قوله : فننذر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فخفى . ووجه نصبه الكرمانى فى شرح أبيات الموشح بأن الغاء للسببية وبعدها أن مضمرة فى جواب النفى الضمنى بتأويل نموت بلا نبقى

والبيت لامرىء القيس قاله لعمرو بن قميئة اليشكري حين استصحبه فى مسيره الى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣١٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) باضمار أن بعد أو على معنى : الا أن تستقيم .

غمزت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : اذا اشتد على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر فى أطراف الأنابيب . انظر العينى ج ٤ ص ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣١٩

وفى اللسان (غمز) قال ابن برى هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو فى شعره تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطى ص ٧٤ قال شارح أبيات الايضاح : كذا نسب فى كتاب سيبويه وكذا رواه منصوبا فتبعه عليه الناس واستشهدوا به على النصب باضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافى وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفى سيبويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدرى هل تأتينا أو تحدثنا وليت شعرى هل تأتينا أو تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) فى الاستفهام اذا قلت : هل تأتينا وانما أدخلت (هل) ههنا لأنك انما تقول : أعلمنى كما أردت ذلك حين قلت : هل تأتينا أو تحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) ،

هذا باب

أَنَّ

اعلم أَنَّ (أَنَّ) والفِعْلُ بمنزلة المصدر^(١) . وهى تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهى صلاتها .
لا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع فى الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضى ؛ نحو : سرّنى أَنَّ قمت ، وساءَ فى أَنَّ خرجت - كان جيّدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ^(٢)) : أى لِأَنَّ كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لِأَنَّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أَنَّ هذه لا تلحق بعد كلِّ فِعْلٍ ، إِنَّمَا تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقُّعا
لايقينًا ؛ لِأَنَّ اليقين ثابت^(٣) . وذلك قولك : أرجو أَنَّ تقوم يا فتى ، وأخاف أَنَّ تذهب يا فتى .
كما قال : عزَّ وجلَّ : (نَخَشَى أَنَّ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ^(٤)) .

ولو قلت : أعلم أَنَّ تقوم يا فتى لم يجوز ؛ لِأَنَّ هذا شىءٌ ثابت فى علمك ، فهذا من مواضع
(أَنَّ) الثَّقِيلَةِ ؛ نحو : أعلم أَنَّك تقوم يا فتى .

٢
٣١٨

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها ٠٠ »

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التى تنصب الأفعال تقع فى هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب ٠٠ فأما ظننت وحسبت وخلت ورايت فان (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التى تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة ٠٠ وان شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخفت فتقول : ظننت أن لاتفعل ذاك ونظير

ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (ان ظنا أن يقيما حدود الله) «

(٤) المائدة - ٥٢

وتقول : أَظُنُّ أَنَّكَ ستقوم ؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ قد استقرَّ في ظَنِّكَ ؛ كما استقرَّ الآخر في عِلْمِكَ ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) (١) .

فإن قيل : إنَّ (يَظُنُّونَ) ها هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنَّها في الثِّبَاتِ في الظنِّ وفي إعمالها على الوجه الآخر . إِلَّا أَنَّهَا إذا أُريدَ بها العِلْمُ لم تكن إِلَّا مُثَقَّلَةً . فإن أُريدَ بها الشكُّ جاز الأمران جميعا . والتثقيل في الشكِّ أكثر استعمالا ؛ لثباته في الظنِّ كثبات الأخرى في العِلْمِ .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه مُتَوَقَّعٌ غير ثابت / المعرفة . قال الله عزَّ وجلَّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (٢) .

٢
٣١٩

وأما (إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (٣) وقولهم : معناه : أَيَقِنَا - فَإِنَّمَا هو شَيْءٌ مُتَوَقَّعٌ ، الأَغلب فيه ذا ، إِلَّا أَنَّهُ عِلْمٌ ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) (٤) لَمَّا كان أَيَقِنُوا .

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أَنْ) جاز أَنْ تريد بـ (أَنْ) الثقيلة ، وَأَنْ تريد الخفيفة (٥) فإنَّ أَرَدتِ الثَّقِيلَةَ رفعت ما بعدها ؛ لَأَنَّهُ لا يُحذفُ منها التثقيل إِلَّا مع الإضمار . وهذا يبيِّن لك في باب (إِنَّ وَأَنْ) . وَإِنَّمَا تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِعَوَضٍ .

والعوضُ : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال (٦) .
فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أَنْ تريد بـ (أَنْ) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لَأَنَّ

(١) البقرة : ٤٦ قال عن الآية في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا ضللا شككا في توحيد الله «

(٢) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١

(٣) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١

(٤) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أى أيقنوا

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا إذا دخلت ههنا لم تغير الكلام عن حاله »

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذاك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنفى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد اذ قدروا على أن تكون عوضا ولا تنقض ما يريدون «

(لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه^(١)، تقول: مررت برجل لا قائم ولا قاعد؛ كما تقول: مررت برجل قائم، وقاعد. وذلك قولك: أَخَافُ أَلَّا تَذْهَبَ يَافِي، وَأَظُنُّ أَلَّا تَقُومَ / يَافِي؛ كما قال: (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ^(٢)).

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك. قال الله عز وجل: (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِئْتَةً^(٣)) و(أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على: أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِئْتَةً. وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا^(٤)): أَي أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا. (لَا يَرَوْنَ) في معنى يعلمون، فهو واقع ثابت.

فَأَمَّا السَّيْنُ وَسُوفَ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهُمَا إِلَّا الْمَثْقَلَةُ. تقول: علمت أن سيقومون، وظننت أن سيذهبون، وأن سوف تقومون؛ كما قال: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى^(٥)). ولا يجوز أن تُلغى من العمل كما وصفت لك.

ولا يجوز ذلك في السين وسوف؛ لَأَنَّهُمَا لَا يَلْتَحِقَانِ عَلَى مَعْنَى (لا)، فَإِنَّمَا الْكَلَامُ بَعْدَ (لا) عَلَى قَدْرِ الْفَصْلِ. قال: (لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ^(٦)). (يَعْلَمُ) مَنْصُوبَةٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (لا) زَائِدَةٌ. وَإِنَّمَا هُوَ لِأَنَّ يَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إِنَّمَا هُوَ: أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ. وهى في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ).

(١) يريد: لا تكون حاجزا أو مانعا من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام.

(٢) البقرة: ٢٢٩

(٣) المائدة: ٧١. والقراءتان يرفع الفعل وينصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر

ج ٢ ص ٢٥٥)

(٤) طه: ٨٩. قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩)

وقال أبو حيان الرؤية من الابصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩)

(٥) المزمّل: ٢٠. واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها.

(٦) الحديد: ٢٩. في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ «وقال أيضا (لئلا يعلم أهل الكتاب أن

لا يقدرُونَ على شيء) وزعموا أنها في مصحف أبي (أنهم لا يقدرُونَ) وفي البحر المحيط ج ٨

ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فان ناصبة المضارع.

هذا باب

الفِعْلُ بَعْدَ (أَنْ) / وَاِنْقِطَاعِ الْآخِرِ مِنَ الْأَوَّلِ

٢
٣٢١

إِعلمُ أنَّكَ إذا أردت بالثاني ما أردت بالأوّل من الإجراء على الحرف لم يكن إلاّ منسوّقاً عليه .
تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتي وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثمّ
تحدّث يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأوّل كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتي
فتقعّد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتُهيئهُ ؟ ! فالعنى : أنّه لم يرد الإهانة^(١) . إنّما أراد
الإكرام . فكأنّه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تُهيئهُ ، وأريد أن تأتي فإذا أنت
تقعّد عني ، كما قال :

وَالشُّعْرُ لَا يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ

إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ

[زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدُّهُ]

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف
التي تشترك الواو، والفاء، وثم، واو، وذلك قولك أريد أن تأتي ثم تحدثنى ، وأريد أن تفعل ذلك
وتحسن ، وأريد أن تأتي فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت : أريد أن
تأتي ثم تحدثنى جاز كأنك قلت : أريد أتيانك ثم تحدثنى ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف
التي تشرك على هذا المثال . . .

وتقول : أريد أن تأتي فتشتمني لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت أتيانك شتمتني
هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على ارادة القطع ولا
يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد اعجامة .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمى ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك [لجأز] .
وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافى (١) . فالنصب على وجهين :
أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلسن معك أو تنصرف يافى . على
قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ
رَسُولًا^(٢)) فَإِنَّ النُّحُوْبِيْنَ يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، ولو كان (يرسل) محمولاً
على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن
يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا
وحيا ، أى : إلا أن يوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحيا ، أو إرسالاً .
وأهل المدينة يقرءون (أو يرسل رسولا^(٣)) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه
إياهم على ما يؤدبه الوحى والرسول .

= ونسب الرجز سيبويه الى رؤبة وكذلك نسبه الأعمش ثم قال ويروى للحطيئة . ويوجد هذا
الرجز فى ختام ديوان الحطيئة ص ١٨٤ وانظر السيوطى ص ١٦٢-١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيئة
فى مرضه الأخير عن الأغانى وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضا فى أرجوزة لرؤبة . انظر
ديوانه ص ١٨٦

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريبا ص ٣٣

(٢) الشورى : ٥١ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما
كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء) فزعم أن
النصب محمول على (أن) سوى هذه التى قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن
للكلام وجه ولكنه لما قال (الا وحيا) فى معنى الا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لا يجرى على
الا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : الا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : الا وحيا والا أن يرسل
كان حسنا وكان أن يرسل بمنزلة الارسال فحملوه على (أن) اذ لم يجز أن يقولوا أو الا
يرسل فكانه قال : الا وحيا أو أن يرسل »

(٣) قراءة رفع الفعل فى « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعية ، وهى قراءة
نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ - النشر ج ٢ ص ٣٦٨)
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧

وأما قوله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرِّئُ فِي الْأَرْحَامِ (١)). على (٢) ما قبله ، وتمثيله : ونحن نقرئ في الأرحام ما نشاء .

وأما قوله (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فيقرأ رفعا ونصباً .
فأما النصب فعلى قوله (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ (٣) أَي مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ وَلَا أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ .
ومن قرأ (يَأْمُرُكُمْ) فَإِنَّمَا أَرَادَ : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ ، وَقَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ .
فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شيء واحد إذا حُصِّلا .

ولو قال قائل : أريد أن تأتيني ثم تحسن إلى (٤) ، لكان معناه : أريد إتيانك ثم قد استقرّ عندي أنك تحسن إلى . أي فهذا منك معلوم عندي . والتقدير في العربية : أريد أن تأتيني ثم أنت تحسن إلى .

وتقول : أمرته أن [يقوم] (٥) ياقبى . فالمعنى : أمرته بأن يقوم ، إلا أنك حذف حرف الخفض . وحذفه مع أن جيّد .

(١) الحج : ٥ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل (لنبيين لسكم ونقر في الأرحام) أي ونحن نقر في الأرحام ، لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للاقرار »
(٢) حذف الفاء في جواب أما وقد ذكرنا ذلك في المقدمة .

(٣) آل عمران : ١٠٩ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (وما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) ثم قال سبحانه (ولا يأمركم) فجاءت منقطعة من الأول : لأنه أراد ولا يأمركم الله وقد نصبها بعضهم على قوله وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا »

وقراءتا الرفع والنصب في الفعل من « ولا يأمركم » سبعيتان (غيث النفع ص ٦٧ النشر ج ٢ ص ٢٤٠)

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني »

(٥) تصحيح السيرافي

وإن كان المصدرُ على وجهه جاز الحذف ، ولم يكن كحُسْنِه مع (أَنْ) ؛ لِأَنَّهَا وصلَتْهَا اسمٌ . فقد / صار الحرف والفعلُ والفاعل اسما . وإن اتَّصلَ به شيءٌ صار معه في الصلَّة . فإذا طال الكلامُ احتمل الحذف .

فأمَّا المصدر غير (أَنْ) فنحو : أمرتك الخيرَ يا فتى ؛ كما قال الشاعر :

أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ بهِ فقد تركتُكَ ذَا مالٍ وذا نَسَبٍ (١)

فهذا يصلح على المجاز . وأمَّا (أَنْ) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَقَضَى

رَبُّكَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأمَّا قوله : (وَأُمرتُ لِأَنَّ أَكُونَ) (٣) فإنَّما حُمِلَ الفعل على المصدر ، فالمعنى - والله أعلم - :

أوقع إلى هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير

النسب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمال هنا الأبل خاصة ، وقيل : النسب جميع المال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيدا ، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « ومما حذفوا منه الباء فعاقبها النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء كثيرا ما تحذف في قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنوا حذف الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فمن حذفها في التنزيل قوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن اثباتها مع المصدر الصريح اثباتها في قوله تعالى (ان الله لا يأمر بالفحشاء) » وانظر ج ٢ ص ٢٤٠

وقال الأعلام : فان قلت أمرتك بزيد لم يجوز أن تقول : أمرتك زيدا .

وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمتثل فافعل .

وقال اللخمي جواب لما في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهي ظاهرة

في أفادة التعليل .

تركتك : ان كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولا ثانيا .

وان كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في

قائلة - نسب الى عمرو بن معد يكرب ، وللعباس بن مرادس ، ولزرعة بن سائب ، ولخفاف بن ندبة .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤-١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الأمل ج ١ ص ١٣٦

ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطى ص ٢٤٧-٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١

(٢) الاسراء : ٢٣

(٣) الزمر : ١٢ . في سيبويه ج ١ ص ٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون

أول المسلمين) إنما هو أمرت لهذا »

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه ؛ لأنها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنَّ المصدر اسم الفعل . قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ^(١)) .

$\frac{٢}{٣٢٥}$

١ / وقال بعض المفسرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ^(٢)) معناه : رَدِفُكُمْ .
وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغَلَ اللام ما وقعت عليه .
فإنَّ آخرته فالأحسن ألا تدخلها ، إلاَّ أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأنَّ جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط ج ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التعدي بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزمخشري وقد عدى بمن على سبيل التضمين . . . وقيل ردفه وردف له لغتان . . . »

هذا باب

(حتّى)

اعلم أنّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن) ؛ وذلك لأنّ (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها .
تقول : ضربت القوم حتّى زيد ، ودخلت البلاد حتّى الكوفة ؛ وأكلت السمكة حتّى رأسها ؛
أى لم أبق منها شيئاً . فعملها الخفض . وتُدخِل الثاني فيما دخل فيه الأوّل من المعنى ؛ لأنّ معناها
إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزّ وجلّ : (سبّأم هي حتّى
مطلع الفجر^(١)) .

فإذا وقعت عوامل / الأسماء على الأفعال ، لم يستقم وصلها بها إلّا على إضمار (أن) ؛ لأنّ (أن)
والفعل اسم مصدر ، فتكون واقعة على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتّى تمنعني ، وأنا أقف
حتّى تطلع الشمس . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين^(٢) : على (كى) ،
وعلى (إلى أن) ؛ لأنّ (حتّى) بمنزلة (إلى) .

فأما التي بمعنى (إلى أن) فقولك : أنا أسير حتّى تطلع الشمس ، وأنا أنام حتّى يُسمع الأذان .
وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حتّى يُدخلك الجنة وأنا أكلم
زيداً حتّى يأمر لي بشيء .

فكلّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازم على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتّى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل
الدخول غاية لسيرك وذلك قولك : سرت حتّى أدخلها كأنك قلت : سرت الى أن أدخلها فالنصب
للفعل ههنا هو الجار في الاسم اذا كان غاية فالفعل اذا كان غاية منصوب والاسم اذا كان غاية
جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فان يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك اذا
جاءت مثل كى التي فيها اضممار (أن) وفي معناها وذلك قولك : كلمتك حتّى تأمر لي بشيء »

واعلم أن (حتّى) يرتفع الفعل بعدها . وهى (حتّى) التى تقع فى الاسم ناسقةً ، نحو : ضربت القوم حتّى زيدا ضربته (١) ومررت بالقوم حتّى زيدٍ مررت به ، وجاءنى القوم حتّى زيدٌ جاءنى . وقد مضى تفسير هذا فى باب الأسماء (٢) .

٢
٣٢٧

/ فالتى تنسيق ثم تنسيق ها هنا ؛ كما كان ذلك فى الواو والفاء وشم ، وجميع حروف العطف . فالرفع يقع بعدها على وجهين (٣) يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما (٤) : وذلك قولك : سرت حتّى أدخلها ، أى : كان منى سيرٌ فدخل . فأنت تخبر أنك فى حال دخول اتصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةٌ فَرَكُوبٌ (٥) *

(١) يجوز فى نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول ، والثانى باضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعلى الابتداء والخبر .

انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٥٧ والمغنى ج ١ ص ١١٦ والدمامى ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥-٤٤٦

(٢) تقدم فى ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله والجمهور على أن حتى العاطفة لاتعطف الجمل . انظر المغنى ج ١ ص ١١٣ (٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء اذا قلت : سرت فأدخلها ، و (أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب اذا كنت تخبر أنه فى عمله وأن عمله لم ينقطع فاذا قال حتى أدخلها فكانه يقول : سرت فاذا أنا فى حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة اذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجيء على معنى (الى أن) ولا معنى (كى) فخرجت من حروف النصب كما خرجت اذن منها فى قولك : اذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فانه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك لقد سرت حتى أدخلها ما امنع ، أى : حتى انى الآن أدخلها كيف شئت . . . ولقد مرض حتى لايرجونه . . . »

(٤) قال السيرافى : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . . . (٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وسرت حتى يعلم الله أنى كال والفعل ههنا منقطع من الأول وهو فى الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخل كما قال علقمة بن عبدة :

تُرَادَى عَلَى دِمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةٌ فَرَكُوبٌ =

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، وإنما خبّرت بأنّ هذا كذا وقع منك .
والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدِّماً غير متّصل بما تُخبر عنه ، ثمّ يكون مؤدِّياً إلى هذا ،
كقولك : مرض حتّى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأوّل ، ووجوده إنّما هو
في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قول : يرجعان إلى شيء واحد . ومثل ذلك مرض حتّى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى
هو الآن كذلك .

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْمَانٍ (١)

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتّى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

= لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر
متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر »

ترادى : مقلوب تراود قال ابن سيده : رأديته : مقلوب راودته . • الدمن والدمنة : البعر ،
والتراب يسقط في الماء فيسمى الماء دمنا أيضا . المندى : مصدر ميمى وهو أن ترعى الأبل قليلا
حول الماء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يعرض عليها بقايا الماء في الحوض وهى الدمن فان عافت
الشرب وكرهته فليس الا الرحلة فالركوب .

البيت لعلمة بن عبدة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفى المفضليات ص ٣٩١-٣٩٦
وهو فى المخصص ج ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة
الارسان : جمع رسن وهو الحبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة
لا عاطفة لمصاحبتها لواء العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرمى أنها فى البيت عاطفة
وان قرنت بالواو كما يقترن لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازيا حتى تكمل المطى وتجهد فلا تحتاج الى قود .
والبيت لامرئ القيس من قصيدة فى ديوانه ص ١٤١-١٤٣ وفى شرحه ص ١١٧ وانظر
أسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠

فياعجبا حتى كليبٌ تسبني كأنَّ أباهَا نَهَشَلُ أو مُجَاشِعٌ (١)

أى : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أنَّ نظير النصب : ضربت القوم حتى زيدٍ في الأسماء
لأنَّ المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الاندلسي في شرح
المفضل : يقع بعد حتى الجملة الاسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذي هو
الغاية اما في التحقير ، أو في التعظيم .
ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبني) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله :
(ولو خفض هنا كليب لجاز) محال ، لأن الخفض بعد حتى اما أن يكون بالعطف على المجرور قبلها أو
تكون بمعنى الى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه وليست بمعنى الغاية اذ ليس ما قبلها مفردا من
جنس ما بعدها فبقى الرفع لاغير .
وقال البغدادي : « نقول : هي جارة والمغيا غير مذكور والتقدير : فواعجبا الناس تسبني
حتى كليب وهذا المقدر لابد منه في الابتدائية أيضا » . وكذا ابن هشام في المعنى .
فيا عجبا روى بتنوين عجبا فيحتمل أن يكون منادى منكرا ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه
وعجبا مصدر منصوب بفعل محذوف والتقدير تعجبوا عجبا ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء
والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجبا وروى عجبا بدون تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء
المتكلم ألفا وهى لغة وروى (فواعجبا) بواو الندبة للتوجع .
والبيت للفرزدق من قصيدة فى الديوان ص ٥١٦-٥٢٢ انظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١
والسيوطى ص ٤ والمعنى ج ١ ص ١١٤ .

هذا باب

مسائل (حتى) في البابيين : النصب ، والرفع .

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .
فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه
فعلك . والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس ؛ / لأن
الدخول كان بعملك ، وطلوع الشمس لا يكون بعملك . فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ،
وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .
ولو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول^(١) .
فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها^(٢) : أي ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول
إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وان نصبت وقدرت فعلك فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل
العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع ، لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع
تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ،
كما يجوز أن تقول سرت الى يوم الجمعة وحتى أدخلها »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل اذا كان غير واجب لم يكن الا النصب من
قبل أنه اذا لم يكن واجبا رجعت حتى الى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء »

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفا مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المعنى ج ١ ص
١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالا أو مؤولا
بالحال والثاني أن يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى
أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني
فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أيهم سار
حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ : لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي
عين الزمان . والثالث أن يكون فضلا فلا يصح في نحو : سيرى حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا
خبر ولا في نحو كان سيرى حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها تامة أو قلت :
سيرى أمس حتى أدخلها جاز الرفع الا ان علقتم أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف »

هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأنَّ معناها عاملةٌ ومعناها عاطفةٌ واحدٌ وإن اختلف اللفظان .
وأما قوله عزَّ وجلَّ : (وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ^(١)) فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ .

فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قول .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلاَّ النصب^(٢) ، لأنَّ (حتى) في موضع خبر .

كأنك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأنَّ الخبر قولك :
٢
٣٣٠

سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلاَّ النصب ،

وإن جعلت الخبر في قولك : أمس ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهدا قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز .
وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداءه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول) »

قراءة الرفع في هذه الآية سبعية أيضا لنافع . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر ج ٢ ص ٢٢٧ .
وأنظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس ، فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبرا وتقول : كان سيرى أمس سيرا متعبا حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جئت لكان بخبر وهو قولك : سيرا متعبا » وانظر ما نقلناه من المغنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع

هذا باب

الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و(لما) ، و(لا) في النهي ، و(اللام) في الأمر ، وحروف المجازاة وما اتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقم عبد الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقيم عبد الله ، وليقم زيد^(١) .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طاب للمعنى ، فأما اللفظ . فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يد زيد . وليغفر لخالد . فإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخليفة : انظر في أمري ، أنصفني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

$\frac{2}{331}$

فإنما قولك : اضرب واقتل فمبني غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولأقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعل و (لا) في النهي وذلك قولك : لاتفعل فانما هما بمنزلة لم »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة لهما في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزبك الله خيراً »
(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل

ولو كانت للمخاطب لكان جيِّداً على الأصل^(١)، وإن كان في ذلك أكثر، لاستغنائهم بقولهم:
(افْعَلْ) عن لِتَفْعَلْ . وروى أَنَّ رسول الله قرأ: (فَبَدَّلِكَ فَتَفَرَّحُوا)^(٢) بالناو .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ..
وانظر المغنى ج ١ ص ١٨٦
(٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالخطاب
وهى قراءة أبى ورويناها مسندة عن النبى صلى الله عليه وسلم وهى لفة لبعض العرب أخبرنا
شيخنا .. عن أبى بن كعب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله
وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون) يعنى بالخطاب فيهما حديث حسن أخرجه أبو
داود » وانظر الاتحاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء

هذا باب

المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنى ، وحيثما .

ومن الأسماء : من ، وما ، وأنى ، ومهما .

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما^(١) .

وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها في الأصل (إن)^(٢) ، وهذه كلها / دواخل عليها ؛ لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فأصله شيء واحد ، ثمَّ تدخل عليه دواخل ؛ لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن)

كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام ، و(إلا) أحقُّ بالاستثناء ،

و(الواو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فأما (إن) فقولك : إن تأتي آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكرهني أكرمك ،

وإن تُطع الله يغفرُ لك ، كقوله عزَّ وجل : (إِن يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١-٤٣٢ « باب الجزاء فما يجازى به من الأسماء غير

الظروف من ، وما ، وأيهم .

وما يجازى به من الظروف أي حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما .

ومن غيرهما : أن ، واذا ما .

ظاهر كلام المبرد أن (اذ ما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته

ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (اذ) ركبت مع (ما) ففارقتهما الاسمية وصارت حرف شرط

مثل (ان) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب ، وأن

مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . . «

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (ان) هي أم حروف الجزاء فسألته

لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهماً ومنها ما يفارقه

(ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة »

(٣) الأنفال : ٢٨

(وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ^(١)) (وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ^(٢)).

والمجازاة بـ. (إذما) قولك : إذما تأنى آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إذ ما أتيت على الرسولِ فقلْ لهُ حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ^(٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يُضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعاً / الإضافة فعملتا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر

٢
٣٣٣

من هذا الشرح إن شاء الله^(٤) .

وأما المجازاة بـ (من) فقولهُ عزَّ وجلَّ : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا^(٥)) وقوله : (فَمَنْ

يُؤْنِ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٦)) .

وبـ (ما) قوله : (ما يفتح اللهُ للناسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا^(٧)) .

وبـ (أين) قوله جلَّ وعزَّ : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ^(٨)) . وقال الشاعر :

(٢) الحجرات : ١٤

(١) محمد : ٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك اتيانه

بالفاء جوابا لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « اما أتيت » وعنيه لا شاهد عليه في اذ ما .

اطمأن : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدرا

ميميا . وحقا - منصوب على المصدر المؤكد به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله

عليه وسلم . انظر الخزائن ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ ورغبة الآمل ج ٣ ص ١٥٨

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (اذ) حتى

يضم الى كل واحد منهما (ما) . وانما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون

وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة انما وكأنما ،

وإذا انه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم .

فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فاذا

ضمنت اليها (ما) صارت بمنزلة (ان) وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما

وصارت بمنزلة اما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ (١)

وإني (أنتي) قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ (٢)

ومن حروف المجازاة (مهما) . وإنما أخرنا ذكرها ؛ لأنَّ الخليل زعم أنَّها (ما) مكرّرة ، وأبدلت من الألف الهاء . و (ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ؛ كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإن وإمّا ، وكذلك حروفُ المجازاة (٣) إلّا ما كان من (حيثما) و (إذما) ، فإنَّ (ما) فيهما لازمة . لا يكونان للمجازاة إلّا بها ؛ كما لا تنقع (رُبّ) على الأفعال إلّا بـ (ما) في قوله : (رُبّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (٤)) ، ولو حذفت منها (ما) لم تقع إلّا على الأسماء النكرات ، نحو : رُبّ رجل يا فتى .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأين وجزم ما بعدها .
العيس : الأبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرحلون على الأبل فاذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الأبل
والبيت لابن همام السلولي .
في الأصل « الغداة » بدل « العداة » .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأني وفي طبعة كتاب سيبويه « رجلك » بدلا من « رجليك »

تلتبس : تشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه العرب تشببه التنشب في العظام بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبت متى أمرا عظيما ولقد ركبت مركبا صعبا .

وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف فغضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : أنك ركبت أمرا لا خلاص لك منه فانت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكتنا بركائبها وكلا مركبيها لا يستقر عليه ان ركب على مركبها المقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وان ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠-١٩٣ وديوان لبيد ص ٢٢٤-٢١٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتني آتاك وبمنزلتها مع (ان) إذا قلت : أما تأتني آتاك وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت (أياما تدعو فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم اليها (ما) »

(٤) الحجر : ٢

/ والمجازاة ب (تأتى) قوله: (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١)).

وب «متى» قول طرفة :

متى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَأَزِدِدِ (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعْرَبُ ، ولا يُعْرَبُ إِلَّا المضارعُ . فإذا قلت :
إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ . ف (تأتني) مجزومة بيان ، و (آتك) مجزومة بيان وتأتني (٣) - ونظير ذلك من
الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إِلَّا بفعل ؛ لأنَّ الجزاءَ إِنَّمَا يَقَعُ بِالْفِعْلِ ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفِعْلِ
فيها (٤).

فأما الفِعْلُ فقولك : إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ .

(١) الاسراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (متى) فى أدوات المجازاة ج ١ ص ٤٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة
متى تأتنا نصبحك . . فى ج ٢ ص ٣٠٣ شاهدا على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .
أصبحك : أسقك صبوحا وهو شرب الغداة . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الغاني
المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو فى شرح التبريزى وليس فى شرح الزوزنى وانظر جمهرة
أشعار العرب ص ١٢٨ وشرح القصائد السبع لابن الانبارى ص ١٨٧
(٣) فى الانصاف فى المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب الى أن حرف
الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال : انما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل
الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معا وجب أن يعمل فيه
معا كما قالوا فى الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

« غير أن هذا القول وان اعتمد عليه كثير من البصريين لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل
الشرط فعل والأصل فى الفعل ألا يعمل فى الفعل وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل
وأداة الشرط لها تأثير فى الفعل فاضافة مالا تأثير له الى ماله تأثير لا تأثير له والتحقق عندى
أن يقال : ان (ان) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . » وانظر أسرار العربية
ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وايضاح عسل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء . فأما
الجواب بالفعل فنحو قولك : ان تأتنى آتك ، وان تضرب أضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء
فقولك : ان تأتنى فأنا صاحبك ولا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا تم »

وأما الفاء فقولك : إن تأتي فإنا لك شاكر ، وإن تَقُمْ فهو خير لك .
وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت :
جاءني خمسة عشر رجلا كان موضعه موضع / رفع وإن لم يتبين فيه للبناء . وكذلك : جاءني من عندك ، ومررت بالذي في الدار . كلُّ ذلك غير معرب في اللفظ . ومواضع الإعراب .
وذلك قولك : إن أتيتني أكرمتك ، وإن جئتني جئتك .

فإن قال قائل : فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يافتي فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفيًا لما مضى ، وصار معناه : لم يذهب زيد أمس ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إنَّ (إن) أصلُ الجزاء ؛ لأنَّك تُجازي بها في كلِّ ضرب منه . تقول : إن تأتي آتِك ، وإن تركب حمارا أركبه ، ثمَّ تصرّفها منه في كلِّ شيء . وليس هكذا سائرهما . وسنذكر ذلك أجمع .

تقول في (من) : من يأتي آتِه ، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل . فإن أردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عزَّ وجلَّ : (والله خلق كلَّ دابةٍ من ماءٍ فمنهم من يمشي على بطنه^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك (ومنهم من يمشي على أربع^(٢)) .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط . مع الآدميين غيرهم بقوله (والله خلق كلَّ دابةٍ من

(١) النور : ٤٥

(٢) النور : ٤٥

ماء) ، وإذا اختلط. المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأنَّ التكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقِطٍ (١) *

فالتمر والإقط. لا يقال فيهما: شرباً ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ. واحدا ، والمعنى أنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (٢)

لأنَّ معنى المتقلِّدِ: حامل ، فلما خلط. بينهما جرى عليهما لفظ. واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة :

سَمَقُوا جَارِكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ

/ سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَانْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ (٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد فيه عطف مر على ألبان وان كان التمر لا يشرب .
في اللسان : الاقط والاقط : بتثليث الفاء شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل . وقال ابن الاعرابي : هو من ألبان الابل خاصة .
وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز الى قائل معين
(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أى و حاملا رمحا فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه
وفى أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « ان هذا الفن متسع فى كلام العرب يقدرون
لثانى ما يصلح حملة عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالاول فيقدرون هنا : و حاملا رمحا . »
ونسب البيت فى الكامل ج ٣ ص ٢٢٤ الى عبد الله بن الزبيرى
وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦
وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢
(٣) الطائر : البطن . فى المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم الى أنه على حد قوله :
متقلدا سيفا ورمحا ، وابو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم الى أنهم كانوا يذوبون السنم فى
المحض ثم يشربونه .

وروى فى المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . . وكذلك فى تأويل مشكل القرآن ص
١١٧ وفى الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة فى الديوان ص ١٧-٢١
ويقول السكرى : المعنى أنه لما لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما ولبنامحضا .
وان الحطيئة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من
الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر بالبطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى فى
شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قروا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سقوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذاك فلا حجة في البيت .

و «ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركبُ أركبُ ، وما تصنعُ أصنعُ . فإن قلت : ما يأتي آتية - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ : (والسَّمَاءُ وما بَنَاهَا^(١)) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ^(٢)) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عليه النحويون غيره . إنما هو والسماء وبناها ؛ وإلا على أزواجهم أو مملكت أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها ممن يملك ، كقولك : هذا ملكُ يمينك ، وهذا الثوب نسجُ اليمن ، وهذا الدرهم ضربُ الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان على وضع النعت في موضع المنعوت ؛ / لأنَّ «ما» إنما تكون لذوات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين . تقول : من عندك ؟ فيقول : زيدٌ . فتقول : ما زيدٌ ؟ فيقول : جوادٌ أو بخيلٌ أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كلِّ ما يعقل بـ «مَنْ» كما قال عزَّ وجلَّ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ^(٤)) . فـ «مَنْ» لله عزَّ وجلَّ ؛ كما قال : (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ^(٥)) . وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ عِنْدَهُ

٢
٣٣٨

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والمعارج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(١) . يعنى الملائكة . وكذلك فى الجنِّ فى قوله : (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٢)) فهذا قول لك : إنَّهَا لَمَّا يُخَاطَبُ وَيَعْقِلُ .

ومن هذه الحروف « متى » ولا تقع إلَّا للزمان ؛ نحو : متى تَأْتِنِي آتِكَ ، ومتى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يومُ الجمعة وما أشبهه .

$\frac{2}{339}$

وكذلك « أين » لا تكون إلَّا للمكان . وذلك كلُّه مخطور معروف / فى الجزاء والاستفهام . وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

فأما « إن » ، فإنَّهَا ليست باسم ولا فعل . إنَّما هى حرف ، تقع على كلِّ ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميًّا أو غير ذلك . تقول : إن يَأْتِنِي زيد آتِه ، وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه ، وإن تَأْتِنِي يوم الجمعة آتِكَ فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كلِّ ضرب منه ، وتتخطى ذلك إلى التقرير والتسوية .

فالتقرير : قولك : أما جئتنى فأكرمك . وقوله عزَّ وجلَّ : (أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ^(٣)) .

والتسوية : لبيت شعرى أقام زيد أم قعد^(٤) . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو^(٥) . فأما قولنا فى « إذ » و« حيث » : إنَّ الجزاء لا يكون فيهما إلَّا بما و [ما]^(٦) ذكرنا من أذا

سنفسره فهذا موضع تفسيره .

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وما أدري ، وليت شعرى وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ وسيأتى هذا الحديث فى الجزء الثالث

(٥) الهمزة يطلب هنا وبأم التعيين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث

(٦) تصحيح السيرافى

أما «إذ» فتنبئ عن زمان ماضٍ . وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) . فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد . وبتى جزءتها فصلت / منها ؛ ألا ترى أنك تقول : جئتكَ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيدٌ ، و(هذا يومٌ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٢) . - فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» جعلتْها شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يفسرُه ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحين في الزمان فلَمَّا ضارعتْها أُضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ «إذ» إذا وصلتْها بـ «ما» .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مُخَيَّرٌ . تقول : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وإمَّا تَأْتِنِي آتِيكَ^(٣) ، وأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَأَيًّا تُكْرِمُ يُكْرِمُكَ ، و«أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»^(٤) .

فـ «ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغيّر الكلام بها عن عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما . واللازم : ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إنمَّا زيدٌ أخوك . منعت «ما» «إنَّ» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبدُالله قائمٌ ، فهذا خلاف قولك : بعد عبدِ الله ، وكذلك :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْأَنَ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلِسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧-٦٢٨ : اعلم انه ما كان من الازمنة في معنى (اذ) فانه يضاف الى الفعل والفاعل ، والى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (اذ) ..

(٢) المائة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع اما كما سيأتى تحقيقه في الجزء الثالث

(٤) الاسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة لبعده

عن الاضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فانه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل

المصدر .

وكذلك «ربّ» ، تقول : رب رجلٍ ، ولا تقول : ربّ يقوم زيد . فإذا ألحقت «ما» هيأتها للأفعال فقلت : ربّما يقوم زيد ، و (ربّما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين^(١)) .

وكذلك «قلّ» تقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : فلما يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحْتَاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . تقول : إذا / جاءني زيد أكرمه . وإذا يجي ، زيد أعطيته .

وإنما منع «إذا» من أن يُجازَى بها ؛ لأنّها موقّنة^(٣) وحروف الجزاء مُبهمّة ؛ ألا ترى

= وذكر ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة لبعده عن الإضافة وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٠ : « وقيل ما مصدرية وهو الظاهر ، لان فيه ابقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ، لأنها لولم تكن مضافة لنونت » وكذلك يرى الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :
« وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا . . »

العلاقة : الحب ، الافنان : جمع فنن وهو الغصن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة . الثغام : قال أبو حنيفة : أخبرني بعض الأعراب قال تنبت الثغامة خيوطا طوالا دقاقا من أصل واحد واذا جفت ابيضت كلها . . واذا أمحل الثغام كان أشد ما يكون بيضا ويشبه به الشيب . المخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد ليدل على شباب المرأة . والبيت للمراز الفقعسى . انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيبه ج ١ ص ٧٧ والسيوطى ص ٢٤٦
(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء
(٢) يريد أول الكلام

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألته عن (اذا) ما منعهم أن يجازوا بها ، فقال الفعل فى اذا بمنزله فى اذا قلت : أتذكر اذا تقول فاذا فيما تستقبل بمنزلة اذ فيما مضى وبين هذا أن (اذا) تجيء وقتنا معلوما ألا ترى أنك لو قلت : أتيتك اذا احمر البسر كان حسنا ولو قلت أتيتك أن احمر البسر كان قبيحا (فان) أبدا مبهمّة وكذلك حروف الجزاء (واذا) توصل بالفعل فالفعل فى اذا بمنزله فى حين كأنك قلت : الحين الذى تاتينى فيه أتيتك فيه »
وانظر أمالى السجورى ج ١ ص ٣٣٣

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ - فَأَنْتَ لَا تَدْرِي أَيْقَعُ مِنْهُ إِتْيَانُ أُمِّ لَا ؟ وَكَذَلِكَ مَنْ أَتَانِي أَتَيْتَهُ
 إِنَّمَا مَعْنَاهُ : إِنْ يَأْتِنِي وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ آتَيْتَهُ .

فَإِذَا قُلْتَ : إِذَا أَتَيْتَنِي - وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ مَعْلُومًا ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ^(١)) وَ (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ^(٢)) وَ (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ^(٣)) أَنَّ هَذَا وَقَعَ
 لَا مَحَالَةَ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ هَذَا « إِنْ » ، لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْلَمُ ، وَ « إِنْ » إِنَّمَا مَخْرَجُهَا
 الظَّنُّ وَالتَّوَقُّعُ فِيمَا يَخْبِرُ بِهِ الْمَخْبِرُ . وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ (إِنْ يَنْتَهُوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ^(٤))
 لِأَنَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ .

وَتَقُولُ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ . وَلَوْ قُلْتَ : آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرُ - كَانَ مَحَالًا ؛ لِأَنَّهُ
 وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ .

فَإِنْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ جَازَ أَنْ يُجَازِيَ بِهَا ^(٥) لِمُضَارَعَتِهَا حُرُوفَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ
 . وَجَوَابِهِ . وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ جَوَابٍ . فَمِمَّا جَاءَ ضَرُورَةً قَوْلُهُ :

تَرْفَعُ لِي خَنِيفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ زَيْبَرَانُهُمْ تَقْدِيدِ ^(٦)

(٢) التكوير :

(٤) الانفال : ٣٨

(١) الانفطار :

(٣) الانشقاق :

(٥) فِي سَبِيوِيَه ج ١ ص ٤٣٤ « وَقَدْ أَجَازُوا بِهَا فِي الشَّعْرِ مُضْطَرِّينَ شَبِيهًا بِأَنَّ حَيْثُ
 رَأَوْهَا لَمَّا يَسْتَقْبِلُ وَأَنَّهُ لَا يَبْدُ لَهَا مِنْ جَوَابٍ . . . فَهَذَا اضْطِرَارٌ وَهُوَ فِي الْكَلَامِ خَطَأٌ »

وَفِي مَجَالِسِ نُعْلَبِ ص ٩١-٩٢ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : إِذَا تَزَرَّنِي أَزْرِكُ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ . .
 (٦) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَه ج ١ ص ٤٣٤ عَلَى الْجَزْمِ بِأَذَا فِي الضَّرُورَةِ .

خَنْدَفُ : أُمُّ الْيَاسِ . وَافْتَخَرَ بِهَا الْفَرَزْدَقُ لِأَنَّهُ تَمِيمِي ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَنْسَبُونَ إِلَيْهَا ، وَنَوْنُ
 لِلضَّرُورَةِ ، وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي : أَيُّ الرَّافِعِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ . خَبِتَ النَّارُ ، مِنْ بَابِ نَصَرَ : لَمْ يَبْقَ
 مِنْهَا فِي شَيْءٍ ، وَقِيلَ : سَكَنَ لَهَا وَبَقِيَ جَمْرُهَا (رَوَايَةُ سَبِيوِيَه : إِذَا خَدَمْتُ) . تَقْدَدُ : تَشْتَعَلُ .
 وَرَوَى مَرْفُوعًا فَلَا شَاهِدَ فِيهِ حَيْثُ .

يَقُولُ : تَرْفَعُ لِي قَبِيلَتِي مِنَ الشَّرْفِ مَا هُوَ فِي الشَّهْرَةِ كَالنَّارِ الْمُتَوَقِّدَةِ إِذَا قَعَدْتَ بِغَيْرِي
 قَبِيلَتَهُ .

انظُرِ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ٣٣٣ وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ
 ص ٢١٦ مَفْرُودًا

وقال الآخر :

إِذَا قُصِّرْتُ أَسِيفًا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ (١)

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا دَعْرَبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَدْعُورًا (٢)

وهذه « إذا » التي تحتاج إلى الجواب .

* * *

ولـ « إذا » موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة (٣) . وذلك قولك : خرجت فإذا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بأذا للضرورة بدليل عطف فنضارب المجزوم وحرك بالكسرة على الجواب (كان وصلها) .
وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف فان قصرت عن ادراك لأقران خطونا اليهم اقداما عليهم فالحقناها .

الى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو الى أعدائنا . ولو تعلقنا (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خطانا خبر كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .
أما الشعر المجرور الروى فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣-٤٧
وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخمس بن شهاب التغلبي وهي في المفضليات ص ٢٠٣-٢٠٨ وفي حماسة أبى تمام ج ٢ ص ٢٤١-٢٤٨ . والشعر الثانى لرقيم أخى بنى الصادرة المحاربي

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشعراء ص ٢٨٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد اذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تشير . الناشط : الثور . المدعور : الفزع
وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها فى انبعاثها مسرعة بثور قد دعر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣-١٨٤

(٣) ماذا يرى المبرد فى (اذا) الفجائية ؟ أيراهم حرفا ام يراها طرفا ؟
ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء ولكن ما سيذكره بعد .
يقطع بأنها ظرف . قال فى الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الاصل :

زيد ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جوابا للجزاء كالفاء . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ^(١)) . لَأَنَّ مَعْنَا : قَنِطُوا ؛ كما أَنَّ قَوْلَكَ : إِنْ تَأْتَى فَلَكَ دَرَهْمٌ - إِنَّمَا مَعْنَا : أُعْطِكَ دَرَهْمَا .

= « فاما (اذا) التى للمفاجأة فهى التى تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فاذا زيد وكلمتك فاذا أخوك ، وتأويل هذه جئت ففاجانى زيد ، وكلمتك ففاجانى أخوك وهذه تغنى عن الفاء وتكون جوابا للجزاء ، نحو ان تأتني اذا أنا أفرح ، على حد قولك فأنا أفرح قال الله عز وجل (وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فقوله (اذا هم يقنطون) فى موضع يقنطوا . وقوله ان تأت فلك درهم فى موضع ان تأتني أعطك درهما ، كما ان قوله عز وجل (سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون) فى موضع أم صمتم »
وقال فى ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فاذا زيد فمعنى اذا ههنا المفاجأة فلو قلت على هذا خرجت فاذا زيد قائما كان جيدا لان معنى فاذا زيد أى فاذا زيد قد وافقنى فاذا زيد موافقى »
فكلامه فى هذين الموضوعين يفيد أن (اذا) الفجائية ظرف فانه جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية فى معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيبويه وغيره .
فى شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفى المغنى ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن اذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا ههنا فى موضع قنطوا كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة ، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة . . . »
من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية انما هو ترديد لكلام سيبويه . والعجيب بعد هذا أن يقول ابو على الفارسي : قرأت المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهى وقوع اذا جوابا للشرط فى قوله تعالى (وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فهل نقول : انه قد خفى على أبى على مكان الآية فى كتاب سيبويه ؟
أو نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث اليه ؟

/ هذا باب

مسائل المجازاة

وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وإن تَأْتِنِي فَلَكَ دَرَهْمٌ . هذا وجه الجزاء وموضعه ، كما قال عَزَّ وَجَلَّ (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ^(١)) .

فالأصل الفعلُ ، والفاءُ داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُؤدِّي معناه ؛ لأنها لاتقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود . يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أَعَثُ أَمْسٍ فتقول : فقد أَنَاكَ العَوْتُ اليوم^(٢) . ونقول : إن آتَيْتَنِي فَلَكَ دَرَهْمٌ ، لأنَّ معناه : إن تَأْتِنِي . ولو قلت : إن آتَيْتَنِي آتِيكَ لَصَلِحَ ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ^(٣)) ، لأنَّ معناه : من يكن . وكذلك لو قال : من يَأْتِنِي آتِيته لجاز ، والأوَّلُ أحسن ؛ لتباعِدِ هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء فاما الجواب بالفعل . . . وأما الجواب بالفاء فقولك أن تأتني فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بضم الأ ترى أن الرجل يقول : ففعل كذا وكذا فتقول : فاذن يكون كذا وكذا ويقول : لم أعت أمس فيقول فقد أتاك العوثة اليوم »

(٣) هود : ١٥

(٤) كاده : خدعه ومكر به . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنبه .

والبيت شاهد على مجيء الشرط مضارعا مجزوما والجزاء ماضيا . وسيعيد حديثه مرة أخرى قريبا .

البيت لأبي زبيد الطائي انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤-٦٥٥ والعيني ج ٤ ص ٤٢٧-٤٢٨

وَأَعْتَلَّ الْكَلَامَ : من أتاني أتيتته ، كما أن وجه الكلام : من يأتني آتته .

وتقول : من أتاني وتبسط . إلى أكرمته ؛ لأن (من أتاني) في موضع (من يأتني) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني أتيتته ؛ كما أن الأحسن : من يأتيني ويكرمني آتته . فهذه أصول ، ثم نذكر بعدها العطف منسقا ، ونكثر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ . فـ « مَنْ » هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر . ولو قلت : إن يأتيني آتته على غير مذكور قبيل كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ « إن » إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جَاءَكَ ؟ / وَأَيُّهُمْ ضَرَبَكَ ؟ وما حبسك ؟ لأنها أسماء . فإن قلت : أَحْبَسَكَ ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بُدُّ من ذَكَرِ الفاعِلِ ؛ لأنَّ هذه حروف . فليس في الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بُدُّ من ذَكَرِ الفاعِلِ معها . ولو قلت : أَيْنَ يَكُنُ أَكُنُ ، لم يكن كلاما حتى تقول : أَيْنَ يَكُنُ زَيْدٌ أَكُنُ . وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أَيْنَ يَكُونُ زَيْدٌ ؟ ومتى يخرجُ زَيْدٌ ؟ تعني المذكور . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ . إذا جعلت « مَنْ » الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيِّدا . فتكون الهاء في آتته ترجع إلى « مَنْ » التي هي استفهام . وتقديرها : أَيُّهُمْ مَنْ أَتَانِي مِنَ النَّاسِ أَتَيْتَهُ ، أي : من أتاني آتٍ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هَمْدٌ مَنْ ضَرَبَنِي ضَرَبْتَهَا . أي إن ضربني أحد ضربت هندا .

وتقول: ما مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ؛ لِأَنَّ «ما» حرف / نفي (١) . والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذي - لم يكن بد من راجع إليها . فأما الجزء فقولك : ما تركب أركب . والأحسن ما تركب أركبه . نصبت «ما» بتركب وأضمرت هاء في تركب .

ولو قلت : ما تركب أركب لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ؛ لِأَنَّهُ مَعْلَقٌ بِمَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ فِي الْمَعْنَى مُوجُودٌ .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أي شيء حبسك ؟

وكذلك : ما أكلته ؟ أي : أي شيء أكلته ؟ فإن حذف الهاء نصبت «ما» لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا كَقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

* * *

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكان وظن وأخواتها وما النفي . لا تقول : ما من يضرب أضرب . »

يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) الحجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال أحمد : « وجملة القول في هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازي بها إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقع الا جملة في موضع واحد كأنهما تكونان في موضع خبر ولا تقعان بعد ما ذكر في موضع لا يكون فيه الا جملة . وبيان ذلك أن كان وان لا تقع بعدهما الا جملة وكذلك اذا واذا وما ولكن فلم يجوز وقوع الجزاء والاستفهام بعدهما فان جعلتهما في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : ان زيدا من ياتيه يعطه لانك تقول : ان زيدا اخوك فقد وقعت الجملة اعنى جملة المجازاة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما)

تقول : ان زيدا اخوك وما زيد من ياتيه يعطه فان قلت : ما من ياتيه يعطه لم يجوز ، لانك جعلتها في موضع لا يكون فيه الا جملة وعرضتها لان يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفرقة بين ما التسمية والحجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف وما لا يعمل ههنا سواء . » الانتصار ص ٢٠٤-٢٠٥

وفي موضع «الذى» قوله : مايسرني يسرك .

وتقول : من يأتنا نأته مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأته» .
ولو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا في الحال لقلت : من يأتنا مكرمين له نأته . تريد من
من يأتنا في حال إكرامنا إياه نأته . ولو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها « نأته » وقد
قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرعا جاء زيد (١) .

٢
٣٤٨

ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

« من يأتته من إن يأتنا نأته عامدين تأت يكرمك » .

إن رفعت (يكرمك) فالمسألة جيدة ، لأن تقديرها : من يأتته زيد يأت في حال
إكرامه لك . والأجود أن تقول : تأته يكرمك ؛ لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبرا .
والحذف جائز وليس بجيد (٢) . وقولك : « من إن يأتنا نأته » اسم واحد بمنزلة « زيد » .
ولو جزمت (يكرمك) على البدل لم يصلح إن أبدلته من تأت ؛ لأن (يكرمك) لغيرك .
فإن جعلته بدلا من شيء في الصلة لم يصلح ؛ لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إن تأنني / أعطك
أحسن إليك - جاز وكان حسنا ؛ لأن العطية إحسان ، فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز
وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ (٣) ؛ لأن لقي الأثام هو تضعيف
العذاب . وكذلك قول الشاعر :

٢
٣٤٩

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانباري مسألة في
الانصاف لهذا ص ٣٦٣-٣٦٧ رجح مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨
(٢) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين
والكوفيين - أجازوه الكوفيون وقرئ في الشواذ (وكل وعد الله الحسنى)
(٣) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وسألته عن قوله عز وجل : (ومن
يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب)

فقال : هذا كالاول لان مضاعفة العذاب هولقى الأثام ومثل ذلك من الكلام ان تاتنا نحسن
إليك نعطك ونحملك تفسير الاحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلا من الاول

مَتَى تَأْتِنَا تُتَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا^(١)

لأنَّ الإتيان إلمام ؛ كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(٢)

لأنَّ قوله : (تُؤْخَذَ أَوْ تَجِيءَ) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نُعطه على البذل لم يجز^(٣) إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك

= وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلق أثاما) إذ كان آياه في المعنى »
وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل »

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلمم) لأنه بدل من تأتينا . وفي الخزانة : الحطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها . والتأجج : توقد النار . وتأججا في البيت ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة في كتاب (النبات) : النار تذكر وهو قليل وأنشد هذا البيت وبيننا آخر للشمر دل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكرا لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأتيت النار غير حقيقي فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الاثنين : الحطب والنار وذكر لتغليب الحطب على النار .
والبيت من قصيدة لعبد الله بن الحر انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٦٠ - ٦٦٤

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على إبدال تؤخذ من تبايع ، لأنه مع قوله أو تجيء طائعا تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة
وفي الخزانة « والبذل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يجيء معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتمال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد »

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .
والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألته هل يكون : إن تأتينا تسألنا نعطك ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مرت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه »

أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتينا غلِطاً أو ناهياً ثم ذكرت فاستدركت فوضعت
هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : من يأتيني من إن يأتيه الذي هند أخته يأتيه / أعطه ، فالمعنى : إن يأتيني زيد أعطه ،
لأن هذا الكلام كله في صلة «من» .

٢
٣٥٠

وتقول : أي القوم المنطقي آباؤهم إن يأتك الكايبه ثوبا تكرمته . فتقدير المسألة : أي
القوم إن يأتك أبود تكرمته ، و «أي» هنا استفهام .

وتقول : أيهم يأتيه الشاتم أخاه المعطيه درهما ينطلق إليه . فمعناه : أيهم يأتيه زيد
ينطلق إليه . فما ورد عليك من المسائل فقمسه على هذا إن شاء الله .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك^(١)

تقول : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . تريد : إن تَأْتِنَا سَأَلْنَا ؛ كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

أراد : متى تَأْتِيهِ عَاشِيَا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ^(٣)

فقوله : (يستحمل الناس نفسه) إنما هو خبر (يزال) كأنه قال : من لا يزال مستحملا .

ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نُعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فاما ما يرتفع بينهما فقوله : ان تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أَعْطِكَ وان تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ ؛ وذلك لأنك أردت . ان تَأْتِنِي سَأَلْنَا يَكُنْ ذَلِكَ ،

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعيشو اذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعمش : متى تآته عاشيا أي في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيئة من قصيدة في الديوان ص ٣٢-٣٨ وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والعيني ج ٤ ص ٤٣٩

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وانما هو خبر لا يزال .

والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يغمها يوما من الدل ينسلم

فمن روى يسترحل أراد أن يجعل نفسه كالراحلة للناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيبه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت الا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٠٢ وشرح

المعلقات لابن الأنباري ص ٢٨٤-٢٨٥

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد

ولا جاعتي زيد وراكبا . ولكن إن أضمرت جاز فقلت : إن تأتينا وتسالنا نعطك . تريد : إن تأتينا وهذه حالك نعطك . والوجه الجيد إن تأتينا وتسالنا نعطك .

وتقول : إن تأتينا ثم تسالنا نعطك . لم يجز إلا جزم (تسالنا) ؛ لأن (ثم) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمارها هنا بعدها^(١) . لو قلت : إن تأتينا ثم تسالنا ، تريد : ثم أنت تسالنا تريد الحال لم يصلح ؛ لأن «ثم» لما بعد ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلم ، أى : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله ؛ كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ^(٢)) . أى إذ طائفة في هذه الحالة . ولو وضعت «ثم» ها هنا لم يستقم .

* * *

وتقول : مَنْ إن يأتيه زيد يكرمه / يُعْطِكُ في الدار . ف«مَنْ» في موضع الذي ، و«إن» للجزاء (يكرمه) حال معناها مكرما له ، و«يعطه» جواب الجزاء ، و«في الدار» خبر «مَنْ» .

٢
٣٥٢

ولو قلت : مَنْ يَأْتِي آتِهِ أَحْسَنُ إِلَيْهِ كَانَ جَيِّدًا . يَكُونُ «أَحْسَنُ إِلَيْهِ» حالا . ويكون منقطعا من الأول . كَأَنَّكَ لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ قُلْتَ : أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْهِ .

وتقول : مَنْ يَأْتِي آتِهِ ، وَأُكْرِمُهُ ، وَمَنْ يَأْتِي آتِهِ فَأُكْرِمُهُ ، وَمَنْ يَأْتِي آتِهِ أُكْرِمُهُ . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع ها هنا ، وإن شئت قلت : مَنْ يَأْتِي آتِهِ وَأُكْرِمُهُ ، أى وأنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ «وأما ما ينجزم بين المجزومين فقولك ان تأتني ثم تسالني اعطك ، وان تأتني فتسالني اعطك ، وان تأتني وتسالني اعطك ، وان تأتني وتساعدني اعطك . وذلك لان هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . . . » وقال في ص ٤٤٧ « واعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها مما يضرر بعده (ان) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها واعلم أن (ثم) اذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن الا جزما لأنه ليس مما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . . »

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله عز وجل (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فانما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف انما هي واو الابتداء »

أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلته مما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .
وتقول في الفاء : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ فَأُكْرِمُهُ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ وَعُطِفَ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ؛
وكذلك «ثُمَّ» (١) .

$\frac{2}{353}$

وإنما جاز الإضمار ما هنا ، ولم يجر حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأن الكلام
قد تم فاحتمل / الاستثناف ، ولا تكون الحال في «ثُمَّ» ولا الفاء ؛ لأنهما لا تكونان إلا بعد .
إلا أن الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أَنْ» ؛ لأن الجزاء غير واجب آخره
إلا بوجوب أوله . وقد تقدم ذكرنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بالجزم وهو
أجودها ، ويليه الرفع ، ثُمَّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (٢) .

ولو قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتته كان النصب جيدا من أجل النفي . وصار كقولك :
ما تأتيني فتكرمني : أى كلما أتيتنى لم تكرمنى . فموضعه لم تأتني مكرما ، وما هنا - أغنى
في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته ، لأن معناه : من لا يأتني مكرما .
وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلُقُ (٣)
/ كأنه قال : من لا يقدم رجليه مئينا .

$\frac{2}{354}$

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « فإذا انقضى الكلام ثم جئت ب (ثم) ، فإن شئت جزمت ،
وإن شئت رفعت وكذلك الواو والفاء قال الله تعالى (وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون)
وقال تعالى (وان تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم) الا انه قد يجوز النصب
بالفاء والواو »

(٢) انظر ص ٢٢ من هذا الجزء وانظر التعليل وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨

(٣) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه

وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيتك إن آتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :
أتعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إن فعلتَ . فإن قلت : آتى من
أتانى ، وأصنع ما تصنع - لم يكن ها هنا جزاء ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .
ولو قلت : آتى من أتانى ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذى قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأنَّ الجزاء منفصل كالاستفهام^(١) ، ولو قلت : آتيتك متى آتيتنى ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و «أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأوّل ،
إلا أنك لما ذكرته سدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأنَّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لاتقول : زيدا
إن تآت يكرمك^(٢) ، ولا زيدا متى تآت تحببه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأنَّ «إن» لاتعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء .

ويحسن في الكلام : إن آتيتنى لأقومنّ ، وإن لم تآتني لأغضبنّ .

(١) انظر تعليل ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤١
(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول
الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول أجزاء فلا يجوز زيدا ان
جئتنى اضرب بالجزم بل انما تقول : اضرب مرفوعاً ليكون الشرط متوسطاً وزيدا اضرب دالاً
على جزائه أى ان جئتنى فزيدا اضرب وعلّة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب
بنفسه لا يفسر »

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضب إن لم تأتني ، ولأقوم إن أتيتني^(١) .

والذي قال لا يصلح عندي ، لأن الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : يضرب غلامه زيد ؛ لأن «زيد» في المعنى مُقَدَّم ؛ لأنَّ حقَّ الفاعل أن يكون قبل المفعول . ولو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يجوز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر لغيره^(٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجوز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء ، فكأنك / قدرته وأنت تريد الفاء^(٣) ؛ كما أنك تقول : أعجبتني الذي ضرب زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلته على معنى صلة الذي لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن في الكلام ان تأتني لأفعلن من قبل ان (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : ان أتيتني لأكرمك ، وان لم تأتني لأغمنك جاز »

صريح كلام سيبويه أن هذا مما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة محذوفة . قال ج ١ ص ٤٣٦ : « فلو قلت : ان أتيتني لأكرمك ، وان لم تأتني لأغمنك جاز ، لأنه في معنى : لئن أتيتني لأكرمك ، ولئن لم تأتني لأغمنك ، ولا بد من هذه اللام مضرة أو مظهرة لأنها لليمين »

والسيرافي ردد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أي : ان أتيتني فلافعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن ان لم تأتني . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تاويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع » .

والرضي ينسب إلى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ « ما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . » والمرزباني في الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : ان قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على اضممار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ينبنى على هذا مسألتيان ، أحدهما : انه هل يجوز زيدا أن أتاني أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه ان أتاني والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أعجبنى الضاربُ زيدا ؛ لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يَلِيان «ضرب» ؛ لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لا غائبٌ ما لي ولا حَرَمٌ^(١)

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ

الْيَمِينِ^(٢)) . الفاء لا بدَّ منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاء وما بعدها

يسدَّان مسدَّ جواب «إن» .

= الثانية : انه اذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم او لا ؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالمعطف على لفظ الفعل والجزم بالمعطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم »

وانظر المغنى أيضا فى ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص

٤٢٨ - ٤٢٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير

الخليل : من الخلة وهى الفقر

البيت من قصيدة لزهير فى مدح هرم بن سنان الديوان ص ١٤٥-١٦٣ والسيوطى ص

٢٨٢-٢٨٤ ، والكامل ج ٢ ص ١٠٩

(٢) الواقعة : ٩٠-٩١ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ « وأما قوله عز وجل : (وأما ان كان

من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فانما هو كقولك : أما غدا فلك ذاك

وحسنت (ان كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : أنت ظالم ان فعلت »

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فان كان بعدها (من) أو (ما) أو (أى)

وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويقبح

جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا فى آتيك ان تأتني فالأولى جعلها موصولة نحو

أما من يأتيتي فانى اكرمه .

وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فانى اكرمه قال تعالى

(فأما ان كان من المقربين . فروح وريحان) »

فى البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (واذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب

الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوبا بلم ، واغنى عنه جواب أما :

هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى الى ان الفاء جواب (ان) وجواب أما محذوف وله

قول موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأفش الى أن الفاء جواب لأما والشرط معا) وانظر امالى

الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩

ولو كان هذا في الكلام : أما إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن « أما » فيها معنى الجزاء / واقع ولا بُد من الفاء . وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالعنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد لها لجاز ؛ كما قال :

أَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْوْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَآكِبِ (١)

وأما مالا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتي آتيك ، وأنت ظالم إن تأتي ؛ لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاءً ، إلا في الشعر .

فأما إن تأتي آتيك ، فإن بعضهم قد يُجيزه في غير الشعر (٢) ؛ كما أجازوا إن آتيتني آتِك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإِنِّي مَتَى أُشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ (٣)

(١) العراض : جمع عرض يضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية المواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة . حذف اسم (لكن) . وسيرا مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف . والبيت للحارث بن خالد المخزومي وانظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم : لا يجيء إلا في ضرورة الشعر » ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥-١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يقيم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : ان ابا بكر رجل اسيف متى يقيم مقامك رق » ثم ذكر شواهد من الشعر

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ وتقديره عنده : واني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٢٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكلفي بك لا أنظر الى سواك .

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإني ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنَّ يُصرعُ أخوكَ تُصرعُ^(١)

وقال آخر :

فقلتُ : نَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ ، إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(٢)

يريد : لا يضيرها من يأتها .

وأما قولُ عبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)

= والبيت لدى الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥-٦٤٦ والديوان ص ٣٧-٤٠ (طبع بيروت)

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كمبريج ص ٢٣٩-٢٥٧

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : انك تصرع

ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمر بن خنارم البجلي وله قصة طويلة انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦-٤٠٠ وذكر

في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الانف ج ١ ص ٦٠ ،

ص ٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضيرها من يأتها . ثم قال

أيضا عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لابي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان الهذليين ج ١ ص ١٥٤ وشرح

الحماسة ج ٣ ص ٦٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال : وسألته

عن قوله : ان تاتني انا كريم فقال : لا يكون هذا الا ان يضطر شاعر »

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تاتني انا صاحبك يريد معنى الفاء »

والبيت نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب

ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الانف ج ١ ص ٢٨٦ =

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح .

المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والعيني والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المثنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :
من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والعيني ج ٤ ص ٤٣٣
المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الإبيات التي قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير - على حذف الفاء كما تقدم ذلك .
نعم أن المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف .
قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وان شئت قلت : أيها تشاء لك فتضم الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف
هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألته عن (ان تأتني أنا كريم) فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض اجازته : (أيها تشاء لك)

وانظر الانتصار ص ١٩٠-١٩٧

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧) ولو خلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مرارا في رده على المبرد (

هذا باب

ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه

أما «إن» إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم . وذلك قوله : **إِنَّ اللَّهَ أَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ فَعَلْتُ ، / وَإِنْ زَيْدٌ أَنَانِي أَكْرَمْتُهُ ؛** كما قال الشاعر :

٢
٣٥٩

* عَاوِذُ هَرَاةٍ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا (٢) *

وإنما تفسير هذا : أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ، فتقديره : **إِنْ أَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْ زَيْدٍ ، وَإِنْ خَرِبَ مَعْمُورُهَا .** ولكنه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسيراً ما أضمر ، ولو لم يُضمر لم يجز ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل . وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام ، لأنها أضلُّ الجزاء ؛ كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك : **أَزِيدُ قَامَ ؟** لأنها أضلُّ الاستفهام .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ « وأعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجزم من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نونت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في النهي و (اللام) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (ان) إذا لم تجزم في اللفظ . . . فان جزمت ففي الشعر لأنه يشبه بلم . »

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار

لأن الفعل ماض .

وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحماسة ج ١ ص ١٧٠ ولم ينسب لقائل ولم تعرف بقيقته

ولو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر^(١) ؛ لأن السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألف الاستفهام - لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل ، إلا أن يضطر الشاعر .

والفعل في الجزاء أوجب ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيد أخوك ؟ أزيد في الدار ؟ ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى « إن » . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في « إن » إذا جزمت . لا تقول : من زيد يأتيه بكرمه ، ولا إن زيد يأتي آتية ، ولا أين زيد أتاني آتية ، ولا من زيد أتاه أكرمه . فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل ، جزم أو لم يجزم .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنه يقع بعدهن المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهن من العوامل . فلما تمكن هذا التمكن احتمل الإضمار والفصل .
فمما جاء في الشعر قوله :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَحِلُّ^(٢)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمِسُّ مِنَّا مُفْرَعًا^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ « واعلم ان حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم . لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز الا في الشعر ، فاذا جاء في الشعر نصبته الا الألف فإنه يجوز فيها الرفع . » وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضا
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الاسم على الفعل مع أينما للضرورة الصاعدة : القناة التي تثبت مستوية فلا تحتاج الى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف ، وانما قيل له حائر لان المياه تتحير فيه .
وصف امرأة فشبها قدها بقناة وجعلها في حائر ، لان ذلك انعم لها واشد لتثنيها اذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جعيل ، انظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ والانصاف ص ٣٦٠ ونسبه الجوهري والإعلم الى الحسام بن صداه الكلبى
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله

وقال الآخر :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ (١)

/ واعلم أَنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ، لأنَّ الذى بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) (٢) . وذلك قولك : إن زيدا تره تُكْرِمُهُ ، ومن زيدا يأتِه يُعْطِيهِ ، وإن زيدا لقيته أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك « إذا » لأنها لا تقع إلا على فعل . تقول : إذا زيدا لقيته فأكرمه ، قال :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٣)

= وفي المعنى ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب - خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو : زيدا ضربته لا محل لها ، وفي نحو : (انا كل شيء خلقناه بقدر) ٠٠ في محل رفع . وقال : فمن نحن تؤمنه ٠٠ فظهر الجزم ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة »

وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لهشام المري ، ونسب الى مرة بن كعب بن لؤى .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠-٦٤١ والانصاف ص ٣٦٠

(١) من شواهد سيبويه أيضا على ما تقدم .

الواغل : الداخل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارش في الطعام . ينبهم : ينزل

٤٤٠

والبيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادي ، انظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧

وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحماسة البيهقي ص ١٤٠

(٢) القمر : ٢٤ وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل

جائز ٠٠ وذلك لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه وليس للاستفهام فى الأصل غيره » وقال فى

ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب فى الألف تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مرت به ٠٠ ففى كل هذا

قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا ٠٠ »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (منفسا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شئ نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

« فعند ذاك فاجزعى » ، قال أبو علي : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل

الزائدة أيهما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بين تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجه على لومها فيه

وكان أضافه قوم فى الجاهلية فقفر لهم أربع فلائص واشترى لهم زق خمر ، وانظر الخزانة

ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والمعنى

ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والعينى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠

وقال الأخر :

إذا ابنَ أَبِي مُوسَى بِبَلَالًا بَلَّغْتِهِ فقام بفأس بينَ وِضْلَيْكَ جازِرًا^(١)

ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأنَّ هذه الحروف لاتقع إلا على الأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لاينقض المعنى ، وهو أن يُضمر «بُلِّغَ» ، فيكون إذا بُلِّغَ ابنُ أَبِي موسى .
وقوله : «بَلَّغْتِهِ» إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال

وقال الأعلَم : « و (اذا) مما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل خاصة . فاما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها وأن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . . واما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (اذا) وان كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الاسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما فى جملة الابتداء من ذكر الفعل فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح »

وأقول : ان سيبويه صرح بجواز رفع الاسم بعد (اذا) الشرطية فى ج ١ : ص ٥٤ وسيعترض عليه المبرد فى هذا .

الوصل - بكسر الواو : الفصل ، وهو ملتقى كل عظيمين ، والمراد بوصلها الفصلان اللذان عند موضع نحرها .

وفى الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد فى رواية رفع (ابن) اذا بلغ ابن ابى موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل لهذا الفعل المحذوف ، و (بلال) ينبغى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيتُه مرفوعا فى نسختين صحيحتين من ايضاح الشعر لابى على الفارسى احدهما بخط أبى الفتح عثمان بن جنى - « وفى نسخ المعنى وغيره نصب (بلال) مع رفع (ابن) قال الدمامينى : « بلالا » منصوب بفعل محذوف آخر يفسره ببلغته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك فى الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيبويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (اذا) بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب اذا ودخلت الفاء على الفعل الماضى لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى مدح بلال بن أبى بردة . وقد عيب عليه قوله هذا فى مجازاة ناقته ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيَّة التى نذرت نحر ناقتهما ان نجت عليها من الاسر : لبئسما جزيتها

انظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠-٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٢٨٠ أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٤ السيوطى ص ٢٢٦ والديوان ص ٣٧-٤٠ وفى طبعة كمبردج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال

المبرد كان اعترض على سيبويه فى تجويزه رفع الاسم بالابتداء بعد (اذا) الشرطية وبقي على رأيه فى المقتضب ونقل هنا نقد المبرد ورد ابن وبلاد عليه فى الانتصار ص ٣٤-٣٧ =

وكذلك : « لا تجزعى إن منفس أهلكته » على أن يكون المضمَر « هلك » .

= ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيبويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بابتداء الاسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه فابتداء الاسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الابتداء والخير لأنها في معنى إذ - وإذا تضاف إلى ما ذكرت وإذا كانت بمعنى إذا فلا تضيفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تضاف إلا إليه . (انظر سيبويه ج ١ ص ٤٦١) .
• وقد أجاز في غير هذا الباب الرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢)

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر
ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يضمَر « بلغ » ،
وتعبيره بقوله بلغته ومثل إجازة الرفع في أن قوله (ص ٦٧)
لا تجزعى أن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
والقول فيه متى رفع : أن يكون على اضمارك (هلك) أي : أن هلك منفس وتفسيره بقوله
هلكته وهذا التفسير في البيتين قوله أبي عثمان .
ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الاسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ ولا هو الذي أجازه سيبويه وإنما يجوز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جلس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من اسم وفعل إلا أن تقدم الاسم على الفعل يقبح من جهة الترتيب فأما أن يكون محالا فلا ، ولكنه عند سيبويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وقبحه من جهة ترتيبه ، لأنه أولا قدم الاسم وآخر الفعل وهذا مثل قوله :

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وحكم (قلما) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقض ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم تضيفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فلم يضيف إذا إلى الفعل في المسألة التي ردها وهي قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم فالمعنى في ذلك واحد غير متغير ولا منتقض وإنما يقبح تقدم الاسم من جهة الترتيب لا أن المعنى مختلف فهو إذا قدم الاسم أو آخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا في المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيدا فهما واحد في المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكننا إذا قدمنا الاسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضا خفضنا الاسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من اسم وفعل ، وكان المعنى واحدا في الوجهين أعنى تقديم الاسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان في جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا) =

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهي : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(١)) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢))
وإنما المعنى - والله أعلم - إذا كُوِّرَتْ الشمس ، وإذا انشَقَّت السماء .

والجواب في جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إلاَّ بأجوبة . فالجواب في قوله : (إِذَا
الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ^(٣)) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(٤))
(عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فأما قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل^(٥) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوِّقِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لأنَّ الفاء وما بعدها جواب ،
كما تكون جوابا في الجزاء ؛ لأنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فإنَّ كَلَّمَكَ
فكَلَّمَهُ . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ،
أى إذا جاء زيد علمت ؛ وكقوله : إنَّ عِشْتُ ، وَيَكِلُ ما بعدَ هذا إلى ما يعلمه المخاطب . كقول
القائل : لو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

=متساويان في المعنى غير متساويين في جودة ترتيب فأما ما حكاه عن أبي عثمان في تاويل
البيتين على قول من زعمهما (إذا ابن أبي موسى بلال بلغته) (ولا تجزعى ان منفس اهلكته)
من انه يضم اذا بلغ ابن ابي موسى . وان هلك منفس فهذا الذى تأوله فسيح ، لانه أضمر
ما يرفع ، وفسر بما ينصب وانما يضم مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسرا لما أضمر ، وهذا
قول جميعهم ولو جاز ما ذكره للزمه أن يضمرفعلا ناصبا ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيدا
ضرب أبوه على معنى أهنت زيدا ضرب أبوه فان اجاز ذلك فهو نقض لجميع مذهبه . . .
واقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيبويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التكوير : ١

(٣) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٤) الانفطار : ١٠

(٥) ذكر المبرد في جواب (اذا) هنا ثلاثة أقوال وضعف منها واحدا وليس من بينها ان
يكون الجواب قوله (فملاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كما نسب اليه ذلك أبو حيان في البحر
المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو وزائدة . كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت . وهو أبعد الأقاويل . أعنى زيادة الواو (١) .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ عَلَىٰ ذَٰلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ^(٢)) - قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٣)) . المعنى عندهم : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ، كما كان في الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قولهم واحد ، وينشدون في ذلك :

(١) عقد الأنباري في الانصاف مسألة للخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : انها أبعد الأقاويل ونسب اليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال :

« ذهب الكوفيون الى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة واليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد »

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون الآية عند المبرد مما حذف فيه جواب (إذا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب الى المبرد ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبتل ما نسبه ابن هشام الى المبرد أيضا أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرية بماض حالا من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جملة دعائية لا حالية وقال : فاما القراءة الصحيحة فانمسا هي : أو جاءوكم حصرة صدورهم (انظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(٢) الصافات : ١٠٣

(٣) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : ان العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ؟ »

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا
إِنَّ الْغُدُورَ الْفَاحِشَ الْخَبُّ (١)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

$\frac{2}{364}$

/ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فإما حذف الخبر فمعروف جيد . من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِّ اللَّهُ الْأُمُرُ جَمِيعًا (٢)) . قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أَبُو الْجُودِيَّ
بِرَجَزٍ مُسَخَّنْفِرِ الرَّوِيِّ
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَوَى الْبِرْنِيِّ (٣)

لم يأت بخبر لعلم المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير . ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال .

(١) استشهد بالبيتين الفراء في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب اذا وكذلك في مجالس ثعلب ص ٧٤ .
الخب بكسر الخاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقائل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والانصاف ص ٢٦٩ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المعاني لابن الانبارى ص ٥٥ .
(٢) الرعد : ٣١ ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين : لكان هذا القرآن .
والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فعل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .
ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي انظر الاصمعي ط ٢٧٣
(٣) هذا الرجز منسوب الى أبي الجودي في الخزانة ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الاقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢ وفي الضرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ . وفي اللسان . اسحتفر في خطبته : اذا مضى واتسع في كلامه - والبرني : ضرب من التمر أصفر مدور وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمرا أو نهيا أو استخبارا ، وذلك / قولك : ائت زيدا بكرمك ، ولا تأت زيدا يكن خيرا لك ، وأين بيتك أزرک ؟ .

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ؛ لأنك إذا قلت : ائتنى أكرمك ، فإنما المعنى : ائتنى فإن تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لا تقم يكن خيرا لك ؛ لأن المعنى : فإن لم تقم يكن خيرا لك . وأين بيتك أزرک ؟ إنما معناه : إن تعلمنى أزرک .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم) ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بالله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغفر لكم)^(٢) ؛ لأنه جواب لهل

(١) هناك رأيان فى جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدره وهو مذهب سيبويه أو الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ « وانما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ان تأتني بان تأتني لأنهم جعلوه معلقا بالاول غير مستغن عنه اذا ارادوا الجزاء ، كما ان ان تأتني غير مستغنية عن آتك ، وزعم الخليل : ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لانه اذا قال : ائتنى آتك فان معنى كلامه : ان يكن منك اتيان آتك واذا قال : أين بيتك أزرک ؟ فكأنه قال : ان اعلم مكان بيتك أزرک لان قوله : أين بيتك ؟ يريد به أعلمنى ، واذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا ٠٠ واذا قال لو نزلت فكأنه قال : أنزل » وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضا ، أما ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان فى البحر ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيبويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب والظاهر ان المبرد يرى رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله فى ص ٤١٨ - ٤١٩ من الاصل واعلم أن جواب الامر والنهى ينجزم بالامر والنهى كما ينجزم جواب الجزام بالجزاء وذلك لان جواب الامر والنهى يرجع الى ان يكون جزاء صحيحا ٠٠ وانما انجزم جواب الاستفهام لانه يرجع من الجزاء الى ما يرجع اليه جواب الامر والنهى وذلك قولك : أين بيتك أزرک ؟ لان المعنى بان أعرفه أزرک .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بان جعل تؤمنون بيانا للتجارة ، ويفسر مجزوم لانه جواب الاستفهام وأعاد هذا الاعراب فى هذه الآية فى ص ٤١٩ من الاصل . =

وكذلك أُعْطِيَ أُكْرِمَكَ . وتقول : اِئْتِنِي أَشْكُرُكَ ، والتفسير واحد . ولو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ - كان جيِّداً ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ . فكأنَّكَ قلت : فَإِنَّكَ إِنْ لا تَعْصِيهِ يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذى يظهر فى معناه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو وضعت / فِعْلاً بِغَيْرِ نَهْيٍ فى موضع (لا تعص الله) لكان (أطع الله) .

٢
٣٦٦

ولو قلت : لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُكَ النَّارَ - كان محالاً ؛ لِأَنَّ معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يُدْخِلُكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لا يجوز ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قلت : « لا تَدْنُ » فَإِنَّمَا تريد : تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك - كان محالاً ؛ لِأَنَّ تباعده منه لا يوجب أَكْلَهُ إِيَّاهُ . ولكن لو رفعت كان جيِّداً . تريد : فَإِنَّهُ تَمَّا يَأْكُلُكَ (١) .

= وابن الشجرى وأبو حيان ينسبان الى المبرد انه أعرب يفر جوابا لقوله (تؤمنون) لانه
خبر فى معنى الامر .
فى أمالى الشجر ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون بالله وتجاهدون خبر
معناه الامر : أى آمنوا بدليل الجزم فى يفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويفر
جواب الاستفهام .
وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .
والمبرد فى اعرابه موافق لسيبويه قال فى ج ١ ص ٤٤٩ :
« ومما جاء من هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عز وجل (هل أدلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله باموالكم وانفسكم) ، فلما انقضت
الآية قال (يفر لكم) ،
والزجاج هو الذى جعل يفر جوابا لتؤمنون لانه بمعنى آمنوا (ابن يعيش ج ٧ ص ٤٨)
(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت :
لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح ان جزمت وليس وجه كلام الناس ، لانك لا تريد ان تجعل
تباعده من الأسد سببا لاكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فانه يأكلك وان
أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فيأكلك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء
يحسن فيه الجزاء . . . »
وانظر المغنى ج ٢ ص ١٥٠ وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ -

• ١٧٧

وأما قوله : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(١)) وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جوابا (لَقُلْ) . ولكنّ المعنى - والله أعلم - : قل لعبادى : قولوا يقولوا .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ^(٢)) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

وتقول : مُرَّهُ يَحْفَرُهَا ، ومره يحفَرُهَا ^(٣) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها .

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفَرُهَا) على قولك : فإنه ممن يحفَرُهَا ، كما كان لا تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسما لكان مره حافرا لها .
ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفَرُهَا ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأنَّ عامله لا يضم .

(١) الاسراء : ٥٣

(٢) ابراهيم : ٣١ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحفَرُهَا وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم) » .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف فى جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش الى أنهم أجوبة (قل) وذهب غيره الى أنهم أجوبة أمر آخر مضمّر تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) وأندى يوضح ضماد أمر آخر أن (قل) لا بد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه الجزومات أجوبة لقل ، .

وأبو حيان والرضي وابن هشام ممن ضعف رأى المبرد (البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المبنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفَرُهَا وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحفَرُهَا على الابتداء كان جيّدا وقد جاء رفعه على شيء قليل فى الكلام على مره أن يحفَرُهَا فاذا لم يذكرها (أن) جعلوا المعنى بمنزلته فى عسينا نفعل وهو فى الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، .

وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار «أن». والبصريون يَأْبُونَ ذلك إلا أن يَكُونَ منها عَوْضٌ ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قولُ طرْفَة :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي (١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر) .

٢
٣٦٨

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ / عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) (٢) فتقديره - والله

أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . ف«غير» منصوب ب«أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى ، فكان التقدير : قل

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»

الوعى : الحرب ، وأصله الأصوات التي تكون فيها ، الشهود : الحضور .

وفى الخزانة ج ١ ص ٥٨ : « بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذف « أن »

ارتفع . و « أن أحضر » مجرور بفي مقدره . و « أن أشهد » معطوف عليه ، وقال المبرد :

جملة تحضر حال من الياء ، و « أن أشهد » معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على

الحضور ، كما تقول : من كذب كان شرا له . كذا نقلوا عنه . »

واقول : ان المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : « ألا

ترى أنهم يقولون : من كذب كان شرا له ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل :

(لا تحسبن الذين يبخلون مما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لان المعنى : البخل هو خير

لهم : فدل عليه بقوله : يبخلون . وقال الشاعر : « ألا أيهذا الزاجري . . » فالمعنى من أن أحضر

الوعى ، كقولك عن حضور الوعى .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ وشرح الانباري

ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ وفى سبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألته عن قوله عز وجل (قل افغير الله

تأمروني أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغنى قبلغنى لغو فكذلك

تأمروني كأنه قال فيما تأمروني كأنه قال فيما بلغنى وان شئت كان بمنزلة : ألا أيهذا الزاجري

أحضر الوعى . »

وفى النهر لأبى حبان ج ٧ ص ٤٣٨ « افغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة

اعتراضية بين الفعل ومعموله كأنه قيل أعبد غير الله تأمروني . . ويجوز أن تكون تأمروني فى

موضع الحال . »

أفغير الله تأمروني أعبد . فننصب (غير) بـ «تأمروني» . وقد أجازته سيبويه على هذا ، وهذا قول آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أمرتك الخَيْرَ فافْعَلْ ما أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكَكَ ذَا مالٍ وَذَا نَسَبٍ^(١)

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعده . ولا يجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ؛

لأنَّ «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

وأما قوله عز وجل : (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(٢) فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مخرجُه من الله - عز وجل - على الوعيد ؛ كما قال عز وجل : / (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٣)

(وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٤) .

أما قوله : (ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٥) فإنه ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم

للاعبين ، أى ذرهم في حالِ لَعِبِهِمْ .

٢
٣٦٩

(١) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء

(٢) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجعل يقول في موضع قائل فمثل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل) ومثل الرفع قوله (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٣) فصلت : ٤٠

(٤) الكهف : ٢٩

(٥) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو

من ضمير خوضهم وفي خوضهم متعلق بذرهم . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢

هذا باب

ألفات الوصل والقطع

وهنَّ همزات على الحقيقة . فأما ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ؛ كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثناها ووضّلها بما قبلها سواءً ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يا فتى . فهذه الأصلية . وكذلك الهمزة في إبل ، وفي أمر .

فأما الزائدة فنحو أحمَر ، وأصْفَر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنه من الفضل والحمرة والصفرة . وأما ألف الوصل فإنما هي همزة (١) . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءً ؛ لأنَّ أوله ساكن ، ولا يُقدر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه الهمزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعدها (٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنَّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُغنٍ ، فلا وجّه لدخولها .

وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنَّ ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقد باباً بعنوانه بقوله : هذا باب معرفة الفات القطع ،
وألفات الوصل ٠٠ وما هنا تكرير لما ذكره هناك .
(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل

والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت : يفعل ، قلت حروفه أو كثرت ، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكرُم ، وتقول إذا أمرت : اِضْرِبْ زيدا ، اِعْلَمْ ذلك ، اُكْرِمْ يا زيد ؛ لأنك تقول : يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيَكْرُمُ ، فالياء من جميع هذا مفتوحة .

٢
٣٧١

وتقول : يا زيد اضرب عمرا فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ (١)) ، وكما قال : (وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (٢)) لَأَنَّ الواو لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : اِنطَلِقْ يا زيد ، وقد انطلقت يا زيد ؛ لَأَنَّ الألف موصولة ؛ لأنك تقول في المضارع : يَنْطَلِقُ فتفتح الياء ، وكذلك إذا قال : اِسْتَخْرَجْ مَالاً ، وَاِسْتَخْرَجْ إذا أمرت ؛ لأنك تقول : يَسْتَخْرِجُ . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما تفاعلٌ يتفاعلٌ ، وتفاعلٌ يتفاعلٌ ؛ نحو : تَقَاعَسَ الرَّجُلُ ، وتقدّم الرجلُ - فإنَّ ألفَ الوصل لا تَلْحَقُهُ وإن كانت الياء مفتوحة في يتقدّم ، وفي يتقاعس ؛ لأنَّ الحرف الذي بعدها متحركٌ وإنما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان (يَفْعَلُ) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنها تثبت كئيبات الأصل (٣) -

٢
٣٧٢

(١) الاسراء : ١١٠

(٢) الانفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الاول

إذ كان ضمُّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرفٌ من الأصل ؛ وذلك ما كان على (أفعل) ،
 نحو : أكرمَ ، وأحسنَ ، وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكرم ، ويُحسن ، ويُعطى ، فننضم الياء ؛
 كما تنضمُّ في يُدحرج ويُهملج . فإنما تثبت الألف من أكرمَ ؛ كما تثبت الدال من دحرج .
 تقول : يا زيد أكرمَ عمرا ، كما تقول : دحرج . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) (١)
 وقال : (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ) (٢) بالقطع .

وكان حقُّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤكِّرمُ - مثل يُدحرج - ويؤحسين . ولكن أُطرحَت
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه (٣) إن شاء الله .

وكلُّ (فِعْل) كانت ألفه موصولةً فلحقت الألفُ مصدره فهي ألفُ وصل ، وإن كان (الفعلُ)
 فيه ألفٌ مقطوعةٌ فهي في مصدره كذلك (٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والافتداء .

وأما المقطوعة فنحو / : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أن ألف الوصل تُستأنفُ مكسورةً ، إلا أن يكون ثالثُ الحروف مضمومًا (٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفِعْل فقولك : اذهب . استخرج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماء فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثلثة مضموم فإنَّ ألف الوصل تُبتدأُ فيه مضمومةً ، والعلَّة في ذلك أنه لا يُوجد ضمُّ

بعد كسرٍ إلا أن يكون ضمُّ إعراب ؛ نحو فخذ فاعلم .

(١) الاعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتي في ص ٢٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الاول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الاول .

ولا يكون اسم على (فِعْلِي) ولا غير اسم . فَلَمَّا كَانَ الثَّالِثَ مَضْمُومًا ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْأَلْفِ إِلَّا حَرْفٌ سَاكِنٌ - لم يكن حاجزًا ، وَاسْتَوْتَوَيْتَ مَضْمُومَةً ، تقول : اسْتَضْعِفَ زَيْدٌ ، وَانْطَلَقَ
بِعَبْدِ اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ . تقول : أُدْخِلْ . أَقْعُدْ . وَ(ارْكُضْ بِرِجْلِكَ^(١)) .

وللمرأة مثل ذلك : أَرْكُضِي . أُدْخِلِي - وتقول : أُغْزِي يَا امْرَأَةً ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الزَّاي الضَّمَّ
وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا وَاوٌ . وَلَكِنَّ الْوَاوَ ذَهَبَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَبْدَلْتَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً مِنْ أَجْلِ
الْيَاءِ الَّتِي لِلتَّانِيثِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَضْرِبُ / زَيْدًا ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْتَ تَضْرِبِينَ .
فَإِنَّمَا تَزِيدُ الْيَاءَ وَالنُّونَ بَعْدَ انْفِصَالِ الْفِعْلِ لِتَمَامِهِ . وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ تَغْزُو ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْتَ
تَغْزِينَ ، فَتَذْهَبُ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

فَأَمَّا الْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ مَعَ اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ فَمَفْتُوحَةٌ^(٢) ؛ نَحْوُ : الرَّجُلِ ، وَالغَلَامِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ . وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ) وَإِنَّمَا أُلْحِقَتْ لِامِّ التَّعْرِيفِ لِسُكُونِ اللَّامِ . فَخَوْلَفَ بِحَرَكَتِهَا
لِذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ أَلْفُ (أَيْمُنُ) الَّتِي تَدْخُلُ لِلْقِسْمِ مَفْتُوحَةٌ^(٣) لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مَتَمَكِّنٌ ، وَلَيْسَ بِوَاقِعٍ
إِلَّا فِي الْقِسْمِ ، فَخَوْلَفَ بِهِ . تقول : أَيْمَنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّا ، أَيْمَنُ الْكَعْبَةِ لِأَفْعَلَنَّا .
وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا أَلْفٌ وَضَلَّ سَقُوطُهَا فِي الْإِدْرَاجِ ، تقول : وَأَيْمَنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّا ؛ كَمَا قَالَ فِي
أُخْرَى :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي^(٤)

وَاعْلَمْ أَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ إِذَا لَحِقَتْهَا أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ سَقَطَتْ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي الْكَلَامِ
مَائِسْتَعْنَى بِهِ عَنْهَا ، كَمَا ذَكَرْتَ / لَكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مَوْصُولًا بِمَا قَبْلَهَا سَقَطَتْ ؛ لِأَنَّهُ

(١) سورة ص : ٤٢

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يا رجلُ ؟ بالفتح ؛ لأنها أَلِفُ الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهى الألفُ التى فى قولك :
أضربتَ زيداً ؟ ومثل ذلك (اتَّخَذْنَاَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ (١)) .
إلا أَلِفُ آيْمُنُ وَأَلِفُ الرَّجْلِ فَإِنَّكَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ مَدَدْتَ ؛ لثَلَا يَلْتَبِسُ الِاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ ؛
لأنَّهُمَا مَفْتُوحَتَانِ وَأَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةٌ . تقول : آرجلُ قال ذاك ؟ آلغلامُ جاءك ؟ آيْمُنُ اللهُ
لأفعلنَّ ؟ .

(١) سورة ص : ٦٣

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنّها تدخل في أسماء معلومة^(١) - وتلك الأسماء اختلّت وأزِيلَتْ عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتّصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنّ أَلْفَاتِ الوصل لاحظت لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وُصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تُعرب ، ولكن أُعرب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلّت فنقصت عن تمكّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو . فنقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنِيَّةٌ ، وكذلك بَنُونَ ؛ لما حرّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .



ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِيَ . و(اثنان) كذلك . ولو كان يفرّد لكان يجب أن يكون في الواحد (اثن) ، ولكنه لا يفرّد في العدد فيبطل / معناه .

ومن العرب من يجعله اسماً لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثنّى . وليس ذلك بالجيد ؛ لأنّ معنى الثنية أنّ الواحد كان عندهم الأوّل ثمّ بنوا

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الاول .

الأثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ، أى تمام يومين .



ومن ذلك (إِسْتُ) إنما هي على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ، والهاء في موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك في التصغير : (سُتَيْهَةٌ) وفي الجمع : (أُسْتَاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلله إتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد في غير ما يعتلُّ من الأسماء .



ومن ذلك «ابنم» . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت في هذا الاسم المعتلُّ كما ذكرت لك ، فاتبعت النون ما وقع في موضع اللام ؛ كما أتبعَت العينُ اللامَ فيما ذكرت لك . ومعناها بزيادة الميم وطَرَحَها واحد . / قال المُتَمَلِّسُ :

وهل لي أمٌ غيرها إن تركتها

أبي الله إلا أن أكون لها ابنمًا (١)

وقال الكُمَيْتُ بن زيد الأسدي :

ومنا لَقَيْطُ . وابنمَاهُ وحاجِبُ

مُورَثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخْبِي (٢)

أى وابناه . فألف الوصل في هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة للمتلمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦-٢٨٨ يعاتب فيها خاله وهى فى الخزنة أيضا ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر العينى ج ٤ ص ٥٦٨ .
(٢) فى اللسان : خبت النار والحرب تخبو خبوا : سكنت وطفنت وخمد لهيبها ، وأخبيتها أنا . قال الكميت :

ومنا ضرار وبنمناه وحاجب مؤجج نيران المكارم لا المخبى
وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لاينتى ولا يجمع الا ان الكميت قد ثناه وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وبنمناه وحاجب مورث نيران العداوة لا المخبى
من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمدح .
وانظر شروح سقط الزند ص ١٣٠٨

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ؛ لأنَّ اللام منفصلةٌ مما بعدها ، فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة «قد» ؛ ألا ترى أنَّ المتذكَّر يقول : «قد» فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئا فيه أَلْفُ الوصل قال : «قدى» يقدرُ قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك .

وكذلك في الألف واللام تقول : جاءني «ال» وربما قال : «الى» يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعِ ذَا وَقَدِّمِ ذَا وَالْحَقِّنَا بِذَلِّ

فوقف عليها ، ثمَّ قال متذكِّرا لها ولحرف الخفض الذي معها :

• مَا الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ (١)

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الاول .

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة

صحيحها ومعتلها . والاحتجاج لذلك . وذكر أبنيتها

أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعَّلَ) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّلُ) .

ومصدره على (فَعَّلَ) و(فِعَّلَ) (١) ؛ نحو : (دحرجته دحرجة) ، وهملج الدابة هملجة (٢) ، وسرهفته سرهفة ، وسرعفته سرعفة ، وزلزل الله بهم زلزلة .

والمضارع يُدَحِّرُ ويُسْرَهُفُ ويُهَمَلِجُ .

والفعلال ؛ نحو السُّرْهَافِ والسُّرْعَافِ والزَّلْزَالِ .

والمصدر اللازم هو (الفَعَّلَ) . والهاء لازمة له ؛ لأنها بدلٌ من الألف التي تلحق هذا الضرب

من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السُّرْهَافِ والزَّلْزَالِ . قال العجاج :

• سَرَهْفَتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافٍ (٣) •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزله زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .

قال في ص ٣٤٦ « والفعلة ههنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعال بمنزلة الفيعسال في فاعلت » .

وقال في ص ٣٤٥ : « وانما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) الهملجة والهملج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : احسنت غذاءه يريد انه جهد في تربيته .

وروى في المخصص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١٥٨ وفي السمط ص ٧٨٨ :
سرعفته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ واما في الشجرى ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطى ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان العجاج ص ٣٨ - ٤٠ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وبيطرت بيطرة^(٣) ، وجهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغرزت / صغرزة^(٦) ، وملكته سلقاة^(٧) يا فتي ، وجعبته جعباة^(٨) يا فتي .

والمضارع على مثال يُدْخِرُج ؛ نحو : بَحَجِي وَيُحَوِّقِل وَيُسَمِّل ، وكذلك جميعها . فأما مثل الزلزال والسرھاف فالحيقال والسيلقاء ؛ كما قال :

يا قَوْمٍ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ

وَيَعُضُّ حَيْقَالَ الرِّجَالِ المَوْتُ^(٩)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإنَّ المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنَّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر كمصادرها ،

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) يبطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال أيضا بطر الجرح يبطره وبيطره

بطرا . بضم العين وكسرهما

(٤) جهور في كلامه جهورة : علا صوته .

(٥) شملت : أسرع .

(٦) صعرر الشيء فتصعور : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جعباه جعباة : صرعه .

(٩) في المنصف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ « ويجوز عندى أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة

وهي ما بقى من نفايات التمر لأن قولهم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم

يبقى منه الا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت . . . وهو قريب فى المعنى من قولهم :

شيخ قاحل اذا كبر وييس وليس على نظمه لاجل التقديم والتأخير فى الحروف ولكنه قريب من

لفظه وقريب من معناه ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى فى المخصص ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك فى اللسان ثم

قال ويروى : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتحه .

نسب الرجز الى روبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ فى الزيادات والبيت مفرد هناك .

لأنه غير مُلحق بها ، وذلك ما كان على (فعلت) و (فاعلت) و (أفعلت) فالوزن على وزن دحرجت (١) ،
تقول : قطع يُقطع ، وكسر يُكسر على مثال يُدحرج . فهذا فعالت .

وأما (فاعلت) فنحو : قاتل يُقاتل ، وضارب يُضارب .

٢
٣٨١

وأما (أفعلت) فنحو : أكرم يُكرم ، وأحسن يُحسن . وكان الأصل يُؤكرم / ويؤحسن حتى يكون على مثال يُدحرج ؛ لأن همزة أكرم مزيدة بعذاء دال دحرج ، وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكن حذفت هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يبنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء (٢) .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلم ، وخذ (٣) ،
فإرا من أوكل ومن أوخذ ، وأمنوا الاتباس .

فإن اضطرر شاعر فقال : يُؤكرم ويؤحسن جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ (٤)

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التثاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم ، كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وتري وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضا إذا ذهب » .

(٣) الأصل فيهما الأكل . الأخذ . فلو جاء على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أوخذ .
بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ (١)

وكما قال :

فَإِنَّ أَهْلُ لَأَنَّ يُؤَكْرَمًا (٢)

وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٣) ، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةَ (٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأتافى لأنها صليت بالنار : أى أحرقت حتى اسودت . والاتافى : جمع أنفية وهى الحجارة التى ينصب عليها القدر .
وفى المنصف ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ « يؤثفين تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أنفية) عنده أفعولة .
والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجعبين فتكون أنفية على هذا فعلية .. » وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ وج ٣ ص ٨٢
الواو عاطفة وليست واو رب . و (ما) فى ككما قال الفارسى : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الاثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذى ، وقال ابن السيد : الكافان لايتعلقان بشيء فان الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .
أى لم يبق من هذه الديار التى خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البغدادي هو من بحر السريع وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزا فى كتاب سيبويه) وهو لخطام الجاشعى - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيعيده المبرد فى الجزاين الثالث والرابع .
(١) استشهد سيبويه على بقاء همزة أفعل فى اسم المفعول مؤرنب للضرورة وصدده كما فى المنصف ج ١ ص ١٩٢ :

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ضِمَاءٍ كَأَنَّهَا *

وحص : جمع أحص وحصاء أى لا ريش عليها . وكساء مؤرنب : متخذ من جلود الأرناب . والشعر لليل الأخيلىة تصف قطاة تدلت على فراخ لها لا ريش عليها .
وهو فى اللسان (رنب) وفى سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الحماسة ج ١ ص ٣٧٤ .
(٢) الشاهد فيه كسابقه وقال البغدادي فى شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١
(٣) المجادلة : ١٩
(٤) أغيلت المرأة وأغالت : اذا أرضعت ولدها وهى حامل ، انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِحِجَّتْ عينه (١) . ونحو ذلك :

قد علمت ذلك بنات ألبيه (٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولهم : أوْمُرْ (٣) فهذا كنحو ما وصفت لك في الكلام . ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير الشعر ، لأن الأصلية أمكن . فإذا كان إثباتها ممتنعاً فهو من الزيادة أبعد .

فالمصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال (٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلزاله لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً ، / وأسلمت إسلاماً . فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح .

وأما (فاعلت) فمصدره اللازم مُفاعلة (٥) . ما كان فيه لاثنين أو لواحد ، وذلك نحو : قاتلت

(١) لِحِجَّتْ عينه : لصقت ومنه قولهم هو ابن عمي لحا أى لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٦١ فقيال : اذا سميت رجلاً بالبب من قبورك :

قد علمت ذلك بنات البب - تركته على حاله .

واستشهد به فى ص ٤٠٣ على فك الادغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعلام فى الموضوعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعلام الشنتمرى هذا البيت فى شـواهد سيويه وكانها لم يتنبها كونه شعراً » .

بنات البب : عروق فى القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك

لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأبى له ذلك بنات الببى . وتقدم فى ج ١ ص ١٧١

(٣) الأمر من أمر ان كان فى أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) واذا كان فى

حشو الكلام فالكثير اثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) انظر شرح الشافية للرضى

ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ وتصريف العزى ص ٤٣ . وفى أمالي الشجرى ج ٢ ص

١٧ : اذا دخل على امر) حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته اليه - وفى شرح العزى أحاديث

حذفت فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فسر، ومر .

(٤) فى سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالصدر على أفعلت افعالا أبدا ، وذلك قولك : اعطيت

اعطاءً ، وأخرجت أخرجاً » . وانظر الجزء الاول من المقتضب ص ٧٢

(٥) فى سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « واما فاعلت فان المصدر منه الذى لا يتكسر أبدا مفاعلة

جعلوا الميم عوضاً من الألف التى بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف

وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة وشاربته مشاركة » .

مُقاتلة، وشاتمت مُشائمة، وضاربت مُضاربة، فهذا على مثال دحرجت مُدحرجة يافتي . ولم يكن فيه شيء على مثال الدرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجيء فيه (الفعال) ؛ نحو : قاتلته قتالا ، وراميته رماءً . وكان الأصلُ (فِعَالًا) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أفعلت وفعلت ، فكان المصدر كالزلزال والإكرام ، ولكنَّ الياء محذوفة من فِعَال استخفافاً ، وإنَّ جاء بها جاء فمصيب .
وأما قولنا : ما يكون لاثنين فنحو : شاتمت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن من اثنين فصاعداً .

وأما ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النعل ، وعافاه الله . ولهذا موضع يميِّز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق ، / فالتاء الزائدة عوض من تثقيب العين ، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

= وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : مارينه مرأ ، وقاتلته قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيراً كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها ، وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٣

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه . فقال : قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ .
والسيرافي نقد سيبويه في هذا أيضاً وردد كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة الف الافعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيراً ، وعذبتته تعذيباً وقد قال ناس : كلمته كلاماً وحملتسه حملاً أرادوا أن يحيثوا به على الافعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه . . .
وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذابا) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤

وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فَعَلًا) كما قلت : أفعلت إفعالا ، وزلزلت زلزالا ، ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا^(١)) .
فهذا على وزن واحد . أعني (فعللت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (فعلت) . والملحقات بفعللت .

ويُسكَّن أولُ الفعل من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انْفَعَل) وذلك نحو : انطلق ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطلق انطلاقا ، وانكسر انكسارا ، وانفتح انفتاحا . ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

وفي وزنه ما كان على (افْتَعَلَ) / والفاء تُسكَّن فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الاْفْتِعال)^(٢) وذلك نحو : اقتدر اقتدارا ، واقتحم اقتحاما ، واكتسب اكتسابا .

ولا تلحق التاء شيئا من الأفعال زائدة بعد حرف أصلي إلا هذا المثال .

ويُضَاعَفُ آخرُ الفعلِ وَيُسكَّنُ أولُه فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإِدْغَامَ يُدرِكه لالتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت .
فإذا قلت : احمر يا فتى وما أشبهه ، لحقه الإِدْغَامُ . فهذا قبيل آخر .

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعت) . وذلك أن السين والتاء زائدتان ، إلا أن السين ساكنة تلحقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرهت ، واستعطيت .
فالمصدر من ذا (استمفعالا) . تقول : استخرجت استخراجا ، واستنطقت استنطاقا .

(١) النبأ : ٢٨

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افعلت) فمصدره عليه (افتعلا) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباسا ، وانطلقت انطلاقا ، لأنه على مثاله ووزنه « وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٥ »

ويكون على هذا الوزن إلا / أن آخره مضاعف فيدرُكُه الإدغامُ . وذلك المثال نحو :
احْمَارَرْتُ ، وَاَبْيَاضَضْتُ . على معنى احمررت ، وَاَبْيَضَضْتُ . إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ (افْعَالَتْ) .
و(افْعَلَّتْ) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعلال) وذلك :
اشهابُ الفرسِ اشهبابا ، واذهَامٌ ادهيَاما^(١) ، وَاَبْيَاضٌ ابيَضاضا .

ويكون على هذا الوزن ويسكُنُ أولُه فتلحقه ألف الوصل ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ فِيهِ مَضَاعِفَةٌ . وذلك
(افْعَوَّلْتُ) ومصدره (افْعَوَّلَا) ، وذلك : اجْلَوَّذَ اجْلَوَّذَا ، وَاَعْلَوَّطَ اعْلَوَّطَا^(٢)

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (افْعَوَّعَلَّ) وذلك نحو :
اغْدَوَّدَنَ ، وَاَعْشَوَّشَبَتِ الْأَرْضُ وَاخْلَوَّلَقَ لِلخَيْرِ . والمصدر (افْعِيَعَالَا) على وزن استخراجا في السكون
والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وازن شيئا فهو يجري مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
والمصدر ، إِلَّا ما ذكرت لك من مخالفة (فَعَّلَ) و(أَفْعَلَّ) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين المُلْحَقِ
وغيره .

ويقع في الوزن (افْعَنَلَلَّ) من الأربعة والثلاثة ملحقة بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .
وقولنا : إِنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ إِحْقَاقٍ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلْحَقُهَا الزَّوَائِدُ
استوت مصادرها فيه بيانٌ كلُّ ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون بياض يصدعه سواد في خلاله . والذهمة : السواد
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان
على زنته ومثاله يخرج على هذا الوزن وهذا المثال ، كما خرج ما كان على مثال افتعلت ، وذلك
قولك : استخرجت استخراجا ، واستعصبت استعصابا ، واشهببت اشهبابا ، واقعنسست
اقعنساسا ، واخلوذت اخلوذا » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦-٧٧
وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعالا . ومصدره افعوالا انما هو حكاية لحال النصب
كما قول سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ فمصدره عليه افتعالا .
اجلوذ : أسرع - اعلوط المهر : ركبه عريا .

واعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و(فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعل) و(تفَعَّلَ) ، كما تلحق (فَعَّلَلِ) الذي أصله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدَحْرَج فيكون المصدر تَدَحْرُجًا . فكذلك تقول : تقطَّعَ تقطُّعًا ، وتكسَّرَ تكسُّرًا .

٢
٣٨٨

وفي / (فاعل) تقول : تغافل تغافلًا ، وتناول تناولًا^(١) ؛ لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسرتَه فتكسِّر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما ان الفعل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعدة الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لئلا يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل في الأسماء » .
وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعلت فإنه الفعل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب أفعال المطاوعة

من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبارٌ عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعل) . وقد يدخل عليه (افتعل) إلا أن الباب (انفعل) (١) ؛ وذلك قولك : كسرته فانكسر . فإنَّ المعنى : أني أردتُ كسره فبلغت منه

إرادتي . وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع .

وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأنَّ (افتعل) و (انفعل) على وزن .

فأما الأجود في قولك : اشتوى ، فإنَّ / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول :

اشتوى القوم ، أي : اتَّخذوا شِواءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لِحماً .

ولا يكون (انفعل) من هذا ولا من غيره إلا غير متعدٍّ إلى مفعول .

وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعَلته ففعل (٢) . ويكون (فعل) متعدياً وغير متعدٍّ .

وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنَّك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجته

عبدُ الله ، أي : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أي : جعلته يدخلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب ما طواع الذي فعله على فعل وهو يكون على أنفعل وافتعل وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، وحسرته فانحسر ، وشويته فانشوى وبعضهم يقول اشتوى ، وغممته فاغتم ، وانغم عربية ، وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعَلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنما (أفعلته) داخلةٌ على (فَعَلَ). تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته ؛ فالأصلُ ذا ، وما كان من سواه فداخِلٌ عليه . تقول : ألبسته فلبس ، وأطعمته فطعم .

فأما طرَحَت البئرُ وطرَحَتها ، وغاز الماءُ وغازُهُ^(١) ، وكسب زيد درهما وكسبه - فهو على هذا بحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ . / نحو : أعطيته فأخذه ، إنما أخذ في معنى عطا : أى تناول .

فإن كان الفعل على (فاعِل) ممّا يقع لواحد فالمفعول الذى يقع فيه على أنه كان فاعلا يكون على مُتفاعِل ، وفِعْله على تفاعل .

تقول : ناولته فتناول^(٢) ، وقاعسته فتقاعس . هذا إنما يصلحُ إذا كان (فاعِل) للفاعل وحده ؛ نحو : عافاه الله ، وناولت زيدا . فأما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو : شامت زيدا ، أى : كان منه إلى مثْل ما كان منى إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالغالب من ذا يقع على فَعَل يَفْعَل من الصحيح . تقول : شامنى فشتمته وحقّ لى أن أشتمه ، وضاربنى فضربته فأنا أضربُه . لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل ، وليس من باب ضرب يضرب ولا عليم يعلم^(٣) .

فإن كان الفعل على مثال (فَعَلت)^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا : إنه يكون على تفاعل وتفعّل .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : فتن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته ... »

وعقد فى الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلا لذلك عنونه بقوله : « باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف » .

وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « وفى فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتح التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال ... »

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر فى الفعل الصحيح وتأتى المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلا أو أجوف يائيا أو ناقصا يائيا فان هذه الثلاثة اطردها فيها باب ضرب فلا تحول عنه ولو أريد منها المغالبة . تقول : واعظنى فوعظته أعظه ، وسأيرنى فسأيره ، وساعانى فسعيته أسعيه وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفاعل نحو كسرتة فتكسر ، وعشيتة فتعشى ، وغذيتة فتغذى » .

و (استفعل) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .
وذلك : استنطقته فنطق ، واستكتمته فكتم ، واستخرجته فخرج .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سألته
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالألف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته
فأعلمني^(١) ، فعلى هذا يجري ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمني .
وفى ج ٤ ص ١١٢ استخذاني فأخذنيته : أى أعطيته حذاء .
وفى ج ١٢ ص ١٦٦ استعديته فأعداني ، واستأديته فأدني : أى استنصرته فنصرني .
وفى ج ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثني .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كالبسته
الثوب فلبسه ، وأقمنه فقام .
زعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدى لاثنيين نحو : استخبرته الخبر
فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما .
وفى التعدى لواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتني فنصحتني . والصواب ما
قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة ، وإنما
حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير » .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة

وَأُلْحِقَ بِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَّلَ) وذلك ؛ نحو : دَحْرَجَ وَهَمَلَجَ ، وَسَرَهَفَ .
وقد مضى قولنا في مصدره .

وَتَلْحَقُ بِهِ الثَّلَاثَةُ بِالْوَاوِ ثَانِيَةً^(١) فَيَكُونُ عَلَى (فَوَعَلَ) ؛ وذلك نحو : حَوَقَلَ ؛ كما تلحق اسما ؛
نحو : كَوَثِرَ وَجَوْرَبِ ، وَالْمَصْدَرُ كَالْمَصْدَرِ .

$\frac{2}{392}$

وَتَلْحَقُ الْوَاوُ ثَالِثَةً فَيَكُونُ عَلَى (فَعَوَلَ) ؛ / نحو : جَهَوَرَ كَلَامَهُ جَهْوَرَةً ؛ كما يلحقه اسما
وذلك قولك : جَدُولَ ، وَالْمَصْدَرُ كَالْمَصْدَرِ .

وَتَلْحَقُهُ الْيَاءُ ثَانِيَةً فَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى (فَيَعَلَ) ؛ وذلك نحو : بَيَطِرُ . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رَجُلٌ جَيَدِرٌ وَصَيِرْفٍ . وَالْمَصْدَرُ كَالْمَصْدَرِ تَقُولُ : بَيَطِرُ بَيَطِرَةً .

وتلحقه الياء رابعة ؛ نحو : سَلَقَى وَجَعَى^(٢) . وَالْمَصْدَرُ كَالْمَصْدَرِ .
ونظيره من الأسماء أَرَطَى ، وَعَلَقَى . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للتأنيث أَنَّكَ تقول في الواحدة :

أَرطاة وعلقاة ، وهذا مبين في باب التصريف^(٣) . وإِنَّمَا نَذَكُرُ هَاهُنَا شَيْئًا لِلْبَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .
وَكُلُّ مَا كَانَ مَلْحَقًا بِشَيْءٍ مِنَ الْفِعْلِ فَمَصْدَرُهُ كَمَصْدَرِهِ .

وليس في الأفعال شيء على (فَعِيلَ) ولكن (فَعِيلَ) ملحق بهجرع وذلك هِرْبَعٌ وَحَيْثَلٌ^(٤) .
فالفعال من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعَلَّلَ) فالأسماء تكون على (فَعَلَّلَ) ؛

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجعياه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ ، ٢٤٤ .

(٤) الحثيل : القصير وأما الهربع فلم أفد عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه

فيما جاء على فعيل ٢/٣٢٥ .

نحو : جعفر و (فُعِّل) نحو الترتُّم ، والجُلُّجُل (١) . ويكون على فِعْلِيل / نحو : زَهْلِق ، وِخْمِخِم (٢) .
ويكون على (فِعْلَل) نحو : هِجْرَج ، وِدْرَهَم ؛ لتمكُّن الأسماء وتقدُّمها الأفعال .
ويكون الأسماء على فِعْلٌ ؛ نحو : قَمَطَر ، وَسِبْطَر (٣) .

فَأَمَّا الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّل) ، وهو الفعل الذي يقع على (فَعَّل) ، وذلك ؛ نحو : تَدْحِرَج وتَسْرَهْف ؛ لأنَّ التقدير : دَحْرَجْتَه فتدْحِرَج . والمصدر (التَفَعَّل) ومصدر (تَفَعَّل) (التَفَعَّل) كقولك : تَكْسَّر تَكْسُرًا .

ومصدر (تفاعل) إِنَّمَا هو (التَّفَاعُل) ؛ نحو : تَغافل تَغَافُلًا . فاستوت مصادر هذه في السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .

وتلحق النون الأفعال الثلاثة ، وتُسَكِّن أوائلها ، وتلحقها ألف الوصل ، فيكون على (اَفْعَنْلَل) وذلك نحو : اَحْرَنْجِم ، وَاَحْرَنْطِم (٤) .

والمليح به من بنات الثلاثة يكون على ضربين (٥) :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (اَفْعَنْلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اَقْعَنْسَس .
والوجه الآخر : أن تُزَاد ياءٌ بعد اللام فيكون (اَفْعَلِي) وذلك ؛ نحو : اسَلْنَقِي / ولا يكون الإلحاق به من بنات الثلاثة غير اَحْرَنْجِم (٦) ، لأنَّ نونَ إِنَّمَا تَقِفُ بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما ألحق به إِلَّا كذلك .

(١) الترتُّم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . يذكر في المعاجم اللغوية وانظر الجزء الاول من المقتضب ص ٦٦ والجلجل : الجرس الصغير .

(٢) الزهلق : الاملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمخم : نبت له شوك .

(٣) تقدمت ابنية الاسم الرباعي المجرد في الجزء الاول ص ٦٦-٦٧ .

(٤) اخر نظم : غضب . وانظر الجزء الاول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ «وقد تلحق النون ثلاثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعنللت و افعنللت و افعنللت نحو : اقعنسس و اقعنسس و اقعنسس ، و افعنللت نحو اسلنقيت و احرنبى فكما لحقتا بنات الأربعة وليس فيهما الا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة نحو احرنجم و احرنطم » .

(٦) في المنصف ١/٨٩ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بذوات الأربع غير هذه الامثلة المذكورة الا أنهم قد قالوا : اكوال ، فالحقوه باطمأن » .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا، ويُسكَّن أولُها فتلحقها ألف الوصل، فيكون بناء الفعل على
 أَفَعَّلْتُ وَأَفَعَّلَلْتُ، إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: أَقْشَعْرَتُ، وَأَقْشَعْرٌ. وَكَانَ أَصْلُهُ أَقْشَعْرَرٌ.
 فنظيره من الثلاثة اِحْمَارَرْتُ، وَاشْهَابَيْتُ، وَاشْهَابُ الْفَرَسِ. وَمَصْدَرُهُ كَمَصْدَرِهِ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ.

وكذلك (استفعلت) الذي لا يكون إلا من الثلاثة، وذلك قولك: اشهب الفرس اشهبيا ؛
 كما تقول استخراج استخراجا، وأغدودن أغديدانا، وعلوط علوطا. وقد مضى قولنا في
 استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها (١).

ولا يكون الفعل من بنات الخمسة البتة، إنما يكون من الثلاثة والأربعة. ومثال الخمسة
 للأسماء خاصة؛ لقوة الأسماء وتمكُّنها (٢).

وأكثر ما يبلغ / العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف، ولا يكون ذلك إلا في المصادر من
 الثلاثة والأربعة، وهما: اشهبيا و احرنجام، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة. فأما الخمسة
 فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف؛ لأنه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر، ولكن
 تلحقها الزوائد كما تلحق سائر الأسماء، وذلك نحو: عضر فوط، وعندليب، وقبعثرى، وهذا
 مبين في باب التصريف (٣).

٢
 ٣٩٥

- (١) انظر ص ١٠٢ . اغدوددن التبت : - طال واسترخى .
 اعلوط المهر : ركبته عربيا هذا قول أبى عبيدة وقال الأصمعي اعتنقه .
 (٢) انظر الجزء الاول ص ٢٥٦-٢٥٧
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ « باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء
 وتلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فعلليل في الصفة والاسم . فالاسم : سلسبيل ، وخنديس ،
 وعندليب ، والصفقة : درديس ، وعلطيس ، وحنبريت ، وعرطبيس .
 ويكون على مثال فعلليل في الاسم والصفة فالاسم خزعبيل، والصفة نحو قذعميل، وخعبيل،
 ولعبيس ، ودرخميل .
 وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعللول نحو عضر فوط وهو اسم ، وقرطبوس
 وهو اسم ، ويستعور وهو اسم .
 وتلحق الألف سادسة لغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعللي وهو قليل قالوا قبعثرى
 وهو صفة ، وضبطرى وهو صفة .
 ويكون على مثال فعللول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطبوس » .
 ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون الا من بين حروف العلة آخرًا أو قبل الآخر
 عضر فوط : ذكر العطاء - قبعثرى : جمل غليظ شديد .
 تقدمت أبنية الخماسي الحرد في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) لما كان متعديا وغير مُتَعَدِّ .

فأما المتعدى فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشم يشتم .

وأما غير المتعدى فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعِلَ) (يَفْعُلُ) فيكون للمتعدى وغيره :

فأما المتعدى فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعدى فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس (١) .

وتكون على (يَفْعَلُ) (يَفْعَلُ) لما لا يتعدى ولما لا يتعدى .

فالمتعدى : شرب يشرب ، ولقيم يقيم ، وحذر يحذر .

وأما غير المتعدى فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعُلَ يَفْعُلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعدى . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ، وظرف

فهذه أبنية الثلاثة (٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من بابي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال .. فالأفعال تكون من هذا على

ثلاثة أبنية على فَعَلَ يَفْعَلُ وفَعِلَ يَفْعُلُ وفَعُلَ يَفْعُلُ »

عتله بمعنى ساقه بجفاء وغلظة وجاء من بابي ضرب ونصر وقرئ بهما في السبعة (غيث

النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .

لححت عينه : لصقت . وشترت العين : القلب جفنها . ويأتي (فقه) متعديا أيضا

واعلم أنَّ حروف الحلق إذا وقعت من (فعل) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يقفل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها (١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذكرنا حروف الحلق إن شاء الله .

٢
٣٩٧

وهذه الحروف الستة : فأقصاها الهمزة والهاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به (٢) يبسأ ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ (٣) ، ونبيغ ينبيغ ، ورقأ يرقأ .

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجار يجار .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحا وذلك اذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبذا يبدأ ، وخبأ يخبأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضبع يضبع ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهو كقولك : سأل يسأل ، وثار يثار ، وذال يذال ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشحج يشحج ، ومغث يمغث . . .

وانما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتساولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وانما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حر كوهن إذ كن عينات . . . »

(٢) بسلا به : انس .

(٣) سلخ من بابى نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب

منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء^(١)؛ وذلك أنَّ الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يَفْعَل). وإنما تتحرك في المعتلِّ بحركة غيرها ، نحو: يقول ويبيع .

واعلم أنَّ الأصلَ مستعدُّ فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه ؛ نحو: زَأر الأسد يزئِرُ، ونَامَ يَنِيْمٌ^(٢)؛ لأنَّ هذا هو الأصل ، والفتح عارضٌ ، لما ذكرت لك هاهنا من أجل ما ادره^(٣) ليجرى الفعل عليها . ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه الأفعال إن شاء الله .

٢
٣٩٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ « باب ما هذه الحروف فيه فاءات... وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفا لو كان في موضع الهمزة لم يحرك أبدا ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة . وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ١١٩ « ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقيا ، أما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون ميتة ، وأما لأن فتحة العين آذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء » .

(٢) نَامَ : أن ، أو صوت صوتا ضعيفا .

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال

وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أَنَّ الاسم على (فعل) (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشمتم فهو شاتم . وكذلك (فعل) نحو : علم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

فإن أردت أن تُكثر الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَّالٌ^(١)) . تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثر القتل . فأما قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشمَّام ، كما قال :

أخا الحربِ لبَّاسًا إليها جلالها وليس بولَّاجِ الخوَالِفِ أعقلا^(٢)

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعلٍ ، إلا أن هذا أكثر مبالغة ؛ ألا تراه يقول : «لبَّاسا إليها جلالها» . ومن كلام العرب : أما العسل فأنَّت شرَّاب^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يببالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فَعُول) و (مَفْعَال) و (فَعَال) و (فَعْل) . وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير يجوز فيهن ماجاز في فاعل من التقديم والتأخير والاظهار والاضمار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فعمل عمله .
الولاج : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها تضعف همته .
والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .
الأعقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفا . وصف رجلا بالشجاعة والاعداد للحرب .

ونسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المنقري .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « وسمعتان من يقول : أما العسل فانا شرَّاب » .

/ من هذه الأبنية (فُعُول)؛ نحو: ضَرُوب، وقتول، ورَكُوب: تقول: هو ضَرُوبٌ زيدًا، إذا كان يضربه مرةً بعد مرةً. كما قال:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سُوِّقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب: إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُعُوسٌ الدارِعين.

ومن هذه الأبنية (مِفْعَال)؛ نحو: رجلٌ مِضْرَابٌ، ورجلٌ مِقْتَالٌ. ومن كلام العرب: إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَاتِكِهَا^(٢).

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) نحو: رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ، فَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيهِ النَّصْبُ فِيهِ، وَلَا أَرَاهُ جَائِزًا. وَذَلِكَ أَنَّ (فَعِيلًا) إِنَّمَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى. فَمَا خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَمُضَارِعٌ لَهُ مُلْحَقٌ بِهِ.

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .
سوقاً: جمع ساق . عقر البعير بالسيف: ضرب قوائمه، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك .
وقال ابن ولاد: سألت أبا أسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل، وهو بمنزلة ما استقر وثبت، وضارب لا يعمل إذا كان كذلك، فقال: لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل، كما تريد في ضارب فإذا قلت: هذا ضروب رعوس الرجال فإنما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .
قال ابن عصفور: هذا هو الصحيح، والدليل على صحته قول أبي طالب: * ضروب بنصل السيف * لأنه مدح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التي كان فيها من عقر الأبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضي المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الاتيان بأذا لأنها للمستقبل ضروب: خبر مبتدأ محذوف أي هو ضروب . وقوله: فانك عاقره: التفات .
وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادي .
والقصيدة في الخزانة ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦، ج ٣ ص ٤٤٦ وهي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر العيني ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال انه لمنحار بواتكها » .
البوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينة، من باك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفَعِيلٌ فى الأَصْلِ إِنَّمَا هو ما كان على (فَعَلَ) : نحو : كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو مُلْحَقٌ به . فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتجَّ سيبويه بقول الشاعر :

أ / حَتَّى شَاها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وِبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ (١)

فجعل البيت موضوعا من (فَعِيل) و(فَعَلَ) بقوله : عمِل ، وكليل .

وليس هذا بحجَّة فى واحد منهما ؛ لأنَّ «مَوْهِنًا» ظرف وليس بمفعول ، والظرف إِنَّمَا يعمل فيه معنى الفِعْل كعمل الفِعْل ، كان الفعل متعديا أو غير متعد .

وكذلك ما ذَكَرَ فى (فَعَلَ) . أَكثَرُ النحويين على رَدِّه ، و(فَعِيلٌ) فى قول النحويين بمنزلته .

فما كان على (فَعَلَ) فنحو : فرِق ، وبَطِر ، وحذِر .

والحجَّة فى أَنَّ هذا لا يعمل أَنَّهُ لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حذِر . أى : ذو حذر ،

(١) هو فى سيبويه ج ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فَعِيل (الذى هو من صيغ المبالغة) النصب فى المفعول به فان الشواهد التى قبله والتى بعده سيقت لهذا .

و (كليل) عند سيبويه فَعِيل بمعنى مفعول كسميع بمعنى مسمع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتعبت يومك . والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بدوامه وتوالى لمعانه ففَعِيل مبالغة منعل وليس مبالغة فاعل ويبعد أن يكون كليل وصفا بمعنى ضعيف وموهنا ظرف لوصف البرق فى البيت بقوله : عمل وبقوله : وبات الليل لم ينم ثم ان البرق لو كان ضعيفا فى لمعانه ما شاق البقر ، لانه لا يدل على المطر ولكن البرق اذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر ، وأتعب الموهن فى ظلمته ، لانه كلما حضر ذهب الظلمة بلمعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه اللحيانى فى نوادره من أن بعض العرب يقول فى صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع ونصب ما بعده .

شأها : شاقها كما فى شرح السكرى وقال الأعلام : ساقها وأزعجها من موضعها الى الموضع الذى كان منه البرق .

الموهن : وقت من الليل .

والسكرى يرى أن كليلنا بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهى فى ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر

الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦ والمغنى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطْرٌ ، كقولك : ما كان ذا بَطْرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حَذَرٍ ولقد حَذِرَ . فَإِنَّمَا هو كقولك :
ما كان ذا شَرَفٍ ولقد شُرِفَ . وما كان ذا كَرَمٍ ولقد كُرِمَ .

(فَفَعِلٌ) مضارعة (لَفَعِيل). وكذلك يقع (فَعِل) و(فَعِيل) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ
وطبيب ، ومذِل ومذِيل^(١) ، وهذا كثير جدًا .

واحتجَّ سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على أعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال
الأعلم « وقد خولف سيبويه في تعدى فعل وفعل ، لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر
وكريم ولثيم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان منقولاً عن فاعل
المتعدى للتكثير وهو القياس مع اثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً
ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده
. . . ولزيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونَ عَرَضِي جِحَاشَ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ

فقال مزقون عرضي . . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل . *

وفي الخزانة « أما ماروي عن اللاحق في البيت فقد حكاه للمازني قال : أخبرني أبو يحيى
اللاحق قال : سألت سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل
هذا عن نفسه ورضي بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله ويعترض به على ما قد
أثبتته سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخبِر عن نفسه بأنه فعل
ما يبطل الجمال . . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : انه يصف انساناً بالجهل وقلة
المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأشبه
عندي أن يكون أراد أن الانسان جاهل بعواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . »
انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١٠٧ .

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فَعِيل وفعل مما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد
في الانتصار وهذا نصه ص ٣٨ - ٤٣ :
« احتج في تعدى فعل بقوله :

أَوْ وَسَحَلٍ شَنِجٍ عَضَادَةٌ سَمَحَجٍ بَسْرَاتِهِ نَدْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

وعضادة سمحج إنما هي منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء
يزعم أن عضادة سمحج ظرف .

/ وهذا بيت موضوع مُحدَث . وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره .
فإن ذكرت (فَعُولًا) من غير فِعْلٍ لم يَجْرِ مَجْرَى الفِعْلِ . وذلك نحو قولك : هذا رسول ،
وليس بمنزلة ضَرُوب ؛ لأنَّك تقول : رجل ضَارِبٌ وضَرُوبٌ لمن يَكْثُر الضَرْبُ منه . فإذا قلت :
رسول لم ترد به معنى فِعْلٍ ، إنما تريد أنَّ غيره أرسله . والفعل منه أرسل يُرْسَل . والمفعول مُرْسَل .
وليس رسولٌ مَكْثَرًا من مرسل ؛ لأنَّ رسولا قد يستقيم أن يكون أرسل مرَّةً واحدة ، فليس للمبالغة .
وأما (ضَرُوب) فمعناه : كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حَتَّى شَاها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْهَمِ
وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله في هذا الباب فِعِيلٌ يتعدى مثل رحيم وعليم ، فيجيز هذا رحيم زيذا وسميح
كلامه ويذكر أنه انما وضع للمبالغة ولم يأت فيه بحجة في شعر ولا غيره . والدليل على أنه غير
متعد أن باب فِعِيلٍ في الأصل انما هو للفعل غير المتعدى ، نحو كرم وملح وظرف ، فلما بنوه هذا
البناء ضارعوا به ما لا يتعدى . فان قال قائل أنت لا تقول : رحيم الا لمن كثر ذلك منه وكذلك
عليم ؟ قيل له : نظيره كريم لا يقال الا لمن استكثر ذلك فيه - وقد يوجب الاسم تكثر الفعل ولا
يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه مشتق فمن ذلك قولك : رجل صديق وشريب
وفسيق وأنت لا تقول : هو شريب الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول عليهم بالناس رهوف بهم فمن
أجاز تعدى فِعِيلٌ فليجز تعدى فِعِيلٌ (مضعفة العين) وانما لم يتعد هذا أجمع ، لأنه مستقر
فيه فمعناه ما قد مضى من الأفعال وصار اسما لازما كاليد والرجل وباب فِعِيلٌ أجمع انما هو
للكثرة والمبالغة .

وقد ذكر في هذا الباب بعينه : اعبد الله أنت له عدل وأعبد الله أنت له جليس (ص ٦٠)
ويقول : لأن جليسا وعديلا اسمان ولو اراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم
الفاعل انما هو في باب فعل انما هو عالم وراحم وفِعِيلٌ في باب فاعل أيضا كثير عادلته فانا عدل ،
وجالسته فانا جليس ، وعاشرته فانا عشير ، وخالطته فانا خليط ، وشاركنه فانا شريك ، وذا
أكثر من أنا يحصى ، واذا لم يجزه مع هذا الاطراد في فعل فنحو رحم أولى ألا يجوز .

قال أحمد : أما قول محمد : ان (عضادة سمحج) منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد
فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف انما يعمل فيما كان من سبب الاول نكرة او معرفا بالالف واللام
كقولك : هو حسن وجهها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه لأول وكذلك اذا قلت : هو فاره عبدا
علم أن العبد له فاذا قلت هو حسن وجه عبد على هذا جاز ولو قلت هو حسن وجه رجل لم يجز او
حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجز وكذلك شنيح عضادة سمحج بمنزلة قولك . . .
هو حسن وجه طويله لأن السمحج الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت هو حسن
وجه ظريفه أو طويله ومع هذا فهو في النعت أقبح .

فإن كانت الأسماء جاريةً على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عمِلَ أفعالها . لا اختلافَ في ذلك بين أَحَدٍ . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ التَّكْثِيرَ مِنْ ذَا قَلْتِ : مُضَرَّبٌ أَعْنَاقَ الْقَوْمِ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ عَلَى ضَرْبٍ مُضَرَّبٍ . وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا النَّصْبَ فِي ضَرْبٍ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُضَرَّبٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ لِمَنْ

= وأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فان العرب استعملته استعمال الاسماء وليس كل ما كان من اسماء الاوقات فهو مستعمل ظرفا ، كما أنه ليس كل ما كان من اسماء الاماكن فهو مستعمل ظرفا كالجبل لا تقول : زيد انجبل وان كان مكانا ولا تقول : زيد مكة وان كانت مكانا وكذلك الاوقات : منها ما لم يستعمل ظرفا ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحتج الى ذلك لان (فعل) اسم جاز على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذر وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدى ولو انفردت احدهما لعدى بسببها فكيف اذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعولا ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لانه للمبالغة قالوا : انه لمنحار بوائكها . ولما وجد سيبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وان لم يكن جاريا على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على النحوين اللذين وجدتهما في كلام العرب وان كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب . . .

وأما قوله : ان فعلا مما لا يتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا اليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمعت الى ذلك انه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيم وعليم واذا كان فعيل من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتعد كما (لا) يتعدى واذا كان من فعل متعد تعدى اسم الفاعل كما يتعدى الفعل الا ترى ان ضاربا يتعدى تعدى ضرب ، وجالسا لا يتعدى كما لا يتعدى جلس ففاعل يجري فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فعيل) يجري مجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحيم زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقا منهما .

وأما قوله : ان ادخال اللام في قوله رحيم لزيد دليل على أنه لا يتعدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل انها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (ان كنتم للرؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلا لا يتعدى .
وأما الزامه من عدى فعلا من أجل المبالغة أن يعدى فعلا ، نحو : شريب الخمر فهو لازم وشريب متعد اذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقا من فعل متعد وان لم يكن جاريا كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : ازيد أنت له عدل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الاصل فيه فاعل ولا الاسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عديل ، وجالس فهو جليس فليس ههنا بالاسم الجارى على (فاعل) وانما جاء في حروف محفوفة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونضر النبت فهو ناصر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على انا قد قلنا ان فعلا وفعيلا لو لم يكونا جاريين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديتهما .

$\frac{2}{402}$

ضرب ضربةً واحدةً: ضَرَبٌ ، ولا من خاط / خَيْطَةٌ واحدةً: خِيَّاطٌ ، ولا ضَرُوبٌ ، ولا خِيُوطٌ .
فإنَّما مُضَرَّبٌ من ضَرَبْتِ ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطلق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ - بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يَفْعَلُ) . واسم
المفعول جارٍ على الفِعْلِ المضارع الذى معناه (يُفْعَلُ) . تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ كما تقول:
زيد يَضْرِبُ عمراً . وزيد مضروبٌ سوطاً ، كما تقول: زيد يُضْرَبُ سوطاً .
فهذه جملة هذا الباب .

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التى هى منها ، وقد مضى قولنا فى هذا وفى مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التى تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها واختلافها
بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{2}{403}$

اعلم أنَّ المصادر تَلَحُّقُهَا الميمُ فى أولها زائدةٌ ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذى لاميم فيه فى الإعمال وغيره ، وذلك قولك: ضربته مَضْرَبًا: أى ضرباً ،
وغزوته غزواً ومَغْزَى ، وشتمته شتْماً ومَشْتَمًا^(٢) .
وتقول: يا عمرو مَشْتَمًا زيداً .

فإن كان المصدر لِفِعْلٍ على أَكْثَرَ من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .

(١) مصادر غير الثلاثى تقلم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر فى مسائل الفسارقي
التى نقلناها الى الجزء الأول .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل
(بكسر العين) فان موضع الفعل مفعول ٠٠ فاذا أردت المصدر بنيته على مفعول وذلك قولك : ان
فى ألف درهم لضرباً أى لضرباً ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد أين الفرار » .

وكذلك إن بنيت من الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كلُّ واحد منهما على مثال المفعول (١) ؛
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عزَّ وجلَّ :
(أَنْزَلْنِي مِنْزَلاً مُبَارَكاً) (٢) و (بِاسْمِ اللَّهِ مُجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا) (٣) .

وكذلك : سرَّحته مُسْرِحاً ، وهذا مُسْرِحُنَا ؛ أى : فى موضع تسريحنا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لأنك
تريد به المصدر والمكان من أقمت . وعلى ذلك قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا) (٤)
لأنَّها من أقمت - وقال : (يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَنَا) (٥) . لأنَّها من قمت موضع قيام ومن قرأ
(لَا مُقَامَ) إنما يريد : لا إقامة .

(٦)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان
والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان
مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لانه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما
يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك أن
تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواومضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا
عليه .. »

(٢) المؤمنون : ٢٩

(٣) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها فى مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم
ميم مرساها وقرىء فى الشواذ بفتحها (غيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢
ص ٢٨٨ شواذ ابن خالويه ص ٦٠)

ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتملان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر
المحيط ح ٥ ص ٢٢٥ .

(٤) الفرقان : ٦٦

(٥) الاحزاب : ١٣ والقراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨

(٦) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة
الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضا بما ذكره المبرد فى الكامل فقد
عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرِحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(١)

أى تسريحي . وقال الآخر :

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمًا^(٢)

= « وكل مصدر زيدت الميم في أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرحا حسنا ، واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرِحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أى تسريحي وقال عز وجل (وقل رب أنزلني منزلا مباركا) ويقال أقمت مقاما وقال عز وجل (انها ساءت مستقرا ومقاما) : أى موضع اقامة ، وقال الشاعر :

تَطُولُ الْقَصَارَ وَالطَّوَالَ يُطْلِنَهَا فَمَنْ يَرَهَا لَا يَنْسَهَا مَا تَكَلَّمَا

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمًا

يريد زمن اغارة ابن همام ،

فالأيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد في المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث في ص ٦١ من الاصل مع الآيات والشواهد . ويبعد أن تكون هناك صفحة ناقصة في أثناء هذا التمثيل .

(١) تقدم في الجزء الاول ص ٧٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيّر مغارا وقتا وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت اغارة وقال فى الكامل : يريد زمن اغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغارا) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جعله اسم زمان مشتقا كسيبويه ويحتمل أن يكون جعله مصدرا ميميا ثم قام المصدر الميمى مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتك خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حينما فان تقديره حذف المضاف اليه وذلك قولك : موعدك مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هى الا فى ازار وعلقة مغار ابن همام . . . أى فى هذا الوقت .

وأبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جعله مصدرا ميميا ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خثعما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل فى الظرف .

ويقول الأعلام : وقد غلط سيبويه فى جعله المغار ظرفا وقد تعدى الى حى خثم بعلى .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان فى الظرف . انظر اعراب القرآن للعكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجاربردى

للشافية ص ٧٠ .

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأنَّ المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضربَ ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنَّك إنما أوقعت به فِعْلَكَ . فأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه :

= وفي حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ أجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان في الظرف لانه يكتفى برائحة الفعل .

فالمنى في البيت على أن مغار اسم زمان والذي دعا الى جعله مصدرا ميميا عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« محيا ، وممات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدرا واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان وللمكان كما وضعت للمصدر فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فانه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقا وهذا مما لا داعي له عند جعله اسم زمان مشتقا لانه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر المسمى فى المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير فى وقت اغارة ابن همام على هذا الحى . ونسبة الأعلم كما نسب فى كتاب سيبويه وفى الاقتضاب وفى الكامل الى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرصفى : نسبه ابن السيرافى فيما كتبه على شواهد سيبويه الى حميد بن ثور وقد انتقله أبو محمد الأعرابى فى كتابه (فرحة الأديب) قال : غر ابن السيرافى قصيدة حميد اليمية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطماح بن عامر - وليس فى ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحماسة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

(١) هذه العبارة « ألا ترى أنك اذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل » . كررت أن الثانية تؤكد كما فى الآية الكريمة (أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) وسيأتى أعرابها فيما بعد .

(٢) النبأ : ١١ - فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « (وجعلنا النهار معاشا) أى جعلناه عيشا » يظهر لى أن معاشا فى الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشا وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه فى حوائجكم وكان القياس أن يأتى على مفعول بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتا للمعاش أى تتصرفون فيه فى حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمى بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا طرفا كما يقال آتيك طلوع الفجر لانه لم يثبت مجيئه فى اللغة اسم زمان ، اذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمى قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أهى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

عِشًا ، ثُمَّ قَالَ : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ (١)) أَي الْحَيْضِ . فَكَانَ أَحَدَ الْمَصْدَرِينَ عَلَى (مَفْعَلٍ) وَالْآخَرَ عَلَى (مَفْعِلٍ) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ (٢)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب (٣) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أي في الحيض »

(٢) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٤٩٧

(٣) ربما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذي سيأتي أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها

وتبيين الأصل فيها

اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجئ على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنّ مجازها مجاز الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرها ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجئ على (فعل) مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيّن الأصل إن شاء الله فما جاء منها على (فعل) (١) فقولك : ضربت ضربا ، وقتلت قتلا ، وشربت شربا ، ومكثت مكثا (٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فعل يَفْعَل ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودقه يدقه دقا . . . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضربا . . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . . وشربه يشربه شربا وملجه يملجه ملجا » .
وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا وهذا الليل يهدأ هداً وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لانه فعل لايتعدى كما ان هذا فعل لايتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا القبح » .
وفي اللسان : المكث : الأناه واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكثا ومكثاة ومكثى .

وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعَلُ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فَعْلٍ يَفْعَلُ ؛
نحو : مكث يَمَكُثُ .

٢
٤٠٧

ويقع على (فَعْلٍ) و(فَعْلٍ) بإسكان الثاني وكسر الأوَّل / أو ضمّه .
فَأَمَّا الكسر فنحو : عَلِمَ عَلِمًا ، وَحَلِمَ حَلِمًا ، وَفَقِهَ فَقْهًا ، وَكَذَلِكَ فَقَّهَ .
وَأَمَّا ما كان مضمومَ الأوَّل فنحو : الشُّغْلُ تقول : شغلته شُغْلًا ، وشربته شُرْبًا^(١) ، وسَقِمَ
الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فَعْلٍ)^(٢) ؛ نحو جلبته جَلْبًا ، وطربت طرْبًا ، وحلب الرجل الشاة حَلْبًا .
ويكون على (فَعْلٍ)^(٣) ؛ نحو : سَمِنَ سِمْنًا ، وَعَظَمَ عِظْمًا ، وَكَبُرُ كِبْرًا ، وَصَغُرَ صِغْرًا .
ويكون على (فَعْلٍ)^(٤) ؛ نحو ضحك ضَحِكًا ، وحلف حَلْفًا ، وَخَنَقَهُ خَنْقًا .
هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فَعُولٍ)^(٥) و(فِعَالٍ) ، نحو : جلس جُلُوسًا ، وقعد قُعُودًا ، ووقدت
ال نار وَقُودًا ، وشكرته شُكُورًا ، وكفرتَه كُفُورًا .

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو
الشرب ، والشغل .
وقد جاء على (فعل) ، نحو فعله فعلا . ونظيره قاله قيلًا » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك
حلبها يحلبها حلبًا ، وطردها يطردها طردًا ، وسرق يسرق سرقا » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يجيء المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصغر ،
والكبر ، والقدم ، والعظم ، والضخم » .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعبًا ، وضحك يضحك ضحكا .
كما قالوا الحلف » .
وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقًا ، وكتب يكتب
كذبا ، وقالوا كذايا » .
(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على
(فعول) وذلك لزمه يلزمه لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهوه بجلس
جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بناء الفعل واحد » .

و (الفعال) (١) ، نحو : قُمتُ قِيامًا ، وُضمتُ صِيامًا ، ولقيته لِقَاءً .

ويكون على (فعال) (٢) ؛ نحو : ذهبت ذهابًا ، وخفيت خفاءً ، وشربت شرابًا . يقول بعضهم .
هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاختلاف فيه . وإنما تزعم طائفة
أنه يكون للمصدر .

/ وتقول : جُمِلَ جمالًا ، وخُجِلَ خيالًا ، وكُمِلَ كمالًا .

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفُهَ سفاهة ، وضمِلَ ضلالة ، وجهِلَ جهالة ، وسَقُمَ سقاة (٣)

ويكون في المعتلّ منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدرًا على (فِعْلُولَة)
إلا في المعتلّ ؛ وذلك شاخ شَيْخُوخة ، وصار صَيْرورة ، وكان كَيْنونة . وإنما كان الأصل كَيْنُونَة (٤) ،
وصَيْرورة ، وشَيْخُوخة . وكان قبل الإدغام كَيْوُونَة . ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف
كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْن : هَيْن ، وفي سَيْد : سَيْد ، وكذلك مَيْت ومَيْت ، ولَيْن ولَيْن . وجميع
ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقلّ جائزًا كان في العدد الأكثر لازمًا .

ولا يوجد مصدر على (فِعْلُولَة) في غير المعتلّ ؛ لأنّ من كَلَاهِم اختصاص المعتلّ بأبنيّة

وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد الى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في
الذي يتعدى ويكون الاسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قعد قعودا وهو قاعد ، وجلس
جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبوا وهو
ذاهب » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على
فِعول وذلك نحو كذِبته كذايبا ، وكتبته كتابا ، وحجبتة حجابا وبعض العرب يقول كتبها على
القياس ونظيرها سقته سيقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمعته سماعا فجاء على (فعال) ، كما
جاء على فِعول في لزمته لزوما » .

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فِعول والفِعول
فيه أكثر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة » .

(٤) تقدم في الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكره مرارا .

لأنكون في غيره . والدليل على أنه (فِيَعْلُول) أنه لا يكون اسم على (فَعْلُول) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب (١) .

٢
٤٠٩

ومن الدليل على ذلك أن كينونه لو كان (فَعْلُولَة) لكان كَوْنُونَة ، لأنه من الواو ، فهذا واضح جدًا .

والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعَلَ) (٢) مسكّن الأوسط . مفتوح الأول أنك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرّة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلَة) على أيّ بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهابًا ثمّ تقول : ذهبت ذهبًا واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَة واحدة ، وحلفت حَلْفَة واحدة ، وحلبته حَلْبَة واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .
و(الفَعْل) أقلّ الأصول والفتحة أخفّ الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أن الأكثر في الفِعْل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول) (٣) وإن كان (الفَعْل) هو الأصل . فكأنّ الواو إنما زيدت / وغير للفصل بين المتعدى وغيره ؛ وذلك نحو : جلست جُلوسًا ، ووقدت النار وقودًا ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجي هذا فيما لا يتعدى أكثر .

٢
٤١٠

(١) في اصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الاول نحو زنبور الا حرفا واحدا جاء نادرا وهم بنو صعفوق لخول باليمامة » .
وقال الجواليقي في المعرب : صعفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . انظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « واذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .
(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦

وجاءت مصادرُ على (فَعُول) (١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : تَوَضَّأتُ وَضُوءًا حَسَنًا ،
وتَطَهَّرتُ طَهْورًا ، وأولِعتُ به وَلُوعًا ، ووقدتُ النارَ وَقُودًا ، وَإِنَّ عَلِيَّه لِقَبُولًا . على أَنَّ الضَّمَّ
في الوقود أَكْثَرُ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَأَحْسَنُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك :
توضأت وضوءا حسنا ، وتطهرت طهورا حسنا ، وأولعت به ولوعا ، وسمعنا من العرب من يقول :
وقدت النار وقودا غالبا ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول :
ان على فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة

فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

إعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمّماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلّة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم من الحذف فعُله كان مصدره تاماً .

٢
٤١١

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعدّ (١) ويوجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك ، فكان يعد ويوجد . وكان الأصل : يُوعد ويُووجد . ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحّت ؛ كما تصحّ في يُوَجِّل ، أو أُبدلت ولم تحذف : كما تقول : يَبْجَل ويَبْجَل ، ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وعدّاً ، ووَزناً صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علّة .

فإن قلت : عدّة وزنة أعللت فحذفت (٢) ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلّة في المصدر من جهتين : إحداهما : علّة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها

لو كانت علّة الفعل وحدها لصحّ المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ « تقول : وعدته فأنا أعدّه وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزنا ، ووأدته فأنا أئده وأدا ، كما قالوا : كسرتّه فأنا أكسره كسرا ولا يجيء في ذا الباب يفعل ٠٠ وإعلم أن ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب الى يفعل فلمسا صرفوه اليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة اذ كرهوها مع ياء فحذفوها ٠ » انظر ص ٨٨ من الجزء الاول .
(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الاول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٌ) لاتريد به مصدرًا لصحّت الواو(١) - وذلك مثل الوجْهَة ، فكذلك كلُّ مصدر من المعتلِّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤُه .

* * *

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِيَامًا(٢) فَإِنَّمَا حذفت موضع العين من قمت ؛ لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزمك لاعتلال الفعل أن تقلب الواو ياء ، لأنّ قبلها كسرة . فقد اجتمع فيها شيان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ الفِعْل . فلذلك قلت : لُدْتُ لِيَاذَا ، وَنِمْتُ نِيَامًا ، وَقُدْتُ قِيَامًا .

ولو كان المصدر لـ (قاومت) لَصَحَّ فقلت : قاومته قِوَامًا ، ولاودته لِيَوَاذَا . وكان اسماً غَيْرَ مصدرٍ نحو : خِوَان .

فإن كان المصدر لَاعِلَّةً فيه صحَّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وَجُلْتُ جَوْلًا ، وكذلك بَعْتُ بَيْعًا ، وَكَلْتُ كَيْلًا . لا نَقُصُّ فى شىءٍ من ذلك .
وكذلك إن اعتلّت اللام فلحقت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .



(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حيلًا . وقمت قيامًا . وانما قلبوها حيث كانت معتلة فى الفعل فأرادوا أن تعتل اذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال ومثل ذلك سوط وسياط ،

* * *

نرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثه من المعتل ولم يتكلم الا عن الفعل المثال الثلاثى الواوى الفاء واعلاله واعلال مصدره وعن الفعل الاجوف وقد سبق له الحديث عن هذا فى الجزء الاول ص ٨٨ - ٨٩

هذا باب

الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك : لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبْ عبدُ الله . وتقول : زُرْني ولأَزُرْكَ ، فتُدْخِلُ اللامَ ؛ لأنَّ الأمر لك .

٢
٤١٣

فأما إذا كان / المأمورُ مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غيرُ مجزومٍ وذلك قولك : اذهب . انطلق . وقد كان قوم من النحويين^(١) يزعمون أنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأً فاحشاً ؛ وذلك لأنَّ الإعراب لا يَدْخُلُ من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء .

والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون . وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وَتَفَعَّلُ أنت ، وَيَفْعَلُ هو ، وَنَفَعَلُ نحن . فإنما تُدْخِلُ عليها العوامل وهي على هذا اللفظ .

وقولك : اضرب ، وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بين جداً .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قرأ (فَبَدَّلِكَ فَلْتَفْرَحُوا^(٢)) فهذا مجزوم جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من

٢
٤١٤

إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وليزرك . إذا كان الأمر لهما ؛ لأنَّ زيدا غائب ، ولا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام .

وكذلك إن قلت : ضُربَ زيد فأردت الأمر من هذا : لِيُضْرَبْ زيد ، لأنَّ المأمور ليس بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الانصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ كما عرض له في اسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١
(٢) يونس : ٥٨ . قراءه فلتفرحوا ببناء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أَنَّ الدعاءَ بمنزلة الأمر ، والنهى فى الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاءُ
وطلبٌ للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفِر اللهُ
لزيد وتقول : اللهم اغفرلى ؛ كما تقول : اضربُ عمراً .

فأمَّا قولك : غفر اللهُ لزيد ، ورحم اللهُ زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه
الطلبُ ؛ وإنَّما كان كذلك لِعِلْمِ السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ
قولك : عليم اللهُ لأقومنَّ إنَّما لفظه لفظ رزقِ اللهُ ومعناه القسم ؛ لأنَّك فى قولك : (عَلِمَ)
مُسْتَشْهِدٌ .

وتقول : يا زيد ليقمُ إليك عمرو ، ويازيد لتدعُ بنى عمرو .
والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول
متَّم بن نويرة .

٢
٤١٥

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاحميشى
يريد : أو ليبيك من بكى . وقول الآخر :
محمدٌ تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ
إذا ما خنت من شئٍ تبالا^(٢)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) فى الدعاء بمنزلهما فى الأمر
والنهى . وذلك قولك : لايقطع اللهُ يمينك ، وليجزيك اللهُ خيراً . واعلم ان هذه اللام قد
يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمرة وكانهم شبهوها بأن اذا عملت مضمرة »
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .
فى معجم البلدان : البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قريبة القعر ، وبهكذا الموضع كان
مقتل مالك بن نويرة .
وانظر السيوطى ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأما الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط
الزند ص ١١٢٤ .

خمش وجهه : خدشه وأطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من بابى نصر ، وضرب
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .
التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال فكان التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت
على بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : انشده
الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله فى شعر ولا غيره . =

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر (١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُويل على المعنى ؛ لأنه إذا قال : فاحمِشي فهو في موضع فلتخمِشي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .
وتقول : ليقيم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحملة على موضع الأوَّل لأنه تَمَّما كان حقُّه اللام - كان على ما وصفت لك .

٢
٤١٦

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاءً أو واو فهي على حالها في الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الألسن . تقول : قم وليقم زيد (فلتقم طائفةٌ منهم معك) (٢) (ولتكنن منكم أمة) (٣) . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنه لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة .
كقولك في علم : علم ، وفي فخذ : فخذ .

= نسب البيت الرضى الى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الشذور الى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات الفصل الى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطى ص ٢٠٤ وشواهد الكشف ص ٢٥٣ والانصاف ٣٠٦ والمغنى ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزمخشري في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تفسدى على الخبر وإنما حذف الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في الفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء » فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجازم ، وقد أضممه الشاعر . شبه باضمامهم رب وواو القسم في كلام بعضهم .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتقم » من الشبواز (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام من الشبواز أيضا (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لِيَقْطَعَ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فلينظر) جيد وفي لام
(ليقطع) لحن^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي

فأما حرف النهي فهو (لا)^(٢) . وهو يقع على فعلِ الشاهد والغائب ، وذلك قولك : لا يقيم
زيد ، ولا تقم يا رجل ، ولا تقومي يا امرأة . فالفعل بعده مجزومٌ به .

وتقول : لا يقيم زيد ولا يقعد عبد الله ، إن عطفت نهيًا على نهي . وإن شئت قلت : لا يقيم
زيد ، ويقعد عبد الله . وهو / بإعادتك (لا) أَوْضَحُ ؛ وذلك لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لا يقيم زيد ، ولا يقعد
عبد الله - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِيَالِهِ^(٣) .

٢
٤١٧

وإذا قلت : ويقعد عبد الله بغير (لا) فهذا وجه .

وقد يجوز أن يقع عند السامع أنك أردت : لا يجتمع هذان . فإن قعد عبد الله ، ولم يقيم
زيد - لم يكن المأمور مخالفاً . وكذلك إن لم يقيم زيد ، وقعد عبد الله .
ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقيم زيد ويقعد عبد الله ، أي : لا يجتمع قيام زيد ،
وأن يقعد عبد الله .

و (لا) المؤكدة تدخل في النفي المعنى^(٤) . تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو إذا أردت أنه لم يأتك

(١) الحج : ١٥ - والقراءة بتسكين لام الأمر في ليقطع التي قال عنها المبرد : أنها لحن
من السبعة فقد قرأ بذلك أربعة من السبعة وقرأ ثلاثة بتحريك اللام بالكسرة .
كما قرئ في السبعة أيضا بتسكين لام الأمر في قوله تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) وقول
المبرد : (وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي) قد يوهم أن ذلك مما انفرد به يعقوب
وهو من العشرة .

(٢) وانظر غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ النشر ج ٢ ص ٣٢٦ - الاتحاف ص
٣١٤) وليست هذه أول مرة يلحن فيها المبرد بعض القراء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « ولا في النهي وذلك قولك : لاتفعل فانما هما بمنزلة لم »

(٤) انظر تعليق ص ٢ من هذا الجزء .

(٤) في المغني ج ١ ص ١٩٧ « اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ، و (لا)

توكيد للنفي »

واحد منهما ، على انفراد ولا مع صاحبه ؛ لأنك لو قلت : لم يأتني زيد وعمرو وقد أتاك أحدهما -
لم تكن كاذبا . ف(لا) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ،
وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛
ألا ترى أنك لاتقول : نهيته من فوقى ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ،
ولا يصنع الله لعمرو . فالمرج واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ؛ كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛
وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا . وذلك قولك : اتيتني أكرمك ،
لأن المعنى : فإنك إن تأتيني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالأتيان . وكذلك :
لا تأت زيدا يكن خيرا لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تأتته يكن خيرا لك .

ولو قال على هذا : لا تدن من الأسد يأكلك كان محالا ؛ لأنه إذا قال : «لاتدن» فإنما
هو : تباعد ، فتباعد منه لا يكون سببا لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن
من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك :

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي
وذلك قولك : أين / بيتك أزرك ؟ لأن المعنى . بيان أعرفه أزرك وكذلك هل تأتيني أعطك ،
وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)
ثم قال : (تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب :
(يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٢) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه بدل من تجارة ؟
 فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو
 كذكر إياه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله :
 عز وجل : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ^(١)) لَأَنَّ المعنى :
 البخل هو خيراً لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرِ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوعي ، كقولك : عن حضور الوعي . فلما ذكر / أحضر الوعي دل
 على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع ^(٣)] .

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمرُ عواملها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره
 بمنزلة الآية وهي (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال (تُوْمِنُونَ) .

وكذلك لو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلي - لأغناك عن أن تقول :
 الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام
 زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذي تعرفه وتفهمه .

ولو قلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلًا إلى مضروب ، إلا أنك لاتعرف المضروب
 بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ،
 وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدِي ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التي
 يجيء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « ولا يحسبن » بالياء والفاء سبعيتان . انظر الاتحاف ص ١٨٣

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافي

وفي كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (١)) فالقول عندنا أن (من) /

مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندى كما قالوا (٢)

وقالوا في بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (من)

نكرة ، وجعل الفعل وصفاً لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد

يمدحه وينصره ؛ لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .

وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ (٤)) .

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الاسمي اجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ : « اختصم عندى من يقوم ويقصد قال : اجازة الفراء فى الاستواء وهو مثله فى الحذف والاقراء »

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين ٠٠ ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس ٠ اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء أو عينا ٠٠ وليس الموصول بالزق منهما »

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الاسمي البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ - ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ - ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المغنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢

(٣) البيت من قصيدة لحسان فى أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكرى فى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهى فى كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص

إِنِّى لِأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٍ عِنْدَكَ مَنْ يَغْشَى وَيَنْصَبُ

(٤) النساء : ١٥٩ - فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منهما مات حتى رأيتنه فى حال كذا وكذا ، وانما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَارَةٌ أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ (١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنٍ (٢)

= وفي الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به نحوه (وما منا الا له مقام معلوم) (وان منكم الا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد الا ليؤمنن قبل موته بعيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعنى اذا عاين قبل أن تزهر روحه حين لا ينفعه ايمانه لانقطاع وقت التكليف » .
وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو ما قام الا زيد معناه ما قام أحد الا زيد . ثم قال معقبا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمنن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف » .

وانظر المغني ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمئما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر الا تارتان فمئما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .
وفي الخزانة : المعنى : فمئما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنهما خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة

أبتغي العيش .

والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكدح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغي .
البيت من قصيدة لتميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسمان : اما موت وهو مكروه عند النفس ، واما حياة وكلها سعى في المعيشة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ -
٣٠٩ - الكامل ورغبة الأمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف

القعقة : تحريك الشيء اليابس الصلب . الشن : القربة البالية وقعقتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت ، وهذا مما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يققع لي بالشنان : يضرب للرجل الشرس الصعب أى لا يهدد .

يريد : كأنك جمل ، وكذلك قال : يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلِيهِ .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسْرُ بِنِسْبَةٍ تَقْرِبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَفَرٍ (١)

يريد : وما منهما أحد .

وقالوا في أشد من ذا :

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجْرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ

جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

= بنو أقيش : حى من عكل وقال الأصمعي : جمال بنى أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل (انظر جهرة أنساب العرب ص ١٩٩)

والبيت من قصيدة للنابغة قالها لما قتلت عيس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عيس فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يعين عيسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له النابغة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جمل من جمال بنى أقيش . وجملة يقمع صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والعيني ج ٤ ص ٦٧ وديوان النابغة ص ٧٧

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى أتى قوما من الأزدي فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لعلم المخاطب - ورواية الكامل : تقربني منه وما في المقتضب أنسب لمقام المدح

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو انسان وقال البغدادي :

الاولى تقدير رام للقريئة
وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيदा محال الا أن يقول منهم من ضرب زيदा وقال :
لم تقع (من) في موضع الاسم الا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : الا رب منهم من يقوم بمالكاء » وقال البغدادي معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما الا الأسماء ويظهر لي أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمحذوف هو المضاف اليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أى أحسنت

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى

البشر » بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة
بكفى - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على نفى أو مبتدأ

وعندي متعلق بلك أو خير آخر
انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - الانصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشاف
ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قائله

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه

وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

إعلم أن «نعم» و«بئس» كان أصلهما نَعِمَ وبَيْسَ (١)، إلا أنه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق مما هو على (فعل) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً. وذلك قولك : نَعِمَ وبَيْسَ على التام وفخذ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول : نَعِمَ وبَيْسَ وفخذ . ويجوز الإسكان، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنَّ غيرَ أوَّل . وقد تقدم قولنا في ذلك (٢) . فيقول / من قولك فخذ : فخذ ، وعلم ومن نعم : نعم ومن قولك : فخذ فخذ ، ونعم وبئس .

٢
٤٢٣

وحروف الحلق ستة : الهمزة والهاء وهما أفصاه ، والعين والحاء وهما من أوسطه ، والغين والحاء وهما من أوله مما يلي اللسان . فكان أصلُ نَعِمَ وبَيْسَ ما ذكرت لك . إلا أنهما الأصل في المدح والذم . فلما كثر استعمالهما ألزما التخفيف ، وجرياً فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة .

وقديقول بعضهم : نعم . وكلُّ ذلك جائزٌ حسنٌ إذا أثرت استعماله ، أعني الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَإِذَا لَبِنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرِّ
مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس ٠٠ » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فان فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وفعل إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء ٠٠ »

(٢) انظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ قرئ بهذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقيب الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٣٨٧)

وأما ما ذكرت لك أنه يقع في معناهما مقاربا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو : لكَرُمَ زيد ،
والظرف زيد . وكذلك (حَبَدًا) . ونحن ذاكرو كلَّ باب من هذا على حِباله إن شاء الله .

أما « نِعْم » و « بئس » فلا يتعمان إلا [على مضمير يُفسَّره ما بعده والتفسير لازم] (١) .
أو على معرفة بالألف واللام (٢) على معنى الجنس ، ثم يُذكر بعدها المحمود والمذموم .
فأما ما كان معرفةً بالألف واللام فنحو قولك : نِعْمَ الرجلُ زيدُ ، وبئس الرجلُ عبدُ الله ،
ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعمت الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبئست الدابَّةُ
دابَّتُك .

وأما قولك : الرجلُ ، والدابَّةُ ، والدار . فمرتفعات بنعم وبئس ؛ لأنَّهما فِعْلان يرتفع بهما
فاعلاهما .

وأما قولك : زيد ، وما أشبهه - فإنَّ رفعه على ضربين (٣) :

= الاقلال : الرفع وقدمى : فاعل وروى قدماى بالتثنية وعليهما فمفعول أقلت محذوف أى أقلتني
المبر : اسم فاعل من أبر فلان على أصحابه : أى غلبهم . أى هم نعم الساعون في الأمر الغالب
الذي عجز الناس عن دفعه - فداء : خبر لمبتدأ محذوف أى أنا فداء - أنهم : يجوز فتح الهمزة
وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهى في ديوانه ص ٦٨ - ٨٣ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة
ج ٢ ص ١٧٣

(١) تصحيح السيرافي

(٢) فاعل نعم وبئس اما ان يكون اسما ظاهرا محلى بال ، او مضافا لما فيه (آل) واما
ان يكون ضميرا مستترا مفسرا بنكرة بعده فهما موضعان
والمبرد نقد سيبويه في قوله : (ج ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل في المعروف الا مضمرا)
فقال المبرد : نقض جميع ذلك بقوله في هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . عمل (نعم) في
الرجل ولم يعمل في عبد الله . .
أطال المبرد في نقده على خلاف عادته وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولا في الانتصار
(انظر ص ١٤٤ - ١٤٨)

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وأما قولهم : نعم الرجل عبيد الله فهو بمنزلة ذهب
أخوه عبد الله عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة
عبيد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال : عبد الله وإذا قال عبد الله
فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال نعم الرجل »

أحدهما : أنك لما قلت : نعم الرجل فكأنَّ معناه محمود في الرجال قلت : زيد على التفسير كأنه قيل : من هذا المحمود ؟ فقلت : هو زيد .

٢
٤٢٥

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقدير فآخرتَه ، وكان موضعه أن تقول : زيد نعم / الرجل . فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيدٌ إنما (زيد) بدلٌ من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاءني الرجل عبدُ الله . قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبدُ الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاءني عبدُ الله . فقل : نعم زيدٌ ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأنَّ الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ؛ كما تقول : جاءني الرجل ، أي : جاءني الرجل الذي تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محمود في الرجال ، ثم تعرّف المخاطب من هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بئس الرجل ، فمعناه : مذموم في الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ بقولك : زيد . فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام / دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس^(٢) ،

٢
٤٢٦

(١) بعينه : الباء زائدة في التوكيد وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة وهو مذهب كوفي أو هو جار ومجرور صفة لواحد

(٢) ظاهر كلام سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن (آل) في فاعل نعم وبئس للعهد قال « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » وفي التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه ٠٠٠ - ٢٩٢

وابن الحاجب في شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهني

وكذلك الجامي في شرح الكافية ص ٢٣٢

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد ج ٧ ص ٨٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس في ص ١٤١ أيضا وجوز الأمرين العصام في شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الهمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني

ولست تعنى أسدا معهودا وكذلك : فلان يحبُّ الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينارُ والدرهم ، وأهلك الناس الشاةَ والبعير . وقال الله عزَّ وجلَّ : (وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (١)) فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (٢)) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ (٣)) .

* * *

واعلم أنَّ ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام (٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم أنت ، وبشس صاحبُ الرجل عبدُ الله .

ولو قلت : نعم الذى فى الدار أنت لم يجز ، لأنَّ الذى بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذى لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخِلُ الدارَ أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأنَّ تعريفك يقع كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذى .

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ (٥)) فمعناه الجنس . فإن الذى إذا كنت على هذا المذهب صلحت بعدَ نعم وبشس . وإنما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة :

(١) العصر : ١

(٢) المعارج : ٢٢

(٣) المعارج : ٢٢

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذى يظهر بعد نعم اذا كانت نعم عاملة الاسم الذى فيه الالف واللام نحو الرجل وما اُضيف اليه وما أشبهه نحو غلام الرجل اذا لم ترد شيئا بعينه »

(٥) الزمر : ٣٣ - فى البحر المحيط ج ٧ ص ٤٢٨ « والذى جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ويدل عليه أولئك هم المتقون فجمع وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل اراد والذين فحذفت النسون وهذا ليس بصحيح اذ لو اريد الذين بلفظ الذى لكان الضمير مجموعا . ثم ذكر اقوالا اخرى

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصل فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية الجمل ج ٤ ص ١٢٧

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت ، وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يجز (١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

* * *

وأما وقوعها على المضمّر الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت (٢) . وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابّتك . فالمعنى في ذلك : أنّ في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنسوب ؛ لأنّ البهمة من الأعداد وغيرها إنّما يفسرها التبيين . كقولك : عندي عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنّك لما قلت : عشرون أبهت فلم يدر على أىّ شئ هذا العدد / واقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتبيّن نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنّك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضلته عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنّما تفضّله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

٢
٤٢٨

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً . وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضمّر مقدّماً ؟ . قيل : يكون ذلك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنّ عبد الله منطلقٌ . وكان زيدٌ خيرٌ منك ؛ لأنّ المعنى : إنّ الحديث أو إنّ الأمر عبد الله منطلقٌ ، وكان الحديث زيد «خير» منك (٣) ، ولهذا باب (٤) يفرد بتفسيره . قال الله عزّ وجلّ : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى في الهمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأسمونى هذا التفصيل فيما نسبه الى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فانه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وذلك قولهم : نعم رجلا عبد الله كأنك قلت : حسبك به رجلا عبد الله لان المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلا . . . وحسبك به رجلا مثل نعم رجلا في العمل وفي المعنى وذلك لانها ثناء في استيجابها المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لانهم انما بدؤا بالاضمار على شريطة التفسير ، وانما هو اضمار مقدم قبل الاسم »
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « ومما يضمّر لانه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : انه كرام قومك وانه ذاهبة امتك ، فالهاء اضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كانه في التقدير وان كان لا يتكلم به قال : ان الامر ذاهبة امتك »
(٤) لم يفرد بابا لضمير الشأن ، وانما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » في الجزء الرابع .

رَبِّهِ مُجْرِمًا^(١)) أى : إنَّ الخبير .

ومنها قولك فى إعمال الأوّل والثانى : ضَرَبْتى ، وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذى بعده من ذكره الأخوة يفسره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا^(٢)) وقال : (نِعْمَ / الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٣)) ، لأنَّه ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

وأما « حَبْدًا » فإنَّما كانت فى الأصل : حَبْدًا الشَّيْءُ ؛ لأنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فإنَّما هو حَبٌّ هذا ، مثل قولك : كَرَّمَ هذا . ثمَّ جعلت (حَبًّا) و(ذَا) اسمًا واحدًا ، فصار مبتدأ^(٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى « نِعْمَ » . فتقول : حَبْدًا عبدُ الله ، وحَبْدًا أمةُ الله . ولا يجوز : حَبْدِهِ ؛ لأنَّهما جُعلا اسمًا واحدًا فى معنى المدح ، فانتقلا عمَّا كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نجو : « أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ^(٥) » ونحو « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ^(٦) » ؛ لأنَّ أصلَ المثل إنَّما كان لامرأة ، فإنَّما يُضْرَبُ لكلِّ واحد على ما جرى فى الأصل . فإذا قلته للرجل فإنَّما معناه : أنتَ عندى بمنزلة التى قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ وفى سيبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فان شغلت هذه الحروف بشيء جازيت بها فمن ذلك قولك : انه من يأتنا فاته وقال عز وجل (انه من يات ربه مجرما فان له) »
وانظر للحديث عن ضمير الشأن فى المبنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤
وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشسباه ج ٢ ص ١٧٢
(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يعد فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة كالتى قبلها
(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أن حبذا بمنزلة حب الشيء ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور الا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ولا تقول حبذه لانه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكور هو اللازم لانه كالمثل » . وذه اسم إشارة للمؤنث .

(٥) فى اللسان « هذا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أى اركب الامر الشديد فانك قوى عليه وأصل هذا أن رجلا قاله اراعية له كانت ترعى فى السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خذى فى أطرار الوادى وهى نواحيه فانك ناعلة ، أى فان عليك نعلين ، وروى : اطرى بالطاء المعجمة : أى اركبى الضرر وهو الحجر المحدد وانظر امثال الميدانى ج ١ ص ٤٣٠
(٦) يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركنه وكان موسرا فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شابا مقترا فمرت به ابل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك وانظر امثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعْمْتُ وَبِئْسَتْ^(١) إِذَا عَنَيْتِ الْمُؤَنَّثَ ؛ فَلِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبِّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمَنْ قَالَ : نِعَمَ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛ وَالْحَذْفِ مَوْجُودٍ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ .

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدًا ، وَجَاءَ أُمْتُكَ ، وَقَامَ هُنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيْوَانِ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدِيمَ دَارُكَ ، وَغُمَيْرَ بِلَدَّتِكَ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثُ لَفْظٍ لِاحْتِقَاقِ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ^(٢)) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(٣)) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نَعْمَ) تَوَثَّتْ وَتَذَكَّرَتْ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نَعْمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نَعْمَ الْمَرْأَةُ ، كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَذْفُ فِي نَعْمْتُ أَكْثَرُ »
وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نَعْمْتُ الْبَلَدِ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَتَقَمُّوا النَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نَعْمَ الْمَرْأَةُ قَالَ : نَعْمَ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نَعْمَ الدَّارُ ٠٠ »

(٢) هُودٌ : ٦٧

(٣) الْبَقْرَةُ : ٢٧٥ وَفِي سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا جَاءُوا بِالنَّاءِ لِلتَّأْنِيثِ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةً لِضَمَارٍ كَالْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَاءُ التَّأْنِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فُلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلَ ٠٠٠٠ »

وَمِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُذِفَتْ فِيهِ النَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلٌ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوانِ ٠٠٠٠٠ «
وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ ٠ »

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه هنا فقال:

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ، ولا كلام فصيح ، ولا شعر ولكنه يجوز في غير المرأة أن تقول : عمر دارك ، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ، ولا تذكير ، وإنما تجرى على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك منزل . فمن ذلك قوله عز وجل (فمن جاءه موعظة من ربه) ، لأن الموعظة والوعظ واحد ، وكذلك (وقال نسوة) ، لأن تأنيث الجماعة والجميع سواء ، ولم يجز هذا في الحيوان ، لأن معناه التأنيث . ولو سميت امرأة ، أو شاة ، أو كلبة باسم مذكر بينته في التأنيث لمعناهن . ألا ترى أنك لو سميت امرأة بقاسم ، وجعفر لقلت : جاءتنى قاسم ، وجعفر وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى .

لثيم يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ لثيم مآثرُهُ قُعْدُدٌ (١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لُ مَضْطَمِرًا طُرْتَاهُ طَلِيحًا (٢)

= وقال جرير :
لقد ولد الأخيطل أم سوء
لان (أم) في الأصل صفة ، ولأنه قد فصل بينها وبين الفعل
ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك انه حكى عن
سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأ في ذلك . وهذا موضع التوكيد فيه أشبه من
التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسمه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك .
فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب
فرعا فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة
قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لما نسبته إلى
الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في
مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للنحوي أن يفعله وهو أن يمثل ، ويعتدل لما جاء
عن العرب فأما أن يردده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة
التثنية من فعل الاثنيين وكذلك الجميع إذا قلت : قام أخواك ، وقام أخوناك . فلما كان ذكر اسم
الاثنيين يفنى عن الحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم المؤنث يفنى عن الحاق علامة التثنية
في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له :
وقد تسمى الواحد باسم الاثنيين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

انظر الانتصارات ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث
والرابع ص ٢٢١ ، ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٢٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث
مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعا ابصارهم) » رواية سيبويه : قرنى يحك .
المقرف : الذي أمه عربية وأبوه غير عربي . فالأقرفاء من جهة الفعل ، والهجنة من جهة الأم .
« مآثر » فاعل للثيم ، وهو موضع الاستشهاد . القعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق
ببرثن ، وبفتحها ملحق بجخدب ، ولذلك فك ادغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٢٨ على حذف التاء من مضطمرًا في المخصص ج ٢
ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خييص البطن ، من
هزال . طرتاه : كشحاه . طليحا : ممييا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تربع الغزاة وما إن يربع مضطمرًا . . أي يرجع الغزاة وهو مقيم بالفرز
والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبتة إذا هجرته وأرادت خلفا له أن تختار
ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول أنه مدح للزبير رضي الله عنه وانظر الخصائص والتعليق
عليها ج ٢ ص ٤١٣

وأما :

* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلُ أُمَّ سَوْءٍ (١) *

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثله في الكلام كان عند النحويين جائزة على بُعد . وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام . فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية . والوجه ما ذكرت لك .

٢
٤٣١

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مجنئى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ (٢)

فإنما أنت (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومُعْصِرٍ . ومثل ذلك :

فإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ (٣)

(١) تمامه :

* على باب استهبا صُلبٌ وشامٌ *

الأخيطيل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضوع

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٤ والعينى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٥ على تانيث الشخص مراعاة لمعناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضا ج ٥ ص ٢٧١

وقال ابن السكيت : أنت الشخصون لأنها شخصون انك فلو قلت : ثلاثة شخصون كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثى .

المجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شهابها أو

بلغته . دون : بمعنى قدام . كاعبان خبر لمبتدأ محذوف على قطع البسمل وثلاث خبر كان .

والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح الشيخ محيي الدين وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ على تانيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف

إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسبه في بنى كلاب . نسب في سيبويه الى رجل من بنى كلاب وانظر

الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والمخصص ج ١٧ ص ١١٧ والعينى ج ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عزَّ وجلَّ : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا^(١)) . والتقدير - والله أعلم - :
فله عشرُ حسناتٍ أمثالِها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلدُ ؛ لأنَّك إنَّما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا البلد
نعم الدار ؛ لأنَّك إنَّما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نِعَموا رجالاً^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بشوا رجالا ، ولا أخواك بشوا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأنَّ « نِعَمَ » / و « بِشَس »
إنَّما تقعان مُضمرًا فيهما فاعلاهما قبل الذِّكْر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا كما
يضمّر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر الباب .
فإنَّما موضعُهما أن يقعا على مضمّر يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالألف واللام تعريف
الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول : زيدٌ نعم الرجلُ ، والرجل غير زيد ؛ لأنَّ نعم الرجلُ خبر عن
زيد^(٣) . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأنَّ نعم الرجلُ محمود في الرجال ؛ كما أنَّك
إذا قلت : زيد فارهُ العبيدِ - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، لولا ذلك لم يكن (فارهُ)
خبراً له .

واعلم أنَّه ما كان مثلَ كَرَّمَ زيدُ ، وشَرَّفَ عمرو فإنَّما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه

(١) الأنعام : ١٦٠ . وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وان كان المعدود صفة
ناثبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثالها) وان
كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات : أي عشر حسنات أمثالها ، وانظر سيبويه ج ٢
ص ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في (نعم) ، لا تقول :
نعموا رجالا . يكتفون بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه داخرين)
فحذفوا علامة الاضمار والزموا الحذف ، كما ألزموا نعم بشس الاسكان وكما ألزموا (خذ)
الحذف .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم انه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل
والرجل غير عبد الله ، كما انه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره .

نحو : ما أَشْرَفَهُ ، ونحوُ ذلك أَشْرَفَ بِهِ . وكذلك معنى « نِعَمَ » إذا أُرِدت المدح ، ومعنى « بئس » إذا أُرِدت الذم . ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ ^(١)) ؛ كما تقول : نعم رجلاً أَخوك ، وكرم رجلاً / عبدُ الله .

واعلم أَنَّك إذا قلت : نعم الرجلُ رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) توكيد : لَأَنَّهُ مُسْتغْنَى عَنْهُ بِذِكْرِ الرَّجُلِ أَوَّلًا . وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عِنْدِي مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا . إِنَّمَا ذَكَرْتَ الدَّرَاهِمَ توكيدًا ، ولو لم تذكره لم تَحْتَجِجْ إِلَيْهِ . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا ^(٢)

(١) الاعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به المدح والذم فذهب الفارسي وأكثر النحويين الى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله الا بما يكون فاعلا لهما .

وذهب الأخفش والمبرد الى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك اذا لم يدخله معنى التعجب والى جواز الحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نعم وبئس فى الفاعل ولا فى بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولا لفعل التعجب « وقال فى ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلا) تمييز للضمير المستكن فى ساء فاعلا وهو مفسر بهذا التمييز .»

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتجج الى تقدير حذف أما فى التمييز أى ساء أصحاب مثل القوم واما فى المخصوص أى ساء مثلا مثل القوم «

وانظر شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمغنى ج ٢ ص ١١٥

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيبويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منع سيبويه (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج فى ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأیضا فان ذلك ربما أُوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك انك رفعت الجنس بانه فاعل واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لان النكرة المنصوبة لاتأتى الاكذلك . وحجة المبرد فى الجواز الغلو فى البيان والتوكيد والاول أظهر وهو الذى أراه فأما بيت جرير (تزود .) فانه أنشده شاهدها على ما ادعى من جواز ذلك فانه رفع الزاد المـسـرف بالالف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير . =

فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبَهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَذْكُورٍ
قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كَفَى بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحْتَ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمَرَّةٌ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا^(١)

عَلَى مَعْنَى التَّعْجَبِ :

* * *

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ :
مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا ؛ كَمَا قَالُوا :
لَاعَلَيْكَ ؛ أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا^(٢) ، أَيْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ .

٢
٣٣٤

= والقول عليه أنا لانسلم أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود
زادا مثل زاد ابيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا
محذوف الزوائد والمراد تزود تزودا وهو قول الفراء ويجوز أن يكون زادا تمييزًا لقوله : مثل
زاد ابيك فينا ، كما يقال : لى مثله رجلا .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن
السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسيا »

وفي الخزانة ج ٤ ص ١١٠ شواهد كثيرة مثل بيت جرير

وانظر الخصائص ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وسيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١

والبيت لجرير من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ والخزانة

ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ على نصب فارس على التمييز قال : فكانه قال :

فكفى بك فارسا .

الشزر : الطعن في جانب - وأصل أبرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف أى

تبين فضلك تبين البراح من الأرض وما ثبت فيه .

والبيت للعباس بن مرداس الصحابي من قصيدة قالها في الجاهلية قبل اسلامه وهى فى

الاصمعيات ص ٢٢٧ - ٢٤٠ والاغاني ج ١٤ ص ٣١٥ وبعضها فى الحماسة ج ٢ ص ١٥ - ١٧

والخزانة ج ٣ ص ٥١٨

والبيت فى السمط ص ٢٨٨ وروايته كرواية الاصمعيات : وقرة يحميم

وقال الأستاذ الميمنى : « فى المغربية فوق قررة أحسبه مرة - وهذا الحسبان ليس فى

محلّه . »

وأقول : ان هذه رواية سيبويه والمبرد ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٤٨

(٢) جاء ذلك فى قول الراجز :

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا

الهمع ج ١ ص ١٢٢ ، والاشمونى ج ١ ص ٣٠٠

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعلُ غيرَ هذا فافعلُ هذا . وكذلك قولهم : عندي درهم ليس غيرُ وليس إلا (١) .
وأما قوله :

يا صاحبي دَنَا المَسِيرُ فَمَسِيرًا لا كالعَشِيَّةِ زائِرًا ومزورًا (٢)

فعلِي إِضْمارُ فِعْلٍ كَأَنَّهُ قالَ : لا أرى كالعَشِيَّةِ أَى كواحدِ أَرادَ العَشِيَّةَ ؛ لأنَّ الزائرَ والمزورَ ليسا بالعَشِيَّةِ فيكونُ بمنزلةِ : لا كزيدِ رجلاً (٣) .

= وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٨ « ومثل ذلك قولهم : اما لا فكانه يقول : افعل هذا ان كنت لا تفعل غيره ولكنهم حذفوا ذا لكثره استعمالهم اياه وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا »
وقال في ص ١١٤ « تا الله ما رأيت كاليوم رجلا اى : كرجل اراد اليوم رجلا وانما اضمر ما كان يقع مظهرًا استخفاً ولان المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعنى أنه لا بأس عليك ، ولا ضر عليك ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير لا عليك »

(١) سيعقد بابا لهذا يختم به الكتاب .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « واما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون الانصبا ، من قبل أن العشيية ليست بالزائر ، وانما اراد لا ارى كالعشيية زائرا كما تقول : مارأيت كاليوم رجلا ، فكاليوم كقولك فى اليوم ، لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تالله رجلا ، وسبحان الله رجلا ، وانما اراد : تالله ما رأيت رجلا ولكنه يترك اظهار الفعل استغناء ، لان المخاطب يعلم أن هذا الموضع انما يضم فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اياه »
وفى مجالس تعلق ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلا ولا كالعشيية رجلا ولا كالمساعة رجلا فيحذفون مع الأوقات التى هم فيها »

وفى الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وانما لم يجعل الكاف اسما لاضافة الى العشيية ويكون (زائرا) عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ لان الزائر غير العشيية فلما كان الثانى غير الاول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للمفعول المقدر دون كونها نافية للجنس »

وقد جوز الرضى ان يكون (زائرا) تابعا بتقدير مضاف فالاصل كزائر العشيية .
العشى : قيل ما بين الزوال الى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب الى العتمة . وازاد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من يهواه .
والبيت لجربير ، من قصيدة فى هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨-٢٩٣

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيية عشييه ، ولا كزيد رجل لان الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصبار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لامال له قليل ولا كثير على الموضع . . وان شئت نصبتة . . كانه قال : لا أحد كزيد رجلا حمل الرجل على زيد وان شئت نصبتة على ما نصبت عليه لامال له قليلا ولا كثيرا »

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التى هى اسم بمعنى مثل المضاف الى زيد أوصفه على المحل ولا كزيد رجلا بالنصب تمييز أوصفه على اللفظ « انظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢
ويظهر أن المبرد يسوى بين الأسلوبين : لا كالعشيية رجلا ولا كزيد رجلا وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوهه

والعلة فيما وقع منه مختلفا

اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجرّ والنصب .

والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر ، وكان حَقُّها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكت

لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرت على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما المسلمان ، ورأيت / المسلمَيْن .

فأما سيبويه^(١) فيزعم أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرْفى^(٢) يزعم أن الألف حرف الإعراب ؛ كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها

هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « واعلم أنك اذا ثنيت الواحد لحقيقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الاعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفا ولم تكن واوا ، ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، وتكون فى الجرياء مفتوحا ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، وتكون فى النصب كذلك »

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف والياء فى الاثنيين ، والواو والياء فى الجمع حروف الاعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الاعراب كان الاعراب لازما لها وهو غيرها ، نحو : دال زيد لما كانت حروف الاعراب هى وما اشبهها كان ما يعثورها من الضم والكسر والفتح هو الاعراب ، وليست الألف فى التثنية وما ذكرنا معها اعرابا ، لأن الاعراب حركة فى حرف اعراب ولكنها دلائل على الاعراب وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المازنى . »

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .
(٢) فى الانصاف ص ٢٢ « واما من ذهب الى أن انقلابها هو الاعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأين حرفُ الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأما إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأخفش (١) ؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرفُ إعراب ولا إعرابَ فيه ، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرف .

ويقال لأبي عُمر : إذا زعمت أن الألف حرفُ إعراب ، وأن انقلابها هو الإعرابُ - فقد لزمك في ذلك شيثان :

أحدهما / : أنك تزعم أن الإعراب معنى ، وليس بلفظ . فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد .

= أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لانظير له في الكلام .

والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال ،

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦

(١) في الانصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست باعراب ولا حروف اعراب ولكنها تدل على الاعراب فقال : لأنها لو كانت اعرابا لما اختلف معنى الكلمة باسقاطها كاسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك . ولو أنها حرف اعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الاعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهي تدل على الاعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست باعراب ولا حروف اعراب ولكنها تدل على الاعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم أن هذه الحروف تدل على الاعراب لا يخلو أما أن تدل على اعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على اعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الاعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنيّة وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح

الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والهمع ج ١ ص ٤٧-٤٨

والشيء الآخر : أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنه لا انقلاب معها .

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهوم لموضعه حرفا نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك . وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعْرَبَةً من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

٢
٤٣٧

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع لك فيه معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا تثبتت فقلت : رجلا أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجلا . واثنان رجلا . ولكنك أمكنتك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنتك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلا ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير خطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

(١) عقد في الانصاف مسأله للخلاف في اعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر

سبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والهمع ج ١ ص ٣٨ - ٣٩

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦

ولو أراد مريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جَمْع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضمَّ شئ إلى شئ . فمن ذلك قول الشاعر :

كَانَ خُصِيَّتِهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (١)

/ فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أن هذه العدة مُتَقَطَّعةٌ لما أردت من الجنس الذي ذكرت .

٢
٤٣٨

فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقلِّ العدد (٢) . فمن ذلك ما كان على (أفعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكْبِش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعل) ؛ نحو : أخيرة ، وأقبرة ، وأجربة . وما كان على (فعل) ؛ نحو : صبية ، وعلمة ، وفتيه .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛ لأنه على منهاج التثنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء (٣) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكريمات .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثنتا إلى حنظل .

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٧-١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيته ولا تكسر الخاء .
الواحد خصي وخصية .

وفي تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلُّد : تحرك الشيء المعلق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .

وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها .

الرجز لخطام لجاشعي في هجاء شيخ كبير

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ، ١٠٠ والحماسة ج ٤ ص ٣٢٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية

في كل ما ذكر ظرف عجوز إلا في الحماسة فإن روايتها : سحق جراب

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « ومما جرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان

لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بيني لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير » .

وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يُعلم على حقيقته إن شاء الله .

$\frac{2}{439}$

اعلم أنك إذا صغرت بناءً من العدد يقع في ذلك / البناء أدنى العدد - فإنك تردّه إلى أدنى العدد فتصغره . وذلك أنك إذا صغرت (كلاباً) قلت : أكليب ؛ لأنك إنما تُخبر أن العدد قليل . فإنما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال ، وهذا هو المحال . ونذكر هذا في باب التصغير^(١) ، ولكننا ذكرنا منه ما هنا شيئاً لما يجرى في الباب .

فإذا أردت أن تجمع المذكّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو : ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ، ولكن كدخولها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلام يفعة^(٢) .

$\frac{2}{440}$

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أو قعته بغيرهاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس بَعَلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية ؛ كتانيث عقرب / ، وعناق ، وشمس ، وقدر . وإن سميت رجلاً بـ (ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث بمنزلة عناق . وإن سمّيته بـ (ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكّر بين الثلاثة إلى العشرة في المذكّر ، وفيما بين الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عز وجل : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)^(٤) وقال :

(١) سيأتي حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربعة : بين انطويل والقصير . غلام يفعة : مراهق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكّر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ، وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ، وخمس ايتق ، وسبع ثمرات . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر »

(٤) الحاقة : ٧

(في أربعة أيامٍ سِوَاءِ لِلسَّائِلِينَ^(١)) وقال : (عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أُتِمَّتْ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ^(٢)) ؛ لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وقال : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ^(٣)) .

فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثة أغملة ، وأربعة أخيرة ، وثلاثة أفليس ، وخمسة أعداد .

فإن قلت : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب - جاز ذلك^(٤) . على أنك أردت : ثلاثة من الكلاب ،

(١) فصلت : ١٠

(٢) القصص : ٢٧

(٣) البقرة : ١٩٦

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وقد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب ، أي : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حب رمان » وقال في ص ٢٠٢ : « وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلت : ثلاثة عبيد الله وان نونت قلت : ثلاثة كلاب عسلى معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

المبرد في نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : وسألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثننا حنظل .

قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقرأ قال الله جل وعلا « ثلاثة قرء » فهذا ينقض قوله : إنما يجوز في الشعر .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ماحكاه وذلك أنه قال : وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذان وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قرود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قرود فيقولوا أفراد واستعملوا الكثير للقليل والكثير فجاز في الكلام وشبهوا كلابا به فجاز في الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب

وخمسة^(١) من الحمير، كما قال الله عز وجل / «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(٢). وقال الشاعر:

قَدْ جَعَلْتُ مِيَّ عَلَى الظَّرَارِ
خَمْسَ بِنَانٍ قَانِيءِ الأَظْفَارِ^(٣)

= وأما الوجه الثاني الذي على معنى الإضافة الى الجنس فهو جائز في الكلام والشعر وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل في الشعر، وقال: كقولك: خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته الى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أي صوت هذا الجنس. وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكأنه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت: ثلاثة أكلب فالثلاثة هي الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته للقيل والكثير. فمن ذلك قولهم: ثلاثة شمرع استغنوا عن أشماع وثلاثة قرود استغنوا عن أقراد وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرؤ فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافه العشر وما دونها إليه، لأنه قد قام مقام القليل لتركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فانما ضعف فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا أكلب فكان الأولى أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملا لم يستغن عنه بـكـلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بـكـلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شسوع.

وأما قوله: أن العرب تقول في القليل أقرء فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل إنما هو شباذ فيه فشبهه بغيره وإنما الأصل في قليل فعل أفعل وقد ترك استعماله ألته في قرء واستغنوا عنه بفعول. وإذا لم يستعملوا أقل الجمعين على الأصل أجازوا أن يضيفوا الى الأكثر لأنهم قد صيروه يقوم مقام الأقر وان كان قويا إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد الى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان مالم يستعمل له قليل على الأصل قويا جيدا وهو قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن.

انظر الانتصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢

ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول: خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير

(٢) البقرة: ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧، ٢٠٢ على إضافه خمس الى البننان على

تقدير خمس من البننان.

الظرار: جمع ظرر وهي حجارة مستديرة محددة يقال أرض مطرة: إذا كانت كثيرة الظرار. ويروى على الظرار بالطاء المهملة، وهي جمع طرة وهي عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج في صدغ الجارية. والقانيء: الشديد الحمرة.

وفي المخصص ج ٢ ص ٧ فانما أضاف الى المفرد بحسب إضافه الجنس (في الأصنبل: الخمس والتصحيح من اللسان) وليس يعنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد للجمع إنما هو كسدرة وسدر.

والبيت في اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل.

يريد : خمسا من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذي يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنه إذا كان مجموعا على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير من العدد يُلقب أيضا بهذا . وكذلك ثلاثة أرسان^(١) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لاجمع له إلا ذلك . وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : سُسوع^(٢) فتقول : ثلاثة سُسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٣) .

فإن حقرت / الدراهم قلت : دريهمات . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والياء ؛ لأن كل جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التانيث . وهذا يُبين لك في باب الجمع^(٤) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو الأكثر العدد فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب واقتاب ورسن وأرسان ، الرسن : الحبل

وقال في ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال »

وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل الا أنهم لم يجاوزوا الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الألف -

لم يقولوا : اجراح كما لم يقولوا أقراد »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أقراد كما قالوا : ثلاثة

شسوع فاستغنوا بها عن أشساع »

وفي المفصل : وقد روى عن الأخفش أنه أثبت أشسعا قال ابن يعيش ج ٢ ص ٢٥ « فأما

ماحكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياسا واستعمالا فأما الاستعمال فما أقله وأما

القياس فإن الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدال فمجيئه على أفعال

على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشساع وان لم يكن شاذا استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر

على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . فان عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . . »

(٤) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتي في هذا الجزء ان شاء الله .

وتقول : عندي ثلاثة محمديين وخمسة جعفرين^(١) ؛ لأن هذا مما يجمع بالواو والنون .
فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيدا على
ما فسرت لك .

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسما مما كان في أصل العدد إلى أن تتسعه . وذلك
قولك : عندي أحد عشر رجلا ، وخمسة عشر رجلا^(٢) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيّرت اللفظ.
للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسما واحدا . وكان الأصل أحدا وعشرة ، وخمسة وعشرة ، فلما كان
أصل العدد أن يكون اسما واحدا يدل على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنوا هذين
الاسمين فجعلوهما اسما واحدا ، وألزموهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ؛ كما قالوا : هو جارى
بيت بيت ، ولقيته كفة كفة يا فتى ، والقوم فيها شغَرَ بَغْر^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه ..
وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام
كراهية أن يجعل الصفة كالاسم الا أن يضطر شاعر .. »
وقد فصل القول في ذلك الرضي فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩ :

« وأما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا .. اذ
المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ أكثرها للعموم فلذا
لا تقول في الجمع المكسر وصفا : ثلاثة ظرفاء »

وأما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لأن جمع العلم لا بد فيه من الألف واللام،
والغرض الأهم من تمييز العدد ببيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات . وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز
بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلاث كرات بل تقول : ثلاث كسر لقلّة تمييز العدد بالسالم في غير
هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وان لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى (ثلاث عورات) .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « فاذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحدا قلت :
أحد عشر كأنك قلت : أحد جميل وليست في عشر ألف وهما حرفان جعلتا اسما واحدا ضموا
أحد الى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفردا حين قلت له أحد وعشرون عاما وجاء
الأخر على غير بنائه حين كان مفردا والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد الا في
الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أي كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الربير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أي مواجهة ، كان كل
واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته الى غيره، أي منعه »

وسيعيد حديث تركيب الظروف والاحوال في الجزأين الثالث والرابع .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموتُ / ، وبعلبِكُ ، وما أشبههما^(١) ؟ قيل :
إنَّ (حَضْرَمَوْتَ) بنوا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا ذلك
علماً ، ولم يكن له حدٌّ صُرف عنه ، والعدد الذي ذكرت كان له حدٌّ صُرف عنه كما ذكرت لك
فلما عدل عن وجهه عدل عن الإعراب .

وأما (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لأنه مما فيه دليل الإعراب تقول : جاءني اثنا عشر ،
ورأيت اثني عشر . فلما كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يجوز أن يجعل مع غيره اسماً
واحداً^(٢) . ولا تجد ذلك في بناء حضرموت ، ولا في شيء مما ذكرت لك من : لقيته كفة كفة
ونحوه ولكنهم جعلوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إلا أن لها المعنى الذي أبانت عنه من العدد .
ولو سميت رجلا اثني عشر ثم رخمته لقلت : يا اثنَ أقبل ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما
كنت فاعلا بالنون لو كانت مكان (عشر) .

فأما تغييرهم . (عشر) عن قولك : عشرة^(٣) ؛ فإنما ذلك لصرفها عن وجهها ، ولكنك أثبتت
الهاءات للمذكر ؛ كما كنت مشتبهاً في ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر
رجلاً ، وخمسة عشر إنساناً ، ولم تثبت في (عشر) هاءً وهي للمذكر ؛ لأنك قد أثبتت الهاء في

(١) باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعها يكره ،
سيأتي في الجزء الثالث ان شاء الله ص ٣٥٨ - ٣٥٩
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥٥-٥٦ « وأما اثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل
التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع
واثنى في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز في
مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنتين ويكره علم العدد قد ذهب »
وقال في ص ١٧١ « فان زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وان له اثني
عشر لم تغير الاثنتين عن حالهما اذا ثبت الواحد غير أنك حذفته النون ، لأن عشر بمنزلة النون
والحرف الذي قبل النون في الاثنتين حرف اعراب وليس كخمسة عشر . . .
وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له اثنتا عشرة واثنتا عشرة وان له
ثنتي عشرة واثنتي عشرة (بكسر الشين) وبلغه أهل الحجاز عشرة (بسكون الشين) »
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وبني الحرف الذي بعد إحدى واثنتين على غير
بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء في حالة فاذا
انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . . »

الاسم الأول ، وهما اسم واحد ، فلا تُدخل تانيثا على تانيث ؛ كما لا تقول : حمراءه ولا صفراءه
فأما الاسم المنصوب الذي يُبين به العدد فنحن ذاكروه في موضعه مشروحا إن شاء الله .

فإذا أردتُ المؤنث أثبت الهاء في آخر الاسم ؛ لأنَّ (عشرا) مذكّر في هذا الموضع ، فأنثته
لما قصدت إلى مؤنث فقلت : ثلاث عشرة امرأة ، وخمس عشرة جارية ؛ لأنك بنيت بناءً على
حِدة ؛ كما فعلت ذلك بالمذكّر [فسلمت الأسماء الأولى ؛ كما سلمت أسماء المذكّر]^(١) وأثبت
الهاء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بنائها في قولك : عشر نسوة فقلت : احدى عشرة ،
واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما
تسكن فخذًا فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الاسم الذي تُبين به العدد كما فعلت ذلك في المذكّر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت : احدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث ؟
وكذلك اثنتا عشرة^(٣) .

٢
٤٤٥

فالجواب في ذلك أن تانيث احدى بالألف ، وليس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ، نحو :
قائم وقائمة ، جميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنين ، فوصلا ، ولكل واحد منهما لفظ . من التانيث
سوى لفظ . الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأما اثنان واثنتان ، فإنما أنت اثنان على اثنتين
ولكنه تانيث لا يُفرد له واحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون ثما وقفه بالهاء .
الآتري أنهم قالوا : (مذروان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، ولو كان ثما ينفرد له واحد لم يكن إلا

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وان جاوز المؤنث العشر فزادوا واحدا قلت احدى عشرة
(مكسورة الشين) بلغة تميم كأنما قلت احدى نبقة وبلغه اهل الحجاز عشرة كأنما قلت احدى
تمرة ٠٠ »

(٣) في احدى عشرة جمع بين علامتى تانيث وقد استشكل ذلك أيضا وأجاب عنه ابن
يعيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في الاشباه ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

مِذْرَبَانِ^(١) . وكقوله : عقلته بثِنَائِيْنِ^(٢) [ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثِنَائِيْنِ^(٣)]

* * *

فَأَمَّا نَضْبُ الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة^(٤) ؛
فَلأنه عدد فيه نيّة التنوين ولكنه لا ينصرف ؛ كما تقول : هِرْلَاءِ ضوَارِبُ زِيدًا غدا . إذا أردت
التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافا ؛ لأن الإضافة إنما تكون لما وقع فيه أقل العدد ، وذلك ما بين
الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منونًا
انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منون أُضيف إلى الواحد المفرد الذي يدل على النوع .
فإن قال قائل : فهلّا كان هذا مما تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟
قيل له : لَمّا كان هذا اسمين ضمّ أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين
ضمّ أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظه بتنوينه .
فإن قال [قائل]^(٥) : فأنت قد تقول : هذا حضر موتُ زيد . إذا سميت رجلا (حضر موت) ،
ثم أضفته ؛ كما تقول : هذا زيدُ عمرو .

٢
٤٤٦

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٢) البناء تحصنت من حيث انه لم يفرّد له واحده فتتطرف ياؤه ولو تطرفت لاستحقت الهمز
ومعنى عقلته بثنّائين أن تشد يديه بطرفي جبل فهو جبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير
وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهمزوه ويقال لذلك الجبل
الثناية . شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤١١

في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسالت الخليل عن قولهم : عقلته بثنّائين وهنّائين لم لم
يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرّد الواحد ثم بينوا عليه فهذا بمنزلة السماوة وانظر
سيبويه أيضا ص ٣٨٣

(٣) تصحيح السيرافي

(٤) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي
صنف العدد الا أن يكون لفظه واحدا ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى
التسعين »

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية

ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٥) تصحيح السيرافي

قيل : إن إضافته ليست له لازمة . وإنما يكون إذا نكرته ، ثم عرّفته بما تُضيفه إليه .
 و (خمسَة عشر) عدد مُبْهَم لازم له التفسير ، فكانت تكون (١) الإضافة لازمة ، فيكون كأنَّ
 أصله ثلاثة أسماء قد جُعِلت اسماً واحداً ؛ ومثل هذا لا يوجد .
 فإن قال : فهلاً جُعِلَ ما تُبَيِّن به النوعَ جمعاً ، فتقول : خمسَة عشرَ رجلاً ، كما تقول :
 زيدٌ أفره الناس عبداً ، وأفره الناس عبداً .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تعنى عبداً واحداً ،
 وأن تكون تعنى جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسَة عشرَ ونحوه
 فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكور بدلٌ على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت
 عن ذكر الجماعة .

فإذا ثنيت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه .
 والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهى الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الخفض
 والنصب ، ويجرى مجرى مسلمين . وذلك قولك : عندى عشرون رجلاً ، وعشرون جاريةً ،
 فيستوى فيه المذكّر والمؤنث ؛ لأنه مشتقٌّ مبهم وليس من العدد الذى هو أصلٌ . والأصل ما بين
 الواحد إلى العشرة . فكلُّ عدد فمن هذا مشتقٌّ فى لفظ . أو معنى .

فأما قولهم (عِشْرُونَ) ولم يفتحوا لعشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل (٢) :

قال قوم : إنما كُسِرَتْ ؛ ليدلوا على الكسرة التى فى / أول اثنين ؛ لأنها ثنوية عشرة وليست
 بجمع ، وإيس هذا القول بشيء .

(١) توسط خبر كان اذ لا لبس كما فى قوله تعالى : (فلم يك ينفعهم ايمانهم) وقوله :
 (ألم تك تأتيناكم رسلكم) وبعض النحويين يقدّر ضمير الشأن فى كان والجملة الفعلية خبرها .
 (٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فاذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا
 يشنى العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذى لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للثنوية
 ويكون حرف الاعراب الوار والياء وبعدهما النون وذلك قولك عشرون درهما »

ولكن نقول في هذا : إنه اسم قد صرف على وجوه : [فمنها أنك تقول في المذكر : عشرة وللمؤنث : عشر بالإسكان] (١) وليس على منهاج التذكير ، ولو كان على منهاجه لكان حذف الهاء لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلم ومتكلمة . وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . في جميع حالاته ، ولم يكن في العشرين على منهاج سائر العقود غيره - كان دليلاً على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ؛ ليكون التغيير دليلاً على خروجه من بابه . وذلك قولك : سنة ، ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقولون (٢) .

وأما قولنا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنها ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين / ، فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تشتق للعشرين من الاثنين .

فإن قال قائل : فهلاً فعلوا ذلك ؟

فالجواب (٣) : أن الاثنين مما إعرابه في وسطه ، فلو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفرداً قط . فالامتناع منه كالضرورة .

* * *

فإذا زدت على العشرين واحداً فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكر : أحد وعشرون رجلاً ، واثنان وعشرون رجلاً ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلاً قبل أن تصله بالعشرين .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك

(٣) انظر تعليق اسرار العربية ص ٢٢١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية

ج ٢ ص ١٤١

فإن قال قائل: فهلاً بُنيَ الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد؛ كما فُعِلَ ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسماً واحداً؛ كما كان ذلك في كلِّ عدد قبله.

قيل له: لم يكن لهذا نظيرٌ فيما فرطَ. من الأسماء كحَضْرَمَوْتِ وَبَعْلَبَكِّ، لا تجد اسمين جُعلا اسماً واحداً مما أحدهما إعرابه كإعراب مسليمين وقد تقدّم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر.

فإذا صرت إلى العقد الذي بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه، إلا أنَّ / اشتقاقه من الثلاثة؛ لأنَّ التثليث أدنى العقود. وكذلك لما بعده إلى التسعين^(١).

إذا صرت إلى العقد الذي بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء؛ لأنَّ محلّه محلُّ الثلاثين ممَّا قبلها، والأربعين ممَّا قبلها، ونحو ذلك. ولم يشتقَّ له من العشرة اسمٌ لثلاثاً يلتبس بالعشرين، ولأنَّ العقدَ حقُّه أن يكونَ فيما فرطَ. من الأعداد خارجاً من اسم قبله، وأضفته لما بعده معرفةً كان أو نكرةً؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأول. وذلك قولك: مائة درهمٍ ومائة الدرهم التي قد عرفت^(٢).

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فان أردت أن تثلك أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذي كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له. كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء والزموها وجهاً واحداً، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شبّهت بها فلم تقو تلك القوة »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذي يليه تركت التنوين والنون، وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه، ويبين به العدد من أي صنف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفة، ولا يكون النون به معرفة وذلك قولك: مائة درهم ومائة الدرهم وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهم، ومائتا الدينار » وانظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢

ولم يجر أن تقول : عشرون الدرهم^(١) ؛ لأنَّ (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من العشرين ،
والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفة بما يُضاف إليه .

فإذا أردت تعريفَ (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛
كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لأنَّ ما بعد التنوين منفصل مما قبله .

و (المائة) اسم ليس التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ؛ لأنَّك تقف على
النون ولا تقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معها .

تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلمُ والصالِحُ ، فتقف / على التنوين . فكانت (مائة)
في بابها كثلاثة في بابها ، إلا أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحدٌ في معنى جمع] ^(٢) ، والذي يضاف

٢
٤٥١

إليه ثلاثة وما أشبهها جمع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفضلُ بينهما ما يقع في الثلاثة
إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها

للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهمٍ ومائة جاريةٍ ؛ كما كان ذلك في العشرين
ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمسة عشر ؛ لأنَّهما مجموعان مما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنون ، ونصب ما بعده لم يجر أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ؛ كما أنه إذا
اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً^(٣) . فمن ذلك قول الشاعر :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجر حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي
صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك هو إلى
التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد »

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في مجالس تعلقب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثوابا وثلاثة أثواب وتقدم

فيقال : عندي أثواب ثلاثة »

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال : ثلاثة أثوابا كان

معناه معنى ثلاثة أثواب »

إِذَا عَاشَ الْغَيِّ مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَادَةُ وَالْفَتَاءُ (١)

فَإِنَّمَا حَسُنَ هَذَا فِي الْمَائَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ تَشْنِيبَ (المائة) ؛ لِأَنَّهُ تَمَّا يَلْزِمُهَا النُّونُ . فَقَدْ رَجَعَ فِي اللَّفْظِ .

إِلَى حَالِ الْعَشْرِينَ / وَمَا أَشْبَهَهَا . وَلَكِنَّ الْمَعْنَى يُوجِبُ فِيهِ الْإِضَافَةَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ (٢) ، وَاخْتِيَارُهُمْ إِيَّاهُ عَلَى مَائَتَيْنِ وَمِثَاتٍ - فَإِنَّمَا ذَلِكَ قِيَاسٌ عَلَى مَا مَضَى ؛ لِأَنَّ الْمَاضِي مِنَ الْعَدَدِ هُوَ الْأَصْلُ ، وَمَا بَعْدَهُ فَرُعٌ . فَقِيَاسُ هَذَا قِيَاسُ قَوْلِكَ : عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَأَحَدٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا إِلَى قَوْلِكَ : تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا . فَالِدِرْهَمُ مَفْرَدٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ثَلَاثُونَ [وَمَا بَعْدَهَا إِلَى تِسْعِينَ ثُمَّ جَاوَزْتَهُ] (٣) صَرْتَ إِلَى عِقْدٍ لَيْسَ لَفْظُهُ مِنَ الْفِطْرِ . مَا قَبْلَهُ . فَكَذَلِكَ تَقُولُ : ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُمِائَةٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَاوَزْتَ تِسْعَمِائَةَ صَرْتَ إِلَى عِقْدٍ يَخَالِفُ لَفْظُهُ لَفْظًا . مَا قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : أَلْفٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : ثَلَاثَةُ آلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي بَعْدَهُ غَيْرُ خَارِجٍ مِنْهُ .

تَقُولُ : عَشْرَةُ آلَافٍ ؛ كَمَا تَقُولُ : عَشْرَةُ أَثْوَابٍ ، وَأَحَدٌ عَشْرُ أَلْفَا ؛ كَمَا تَقُولُ : أَحَدٌ

(١) اسْتَشْهَدَ سَبِيوِيَهُ ج ١ ص ١٠٦ ، ٢٩٣ عَلَى اثْبَاتِ النُّونِ فِي مَائَتَيْنِ وَنَصَبِ تَمْيِيزِهَا

لِلضَّرُورَةِ .

فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَوَلَادٍ ٨٣ « الْفَتَاءُ : الْمَصْدَرُ مِنَ الشَّبَابِ مَمْدُودٌ يُقَالُ : أَنَّهُ لَفْتَى بَيْنَ الْفَتَاءِ كَقَوْلِكَ بَيْنَ الشَّبَابِ ، « أَعْمَلُ كَفْرَجٍ »
نَسَبَ الْبَيْتَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَبِيوِيَهُ إِلَى الرَّبِيعِ بْنِ ضَبْعِ الْفَزَارِيِّ ، وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي إِلَى يَزِيدِ بْنِ ضَبْعَةَ . وَنَسَبَهُ الْأَعْلَمُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَى الرَّبِيعِ ، وَنَسَبَهُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ إِلَى الرَّبِيعِ فِي كِتَابِهِ (الْمَعْرِينِ) وَذَكَرَ الْقَصِيدَةَ ص ٧ . وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِقِيِّ ص ٢٦٦ . وَفِي الْاِقْتِضَابِ ص ٣٦٩ وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠
وَانظُرِ الْمَخْصَصَ ج ١ ص ٢٨ ج ١٥ ص ١٣٢ وَمَجَالِسَ ثَعْلَبِ ص ٣٣٢ ، وَآمَالَ الْقَسَالِيِّ ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥ وَشُرُوحَ سَبْقَطِ الزُّنْدِ ص ١٥٩١

(٢) فِي سَبِيوِيَهُ ج ١ ص ١٠٧ « وَأَمَّا ثَلَاثُمِائَةٌ إِلَى تِسْعَمِائَةٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِثْلًا أَوْ مِثَاتًا وَلَكِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِعَشْرِينَ وَأَحَدٍ عَشْرٍ حَيْثُ جَعَلُوا مَا بَيْنَ فِيهِ الْعَدَدَ وَاحِدًا ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لِعَدَدٍ ، كَمَا أَنَّ عَشْرِينَ اسْمٌ لِعَدَدٍ . وَلَيْسَ بِمُسْتَنْكَرٍ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ وَاحِدًا وَالْمَعْنَى جَمِيعًا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الشُّعْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ .»

وَانظُرِ تَعْلِيلَ ذَلِكَ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٢٣ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ٢١ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ

ج ٢ ص ١٤٢

(٣) تَصْحِيحُ السِّيْرَافِيِّ .

عشر ثوباً إلى العقد الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب جمعها في التثليث وما بعده .

وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئين وثلاث مئآت من أجل أنه مضاف ؛ فشبّهته / من جهة الإضافة لا غير بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاث مئين للملوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ (١)

وقال الآخر :

ثلاث مئين قد مررنَ كواملاً وها أنذا أرْتجِي مرَّ أربع (٢)

* * *

فأمّا قولك : مائة درهم ، ومائة جارية ، وألف غلام ، وألف جارية (٣) - فلا يكون فيه إلا

(١) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئآت لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة ٠٠ وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال »

وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فرهن بها رداءه وكانت الدية مائة من الإبل . جلت : كشفت تلك المئآت المرهون بهارداي حين أديتها العار عن وجوه الأهاتم يعني بهم الأهتم بن سنان ٠٠ »

والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فدَى لسيوف من تميمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ
وكذلك روايته في النقا ص ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٤

(٢) البيت في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ غير منسوب
وفي المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حممة الدوسي واسمه كعب أو عمرو اربعمائة سنة غير عشر سنين فقال :

كَبِرْتُ وَطَالَ الْعَمْرُ حَتَّى كَانَنِي سَلِيمٌ أَفَاعُ لَيْلُهُ غَيْرُ مَوْدِعِ
فَمَا الْمَوْتُ أَفْنَانِي وَلَكِنْ تَتَابَعْتُ عَلَى سِنُونُ مِنْ مَصِيفٍ وَمَرْبَعِ

ثلاث مئين ...

ثم ذكر بعده بيتين

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك العقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألف درهم »
وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠

هذا ؛ لأنه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث إلى عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مئين وقع ، أو على ألوف ، أو غير ذلك . ففيهِنَّ أَقَلُّ العددِ كما وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنه لا يكون لأدنى العدد مجازُ أحد عشر درهما فما فوق .

فأمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فَإِنَّهُ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (ثَلَاثَ مِائَةٍ) ثُمَّ ذَكَرَ السِّنِينَ لِيُعْلَمَ مَا ذَلِكَ الْعَدَدُ ؟

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافتي : ثم قال مِئِينَ أو ثَلَاثَ مِائَةٍ لكان على البدل ؛ ليبين : كم مقدار تلك السنين ؟ .

٢
٤٥٤

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ^(١)) وهذا خطأ في الكلام غير جائز .
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازُه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة وقد جاز] ^(٢) في الشعر أن تُفْرَدَ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى الْجَمْعِ ^(٣)
فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعية وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلثمائة سنين بحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥ والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي : « هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع » البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام »

وما جعله سيبويه والمبرد من الضرورة يراه القراء جائزة في الاختيار وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جدا قرىء فيها بالافراد وبالجمع في السبعة
(١) قرىء باففراد الريح وبجمعها في السبعة في هذه الآيات .
(و تصريف الريح - تذرره الريح - ومن يرسل الريح - الله الذي يرسل الريح - وهو الذي ارسل الريح - وارسلنا الريح - ان يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الريح
نشرا) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣ =

كُلُّوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ (١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا (٢)

= (٢) افراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب) (اليس الله بكاف عبده)

(٣) افراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملأنته وكتبه - كطى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربها وكتبه)

(٤) جمع الكافر وافراده في (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار)

(٥) جمع جدار وافراده في (او من وراء جدر)

(٦) جمع نصب وافراده في (كأنهم الى نصب يوفضون)

(٧) جمع عظم وافراده في (فكسونا العظام لحما)

(٨) (وجعلنا فيها سراجا) قرىء في السبعة أيضا سرجا

(٩) (فانظر الى آثار رحمة الله) اثر

(١٠) (واسبغ عليكم نعمه) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (او كفارة طعام مساكين)

(١٢) جمع مسجد وافراده في (أن يعمر وامسجد الله - انما يعمر مساجد الله)

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم

(١٤) جمع كبير وافراده في (يجتنبون كبائر الاثم) في آيتين

(١٥) (اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع

(١٧) افراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وامانة وامانات - وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينه وبينات ... وغير ذلك في آيات كثيرة

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميطل : الجائع . الصفة للزمن والمعنى لاهله . وتعيشوا مجروم في جواب الامر .

والبيت من الايات الخمسين في سيويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ واملأ الشجرى ج ١ ص ٣١١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضا سيويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعلام الى المسيب بن زيد مناة الغنوي وانظر المخصص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الالفاظ . وصف انهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ففي حلوكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضا بسبيكم منا

وينشد : شرينا .

وقال علقمة بن عبدة :

بها جيفُ الحسرى فأما عظامها فبيضٌ وأما جلدها فصليبٌ^(١)

وأما قوله عز وجل : (ختمَ اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم^(٢)) فليس من هذا ؛ لأنَّ السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إنَّ العيونَ التي في طرفها مرضٌ قتلتنا ثم لم يُحيينا قتلانا^(٣)

لأنَّ الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثم يُخرجكم طفلاً^(٤)) وقوله : (فإن طبنَّ

لكم عن شيءٍ منه نفساً^(٥)) فإنه أفرد / هذا ؛ لأنَّ مخرجهما مخرج التمييز ؛ كما تقول :

٢
٤٥٥

(١) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعيبة من الابل يتركها اصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها بيض اكلت السباع والطيور ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقمة الفحل من قصيدة له فى ديوانه ص ٣-٥ وهى فى المفضليات ص ٣٩١ -

٣٩٦ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

(٢) البقرة : ٧

(٣) البيت لجرير من قصيدة طويلة فى هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٤) غافر : ٦٧

فى تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ انه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفى المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفى اعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٣ هو واحد فى معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) أى كل واحد منهم وقيل هو مصدر فى الأصل فلذلك لم يجمع

وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ «يوصف بالطفل المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان واطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسبته أبو حيان الى المبرد لا يوافق ماقاله المبرد هنا

(٥) النساء : ٤

زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفره الناس مركباً . وإنه ليحسُن ثوباً ، ويكثرُ أمةً وعبداً . وقد قالوا
في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورِ^(١)

فقال بعضهم : أراد : إِنَّا إِخْوَتُكُمْ ، فوضع الواحد موضعَ الجميع ، كما قال : في حلقكم أي

في حلو قكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثم حذف النون وأضاف ؛ كما

تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيْبِنَا^(٢)

وقال الآخر :

وكان لنا فزارة عمّ سوءٍ وكنْتُ له كشرُّ بني الأيحينَا^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسألته عن أب فقال : ان ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعمش للتنظير به

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩)

وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ)

وذكر الوجهين ابن الشجري الأمالي ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويله للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكلم عليها

السهيلي

(٢) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهلي ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : انه يفتخر بأبناء قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا الى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمالي الشجري ج ٢ ص ٣٧ والروض

الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٣) فزارة : أبوحى من غطفان . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء

بالفتح : المؤذى . يقال : رجل سوء بالفتح والاضافة ، وعمل سوء . فان عرفت الاول قلت

الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على النعت

والبيت لعقيل بن علفه .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ونوادري زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج

١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ، ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

٢
٤٥٦

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يافتي ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم .
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا
كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية . لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً .
ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فرواية برواية . والقياس
حاكم بعد أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن
تقول : جاعني الغلام زيد ؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدار عبد الله ،
ولا أخذت الثوب زيد .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، واجماعهم حجة على من خالفه منهم . فعلى هذا
تقول : هذه ثلاثة أثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب ثوب . فإن أردت التعريف قلت : هذه
ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يُضاف إليه (١)
فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا صاحب الأثواب . وهذا محال في كل
وجه ؛ ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال :

٢
٤٥٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به
معرفة ٠٠٠ وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال »
وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجح مذهب
البصريين وانظر اصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمخصص ج ١٧ ص ١٢٥-١٢٦
وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٣٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦
والأشباه ج ٢ ص ١٠٥

أَمْنَزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْنِكما هَلِي الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغِعُ (١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ (٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حَضْرَمَوْتِ
وبعلبكٍ وقَالِي قَلَا وأَيْدِي سَبَا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا .
فإذا كان شئ من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله . لأنَّ الثاني قد صار
في درج الكلام الأول ، فهذا أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُحْكِمَ وَبُيِّنَ
بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوعُ ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت
العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أي : التي قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد
معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءني فله

٢
٤٥٨

(١) استشهد بالبيت الأول سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .
البلقع : الأرض القفر التي لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .
والبيتان مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٥٠ وفي طبعة كمبريج ص ٣٣٢ وانظر المخصص
ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥ واصلاح المنطق ص ٣٠٣
وسيعيد ذكرهما المبرد في الثاني والرابع
(٢) يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثلر :
وقيل : أراد طول السيف لانه منتهى طوله في الاكثر
وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا
والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يمدح فيها آل المهلب
وانظر العيني ج ٣ ص ٣٢١ والسسيوطي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ واصلاح المنطق ص ٣٠٣

درهم . إنما المعنى : كلُّ من جاءني من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ؛ ألا تراك تقول :
كلُّ اثنين جاءني أكرمهما ؛ لأنك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فلو قلت : كلُّ
الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحال .
ففساد هذا بين جناً . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة
القياس ، ولا يَمُضِ على التقليد^(١)

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنوَّنة

اعلم أنَّك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أيُّ ذلك كان فيه . فتقول : هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك . ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك . وهذه مائتك ، وألفك .

وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلاً . وإن كان عددا في موضعه قلت : هذه ثلاثتك وثلاثوك ؛ كما تقول : هذا غلامك وجاريتك ، وكذا سبيل كلِّ معطوف .
وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثوابِ القومِ ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ المضاف ينكّر حتى يعرفه ما بعده أو ينكّره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهمك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشرك . تقدّر حذف ما فيه من التنوين في النية ؛ كما تقول : هنّ حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواج بيت الله إذا نويت طرحه ؛ لأنَّ (فواعل) لا ينصرف . فإنما يقع التنوين في النية ، ويخرج مخرج هذا ضاربٌ زيدا وضاربٌ زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أمَّ سرباحٍ غَدَّتْ في ظَعَانٍ طَوَالَعٍ نَجْدًا فَاصَّتِ الْعَيْنُ تَدْمَعُ^(١)

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (في) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أي مع طعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : المجلس والبيت في شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالياء الموحدة هنا وفي شرح اللامية وفي أمالي الشجري .

وابن منظور يقول : السرباح من الرجال : الطويل وأم سرباح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج بن زرعة : إذا أم سرباح وفي أصل المقتضب : طسوالع نجد . ولكن السيرافي صحح : جوالس نجد وذكر أبو تمام في (الوحشيات) قصيدة دراج الضبابي وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١

وقال آخر

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أَنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر ، فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجبة من القياس : وهو أن ترده بالإضافة إلى الإعراب ؛ كما أنك تقول : ذهب أمين بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك ، فهذا مذهبهم .

وإنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأن (خمسة عشر) نكرة . وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة .

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فيهما والذنايب بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجمل المقطوع السنم . والسنم : يستعار كثيراً للعز .
والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :
الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مررت برجل حسن الوجه وهي لفة فصيحة على التشبيه بالفعل . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه

الثاني رفع الظهر على الفاعلية
الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة لذناب أو عيش .
وقيل البيت

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

(و (ناخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع
وللايات قصة ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٩٦-٩٨ وانظر ديوان النابغة الذبياني ص ٧٣ والعيني ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والالف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل وكان ذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تغير ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لفة رديئة »

أما (أميس) و(قبيل) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قرئ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ^(١)) على النكرة ، على مثل قولك : أولاً وآخراً ؛ ألا ترى أنك تقول في النداء : يا زيدُ أَقْبِلُ . فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلاً أَقْبِلُ ، كما تقول : يا عبدَ الله / فترده النكرة إلى الإعراب ؛ كما ترده الإضافة ؛ ألا تراك تقول : جاءني الخمسة عشر رجلاً ، والخمسة عشر امرأة . فلو كانت الإضافة ترده إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنما أجاز سيبويه الضمّ على بُعد .

فأما قولك : مررت بالقوم خمسة عشرهم ؛ كما تقول : مررت بالقوم خمستهم . فغير جائز عندنا البتة ؛ لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلا مفردا ؛ نحو : خمسة عشر رجلاً ، ولم يكن إلا نكرة ، وليس بمنزلة خمسة وستة وياهما إلى العشر ؛ وذلك أن الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة . وعلى هذا لانقول : أخذت عشرين درهما وثلاثيه ؛ لأن الذي تبين به النوع لا يكون معرفة مضمرة ولا مظهرة .

(١) الروم : ٤ . والقراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السمال والجحدري . . من قبل وبعد بالكسر والتنوين فيهما قال الزمخشري : على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلا وبعدا بمعنى أولا وآخرا »
والحديث عن الفايات سيأتي في الجزء الثالث ان شاء الله .

هذا باب

٢
٤٦٢

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل^(١) ، / كقولك

هذا ثانی اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثانی اثنين ، فمعى هذا : أحد اثنين ؛ كما قال الله عز وجل : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ)^(٢) وقال عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٣) على هذا . فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين فثَلَّثَهُما ، فمعناه الفعل . وكذلك هذا رابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة يافى ؛ لأن معناه : أنه ربَّعَهُم ، وثَلَّثَهُم . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٤) . ومثله قوله عز وجل : (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ)^(٥) .

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الاسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك اللفظ ؟

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الاثنين وما بعده الى العشرة فاعل وهو مضاف الى الاسم الذى به يبين العدد وذلك قولك : ثانى اثنين قال الله عز وجل (ثانى اثنين اذ هما فى الغار) و(ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا الى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول فى المذكر الا انك تجيء بعلامة التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين واثنتين ، وتترك الهاء فى ثلاث وما فوقها الى العشر »

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد ان تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول خمستهم وربعتهم

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة الى العشرة وانما تريد هذا الذى صير أربعة خمسة وقلما تريد العرب هذا وهو قياس الا ترى أنك لا تسمع احدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثانى واحد »

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر نحو : ثنيت الأحد ثنيا ، وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لاه حرف حلق كاربسع وأسبع واتبسع وقد يكسر هذا على الاصل »

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ؛ لأنَّ المعنى : أَحَدٌ ثلاثة وأحد أربعة (١) .
فتقول على هذا القول : هذا رابعٌ أربعة إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنه قد دخل معهن
فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنه إذا اجتمع مذكرٌ ومؤنثٌ جعلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنه الأضل .
وتقول على القول الآخر : هذا رابعٌ ثلاثٍ يا فتى ؛ لأنه لم يدخل معهن / وإنما مثاله : هذا
ضاربٌ ثلاث . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

فإذا جاوزَ العِقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهبِ الأوَّلِ - وهو : هذا ثالثٌ ثلاثة ورابعٌ أربعة ،
أى : أَحَدٌ ثلاثة وأحَدٌ أربعة - أن تقول : هذا حادى عشرَ أحدَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ .
ولكنَّ العربَ تستثقلُ إضافته على التمامِ لطوله فيقولون : هذا حادى أحدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ
عشرَ (٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه ، وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنه معرب .
وإنما منعهم من بنائه أن ثلاثة أسماءٍ لا تُجعلُ اسماً واحداً في غير الإضافة . وإنما شبه خمسةَ
عشرَ بحضرموت ، وبني لما ذكرنا من إزالته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشرَ وخامسَ عشرَ ؛ كما تقول : هذا خامسَ وسادسَ - بنيته على
الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسِ يجرى هذا العددُ .
فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثة وخامسُ أربعة ، فإنَّ النحويين كانوا

(١) يعبر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مصير فيعمل
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس
خمسَ عشرَ وحادى أحد عشرَ وكان القياس أن يقول : حادى عشرَ أحد عشرَ لأن حادى عشرَ
وخامس عشرَ بمنزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم الى عشر بمنزلة حضرموت قال :
تقول : حادى عشرتبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فإن قلت : حادى أحد عشر
فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيت حادى رما
أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً .
وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافاً ، لأن
ما اتقوا دليل على ما القوا . »

وعقد فى الانصاف ص ١٦٦ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون الى انه لا يجوز ان يقال :
ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون الى انه يجوز ...

يقولون : هذا خامس أربعة عشر ، وهذه خامسة أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ، ويقولون : هذا رابع ثلاث عشرة ، إذا كن نساء ، فصرن به أربعة عشر ؛ كما تقول : هذا رابع ثلاث ، وخامس أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ؛ وذلك لأنك إذا قلت : رابع ثلاثة فإنما تجربيه مجرى ضارب ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعهم ، وكانوا خمسة فسدسهم ، ولا يجوز أن تجنى فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندي ما قال . وهو قول المازني^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت انه صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .
وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر »

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبنى فاعلاً من فعل نحوثلث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبنى فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الاسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا الا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : احدث ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني »
ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في انه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما امتنع من أجل أنك تدفعه أن يبنى فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبنوا فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعني قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستغناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشر ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يجز أن تبنيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة الى المحكى ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطي فتنسب الى الصدر ولو لزمه أن يبنى فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر لزمه ذلك في رابع أربعة عشر فان قال : انه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بنى رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة لفظ ثلاثة . فاما بناء (فاعل) في الوجهين فمن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر . =

فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعِلًا ؛ لآئِه يلتبس بما قبله ؛ لآئِه يعجى على لفظ العشرين ، والثلاثون على لفظ الثلاثة ، وهكذا إلى التسعين .

فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمأرتهم : إذا جعلتهم مائة ، وكان تسعمائة فآلفتهم . إذا أردت : (فعآلتهم) ، وآلفتهم . إذا أردت : (أفعلتهم) . كلُّ ذلك يقال وجاء في الحديث «أول حى آلف مع / رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جهينة ، وقد آلفت معه بنو سليم بعدُ» .

قال بُجَيْر بن زهير :

صَبَحْنَاَهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي (١)

وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مزيّنة .

= فاما قوله : اذا اردت بفاعل الاسم جازبناؤه وكان معناه احد اربعة عشر فاذا اردت به الفعل لم يجز فهذا تحكم بغير علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب ان يبنى فاعلا من الاول كما ينسب الى اللفظه الاولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الاخر الذى على معنى الفعل غير قوله : يلزمك اذا اردت به الفعل ان تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل اذا اردت به الفعل وبين فاعل اذا اردت به الاسم فى الاشتقاق وانما يقع الفرق فى النية اذا نويت به الاسم ، ولم ترد ايقاع الفعل فاما فى لفظ الاشتقاق فهما سواء الا ترى ان ضارب زيد امس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فيهما سواء وان كنت تريد بالمستقبل ايقاع الفعل وبالماضى الاسم .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) فى نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ « ومن قبائل بنى طابخة بن الياس بنو اد بن طابخة وهم بنو مر بن اد وعبد مناة بن اد وضبة بن اد وعمرو بن اد وهم مزيّنة نسبوا الى امهم » .

وفى جمهرة انساب العرب ص ٢٠١ « ولد عمرو بن اد عثمان واوس وامهما مزيّنة بنت كلب فنسب ولدها اليها » وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها فى فتح مكة ذكرها ابن هشام فى السيرة

انظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صباحناهم بألف من سليم وألف من بنى عثمان وافي

هذا باب

ما يُضَافُ إليه من العِدَّةِ من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنَّه كلُّ ما كان اسماً غير نعتٍ فإضافة العدد إليه جيِّدة ، وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمالٍ ، وأربعُ أَيْتِقٍ ، وخمسةُ دراهمٍ ، وثلاثةُ أنفُسٍ .

فإن كان نعتاً قَبِيحٌ ذلك فيه ، إلاَّ أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً مَوْقِعَهُ . وذلك قولك : عندي ثلاثةُ قرشيِّين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسةُ ظرفاءٍ^(١) . هذا قَبِيحٌ حتَّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيِّين ، وثلاثة رجالٍ كرامٍ ، ونحو ذلك . فأمَّا المضارع للأسماء فنحو : جاءني ثلاثة أمثالِكَ ، وأربعة أشباهِ زيدٍ ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) / . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها حسنةً جميلةً .

٢
٤٦٦

فإن كان الذي يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الأدميِّين لم يُلاقِه العددُ إلاَّ بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التَّأْنِيثَ ؛ لأنَّ فِعْلَهُ وجمعه على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ؛ ألا ترى أنَّك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ عند ذكر الأصنام : (رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حَمَامٌ وحَمَامَاتٌ ، وسَرَادِقٌ وسَرَادِقَاتٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدل على أن النسببات إذا قلت ثلاثة نسببات إنما يجيء كأنه وصف المذكور ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الاسم فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) . »

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل ج ٥ ص ٢٧٠ وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشره ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرئ في الشبواز بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعمش الاتحاف ص ٢٢٠ (٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْأَدْمِيَّونَ فَإِنَّ الْمَذْكَرَ مِنْهُمْ يَجْرِي عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكَيرَ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
هَمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ؛ فَلذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
هَمْ الرِّجَالُ . وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِن قُلْتَ : هِيَ الرِّجَالُ صَلُحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ؛ كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
فَأَمَّا (هَمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْأَدْمِيَّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ مِنَ
الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا^(١) ؛
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ
قُلْتَ : أُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ
إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكَيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ أَشْخُصُ ،
ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ^(٣) ؛ لِأَنَّكَ أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ التَّذْكَيرُ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ، ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدُ مَا تَعْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ^(٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكَيرُ فَإِذَا عَنَيْتَ

(١) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِئْتَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبِينُ بِهَا الْعِدَّةُ أُجْرِيَتْ الْبَابُ
عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّثْلِيثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثٌ شِيَاهُ ذَكَورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ
فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعْتَ عَلَى الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ :
هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْفَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاةٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْفَنَمَ اسْمَانِ
مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَذْكَرٍ « .

(٢) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنْ
التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ ثُمَّ جِئْتَ بِالتَّفْسِيرِ فَمِنْ الْإِبِلِ لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ
بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبِتُ الْهَاءُ ، »

(٣) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ أَشْخُصُ وَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ اسْمٌ
مَذْكَرٌ « .

(٤) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى
أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدٌ فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنَ رُوَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٌ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ
ثَلَاثٌ أَعْيُنٌ لِلْعَيْنِ مِنَ النَّاسِ .. وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ » .

بالنفس المذكور . وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاثُ أنفُسٍ ؛ لأنها على اللفظ. تصغرُ نَفْسِيَّةً . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (١)) ، وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَطْتُ (٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَلَى قَدْ جَاءَ نِكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَأَسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ (٣)) على مخاطبة النفس ، وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (٤)) .

وتقول : ثلاثةُ أفراسٍ وثلاثُ أفراسٍ ؛ لأنَّ الفرس يقع على الذكر والأنثى (٥) فأما قولك : هذه عَيْنٌ (٦) القوم وأنت تعنى الرجلَ بعينه ، فلأنك وضعته موضعَ العين بعينها ، فأقمته ذلك المقام . ولو سميت رجلا (عَيْنًا) لقلت في تصغيره : عَيْيْنٌ . فإنما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنتِ إِلَّا رُجَيْلٌ ، وللرجل : ما أنتِ إِلَّا مُرَيْثَةٌ ؛ لأنك تقصِدُ قَصْدَ الشَّيْءِ بعينه . فقس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجلَ عَيْيْنَةً وَأَذِينَةً فإنما سموا بهما بعد أن صُغِرَا في موضعهما ، ولو سميت الرجلَ (أذنا) ، ثم صغرتَه لقلت : أذَيْنَ فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧

(٢) الزمر : ٥٦

(٣) الزمر : ٥٩ بنى شسواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراءة ابى بكر الصديق وابنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول ثلاثُ أفراس إذا اردت المذكور ، لان الفرس قد الزموا التانيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وان كانوا رجلا لان العين مؤنثة » وقال فى ص ١٣٧ : واذا سميت رجلا بعين وأذن فتحقيقه بغير هاء وتُدعِ الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حرّكت أوسطه^(١) . لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقا / بين الاسم والنعت ؛ وذلك قولك في طاحة : طَلَحَات ، وفي جَفْنَة : جَفَنَات ، وفي صَحْفَة : صَحَفَات ، وكذلك جميع هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(٢)

وقال الآخر :

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « واما ما كان على قعلة فانك اذا اردت ادنى العدد جمعتها بالتاء رفحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجمرة وجمرات » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشمع . والاسياف جمع قلة وأراد به الكثرة .
والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طاحة وبنصبه - جعل ابن عصفور الجر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف اليه مقامه . وقال ابن بري : الأشبه عندى أن يخفضه باضافة سجستان اليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أعنى أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحه الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسي أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البعض وإزادة الكل .

طلحه الطلحات : احد الاجواد المشهورين في الاسلام وأسمه طلحه بن عبدالله بن خلف الخزاعي وأضيف الى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة اجواد اسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وأنظر جمهرة الانسان ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت اول قصيدة لعبيد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة انظر الخزانه ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومعجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ . ويرى الكوفيون جمع نحو طلحه جمع مذكر سالما وفي الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لمذهبهم بهذا البيت .

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ؛ لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعْلَةٌ) ففيه ثلاثة أوجه (١) :

إن شئت قلت : فُعَلَات ، وأتبع الضمَّة الضمَّة ؛ كما أتبع الفتح الفتحَة .

وإن شئت جمعته على فُعَلَات ، فأبدلت من الضمَّة الفتحَة لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلَات ؛ كما تقرر في عَضِد : عَضِد ، وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَنْبِئُوا خُلَطَاءَ الشَّيْطَانِ (٢)) . وواحداً خُطُوة . وقال الشاعر :

ولمَّا رأونا بادياً رُكْبَاتِنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزْلِ / (٣)

ينشدون : رُكْبَاتِنَا ورُكْبَاتِنَا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في

الظُّلَمَات ، والظُّلَمَات ، والظُّلَمَات (٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ - ص ١٨١ - ١٨٢ « وأما ما كان فعلة فانك إذا كسرتة على بناء ادنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمه وذلك قولك : ركة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات .. ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات وغرفات » .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرء في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن .
الاتحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في ركباتنا . ويقول الأعمى : زعم بعض النحويين أنه جمع ركة على ركب ثم جمع ركبا على ركبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركبات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد . ركباتنا : فاعل للوصف وذكر ، لأنه مؤنث مجازي . يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشعنا عن أسوقنا حتى بدت ركباتنا .

ولم ينسب البيت لقائل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩

(٤) في الظلمات - بادة التعريف في ثلاث آيات الانعام : ٢٩ ، ١٢٢ ، والانبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شهادة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين انظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فِعْلَةٌ) ففيه ثلاثة أوجه^(١) :

أحدها : فِعْلَاتٌ تُتْبَعُ الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعْلَاتٌ . فتُبدَلُ الفتححة من الكسرة ؛ كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعْلَاتٌ ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي فَخِذٍ : فَخِذٌ ؛ لاستثقال

الكسرة . وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ ، وقربة وقِرْبَاتٌ . فإن استثقلت قلت : سِدْرَاتٌ ، وقِرْبَاتٌ ،

وفي الإسكان : سِدْرَاتٌ ، وقِرْبَاتٌ .

وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة ، للفضل بين الاسم والنعوت^(٢) ؛ وذلك قولك :

ضُخْمَةٌ ، وضُخْمَاتٌ ، وعِبَلَةٌ وعِبَلَاتٌ ، وَخَذَلَةٌ وَخَذَلَاتٌ .

وأما قولهم في بنى أمية الأصغر : العَبَلَاتُ - فإنما قصدوا إلى عبلة وهو اسم

وأما قولهم في جمع ربيعة : رَبِيعَاتٌ - في قولهم : امرأة ربيعة ورجل ربيعة - فلأنه يَجْرَى

عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس

٢
٤٧١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فانك اذا كسرتة على بناء ادنى العدد ادخلت

التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين ،

كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات

ومن قال غرفات فخفف قال كسرات »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا اذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك

عبلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة

وقالوا : شياه لجبات فحركوا الحرف الأوسط لان من العرب من يقول : شاة لجبة فانما جاءوا

بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥

مما تقدم يتضح لنا ان المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الاسم دون الصفة ولكن

السيوطي في الهمع ينسب الى المبرد انه يجيز تحريك عين الصفة قياسا قال في ج ١ ص ٢٣ :

وندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخذلة : المرأة الغليظة السداق المستديرتها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما ربيعة فانهم يقولون : رجال ربهات ونسوة ربهات

وذلك لأن اصل ربيعة اسم مؤنث وقع على الذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الاسم

المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث ووصف به

المذكر . »

للمذكر والأنثى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ. مذكرا ،
كما أن رُبعة في اللفظ. مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما^(٢) ، ومجازه في الإبل
مجاز قولك : إنسان . وجمل يجرى مَجْرَى رجل . وناقاة يجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزبيدي عن الأصمعي لأعرابي :

لا تَشْتَرِي لَبَنَ البَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الرِّجَاجَةِ وَاكْفُ المِعْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لَجْبَة ، وشاء لَجَبَات - فزعم سيبويه . أنهم يقولون : لَجْبَة و لَجْبَة . وإنما

قالوا : لَجَبَات على قولهم لَجْبَة^(٤) .

== في مجالس نعلب ص ٥٩٥ « ولم يحسك الفراء ولا الكسائي في ربعة الا التحريك وقال ابن
الاعرابي رجال ربعات وربعات . قال أبو العباس والذي سكن في ربعات جعله مرة على النعت ومرة
على الاسم » .

الربعة : المربوعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لان الفرس قد الزموه التأنيث وصار في كلامهم
للمؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في اصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الانسان يكون للمذكر
وللمؤنث . . وكذلك تقول للجمل : هذا بعير وللناقاة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب :
صرعتني بعير لى اى ناقاة وتقول : شربت من لبن بعيرى اى من لبن ناقتى » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللفظة للاسكافي ص ١٤٣ وروايته : لا تشتهى لبن . . وشرحه
بقوله : يقول : لسنا من اهل البداوة والناشئين للشقاوة فيكون غاية شهوتنا شرب لبن البعير
وعندنا من شراب العنب الكثير الذى يفرق فيه القدح وتمتلىء منه المعصرة حتى تسيل سلافتها .
المعصار : الذى يجعل فيه الشيء ثم يعصر . وكف : مال ونقاطر - وانظر الخصائص ج ٢ ص
٤١٨ والرواية هناك : لا تشربا . وروى في نهاية لارب ج ١٠ ص ٢٠٣ لا تشتهى . وروى في
الأغانى ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لا نبتغى لبنَ البعيرِ وعندنا ماءَ الزبيبِ وناطِفُ المعصارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لا تشربى ماء القلوص وعندنا . .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه لَجَبَات فحركوا الحرف الاوسط لان من
العرب من يقول : شاة لَجْبَة فانما جاعوا بالجمع على هذا ، واتفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرّك ، لأنّه لا يلتبس بالمدكّر ؛ لأنّه لا يكون إلا في الإناث . ولو أسكنه مسكّن

على أنّه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء في الأسماء بالإسكان في (فعلّة) . أنشدوا لذي الرمة :

... / ورفضاتُ الهوى في المفاصل^(٢)

وهو جمع رَفْضَة .

٢
٤٧٢

(١) أجاز المبرد تسكين العين في لجات ولم يقل ذلك في ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا في مجالسه وقال السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً وان لم يسمع ووافقه ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرٌ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفْضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ

قال ابن عصفور : كان ينبغي أن يفسر رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن ومما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة .
الذكر : بكسر الدال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : اسم لذكرته بقلبي ولساني ذكرى بالكسر وانقصر وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال : اجعلني على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما في البطن من معى وكرش وغيرها .
رفضات الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه .

خفوقا : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى معطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفي طبعة كمبريج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ - ٤٢٤ وشواهد الشافية ص ١٢٨ - ١٢٢

هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو

التي ياءتهن ، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رمية : رميات ، وفي غزوة : غزوات ، وفي قشوة : قشوات^(١) ، كما تقول في (فعله) ؛ نحو : حصة وقناة : حصيات وقنوات ؛ لأنك لو حذف لالتقاء الساكنين لالتبس بفعال من غير المعتل . فجرى ها هنا مجرى غزوا ورميا ؛ لأنك لو ألحقت ألف غزا وألف رمى ألف التثنية - للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد ، فكنت تقول للثنيين : غزا ، ورمى . فلما كان هذا على ما ذكرت لك لم يُحذف .

* * *

فأما ما كانت الياء والواو منه في موضع العين فإن فيه اختلافا^(٢) :

أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بيضة : بيضات ، وفي جوزة : جوزات ، وفي لوزة : لوزات .

وأما هذيل بن مدركة خاصة فيقولون : جوزات ، وبيضات ، ولوزات / على منهاج غير المعتل ، ولا يقبلون واحدة منهما ألفا .

فيقال : أليس حق الواو والياء - إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة - أن تُقلب ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وبنات الياء والواو يهلك المنزلة تقسول : ركوة وركاء وركوات وقشوة وقشياء وقشوات وغلوة وغلواء وطلبية وطلباء وطلبيات ، القشوة : قفة من خوص تجعل المرأة فيها عطرها وحاجتها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩١ « وعير وعيرات حركوا الياء واجمعوا فيها على لفة هذيل لانهم يقولون بيضات وجوزات »

فيقول من يحتج عنهم : إنما حُرِّكت هذه الياء وهذه الواو ، لأنَّ الباب وقع اسماً متحرِّكاً ،
 وألحق المعتلُّ بالصحيح ؛ لثلاً يلتبس [النعت بالمنعوت أجرى هذا البابُ في ترك القلب مَجْرَى
 خَوْنَةٍ وَحَوَكَةٍ . لثلاً يلتبس]^(١) بما أصله فَعَلَةٌ ، نحو : دارة ، وقارة إذا قلت : دارات ، وقارات .
 فصَحَّ هذا لأنَّ أصله السكون ؛ كما صحَّ العور ، والصَّيْدُ ، وعور ، وصيْدٌ ؛ لأنَّ أصل الفعل (إِفْعَلٌ)

واعلم أنَّه ما كان من هذا مضمومَ الأوَّلِ تَمَّ واوه أو يאוُه لام أو مكسورَ الأوَّلِ فله أحكام
 نذكرها مفسِّرةً إن شاء الله :

أما ما كان من الواو مضمومَ الأوَّلِ^(٢) : نحو : غُدُوَةٌ ورِشْوَةٌ - فَإِنَّكَ تقول فيه : رِشْوَاتٌ ، وغُدُوَاتٌ .
 ومن قال : ظَلَمَاتٌ قال : رِشْوَاتٌ وغُدُوَاتٌ . ومن قال : ظَلَمَاتٌ قال : رِشْوَاتٌ ، وغُدُوَاتٌ .
 ومن كان يقول : رِشْوَةٌ فيكسر أوَّلَه / ويقول : غِدُوَةٌ^(٣) فَإِنَّه لا يجوز له أن يقول فيه
 ما قال في سِدْرَاتٍ ، وَكِسْرَاتٍ ؛ لأنَّه يلزمه قلبُ الواو ياءً ، فتلتبس بناتُ الواو ببناتِ الياء .
 ولكنَّه يُسَكِّنُ إن شاء ، ويفتح إن شاء ، فيقول : رِشْوَاتٌ ، ورِشْوَاتٌ .

وكذلك غُدُوَةٌ وما أشبهها . ومن قال : مُدِيَةٌ فَإِنَّه لا يجوز له جمعها على منهاج قوله : ظَلَمَاتٌ ؛
 لأنَّه يلزمه قلبُ الياء واوا . ولكنَّه يُسَكِّنُ إن شاء فيقول : مُدِيَاتٌ ، وإن شاء فتح^(٤) .
 فهذا العارض الذي يدخل في بنات الواو والياء .
 ومَجْرَى الباب وأصله ما ذكرت لك .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى
 وعروة وعرووات وعرى . ومن العرب من يدع العين من الضمة في فعله ويقول عرووات وخطوات »
 « واما بنات الياء اذا كسرت على بناء الاكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكلية
 ومديّة ومدى وزبيبة وزبى كرها ان يجمعوا بالياء فيحركوا العين بالضمّة فتجىء هذه الياء
 بعد ضمة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الاكثر ، ومن خفف قال : كليات ومديات »
 (٣) تتبع غدوة في كلام النحويين واللغويين فلم اجد ضبطها بكسر الفاء وقد تكون
 مصحفة عن عدوة فانعدوة مثلثة وقرىء في السبعة بالفتن : ضم الفاء وكسرهما .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٦ « وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز
 الاتباع اتفاقا للثقل ، واما الفتح فالمبرد نص على جزاؤه ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه »

هذا باب

الجمّع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتلّ على (فَعَلٍ) فإنّ بابَه في أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعُل) ؛ وذلك قولك : كلب وأكُلب وقَلَس وأفْلَس . فإنّ جاوزت إلى الكثير خرج إلى (فِعَال) ، أو (فُعول) : وذلك / قولك : كِلَاب ، وكِعَاب ، وفِرَاخ ، وفُرُوخ ، وفُلُوس . فهذا هو الباب (١) .

فأمّا ما جاء على (أَفْعَال) فنحو : فَرْد وأَفْرَاد ، وفَرَخ وأَفْرَاح (٢) ؛ كما قال الشاعر :

٢
٤٧٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فلأنك إذا ثلثته الى ان تعشره فان تكسيره أفعال وذلك قولك : كلب واكلب ، وكعب واكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وانسر فاذا جاوز العدد هذا فان البناء قد يجيء على فعال وعلى (فعول) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبفبال وأما الفعول فنسور ، وبطون وربما كانت فيه اللفتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ، وفحول وفحال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « واعلم أنه قد يجيء في فعل أفعال مكان أفعال ... وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفراخ ، واجداد ، وافراد ، واجد عربية وهي الأصل ، وراد وأراد والراد أصل اللحين »

وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وقد تناول نقد على بن حمزة في كتابه (التنبهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه ... وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فمن ذلك كهف واكهاف . وكف واكفاف ، وتلج وائلج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزيد .. وقد جمعوا طرفا على أطراف .. وجمعوا عيننا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطييرا وأطيبار وطييسور ، وسيرا وأسيارا وسيور ودينا واديان، وبيتنا وأبيات وسيفا وأسياف وسيوف والشكل والجمع اشكال والحبر العالم والجمع أحبار وجمع عودا عواد وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار ..

وقد خلط ابن حمزة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما

عقد له سيبويه بابا ج ٢ ص ١٨٤

ما ذا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَدَى طَلْحٍ حُمُرِ الحَوَاصِلِ لِامَاءٍ وَلَا شَجَرٍ (١)

وزَند وأزناد ؛ كما قال الشاعر :

وَجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَثَقَبَ أَرْزَادِهَا (٢)

فمَشَبَهه بغيره ، خارجٌ عن بابِه .

وكذلك ما كان على (فِعْلَةٌ) ؛ نحو : فَقَعَ وَفَقَعَةً ، وَجَبَّ وَجِبَابَةً (٣) .

وكذلك ما كان على (فِعْلَان) ؛ نحو : حَجَّلَ وَحِجْلَان ، وَرَأَلَ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَّرَ وَظَهْرَان ، وَبَطَّنَ وَبُطْنَان (٤) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأَبْنِيَّةِ الخارجة عن الأصل عند ذِكْرِنَا النعوت إن شاء الله ؟

وما كان على (فِعْلِي) فَإِنَّ أَدْنَى العَدَدِ فِيهِ (أَفْعَال) ؛ نحو : جِدَعَ وَأَجْدَاع ، وَعَدَّلَ وَأَعْدَال .

وبِشْرٍ وَأَبَارٍ (٥) .

(١) ذو طلح : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الحطيئة ثم قال ويروى بدي امر وروى في الكامل بذي مرخ وقال عنه ياقوت هو واد وكذلك روى في مختارات الشجرى ج ٣ ص ٨ والبيت مطلع ابيات يخاطب بها الحطيئة سيدنا عمر وكان قد حبسه في مجاء الزبرقان . انظر الديوان ص ١٣ والخصائص ج ٣ ص ٥٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٨ ج ٥ ص ١٠٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زند على ازناد وقال الاعلم : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه ان يكسر في القليل على افعال . والبيت للاعشى من قصيدة طويله في الملح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلا لكثرة خيره .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفعول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - وهو الكمأة الحمراء - وجبأء وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .

الفقعة : البيضاء الرخوة من الكمأة

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فعلانا وذلك قولك : ثنبت وثنبان - والثغب : الغدير وبتن وبتنان وظهر وظهران » .

وقد يجيء على فعلان وهو أفلهما - نحو حجل وحجلان ورال وريئلان وجحش وجحشان وعبد وعبدان » .

الحجل : ذكر القبيح . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٢٣٥

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بشر وأبار » وفي اصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البئر والجمع القليل أبور وأبار » وفي المخصص ج ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول : أبار »

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) (١) ؛ نحو : لِيَصَّ وَلِيُصَّوِّص ، وَجُدَّعَ وَجُدُّوع ، وَجَمَلٌ وَحُمُول . وقد تجى على (فِعَال) (٢) ، لَأَنَّهَا أُخْت (فُعُول) ؛ نحو : بَشَارٌ ، وَذِنَابٌ .

$\frac{2}{476}$

/ وأما ما يجى على (أَفْعُل) (٣) ؛ نحو : ذُئِبٌ وَأَذُوبٌ ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

وكذلك ذُؤْبَان (٤) . إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ ظُهْرَان .

وقولك : حَسِلٌ وَحِسْلَةٌ (٥) . إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ فِقْعَةٍ . كُلُّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ بَابِهِ .

وما كان من هذا على (فُعُل) فأدنى العدد فيه (أَفْعَال) (٦) ، وذلك نحو : قُفْلٌ وَأَقْفَالٌ ؛

وَجُنْدٌ وَأَجْنَادٌ ، وَجُحْرٌ وَأَجْحَارٌ ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَمِتُ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ (٧)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فانه اذا كسر على ما يكون لادنى العدد كسر على أفعال ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فعول وفعال والفعل فيه أكثر فمن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وهمل واعدل وعدول وجدع وأجداع وجدوع وعرق وأعراق وعروق وعدق وأعداق وعدوق » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعّال فنحو بئر وآبار وبشار وذئب وذئاب »

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعال من ابنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذئب واذؤب وقطع واقطع وجرو وأجرو وقالوا جراء ، كما قالوا ذئب ورجل وارجل الا أنهم لا يجاوزون الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الألف » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا فى الذئب : ذؤبان جعلوه كغيب وثغبان » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحسل وحسلة »

الحسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فانه يكسر من ابنية أدنى العدد على أفعال وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعول وفعال وفعل أكثر وذلك قولهم : جندو أجناد وجنود ، ويردو أبراد وبرود ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أقراد ، وأما الفعّال فقولهم : جمد واجماد وجماد وقرط واقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أبحار .

انكفت القوم الى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام اذا اجذب الزمان واشتد البرد . ولم ينسب لقائل معين .

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعول) ؛ نحو : جُنود ، وخُرُوج

والمضعف يجيء على (فِعال) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ؛ وذلك قولك : خُف وخِفاف ، وقُف وقِفاف . وأما ما جاء منه مثل جُحْر وجِحرة ، وحُبّ وحِيبَة (٢) - فبمنزلة فِقعة في بابهِ ، وحِسلة في بابهِ . وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

أما ما كان من (فَعُل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أُريد به أدنى العدد جمع على (أفْعال) (٣) كراهية للضم في الواو والياء لو قلت / (أفْعُل) وذلك قولك : ثوب وأثواب . وسَوَط . وأسواط . والياء نحو : بيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، وقيد وأقياد .

٢
٤٧٧

فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعال) كراهية ل (فُعول) من أجل الضمة والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سَوَط . وسياط وحَوَص وحِياض ، وثوب وثياب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعال في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : احصاص وخصاص واعشاش وعشاش واقفاف وقفاف وأخفاف وخفاف » . القف : جبل غير انه ليس بطويل في السماء فيه اشراف على ما حوله وقد يكون فيه رياض وقيعان .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء اذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأجحار وجحرة .. ونظيره من المضاعف حب واحباب وحبية نحو قلب واقلاب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا اخرج » . الحب : الجرة او الضخمة منها .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب .. اما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فانك اذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على افعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس واقواس

وانما منعهم ان يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على افعال، وله ايضا في ذلك نظائر من غير المعتل نحو : افراخ وافراد ورفغ وارفاغ . فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم اولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « واذا ارادوا بنا الاكثر بنوه على (فعال) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ، تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو، فحملوها على (فعال) . وكانت في هذا الباب اولى اذ كانت متمكنة من غير المعتل .
واما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فانك اذا بنيت بناء أدنى العدد بنيتة على (افعال) وذلك قولك : بيت وأبيات وقيد واقياذ وخيط واخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » وقال في ص ١٨٦ :

« واذا أردت بناء أكثر العدد بنيتة على (فعول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقبود وذلك لأن فعولا وفعالا كانا شريكين في فعل ... »

وكانت بنات الباء على (فُعول) ؛ لثلاً تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع الباء أخف ؛ وذلك قولك : بنت وبيوت ، وشيخ وشيوخ ، وقيد وقبود .

فأما قولهم في عين : أعين^(١) فإنه جاء على الأصل - مثل كلب وأكلب - وأعيان على الباب^(٢) كما قال الشاعر :

ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم^(٣)

وقال الآخر :

فقد أروغ قلوب الغانيات به حتى يملن بأجباد وأعيان^(٤)

وإذا اضطرر شاعر جاز أن يقول في جميع هذا (أفعل) لأنه الأصل ؛ كما قال الشاعر :

* / لكل عيش قد لبست أثوباً^(٥) *

وما كان من الصحيح على (فعل) فإن باب جمعه (أفعال)^(٦) ؛ نحو : جمل وأجمال ،

وقتب وأقتاب ، وصنم وأصنام ، وأسد وآساد . قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد بنوه على أفعل على الأصل قالوا : أعين »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وقالوا : أعيان »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦

المفاضة : الدرع السابعة ، الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبه حلقتها في الدقة والزرقة وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه الى بعض .

ونسبه في اللسان (عين) الى يزيد بن عبد المدان ولم ينسب في سيبويه وانظر المنصف

ج ٣ ص ٢١ ، ٥١ والمخصص ج ١٦ ص ١٨٥ وسبق ذكره في الجزء الاول ص ١٣٢

(٤) في المنصف ج ٣ ص ٥١ : انشد ابو على :

إما ترى شمطاً في الرأس لاح به من بعد أسود داجي اللون فينان

فقد أروغ قلوب الغانيات به حتى يملن بأجباد وأعيان

وذكر البيهقي أبو زيد في النودار ص ٢٢ ونسبهما الى رومي بن شريك الضبي

(٥) تقدم في الجزء الاول ص ٢٩

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فانك اذا كسرتة

لأدنى العدد بنيته على (أفعال) وذلك قولك جمل وأجمال ، وجبل وأجبال ، وأسد وآساد .

فاذا جاوزوا به أدنى العدد فانه يجيء على فعال وفعول »

* آسَادُ غَيْبِلٍ حِينَ لَا مَنَاصِ (١) *

فهذا باب جمعه ؛ وقد يجى على (فُعول) ؛ نحو : أُسود ؛ وكذلك فِعَال ؛ نحو : جِمال ؛ ويجى على (فِعْلان) ؛ نحو : خَرَبَ وخِرْبَان (٢) ؛ وعلى (أَفْعُل) (٣) ؛ نحو : أَجْبِلَ وأزْمَن . قال الشاعر :

إِنِّي لِأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَن أَجْبِلِهَا وَيَسْمِ أُوْدِيَةَ عَن ذِكْرِ وَادِيهَا (٤)

وقال الآخر :

أَمْنَزِلْتِي مِيٌّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِي الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ (٥)

فيخرج إلى ضُروب من الجمع منها (فُعْلان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَان ، وكذلك (فِعْلان) كقولك : وِرْلٌ وَوِرْلَان (٦) .

فَأَمَّا الْبَابُ وَالْأَصْلُ فَمَا صَدَرْنَا بِهِ .

وكذلك (فِعْلٌ) بابه (أَفْعَال) (٧) . لَأَنَّهُ كَفَعَلَ فِي الْوِزْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي حَرَكَةِ الثَّانِي ؛ نَحْو :

كَيْفٌ وَأَكْتافٌ ، وَفَخِذٌ وَأَفْحَاذٌ / وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ .

٢
٤٧٩

(١) نسب الى سيدنا على كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبله

لَأَصْبَحَنَّ الْعَاصُ وَابْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي

مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الدَّلَاصِ قَدْ جَنَّبُوا الْخَيْلَ مَعَ الْقَلَاصِ

انظر شواهد الكشف للشيخ عليان ص ٦٦ واحب ص ١٥٩

(٢) الخرب : ذكر الحباري . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن

وأزمن . ثم ذكر البيت

وقال الشيخ المرصفي ان الشعر لاعرابي وذكر بقيته

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣١٦، ٥٩

(٥) ذكره في الكامل ايضا ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يجيء اذا جاوزوا به ادنى العدد على (فعلان) و (فعلان)

فأما فعلان فنحو خربان ، وبقان ، وورلان . وأما فعلان فنحو حملان ، وسلقان »

وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على خاقة الضب . انظر حياة الحيوان

ج ٢ ص ٣٢٨-٣٢٩

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة احرف وكان (فعلا) فانما تكسره من

ابنية ادنى العدد على (أفعال) ، وذلك نحو : كنف واكتاف ، وكبد واكباد ، وفخذ وافخاذا ،

ونمر وانمار وقلما يجاوزون به لان هذا البناء نحو كنف اقل من فعل بكثير ، كما ان فعلا اقل

من فعل » .

وتخرج إلى (فعل) (١) ؛ نحو : كُبُود ، وكُرُوش . وهو أَقْلٌ من (فعل) فالأصل ألزم .

ويكون كذلك (فعل) (٢) ؛ نحو : عَضُدٌ وأَعْضَادٌ ، وَعَجُزٌ وأَعْجَازٌ . ويخرج إلى (فعل) ؛

نحو رَجُلٌ وِرْجَالٌ وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ (٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أَرْجَالٌ . لقولهم في أدنى العدد : رَجَلَةٌ (٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسَقَطًا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُلٍ : أَرْجَالٌ ، وفي سَبْعٍ : أَسْبَاعٌ لَأَنَّهُ الأَصْلُ .

وقد يكون البناء في الأَصْلُ للأَقْلُ فَيَشْرِكُهُ فِيهِ الأَكْثَرُ ؛ كما تقول : أَرْسَانٌ ، وَأَقْتَابٌ (٥) .

فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأَكْثَرُ فَيَشْرِكُهُ الأَقْلُ ؛ كما تقول : شُسُوعٌ (٦) ، وَسِبَاعٌ ، فيكون لكل الأعداد .

وإنما اختلف الجمعُ لَأَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها . إِلَّا أَنَا

ذكرنا الباب لندلّ على ما / يلزم طريقة واحدة والسبب في اختلاف ما فارقها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النمرور ، والوعول ، شبهوها بالاسود ، وهذا النحو قليل »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاء » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في الصباح : وقد جمع قليلا على رجلة وزان تمرة حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الحفاء إلا رجلة وكماة جمع كمء .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكماة جمع كمء . وقال : وحكى أبو زيد في جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضا اسم جمع لأن فصلة ليست من أبنية الجموع .

وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه »

وإن أراد بأبي العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعنى به ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب واقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الألف والأرآد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القرودة فاستغنى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع

فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا : ثلاثة قرود فاستغنوا بها عن ثلاثة اقرؤ »

الشسع : أحد سيور النعل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام (من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ١١٣ وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

ويكون على (فِعَلٍ) فيلزمه (أفعال)، لأنه في الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات ؛
وذلك قوله : ضَلَعَ وأضلاع ، وعَنَبَ وأعناب . وهذا قليل جدًا^(١) .

وقد خرج إلى (فُعُول) ، كما قالوا : أسود ، ونمور ؛ وذلك قولك : ضَلَعَ وضُلُوع .
ويكون على (أفْعَل) ، كما جاء : أزمُن ، وأجْبِلُ ؛ وذلك قولك : أضْلَع^(٢) .

فأما ما كان على (فُعَلٍ) فإنه مما يلزمه (أفعال)^(٣) ، ولا يكاد يُجاوِزُها ؛ وذلك قولك : عُنُق
وأعناق ، وطُنْبَ وأطناب ، وأُذُنَ وآذان .

وقد يجيئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فُعَل) ؛ وذلك قولك : فرس
ورْد ، وخيل ورْد ، ورجل نُط . وقوم نُط^(٤) . وتقول : سَقَفٌ وسُقْفٌ . وإن شئت حرّكت ؛
كما قال الله عزَّ وجلَّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا^(٥)) . وقالوا : رَهْنٌ ورُهْن^(٦)
وكان أبو عمرو يقرؤها (فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ) ويقول : لا أعرف الرِهانَ إلا في الخيل . وقد قرأ غيره
(فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ^(٧)) . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقَتِ الرَّهَانُ بما فيها^(٨) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو بمنزلة الفعل
وهو أقل وذلك قولك : قمع واقماع ومعى وأمعاء، وعنب وأعناب ، وضلع واضلاع ، وارم وآرام » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والاروم كما قالوا : النحور وقد
قال بعضهم : الاضلع شبهها بالازمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو بمنزلة الفعل،
لأنه قليل مثله ، وهو قولك : عنق وأعناق ، وطنب واطناب ، واذن وآذان » الطنب : حبل .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كث وقوم
كث وقالوا : نط ونط وجون وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمعنا من العرب من
يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد وخيل ورد »
الورد من الخيل ، بين الكميت والأشقر والنط : هو الذي لاشعر على عارضيه
(٥) الزخرف : ٣٣

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن
ورهن » .

(٧) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والهاء سبعية قرأ بها أبو عمرو وابن كثير
(شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرئ في الشواذ فرهن
بضم الراء وسكون الهاء (ابن خالويه ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥)
(٨) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص

وقالوا : أسد ونمر ، / قال الشاعر :

* فيها عيائيل أسود ونمر (١) *

فأما (فِعْلٌ) فلم يأتِ منه إِلَّا القليل . قالوا : إِبِلٌ وآبَالٌ ، وإِطْلٌ وآطالٌ (٢) .

فهذا حكم المتحركة من الثلاثة إِلَّا (فُعْلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحركات ، وأنه ما عدل عن فاعل فأليه يُعدل ، فله نَحْو آخر .

فأما غير هذا من الأبنية ، نحو : (فِعْلٍ) فَإِنَّه ليس في شئ من الكلام . وكذلك (فِعْلٌ) لا يكون في الأسماء ، إِنَّمَا هو بناء مختصُّ به الفِعْلُ الذي لم يُسمَّ فاعله نحو : ضَرِبَ وَقْتِيلَ . إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط . ؛ نحو : رُدٌّ ، وَقِيْلَ . فهو بمنزلة كُرٌّ ، وَقِيْلَ ، وما أشبه ذلك .

فأما (فُعْلٌ) فَإِنَّ جمعه اللازم له (فِعْلان) (٣) ؛ وذلك قولك : صُرَدَ وصرَدان ، ونُغِرَ ونِغِران ، وجُعِلَ وجِعْلان . هذا بابه .

= وفي اللسان : غلق الرهن يفلق غلوقا اذا لم يوجد له تخلص وبقي في يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه، وكان هذا من فعل الجاهلية: ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الاسلام ، وفي الحديث : لا يفلق الرهن .
وفي مجمع الامثال ج ٢ ط ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في امر لا يرجو انتياشا منه

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .
واستشهد به الرضي في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على ان عيائيل جمع عيل كسيد ثم اشبعت الكسرة فتولدت ياء والاصل عيائل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس

أسود بالجر بالاضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل
والرجز لحكيم بن معية ، راجز اسلامي معاصر للعجاج
وصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر
وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦-٣٨١

(٢) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ط ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الخاصة .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة احرف وكان (فعلا) فان العرب تكسره على فعلان . وان ارادوا ادنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بافعل وافعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه في القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجعل وجعلان ، وخز وخزان » .

وقد جاء منه شيء على (أفعال) . شبهه بسائر المتحركات من الثلاثة ؛ وذلك رُبِعَ وأرْباع ، وهُبِعَ وأهْبَاع^(١) . فهذا الذي ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء لبابه إذ كان مجازُهُ مجازَ الأسماء ، وكانت الأسماء / على ضروب من الأبنية .

وأما ما كان من المعتلِّ متحرِّكا ؛ نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج - فإنَّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه : (أفعال)^(٢) نحو : باب وأبواب ، وتاج وأتواج ، وجار وأجوار ، وقاع وأقواع . فأما دار فإنَّهم استغنوا بقولهم : أدور [عن أن يقولوا : أفعال]^(٣) لأنَّهما لأدنى العدد . والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع^(٤) ؛ ألا تراهم قالوا : ذراع وأذرع ، وكراع وأكرع ، وشمال وأشمَل ، ولسان وألسن . ومن ذكَّر اللسان قال : ألسنة ، ومن أنثها قال : ألسن^(٥) وكذلك نار وأنور ، قال الشاعر :

== الصرد طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر يقع ضخم الراس نصفه أبيض ونصفه اسود ضخم المنقار . والجعل : دويبة . النفر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجرت العرب شيئا منه مجرى فعل وهو قولهم ربيع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جمعل وأجمال »

الربيع : الفصيل تنتج في الربيع وهو أول النتاج

الهبع : الفصيل تنتج في آخر النتاج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقواع ، وتاج ، وأتواج ، وجار وأجوار »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثا من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعل إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، ونار وأنوار ، وهذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو : جمعل وأجمال ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعص فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رحى وأرحاء وفي قفا واقفاء من قول من أنت القفا ، وفي قدم أقدام ولما قالوا : غنم وأغنام »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنت اللسان فهو يقول : ألسن ومن ذكر قال السنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالأكف والأرجل وقالوا شمال وأشمعل وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقلوا شمائل . . . »

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢-١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأَطْفَيْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنُورُ^(١)

فإذا جاوزت أدنى العدد فإنَّ بابه (فِعْلَان)^(٢) ؛ وذلك قولك : نار ونييران ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان . فهذا الأُصل ، وما دخل بَعْدُ فعلى جهة التشبيه الذى وصفت لك .

وأما قولهم : الفُلكُ للواحد والفُلكُ للجمع^(٣) فإنه ليس من قولهم : شُكَاغَى واحدة وشُكَاغَى كثير^(٤) ، وبُهْمَى واحدة وبُهْمَى كثير^(٥) . ولكنهم يجمعون ما كان على (فُعَل) كما يجمعون ما كان على (فَعَل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يقولون : قُلْفَةٌ ، وَقَلْفَةٌ ، وَصُلْعَةٌ وَصُلْعَةٌ . ويلتقيان في أمور كثيرة :

فمن قال : في أَسَدٍ : آسَاد ، قال في فُلُكٍ : أَفْلَاك ، كما تقول في قُفْلٍ : أَقْفَال .

ومن قال في أَسَدٍ : أَسَدٌ ، لزمه أن يقول في جمع فُلُكٍ : فُلُكٌ . ونظير هذا مما عدده أربعة

أحرف قولك : دِلَاصٌ للواحد ودِلَاصٌ للجمع ، وهِجَانٌ للواحد وهِجَانٌ للجمع^(٦) ، وذلك لأنه إذا

(١) استشهد به فى المخصص ج١ ص٥٣، ج١٧ ص٣ على ابدال الواو المضمومة همزة فى (أنور)

والبيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المعروفة وقد ذكرت فى الخزانة فى مواضع متفرقة انظر ج٢ ص٤٢١ - ٤٢٤ ج٣ ص٣١٢ ج٤ ص٥٥٢ والديوان ص٨٤-٩٥

(٢) فى سيبويه ج٢ ص١٨٦ « واذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك نحو جيران ، وقيعان ، وتيجان ، وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المعتل شبت وشبمان ، وخربان ، ومثله فتى وفتيسان ولم يكونوا ليقولوا : فعول كراهية الضمة فى الواو مع الواو التى بعدها والضمة التى قبلها وجعلوا البناء على (فعلان) وقل فيه (الفعال) لأنهم الزموا (فعلان) فجعلوه بدلا من الفعال .. »

(٣) فى سيبويه ج٢ ص١٨١ « وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحد هو الفلك فتذكر وللجميع هى الفلك وقال الله عز وجل (فى الفلك المشحون) فلما جمع قال (والفلك التى تجرى فى البحر) ،

(٤) شكاعى : نبت دقيق .

(٥) نبت تجده به الغنم وجدا شديدا ما دام اخضر .

(٦) سيبويه ج٢ ص٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا ها هنا ، كما يوافق فى الاسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشطال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هجائن .

قال في جمع فعيل : (أَفْعَلَةٌ) قال في جمع فعال : (أَفْعَلَةٌ) ، نحو : رَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ ، وَجَرِيبٌ وَأَجْرِبَةٌ . فيقول على هذا : مِدَادٌ وَأَمِدَّةٌ ، وَزِمَامٌ وَأَزِمَّةٌ ، وَعِقَالٌ وَأَعْقَلَةٌ .

فإذا قال في فعيل : (فعال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان : هِجان ، إذا أراد الجمع . ويدلُّك على أنه ليس كمثل سُكاعى واحدة وسُكاعى جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(١) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمَى أَخِي مِنْ شِمَالِيَا^(٢)

يريد : من شمالي . فجمع فعلاً على فعال . وقال الآخر :

= وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هجن . ويدلُّك على أن دلاصاً وهجاناً جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم : هجانان ودلاصان فالتثنية دليل في هذا النحو «
درع دلاص : لينة براءة . الهجان : الأبل البيضاء .
(١) استدلل سيبويه بالتثنية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعى وفى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٢ « قالوا : إبلان » وفى الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبية وقوم أجناب »
(٢) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب : أنهم يجعلون الشمال جميعاً . . وقالوا شمائل » .
وقال البغدادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً والمراد فى البيت الجمع . وقال السيرافى : هو فى البيت جمع وتبعه ابن جنى فى سر الصناعة وإنما جعلوه جمعاً لأجل (من) التبعية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :

هُمُّ قَوْمِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شِمَائِلَ بَدَلُوها مِنْ شِمَالِي

، وأجاز أبو علي فى الايضاح أن يكون ما فى البيت مفرداً وجمعاً وغلب الافراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ أن يكون المعنى وما لومى أخى من طبعى فلذلك لم يجعله نصاً فى الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يفيث فى المفضليات ص ١٥٥-١٥٨ والخزائية ج ١ ص ٣١٣-٣١٧ ، وأمالى القالى ج ٣ ص ١٣٢-١٣٣ وانظر شواهد الشافية ط ١٣٥-١٣٦ وشرح ادب الكاتب ص ١٩١ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥

وأخطأ ابن سيده فى نسبة البيت الى الأسود بن عبد يفيث وقد رد عليه الشنقيطى .

أَبَى الشُّتْمَ أَنَّى قَدْ أَصَابُوا كَرِيمَتِي وَأَنْ لَيْسَ إِيَّاهُ الْخَنَا مِنْ شَمَالِيَا^(١)

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

* * *

واعلم أنَّ هذه المخلوقاتِ أجناسُ ، وبأبها ألا يكونَ بين واحدٍها وجمعها إلا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وِبُرٌّ ، وشَعيرةٌ وشَعِيرٌ وحِصاةٌ وحِصَى ، وكذلك سَمَكَةٌ وسَمَكٌ ، وبقرةٌ وبقَرٌ ، وطلحةٌ وطلحٌ ، وشجرةٌ وشجرٌ ، ونخلةٌ ونخلٌ .

فإن كان مما يعملهُ الناسُ لم يَجْرِ هذا المَجْرَى . لا يقعُ مثْلُ هذا في جَفْنَةٍ ، وصحفةٍ ، وقصعةٍ . وقد يقولون في مثل سِدْرَةٍ وسِدرٌ ، ودُرَةٍ ودُرٌّ ؛ سِدرٌ ودُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكنَّ شُبّههُ للوزن بظلمةٍ وظُلْمٍ ، وكِسْرَةٍ وكِسْرٍ . قال الشاعر :

(١) الكريمة : اخرج اخرج المصادر وعلى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفي كتاب المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك في كتابه المقصور والمدود ولعل له فيه حجة لا نعلمها وسماعا دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراء خنايخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب الا بالالف »
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة فى الحماسة ج ٣ ص ١١٠-١١١ ومهذب الاغانى ج ٢ ص ٧٨ وذكرها فى موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . . .
فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وتمر والوحدة تمر ونخل ونخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتياء وإذا أردت الكثير صرت الى الاسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . . » وقال فى ص ١٨٤ « ومثل ذلك من المضاعف درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الاسم على فعل ، كما كسروا سدر على سدر »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨-٢٦٩

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مُنْعَمَةٌ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرًّا (١)

وكذلك تومة وتوم (٢) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ نَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيُهْبُ سَاعًا (٣)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :

جِعْثَةٌ وَجِعْثَيْنِ (٤) ، وَخِمَخِمَةٌ وَخِمَخِمٍ (٥) ، وَقَلْقِلَةٌ وَقَلْقِلٍ (٦) .

وفي الزوائد ؛ نحو : شَعْبِرَةٌ وَشَعْبِيرٌ ، وَقَبِيلَةٌ / وَقَبِيلٌ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل

على كثير .

٢
٤٨٥

(١) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى ادرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفدته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : اقمع يا شيخ فقال له : وكيف يقعد من جده بالبواب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سنه فقال قصيدة منها هذا البيت .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والامالي ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعمرين ص ٦-٧
وليس في رواية « المعمرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للبلوي ج ٢ ص ٨٨ ، وحماسة الجحستري ص ٣٢٢ ، وأمالي المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم »
وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا : تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر »
وفي اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهري : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩

الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن لهبه . والساعة : جزء من اجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر على خلاف القياس .

والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١-٤٢

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢

(٤) في اللسان : الجعثننة : ارومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعثن . ومنهم

من يقول للواحد جعثن والجمع الجعثائن .

(٥) في اللسان : الخمخم بالكسر : نبات تعلق حبه الابل قال عنتره

مَارَاغِي إِلَّا حُمُولَةٌ أَهْلِهَا وَشَطَطُ الدِّيَارِ تَسْفَحُ حَبَّ الخِمَخِمِ

ويقال هو بالحاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمخم واحد

(٦) شجر أو نبت له حب أسود .

هذا باب

ما يُجْمَعُ مما عدّة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أَدْنَى العَدَدِ (أَفْعَلَة) (١) . وذلك قولك : قَفِيرٌ وَأَقْفَرَةٌ ، وجريب وأَجْرِبَةٌ ، ورغيف وأَرْغِفَةٌ . فإذا جاوزت أدنى العدد فإنه يجيء على (فُعَل) وعلى (فُعَلَان) (٢) نحو : قَضِيبٌ وَقُضُيبٌ ، ورغيف ورُغْفٌ ، وكثيب وكُثِبٌ ويقال أيضا : رُغْفَانٌ وكُثِبَانٌ وَقُضْبَانٌ فهذا بابيه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعَلَاء) ؛ نحو : نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءٌ ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءٌ ؛ لأنه يجرى مَجْرَى الأسماء ، وَخَمِيسٌ وَأَخْمِيسَاءٌ .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أَفْعَلَاء) (٣) أيضا ؛ كراهية أن تَعْتَوِرَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعِلا) فانه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعل وفعال ، لأن الزيادة التي فيها مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة بنات الاربعة كما لم تجيء الالف التي في (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بعد في الزنة والتحرك والسكون مثلهما ، فهن اخوات ، وذلك بقولك : جريب وجربة وكثيب واكثبة . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأرغفة ، ورغفان ، وجربان ، وكثبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم : رغيف ورغف ، وقليب وقلب ، وكثيب وكثب ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسيبان ، وصليب وصلبان وصلب . »

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء وخميس وأخميساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٢١

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حزين وأحزة وحزان وقال بعضهم : حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب »

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فانه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك شديد وشداد ، وحديد وحداد . »

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشدهاء ، ولبيب وألباء ، وشحيح وأشحاء وانما دعاهم الى ذلك اذ كان مما يكسر عليه فعيل كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعلة نحو أشحة كما كسروه على أفعلاء . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعلة . . نحو أشحة »

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥

الحركات حروف اللين، أو يذهب التشديد فيها فيضعف / الحرف وإنما وقع الإدغام تخفيفاً .
فالمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وحديد وأحذاء ، من قولك : هذا رجل
حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأما ذوات الواو والياء فنحو : نبي وأنبياء ، وشقي وأشقياء ، وغني وأغنياء ، وتقي وأتقياء^(١)
ومن قال : (نبي) فاعلم قال : نُبئاً ؛ لأنَّ (فَعَيْلاً) إذا كان نعتاً فمن أبواب جمعه فُعلاء ؛
نحو : كريم وكُرماء ، وظريف وظُرفاء ، وجليس وجُلَساء . قال الشاعر :

يا خَاتِمَ النُّبُئِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هَذَا كَا^(٢)

ويكون من جمعه فِعَال ؛ نحو : كريم وكِرام ، وظريف وظِراف ، وطويل وطِوال .

فأما ما جُمِعَ في الأسماءِ على (فِعْلَان) فنحو : ظليم وظِلْمان ، وقضيب وقِضبان . فليس من
أصل الباب^(٣) . ولكنه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنه في معنى فُعَال ؛ لأنهما يقعان
لشيء واحد . تقول : طويل وطُوال ، وخفيف وخُفاف ، وسريع وسُراع . / قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ - ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فانه بمنزلة ما
ذكرنا وقالوا : قرى وأقرية . وقریان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجرية
وجربان ومثله سرى وأسرية وسريان وقالوا صبى وصبيان كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغنوا
بصبية عنها » وقال عن تفسير الصفات ص ٢٠٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فان نظير
فعلاء فيه أفعلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرباء ، وأصفياء وذلك أنهم يكرهون
تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه
مندوحة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على فعال
استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقد كسره بعضهم على (فعلان) وهو قليل وذلك
اقولهم : ظليم وظلمان وعريض وعرضان وقضيب وقضبان وأسمننا بعضهم يقول : فصيل وفصلان
شبهوا ذلك بفعال »

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبُهُ سُرَاعَهُ (١)

وثوب رقيق ورُفاق . وهذا أكثر من أن يُحصى .

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع (فَعِيلٍ) (٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرف لينٍ . تقول : غراب وأغربة ، وذباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرَبَان ، وَعِقْبَان (٣) . فأما (غلام) فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلَمَةٌ بقولهم : غِلْمَةٌ (٤) ؛ لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنك حذفت الزيادة . فإذا حَقَّرت (غِلْمَةٌ) فالأجود أن تردّه إلى بنائه فتقول : أَغْيَلِمَةٌ ، وكذلك صَبِيَّةٌ (٥) . ولو قلت : صُبِيَّةٌ ، وَغُلَيْمَةٌ على اللفظ . كان جيِّدا حسنا ، كما قال

الشاعر

(١) في اللسان (سرع) قال ابن بَرِي : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرب :

حتى تروه كاشفاً قِنَاعَهُ
تعدو به سَلْهَبُهُ سُرَاعَهُ

والسَلْهَبُ من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سَلْهَبٌ وسَلْهَبَةٌ للذكر إذا عظم وطالت عظامه .

وفي كتاب التنبهات على أغاليط الرواة (في قسم ما اخذه على فصيح ثعلب)

يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :

خذى به سَلْهَبَةٌ سُرَاعَةً

وروى في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أين دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبُهُ سُرَاعَهُ

وفي الأصل : تعدواو به . وصححه السرافى وترك الالف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعلا) فانه في بناء أدنى العدد بمنزلة

فعال ، لانه ليس بينهما شيء الا الكسر والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبغات وأبغثة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على فعالن وذلك قولك

غراب وغربان ، وخراج وخرجان ، وبغسات وبغثان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلام وغلمان ولم يقولوا : أغلمه استغنوا بقولهم : ثلاثة

غلمة ، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا : افتاء »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصبية عنها »

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرُهُمْ أَنْ زَكَاً (١)

يقال : زكَّ زكيكاً : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاتُ وَزُقَانٌ . ولكن باب جمع (فُعال) في العدد الكثير (فِعْلان) ؛ كما أنَّ باب / جمع (فَعِيلٍ) (فُعْلان) : نحو : ظَلِمَ وَظُلِّمَ ، وَقَضِيَ وَقُضِيَ ، فَأَدْخَلَ كُلٌّ وَاحِدًا مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فباب فَعِيلٍ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ (٢) .

وقد يجي على (فُعْل) (٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبَ ، وَرُغِفَ ، وَكُتِبَ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّدَ وَسُرِّرَ . فِي جَمْعٍ جَدِيدٍ وَسَرِيرٍ - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّدَ ، وَسُرِّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ (٤) .

واعلم أنَّ فَعَالًا ، وَفِعَالًا ، وَفُعَالًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي أَنَّهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ . وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفَ لِينٍ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَدَالَ

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن عن العرب من يقول في تصغير صبيبة صبية فيصغرها على لفظها ويقول الأعمش : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعلة لا طرده في جمع فعيل .

الرمك : جمع أرمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الديق ، يقال : زكَّ زكيكاً : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا أصغروهم كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعمش أي لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغروهم .

والرجز لرؤبة وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ واللسان (صبا) .

والارجوزة في ديوان رؤبة ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كـمسا قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم : ذاب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم أمنوا التضعيف » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣

(٤) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضعيف مستثقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافا فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركة تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .

وَأَقْدِلَةٌ ، وَغَرَالٌ وَأَغْرَلَةٌ . وَتَقُولُ : غِرْلَانٌ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي غَرَابٍ : غِرْبَانٌ . وَتَقُولُ : قُدْلٌ ؛ كَمَا تَقُولُ جُرْبٌ ، وَكُثْبٌ . وَتَقُولُ فِي عَمُودٍ : أَعْمِدَةٌ (١) . وَعُمْدٌ ، وَفِي رَسُولٍ : رُسُلٌ . فَمَجْرَى هَذَا كَلِّهِ وَاحِدٌ . فَإِنْ تَرِكَ مِنْهُ شَيْءٌ مَا فَلَّاسْتَغْنَاءَ عَنْهُ بِغَيْرِهِ . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ الْمُنْهَاجِ الَّذِي وَصَفْتِ لَكَ فَعَلِي تَسْمِيَةَ الْجَمْعِ الَّذِي / ذَكَرْنَا :

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَمُودٌ وَعَمْدٌ ، وَأَدِيمٌ وَأَدَمٌ ، وَأَفِيقٌ وَأَفَقٌ (٢) .

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى مِثَالِ (فُعْلٌ) أَوْ كَانَ وَاحِدًا فَإِنَّ الْإِسْكَانَ جَائِزٌ (٣) ؛ كَمَا جَازَ إِسْكَانَ الْحَرَكَةِ فِي عَضُدٍ هَرَبًا مِنَ الضَّمَّةِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُسُلٌ ؛ وَرُغْفٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ ، وَقَلُوصٌ وَقِلَاصٌ - إِنَّمَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ (فِعَالٌ) (٤) . وَ(فِعَالٌ) إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعًا مَا كَانَ وَصْفًا ؛ نَحْوُ : كَرِيمٌ وَكِرَامٌ ، وَظَرِيفٌ وَظُرَافٌ ، وَنَبِيلٌ وَنِبَالٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩٥ « وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعُولًا) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ إِذَا أُرِدَتْ بِنِسَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ ، لِأَنَّهَا كَفَعِيلٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ زِيَادَتُهَا أَوْ ذَلِكَ قَعُودٌ وَأَقْعُدَةٌ ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ ، وَخُرُوفٌ وَأَخْرَفَةٌ .

فَإِنْ أُرِدَتْ بِنِسَاءِ أَكْثَرِ الْعَدَدِ كَسَرْتَهُ عَلَى (فَعْلَانٍ) وَذَلِكَ خَرَفَانٌ وَقَعْدَانٌ وَعَتُودٌ وَعَدَانٌ خَالَفَتْ (فَعِيلًا) كَمَا خَالَفَتْهَا (فِعَالٌ) فِي أَوَّلِ الْحُرُوفِ وَقَالُوا : عَمُودٌ وَعَمْدٌ وَزَبُورٌ وَزَبِيرٌ ، وَقَدُومٌ وَقَدِمٌ فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَضْبٍ وَقَلْبٍ وَكُثْبٍ » .

(٢) فِي اللِّسَانِ : وَالْمِنْثِيَّةُ : الْجِلْدُ أَوَّلُ مَا يَدْبِغُ ثُمَّ هُوَ أَفِيقٌ وَالْجَمْعُ أَفَقٌ مِثْلُ أُدِيمٍ وَأَدَمٍ وَالْأَفَقُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَلا يَسْبِقُ بِالْجَمْعِ لِأَنَّ فَعِيلًا لا يَكْسُرُ عَلَى فَعْلٍ وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ لا يُقَالُ فِي جَمْعِهِ أَفَقٌ أَلْبَتَهُ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٥٨ « وَإِذَا تَنَابَعَتِ الضَّمَّتَانِ فَإِنَّ هُوَءًا يَخْفَوْنَ أَيْضًا كَرِهُوا ذَلِكَ ، كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوِينَ ، وَإِنَّمَا الضَّمَّتَانِ مِنَ الْوَاوِينَ فَكَمَا تَكْرَهُ الْوَاوَانَ ، كَذَلِكَ تَكْرَهُ الضَّمَّتَانِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنَ الْوَاوِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : الرِّسْلُ وَالطَّنْبُ وَالعَنْقُ وَيُرِيدُونَ الرِّسْلَ وَالطَّنْبُ »

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩٤ « وَقَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ شَبَّهُوهُ بِظَرِيفٍ وَظُرَافٍ وَدَخَلَ مَعَ الصِّفَةِ فِي بِنَائِهَا ، كَمَا دَخَلَتْ الصِّفَةُ فِي بِنَاءِ الْأَسْمِ وَسْتَرَاهُ فَقَالُوا : فَصِيلٌ حَيْثُ قَالُوا : فَصِيلَةٌ كَمَا قَالُوا ظَرِيفَةٌ وَتَوَعَّمُوا الصِّفَةَ حَيْثُ أَنْشَأُوا وَكَانَ هُوَ الْمُنْفَصِلُ مِنْ أَمِهِ . . . »

في الأصل كان نعتاً ، وإن جرى مَجْرَى الأسماء ؛ لأنَّ الفصيل هو حدث المفصول من أمه ،
والقلوص ما حدث ولم يُسنن .

واعلم أنَّ قولهم : ظريف وظروف^(١) إنما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على
ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير .
والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أن نبهت على أن في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله :
قال أبو عمر
وهذه المسألة مما وجه إليها نقده المبرد ويغلب على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب
من نقد المبرد

وقد لخص السيرافي الخلاف بين الخليل والجرمي فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسماً للجمع في ظريف أو يجعله جمعاً لظرف وإن كان لا يستعمل
ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال عدل في معنى عادل
وقال أبو عمر الجرمي : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف إلا يجمع على
ظروف ، كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير البسبب وليست بمنزلة مذاكير ،
لأنك لو صغرت ظروفًا قلت : ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير قلت : مذكيرات
لم ترده إلى ذكر .
ورد ابن ولاد على المبرد فقال :
قول أبي عمر : أن ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد .
وبين اللفظين فرقان :
ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زبد وأزناد ، وفرد وأفراد . وكان البسبب
أن يبني على أفعل كفلس وأفلس وكلب وأكلب . وإنما شبه بجذع وأجداع وقفل وأقفل فحمل على
غير باب ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .

مثال فُلُوسٍ وأَسود ، وكذلك فُلُوٌّ (١) وأَفلاء ، وَخَدُوٌّ وأَعْداء . إِنَّمَا جاء على حذف الزيادة ؛ كقولهم ؛ عَضُدٌ وأَعْضَاد .

٢
٤٩٠

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بعضه على بعض .

= وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فعليل) والذي يجانسه في البناء ويقاربه فعال كغزال وفعال كحمار وفعول كرسول . فهذه أخواته ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على (فعول) فيكون ظروف شاذا قد حمل على ما قاربه من الأبنية ، ولم يحمل على بابيه كما فعل ذلك في فعل وفعل وفعل وليس يقال في هذا انه جاء على غير بناء واحده ، كما كانت ملامح ومذاكير على غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضا بمنزلة ركب ، وجامل وباقر ، لأن هذه الجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم : هذا الركب ، وهذا الجامل . فأما ظروف ومذاكير فجمع ، لأنك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ، وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحده ، وليس هو بموحد اللفظ كالركب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا قسم سيبويه هذه الجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

وانما لحقه الغلط في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكر الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقا . والعلة في ذلك ان واحد مذاكير يأتي أبدا في القياس على طريقة واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل انما هو جمع لمفعال أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع الى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وأما ظروف فهي فعول و (فعول) تأتي جمعا لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثلان من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعه على واحده المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحدها من لفظها بمستعمل . وواحد ظروف من لفظها مستعمل وان لم يكن مكسرا عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وانما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وان لم يكن مكسرا عليه الجمع مذكر ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عبايد ، لأنهم لم يقولوا : عبيد ولا عباد . فأنت لو حقرت عبايد لقلت : عبيديون أو عبيديات . وانما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وان كان واحدا من لفظه وانما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلس . ولو صغرت هذا كله لرددته الى الواحد . المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وان كان غير مكسر عليه . فتقول : شويهدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهدا وجالسا ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عبايد . لم يستعمل له واحد من لفظه فلذلك حقرته على واحده في القياس . اذ لم تجد له واحدا في الاستعمال من لفظه ، الا ترى أن سيبويه قد جمع ظروفًا وعبايد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى وافترقا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الانتصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠

(١) كقنو ، وعدو ، وسمو : المهر .

هذا باب

جمع ما احقته الهمزة في أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أَفْكَلٍ وَأَيْدِعٍ وَإِضْبَعٍ وَإِثْمِدٍ وَأُبْلُمٍ (١) . فهذه الأسماء كلها تُجمع على أفعال ؛
نحو : أَفَاكِلٍ ، وَأَصَابِعٍ ، وَأَبَالِمٍ .
وكذلك (أَفْعَلٌ) الذى لا يَتَمَّ نَعْتًا إِلَّا بِقَوْلِكَ : من كذا يَجْرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ (٢) . تقول :
الْأَصَاغِرُ وَالْأَكَابِرُ .

وكلُّ (أَفْعَلٍ) مَّا يَكُونُ نَعْتًا سَمَّيْتُ بِهِ فإِلى هَذَا يَخْرُجُ . تقول : الْأَحْمَرُ ، وَالْأَحْمَاسُ ،
وما كان من هَذَا لِلأَدْمِيِّينَ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ كما قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ
وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ) (٣) و(قُلْ هَلْ أَنْبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (٤) فهذا كله على هذا .
ومؤنث (أَفْعَلٌ) الذى يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الْأَصْغَرُ وَالصُّغْرَى وَالْأَكْبَرُ
وَالْكُبْرَى ، وَالْأَمْجَدُ وَالْمَجْدَى (٥) .

(١) الافكل : الرعدة . الايدع : الزعفران . الاثمد : حجر يتخذ منه الكحل . الابلم :
الخصوص .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفعال ، ألا ترى
أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لا تقول رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول :
الإصغرة ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا فى
الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجلد وافكل ، كما قالوا : الإباطح ، والاساود حيث استعمل
استعمال الأسماء .

وان شئت قلت الاصغرون ، والاكبرون فاجتمع الوو والنون والتكسير ههنا .
وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١

(٤) الكهف : ١٠٣

(٥) فى التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى ما
ملخصه : ولا يستغنى فى الجمع والتثنية عن السماع . فان الأشرف والأظرف لم يقل نيهما =

وجمعه بالألف والتاء . تقول : الصغريات ، والكبيريات ، وتكسره على (فعل) (١) ؛ لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فعل) . فتقول : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر ، كما / تقول : ظلمة وظلم ، وعرفة وعرف .

فإن كان (أفعل) نعتاً مكتفياً فإن جمعه على (فعل) (٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أحمر وحمر ، وأخضر وخضر ، وأبيض وبيض ، فانكسرت الباء لتصح الياء ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسود وسود ، وأحوى وحوى .

وكذلك مؤنثه . تقول : حمراء وحمر ، وصفراء وصفر .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصفروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس في الخضراوات

= الاشارف ، الشرفى ، والاطراف ، الظرفى . كما قيل ذلك فى الاطول ، والافضل . وكذلك الاكرم ، والامجد قيل فيهما : الاكازم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى ، والمجدى .

ويرى الرضى فى كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل الحلى بأل قياسى (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) . وصنيع المبرد هنا ثم عدده ذلك من المقصورات قياسى ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « واما ما كان عدة حروفه اربعة احرف وكان فعلى فعل فانك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والاولى والاول وقال تعالى جده (انها لاحدى الكبر) »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « واما (أفعل) اذا كان صفة فانه يكسر على (فعل) كما كسروا (فعولا) على (فعل) لأن (أفعل) من الثلاثة وفيه زائدة ، كما أن فى فعول زيادة وعدة حروفه كعدة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون فى أفعل الجمع العين الا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وبيض وأسود وسود وهو مما يكسر على (فعلان) وذلك حميران وسودان وبيضان وشمطان وادمان والمؤنث من هذا يجمع على فعول وذلك حمراء وحمر وصفراء وصغر »

صَدَقَةٌ^(١) «لأنه ذهب مذهب الاسم . والخضراوات في هذا الموضع : ما أُكِلَ رَطْبًا ، ولم يصلح أن يُدخِرَ فيؤكلَ يابسًا .

ولو سُميت رجلا (أَحْمَر) لم يجز في جمعه حُمْرٌ ؛ لأنَّ هذا إنما يكون جمعًا لما كان نَعْتًا ، ولكن أحامر . فهذا جملة هذا الباب .

* * *

/ وما كان من الأسماء على (فَاعِلٍ) فكان نَعْتًا فَإِنَّ جَمْعَهُ (فَاعِلُونَ) ؛ لأنَّ مؤنثه تلحقه الهاء ، فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك : ضارب وضاربون ، وقائم وقائمون . والمؤنث : قائمة وقائمات ، وصائمة وصائمات . فهكذا أمرُ هذا الباب .

٢
٤٩٢

فإن أردت أن تكسّر المذكر فإن تكسيره يكون على (فُعَلٍ) ، وعلى (فُعَالٍ)^(٢) . فأما (فُعَلٌ) فنحو : شاهد وشُهد ، وصائم وصُوم . و (فُعَالٌ) ؛ نحو : ضارب وضُرَاب ، وكاتب وكُتَّاب .

ولا يجوز أن يجمع على (فواعِل)^(٣) ، وإن كان ذلك هو الأَصْل ؛ لأنَّ (فاعِلَةٌ) تُجمع على (فواعِل) . فكَرِهوا التَّبَاسُّ البَنَاءَيْنِ ؛ وذلك نحو : ضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس ، وكذلك جميع هذا الباب .

(١) ضعفه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوي في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الفريري في مختصر الدارقطني : وفيه الحارث بن نيهان - ضعفوه وعقبه الترمذي بقوله : اسناده غير صحيح وقال الذهبي في المهذب : منقطع وقال عنه أيضا : طرفه واهية . وانظر نصب الراية للزيلعي ج ٢ ص ٣٨٨-٣٨٦ (٢) في سيبويه ج ٢ ط ٢٠٦ « واما ما كان (فاعلا) فانك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المصر وقوم شهد ، وبازل وبزل ، وشارد وشرد ، وسابق وسبق ، وقارح وقرح ، ومثله من بنات البياء والواو التي هي عينات صائم وصوم ، ونائم ونوم ، وغائب وغيب ، وحائض وحيض . ومثله من الواو والياء التي هي لامات غزى وعفى . ويكسرونه أيضا على (فعال) وذلك قولك : شهاد وجهال وركاب وعراض وزوار وغياب وهذا النحو كثير » .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ١٢٠-١٢١

وقد قالوا : فارسٌ وقوَّارس ؛ لأنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء . فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل .

وقد قالوا : هالك في الهوالك ؛ لأنه مثل مستعمل . والأمثال تجري على لفظ واحد . فلذلك وقع هذا على أصله :

وإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

٢
٤٩٣

/ وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ^(١)

فأما قولهم : عائذٌ وعوذ ، وحائِلٌ وحوْل ، وهالكٌ وهلكى ، وشاعرٌ وشعراء - فمجموع على

غير بابيه .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فإنه جاء على حذف الزيادة كما نقول : ورد ووُرد^(٢) ،

وأسد وأُسد .

وأما (هَلَكى) فإنما جاء على مثال (فَعِيل) الذى معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون

على (فَعَلَى) ؛ نحو : جريحٌ وجرحى ، وصريعٌ وصرعى ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان

(هالك) إنما هو بلاءٌ أصابه كان فى مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلَى) ؛ لأنَّ معناه معنى (فَعِيل)

الذى هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومرضى ؛ لأنه شئٌ أصابه ؛ وأنت لانقول : مريضٌ

ولا ممرض^(٣) .

(١) تقدم فى الجزء الاول ص ١٢١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا: فرس ورد ، وخيل ورد »

الوردة: حمرة تضرب الى صفرة. فى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيرا على فعل بضمين كبزل وشرف تشبيها بفعل لمناسبته له فى عدد الحروف ثم تخفف عند تميم باسكان العين » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : انما قالوا مرضى وهلكى وموتى وجربى

واشبه ذلك ، لأن ذلك امر يبتلون به ، وادخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : شَاعِرٌ وَشُعْرَاءُ^(١) فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (فَعِيلٍ) الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ نَحْوُ : كَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ ، وَظَرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ . وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِمَنْ قَدْ اسْتَكْمَلَ الظَّرْفَ وَعُرِفَ / بِهِ . فَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا الْبَابِ . فَلَمَّا كَانَ (شَاعِرٌ) لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ هَذِهِ صِنَاعَتُهُ ، وَكَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ بِالزِّيَادَةِ ، وَأَصْلُهُ الثَّلَاثَةُ - كَانَ بِمَنْزِلَةِ (فَعِيلٍ) الَّذِي ذَكَرْنَا .

ف(فَاعِلٍ) وَ(فَعِيلٍ) مِنَ الثَّلَاثَةِ وَفِي ...^(٢) صِنْفٍ مِنْ هَذَا زَائِدَةٌ وَهِيَ حَرْفُ اللَّيْنِ ؛ كَمَا هِيَ فِي الْبَابِ الَّذِي هُوَ مِثْلُهُ . فَلذَلِكَ حُمِلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ .

وَقَدْ قَالُوا فِي (فَعِيلٍ) : شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ؛ كَمَا قَالُوا : أَقْمَارٌ وَأَصْنَامٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : خَادِمٌ وَخَدَمٌ ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ - فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَمْعِ (فَاعِلٍ) عَلَى صِحَّةٍ . إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ لِلْجَمْعِ . وَلَكِنَّهُ فِي بَابِهِ كَقَوْلِكَ : عَمُودٌ وَعَمَدٌ ، وَأَفِيقٌ وَأَفَاقٌ ، وَإِهَابٌ وَأَهَبٌ .

وَلَوْ قَالُوا : (فُعُلٌ) لَكَانَ مِنْ أَبْوَابِ جَمْعِ (فَاعِلٍ)^(٣) ؛ كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي (فَعِيلٍ) وَ(فُعُولٍ) وَجَمِيعَ بَابَيْهِمَا : (فُعُلٌ) لَكَانَ الْبَابَ ؛ نَحْوُ : كِتَابٌ وَكُتُبٌ ، وَإِهَابٌ وَأُهَبٌ ، وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ ، وَكَذَلِكَ كَاتِبٌ وَكُتِبَةٌ ، وَعَالِمٌ وَعَلَمَةٌ ، وَفَاسِقٌ وَفَسَقَةٌ^(٤) .

(١) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٢٠٦ . وَقَدْ يَكْسِرُ عَلَى (فَعْلَاءِ) شَبَهَ بِفَعِيلٍ مِنَ الصِّفَاتِ ، كَمَا شَبَهَ فِي فِعْلِ بَفِعُولٍ وَذَلِكَ شَاعِرٌ وَشُعْرَاءٌ ، وَجَاهِلٌ وَجُهَلَاءٌ ، وَعَالِمٌ وَعُلَمَاءٌ يَقُولُهَا مِنْ لَا يَقُولُ إِلَّا عَالِمٌ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ إِذَا كَانَ لِلْأَدَمِيِّينَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ . . . وَلَيْسَ فِعْلٌ وَفَعْلَاءٌ بِالْقِيَاسِ الْمَتَمَكِّنِ مِنْ ذَا الْبَابِ . . !

(٢) شَبَهَ سَيَبُويَه فَاعِلًا بِفَعِيلٍ فِي أَنْ كِلَا مَنِهَمَا يَكُونُ صِفَةً ٢ ص ٢٠٦ . فَيُظْهِرُ أَنَّ السَّاقِطَ هُنَا يَدُورُ حَوْلَ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ كِلَا مَنِهَمَا فِيهِ حَرْفُ لَيْنٍ زَائِدٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ لَفْظَةً « بِنَائِهِمَا » .

(٣) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٢٠٦ « وَكَسَرَ عَلَى (فَعُلٍ) لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالزَّنَةِ وَعِدَّةِ الْحُرُوفِ ، وَذَلِكَ بِأَزْلِ وَبَزْلِ وَشَارْفٍ وَشُرْفٍ ، وَعَائِدٌ وَعَوْدٌ ، وَحَائِلٌ وَحَوْلٌ ، وَعَائِطٌ وَعَيْطٌ » وَجَاءَ أَيْضًا فِي قَوْلِ الْأَعَشِيِّ :

إِنْ تَرَكَّبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشْرٌ نُزُلٌ

وَقَدْ تَكَلَّمَ سَيَبُويَه فِي ج ١ ص ٤٢٩ عَلَى رَفْعِ تَنْزَلُونَ .
وَإِنظُرِ الْخُرَازَنَةَ ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وَدِيَوَانَ الْأَعَشِيِّ ص ٦٣ وَالْمَفْضِيَّ ج ٢ ص ١٩٧
(٤) فِي سَيَبُويَه ج ٢ ص ٢٠٦ « وَيَكْسِرُونَهُ عَلَى (فَعْلَةٍ) وَذَلِكَ فَسَقَةٌ ، وَبَرَّةٌ وَجَهْلَةٌ وَظَلْمَةٌ وَفَجْرَةٌ وَكُذْبَةٌ ، وَهَذَا كَثِيرٌ ، وَمِثْلُهُ خُونَةٌ وَحُوكَةٌ وَبَاعَةٌ » .

فإن كان (فاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما فيه لآمان كان جمعه على (فَعْلَة) (١) ؛ لأنَّ فيه مُعاقبةً لفَعْلَة في الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقضاة ، وغازٍ وغزاة / ، ورامٍ ورُماة .

٢
٤٩٥

والمعتلُّ قد يختصُّ بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنَّ المعتلَّ يكون على مثل (فَعِيل) ، ولا يكون مثلُ ذلك في الصحيح ؛ نحو : سيّد ، وميِّت ، وهين ، ولين ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلاّ (فَعِيل) نحو : جيِّدَر (٢) ، وصيرف . ويجيء المصدر في المعتل على (فَعْلُولَة) . ولا يكون مثلُ هذا في الصحيح ، وذلك نحو : كيئونة ، وقيدودة ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنَّ المعتلَّ يختصُّ بالبناء الذي لا يكون مثله في الصحيح .

(١) تقدم في الجزء الاول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتي ايضا :
وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في ان نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يعيش والرضى ينسبان اليه القول بانه اسم جمع .
في شرح المفصل لابن يعيش ج ٥ ص ٥٤ « وكان ابو العباس محمد بن يزيد يذهب الى ان ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة انما هي أسماء للجمع » .
وفي شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ١٥٦ « واذا كسر على فعلة في المعتل اللام بضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد العين .
وذهب المبرد الى أنه اسم جمع كفرة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع » .
وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .
(٢) الجيدر : القصير .

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْلَامٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ (١)

اعلم أنَّكَ لو سَمَّيت رجلاً (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَعْمَرُ ، وَأَسْعَدُ (٢) .
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ؛ كما كنت قائلًا : فُلْسٌ وَأَفْلُسٌ وفُلوسٌ ، وكُعبٌ
وَأَكْعُبٌ وكُعُوبٌ . قال الشاعر :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِإِذْخَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذَكَرَ الْعُمُورُ (٣)

/ وقال آخر :

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ (٤)

فَأَمَّا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَهُوَ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ لَيْسَ فِيهِ هَاءُ التَّانِيثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم انك اذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار ان شئت ألحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وان شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . »

فمن ذلك اذا سميت رجلاً بزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار ان شئت قلت : زيدون ، وان شئت قلت : أزيد كما قلت : أبيات ، وان شئت قلت : الزيود ، وان شئت قلت العمور والاعمر . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمور .

شيد : رفع وطول وأصل التشييد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالی ، ووزارة وعمرو من بنى دارم .

نسب البيت في سيبويه الى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسبته اليه الأعلام والمخصط ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمر) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سعود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحي ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢ .

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد ص ٩٩-١٠٢ ، وبعضها في الاصمعيات ص ١٦٦-١٦٧ وانظر المخصص ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

* أَنَا ابْنُ سَعْدِ أَكْرَمِ السُّعْدِيْنَا (١) *

فَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْدِ) (٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي مِثْلِ كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ؛ لِأَنَّ (هِنْدَ) ، اسْمٌ مُؤنَّثٌ فَجَمَعْتَهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَكَذَلِكَ قَدِرٌ . وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهَا مُؤنَّثًا فَأَرَدْتَ تَكْسِيرَهُ قُلْتَ : أَهْنَادٌ ، وَهُنُودٌ : كَمَا تَقُولُ : جِذَعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجُدُوعٌ . وَفِي (جُمْلٍ) : أَجْمَالٌ وَجُمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدُ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَى الْخَوَالِدِ وَالْهُنُودِ (٣)

٢
٤٩٧

فَإِنَّ سَمَّيْتُهَا (جُمْلًا) وَ(حُسْنًا) قُلْتَ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ / ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلَمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ . وَتَقُولُ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلَمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ ، وَتَقُولُ : جُمَلَاتٌ ، وَحُسْنَاتٌ ، كَمَا تَقُولُ : ظُلَمَاتٌ ، وَغُرَفَاتٌ .

فَإِنَّ قَيْلَ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ مِثْلُ كِسْرٍ - فَكَذَلِكَ جُمْلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلُ ظَلَمٌ وَغُرْفٌ فَجَيِّدٌ بِالْغَاءِ . وَلَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقُلْتَ : أَقْدَامٌ (٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَصْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمؤنَّثِ مَجْرَى وَاحِدًا .

(١) اسْتَشْهَدْ بِهِ سَيْبُوِيهِ فِي ج ١ ص ٢٨٩ فَقَالَ : زَعَمَ يُونُسُ : أَنَّهُ سَمِعَ رُوْبَةَ يَقُولُ : أَنَا ابْنُ سَعْدِ أَكْرَمِ السُّعْدِيْنَا نَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ وَذَكَرَهُ فِي ج ٢ ص ٩٦ عَلَى جَمْعِ سَعْدٍ جَمْعٌ مَذَكَّرٌ سَالِمًا . وَالرَّجَزُ لِرُوْبَةَ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩١

(٢) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ٩٧ « وَأَنَّ سَمَّيْتُهَا بِهِنْدٍ أَوْ جَمْلٍ فَجَمَعْتَ بِالتَّاءِ فَقُلْتَ جَمَلَاتٌ تَقُلْتَ فِي قَوْلٍ مِنْ ثَقَلِ ظُلَمَاتٌ وَهِنْدَاتٌ فَيَمُنْ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كِسْرَاتٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كِسْرَاتٌ

وَأَنَّ شِئْتَ كِسْرَتٌ كَمَا كِسْرَتُ بَرْدًا وَبِشْرًا فَقُلْتَ : أَهْنَادٌ وَأَجْمَالٌ » وَقَالَ فِي ص ٩٨ « وَقَالُوا الْهِنُودُ كَمَا قَالَوا الْجُدُوعُ » وَقَالَ فِي ص ٩٦ « وَإِذَا جَمَعْتَ اسْمَ امْرَأَةٍ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ أَنْ شِئْتَ جَمَعْتَهُ بِالتَّاءِ ، وَأَنَّ شِئْتَ كِسْرَتَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْسِرُ عَلَيْهِمُ الْأَسْمَاءَ لِلْجَمْعِ » .

(٣) اسْتَشْهَدْ بِهِ سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ٩٨ عَلَى تَكْسِيرِ خَالِدَةَ عَلَى خَوَالِدٍ وَهِنْدَ عَلَى هِنُودٍ وَخَالِدٌ مَرْحَمٌ خَالِدَةٌ

وَالْبَيْتُ لِحَرِيرٍ مِنْ اقْصِيْدَةِ طَوِيْلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٠ - ١٦٩ يَهْجُو فِيهَا التَّيْمَ وَانظُرِ الْمَخْصُصَ ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ٩٧-٩٨ « وَأَنَّ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجَمَعْتَ بِالتَّاءِ لثَقَلَتْ كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وَجَمَلَاتٌ ..

وَأَنَّ شِئْتَ كِسْرَتٌ كَمَا كِسْرَتُ حَجْرًا .. »

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّنت :ذكرًا قات : قَدَمُونَ ؛ كما تقول : في حَسَن اسم رجل :
حَسُون . وعلى ما بيّنت لك يجرى في الجمع المسلّم المؤنث . فكلُّ ما كان يقع على شيءٍ قَبْلَ
التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأما الجمع المسلّم فممنثقل بالتأنيث والتذكير .
ولو سمّيت امرأة عبلة أو طلحة لقلت : عيال وطلّاح^(١) . ولم يجر أن تقول في طلحة : طلّح ؛
لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء إنما يكون للأنواع ؛ كقوالك : تمرّة وتمر ، وسبرة
وسبدر ، وشعيرة وشعير .

ولو سمّيت رجلا بفخذ لقلت في / التفسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلًا قبل التسمية به .
فأما الجمع المسلّم ففخذون . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِيبُ إن شاء الله .

٢
٤٩٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلا أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالتاء
لثقات ، كما ثقلت تمرّة لأنها صارت اسما وقد قالوا العبلات فثقلوا حيث صارت اسما وهم
حي من قريش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥

هذا باب

ما كان اسماً على فاعلٍ غيرٍ نعتٍ معرفةً أو نكرةً

إعلم أنّ ما كان من ذلك لآدميينٍ غيرٍ ممتنعٍ من الواو والنون . لو سمّيت رجلاً (حائماً) أو (عاصماً) لقلت : حائِمْونَ ، وعاصِمْونَ . وإن شئت قلت : حَوَاتِمَ وعَوَاصِمَ ؛ لأنّه ليس بنعتٍ فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنّثه ، ولكنّه اسم . فحكّمه حكمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون . ولكنك تقول : قوادم في قادم الناقة ، وتقول : سواعِد في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب (١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزّ وجلّ في غير الآدميين : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ / وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (٢) .

٢
٤٩٩

فالجواب عن ذلك : أنّه لما أخبر عنها بالسجود - وليس من أفعالها وإنّما هو من أفعال الآدميين - أجراها مجراهاهم ؛ لأنّ الآدميين إنّما جُمِعوا بالواو والنون ، لأنّ أفعالهم على ذلك . فإذا ذكّر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسرون .

وكذلك قوله عزّ وجلّ : (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (٣) . لما أخبر عنها أنّها تفعل - وإنّما حقيقتها أن يفعل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فانه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوابق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجر وحجران ، وسال وسلان ، وحائر وحوران . . »

(٢) يوسف : ٤

(٣) الانبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) (١) . إنما ذلك لدعواهم أَنَّهَا فَعَّالَةٌ ، وَأَنَّهَا تُعْبَدُ بِاسْتِحْقَاقٍ ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ) (٢) ومثله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) (٣) لَمَّا / جعلها مُخَاطَبَةً وَمُخَاطَبَةً . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَزَّزَتْهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعِشَ دَنَوًا فَتَصَوَّبُوا (٤)

لما ذكرت من أَنَّهُ جعل الفِعْلَ لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الانبياء : ٦٣

(٢) الانبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفى سيبويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل فى فلك يسبحون) و (رأيتهم لى ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم انه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه ، كما تحدث عن الأناسى ، وكذلك (فى فلك يسبحون) لأنها جعلت فى طاعتها وفى انه لا ينبغى لاحد ان يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغى لاحد ان يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويبصر الامور »

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعش لاخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الاميين

واقال ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذى جراه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذى سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التفسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (الا الذى آمنت به بنو اسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون »

التمزز : تمصص الشراب قليلا قليلا ، مزه يمزه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها

وبنات نعش : من منازل القمر الثمانية والعشرين

وتصوب بنات نعش : دنوها من الافق للغروب

وصف خمرا باكرها بالشرب عند صباح الديك

فى الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعش للمصرفة والتأنيث وقال

السدمايينى : الظاهر انه جائز لا واجب لانه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجعدى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطى ص ٢٦٥

حتى يُفِيدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعُشُ وَيَرَهْنَكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا^(١)
فقال : من بنيه لما خبر عنه بهذا الفعل .

(١) في اللسان (رهن) وشاهد رهنته الشيء قول الاعشى :
حتى يفيدك من بنيه رهينة ..
وروى يفيدك بالفاء كما روى كذلك في ديوان الاعشى ص ٢٣١
وخطأ الأستاذ الميمنى فى تعليقه على السمط ج ١ ص ١٥٦ رواية يفيدك بالفاء
وقال : الصواب بالقاف وهو فى أصل المقتضب بالقاف .
ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلا : اعطاه اياها .
والبيت من قصيدة طويلة للاعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٣٣ واقبله
آليت لا نعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا
والمعنى : حلفت على الا نعطيه الرهائن حتى ترهنه نجوم نعش ابنائها او يرهنه السماء
الفرقدا .. والمعنى : لا يكون ذلك ابدا

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصليّة أو فيها حرف زائد

اعلم أنّ جميعها^(١) كلّها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحركاتها
تقول في جعفر : جعفر ، وفي سلّهب : سلّهب ، وفي جدول : جدول ، وفي عجوز : عجائز ،
وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / ؛ كما قال الشاعر :

٢
٥٠١

أُسودُ شَرِي لا قَتُ أُسودُ خَفِيّةٌ تَساقَتُ على لَوْحِ دِمَاءِ الأَساودِ^(٣)

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ؛ لأنّهما - وإن كانا نعتين - قد
أُجرِيا مُجرى الأسماء في معناها .

- (١) جميع وعامة يجوز أن تليهما العوامل وهما على حالهما في التوكيد (الاشموني ج٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون كلهم اسماص ٣٣٥ من الثالث
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الاربعة لا زيادة فيه فانه يكر على
مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع وضفادع وحرج وجارج وخنجر وخناجر وجنجن
وجناجن وقمطر وقماطر فان عنيت الأقل لم تجاوز ذا .. »
(٣) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا
على حرد - وفسره بقوله : على حرد : على قصد
وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب
وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطش .
الشري : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة
خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضا
الاساود : جمع اسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان
وصفا لجمع على فعل (بضم فسكون)
والبيت للأشهب بن رميلة
انظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمدود لابن ولاد ص ٥٨ والمختصص
ج ١١ ص ٤٨ والعيني ج ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٢٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الاباطح والاساود حيث استعمل استعمال
الأسماء »

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى
الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسعة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل
وطين مختلطة

وكذلك (الأذهم) إذا عنيت الحية فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذهم) إذا عنيت القييد . قال الشاعر :

هو القَيْنُ وابنُ القَيْنِ لاقَيْنَ مثله لفتحِ المساحي أو لجذلي الأدهم^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت

حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول ،

وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨-١٧٩ : أسودان عنيت به الحية وأدهم إذا عنيت به القييد وأبطح إذا عنيت به المكان المنبطح وأبرق إذا عنيت به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعنا تقول في جمعها : الإباطح والإبارق والإادهم والأساود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحاة وهي المجرفة من حديد يسحى بها الطين عن وجه الأرض .
وفطحها : جعلها عريضة

وفى اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحاة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت .
خبر لا (مثله) لأنه لا يعرف بالإضافة

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣-٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدّ من حذف حرف / ليكون على مثال الجمع .
والحرف الذى تحذفه هو الحرف الأخير ؛ وذلك لأنّ الجمع يسلم حتى ينتهى إليه فلا يكون له
موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سفارج ، وفى فرزدق : فرازد ، وفى شمردل^(١) : شمّارد ،
وكذلك جميع هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فرازق ، وليس ذلك بالجيد ؛ وذلك لأنّ الدال من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلما كانت كذلك ، وقربت من الطرف حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل فى جحمرش : جحارش ؛ لتباعد الميم من الطرف . فهذا يجرى مجرى الغلط . والباب
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنّهم يتنكبون . جمع بنات الخمسة^(٢) ؛ لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .
فلذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشمردل : الفتى السريع من الأبل

(٢) ذكر سيبويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسى المجرى مستكره

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكسييره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب

ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

٢
٥٠٣
فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحار^(١) ؛ وكان / الأصل صحارى .
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف بُدُّ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيح ، وفي سِرْدَاح : سِرَادِيح ، وفي جُرْمُوق :
جِرَامِيق^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قِنَادِيل . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الالفان في آخره للتأنيث
وذلك أقولك : صحراء وصحارى وعدراء وعدارى واقد قالوا : صحار وعدار وحذفوا الالف التي
قبل علامة التأنيث .. »

(٢) جاء هذا الاصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك
وقد أغدو على أشقر يَغْتَالُ الصَحَارِيَا

انظر شواهد الشافية ص ٩٥
(٣) السرداح : الناقة الطويلة او السمينة. الجرْمُوق : ما يلبس فوق الخف

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فِعَال) (١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا .
وذلك قولك : صَحْفَة وصِحَاف ، وقَصْعَة وقِصَاع ، وجَفْنَة وجِفَان .

وأما قولهم : جَفْنَة ، وجِفَن ، وِضِيعَة وِضِيعَ - فليس الباب ، إنما هي أسماء للجمع . وإنما
الكلامُ جَفْنَات وجِفَان ، وصحفات وصِحَاف ، وِضِيعَات وِضِيعَ .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث / ؛ نحو : حُبْلَى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا -
فإن جمعه أن تقول في حُبْلَى : حُبَلِيَّات ، وفي دُنْيَا : دُنْيِيَّات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرِيَّات . وكذلك
هذا البابُ أَجْمَعُ .

وأما ما كان منه مؤنثاً من (أفعل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر
من عمرو - فإن تكسيره على (فعل) . تقول : الدنيا والدُّنْيَى ، والقُصْيَا والقُصَى . وكذلك إن
قلت : القصوى (٢) ، والكبرى والكُبْرَى ، والصغرى والصُّغْرَى .

وإن لم يكن مؤنثاً لأفعل فإنه يجمع على (فعالي) في وزن فعال ، كما قلت في جعفر :
جعافر (٣) ، وفي جُنْدُب : جنادب . وذلك قولك في حُبْلَى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فاذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على فعال وذلك
قصعة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فعول وهو قليل
وذلك قولك بكرة وبدور ٠٠ »

(٢) انظر الجزء الاول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلى أفعل
فانك تكسره على (فعل) وذلك قواك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف
وكان آخره الف التانيث فان أردت أن تكسره فانك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبنى
على فعالي وتبدل من الياء الالف وذلك نحو قواك في حبلَى : حبالَى ، وفي ذفرى ذفارى .
وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم ينونوا ذفرى »

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفْرَى : ذَفَارَى (١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرَطَى : أَرَأَطَى (٢) .

(١) ذفرى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ، ومن لم ينون جعل الألف للتأنيث وقد صرح بذلك المبرد فى الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الاصل وقال سيبويه ج ٢ ص ٨-٩ « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة فتونوا وهى اقلهما وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا ان يجعلوها الف تأنيث فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء فى جواب أما وذلك إنما يكون فى الضرورة كما صرح بذلك فى موضعه)

الذفرى : الموضع الذى يعرق خلف اذن الناقة

(٢) جعل المبرد ألف أرطى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهول فالاجماع على أن الألف زائدة لللاحق بجعفر بدليل تنوينها ولاحق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد فى اربعة مواضع من المتنضب

قال فى الجزء الثانى ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أرطى وعلقى ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول فى الواحدة أرطاة وعلقاتة وهذا مبين فى باب التصريف وقال فى ص ٥٢٧ وذلك قولك فى أرطى اربط لان أرطى ملحق بجعفر وليست الفه للتأنيث الا ترى أنك تقول فى الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث

وقال فى الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أرطى ملحق بجعفر ووزنه فعلى ملحق بفعلل وعلى ذلك تقول فى الواحدة أرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة لللاحق فى الكامل ج ٦ ص ١٩٩ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأروطى كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٢٤٤ وتصريف المازنى ج ١ ص ٣٥-٣٦ والنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف

وفيه زيادتان مُلحِقَتان أو غير مُلحِقَتين

إِعلم أَنَّهُ ما كان كذلك تما استوت فيه زيادتان فَإِنَّكَ في / حذف ما تشاءُ منهما مُخَيَّر إذا كانتا متساويتين ، إِمَّا مُلحِقَتان وإِمَّا غير مُلحِقَتين ؛ وذلك قولك . حَبَنْطَى ودَلَنْطَى وَسَرَنْدَى (١) فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلحِقَتان بباب سفرجل .

فإن شئت قلت : حَبَاطِ . ودَلَاظِ . وَسَرَادِ . وإن شئت قلت : حَبَانِظِ . ودَلَانِظِ . وَسَرَانِدِ ؛ لأنَّ الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .

ومن ذلك قَلَنْسُوة (٢) ؛ لأنَّ الواو والنون زائدتان وهى على مثال قَمَحْدُوة . فإن شئت قلت : قَلَانِسِ فحذفت الواو ، وإن شئت : قلت : قَلَانِسِ فحذفت النون .

وكذلك فَعْلُهُما . يقال تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّنَسَى . والتصغير على هذا جرى .

فَأَمَّا جَحَنْفَل (٣) فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنْفَل لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أَن كلَّ شئٍ حذفت منه فالعوض فيه جائز . وهى ياء تلحق قبل آخره .

وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَنْطَى : حَبَاطَى إن حذفت النون

وعوّضت . وإن حذفت الألف وعوّضت قلت : حَبَانِيطِ . والتصغير على هذا يَجْرَى (٤) .

(١) تكلم سيبويه عن زيادتي حبنطى فى التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى الحبنطى : القصير العظيم البطن ، الدلنطى : الشديد الدفع يقال دلفه بمنكبه : اذا دفعه . السرندى : الجرى ويقال اسرنداه : اذا ركب

(٢) تكلم سيبويه عن زيادتي قلنسوة فى التصغير ايضا ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى فى ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت (قلنسوة) فى وزن قمحودة كانت النون بعدها الاصل ، والواو بعدها الواو الزائدة فكان قلنسة اقيس من قليسية)

(٣) الجحافل : غليظ الشفة

(٤) تكلم سيبويه على التعويض عن المحذوف فى ج ٢ ص ١٠٦ وبين الانبارى فى اسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التعويض بالياء دون غيرها ؟

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير ملْحَقَةٌ

اعلم أنَّكَ تُجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِيِّ فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وَذَلِكَ أَنَّ الْمُلْحَقَ إِنَّمَا وُضِعَ بِإِزَاءِ الْأَصْلِيِّ لِتَلْحُقَ الثَّلَاثَةُ بِالرَّابِعَةِ وَالرَّابِعَةُ بِالْخَمْسَةِ . وَذَلِكَ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ مُسْحَنِكَ : سَحَاكَ ، وَفِي مُقْعَنَسِيسَ : قَعَايسِيسَ (١) ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ لَمْ تَزَادَا لِتُلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءِ .

وَكَانَ سَبَبِيوِيَهُ يَقُولُ فِي مُقْعَنَسِيسَ : مَقَاعِيسَ . وَهَذَا غَلَطٌ . شَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي مَحْرَجِمَ : حَرَايِمَ . فَالسِّينُ الثَّانِيَةُ فِي مَقْعَنَسِيسَ بِحِذَاءِ الْمِيمِ فِي مَحْرَجِمَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ السِّينَ مُلْحَقَةٌ بِالْأَصُولِ وَليست الميم كذلك . إِنَّمَا هِيَ الْمِيمُ الَّتِي تَلْحُقُ الْأَسْمَاءَ مِنْ أَفْعَالِهَا / ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : أَسْوَدَ قَالَ فِي جُدَيْوَلٍ ، فَاجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِيِّ .

$\frac{2}{507}$

(١) اسحنك الليل : اظلم . اقعنسس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الاقعاس ؟ فقال : هكذا وقدم بطنه ، وآخر صدره (انظر المصنف ج ٣ ص ١٣)
سياتي في التصغير نقد المبرد لسببويه ورد ابن ولاد عليه

هذا باب

التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال : قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أبنيّة : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أنّ كلّ تصغير لا يخرج من مثال فليس ، ودريهم ، ودنينير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصغر على أحد هذه الأمثلة ثمّ جيء بالزوائد مُسلّمةً بعد الفراغ من هذا
التصغير .

(١) في ابن يعيش ج ٥ ص ١١٦ « وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة
الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار .. »

هذا باب

ما كان من المذكّر على ثلاثة أحرف

اعلم أنّ تصغيره على مثال (فُعَيْل) متحرّكاً كان حرفه الثاني أو ساكناً ؛ وذلك قولك في فُدس : فُدَيْس ، وفي عُمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمَر ، وفي خُدْر : خُدَيْر ، وفي رَطْب / : رَطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حركته ؟ ، لأنّ التصغير يُخرجه إلى بنائه .
وحكم التصغير : أن يُضمّ أوله ، ويُفتح الحرف الثاني ، ويُلحق بعده ياء التصغير ثالثة^(١) .
فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في التكسير ؛ لأنّ التكسير والتصغير من وادٍ واحد^(٢) . إلّا أنّ أول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألف ثالثة . وهما في تغيير الاسم عن بنائه سواء ؛ وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلّا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِر فلا بُدّ من ردِّ ما ذهب منه ؛ لأنّ التصغير لا يكون في أقلّ من ثلاثة أحرف ؛ وذلك قولك في دمٍ : دُمِي ؛ لأنّ الذاهب منه ياء ؛ يدلّك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمَيْتُ . كما تقول : خَشَيْتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ؛ لأنّها طرفٌ بعد ألف زائدة ، كما تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضم الأول ؟ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الاسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من وادٍ واحد » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

/ فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أزدية ، وأسقية . ولما اضطر الشاعر رده إلى أصله فقال :

فلو أنا على حجرٍ ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(١)

وتقول في تصغير (غد) : غدى ، لأن أصله غدو ، فكان تصغيره غديو يافتى . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ، كما تقول : أيام ، وأصلها : أيوام لأنها جمع يوم . وكذلك سيد وميت ، إنما هو سيود وميوت ؛ لأنه من يسود ويموت ، وكذلك قيام وقيوم ، إنما هو قيوام ، وقيووم بواوين . وهذا يحكم في باب التصريف^(٢) .

والدليل على أن الذاهب من (غد) الواو أنهم يقولون فيه : غدو^(٣) كما يقولون : غدٍ قال الشاعر :

لا تَقْلُواها وَاذْلُواها دَلْوًا إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوًا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الاول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الاول ص ١٧٢-١٧٣ ، ٢٢١-٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وانما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك يقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غدا » .

(٤) في كتاب الفاضل للمبرد ص ١٩ « ويقال : قلوب الابل : اذا سقتها سوقا شديدا ودلوتها : اذا هونت عليها السير ثم انشد البيت »

وفي اخبار النحويين البصريين ص ٥٩ ان المازني لما دخل على الخليفة وانشد هذا البيت طالب منه ان يفسره فقال :

لا تَقْلُواها : لا تعنفاها في السير يقال : قلوته اذا سرت به سيرا عنيفا ، ودلوت : اذا سرت سيرا رفيقا »

ومن أمثالهم : ان مع اليوم غدا ، يضربه الراجي للظفر بمراده في عاقبة الأمر وهو في بدئه غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب

انظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والاعتضاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبيد بن ربيعة :

/ وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حلُّها وغدواً بلاقيع^(١)

وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

$\frac{2}{510}$

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدو على الأصل .
البلاقيع: الخالية المتغيرة واحدها بلقيع .
يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .
أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمتعلق الخبر ، و (غدوا) ظرف لبلاقيع ،
وبلاقيع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غدا .
والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أربد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢
والشعر والشعراء ص ٢٣٦
وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والنصف ج ١ ص ٦٤ ،
ج ٢ ص ١٤٩ وأمالى الشحرى ج ٢ ص ٣٥ وسيعيد ذكره في الجزء الثالث

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

إعلم أنه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنك إذا صغرته ألحقته هاء التانيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التانيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأن الهاء لا يُعتدُّ بها ، فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أما ما كان من ذلك لاهاء فيه فنحو قولك في دار : دَوْبِرَةٌ ، وفي نَعْلٍ : نُعَيْلَةٌ ، وفي هند : هُنَيْدَةٌ . لا يكون إلا على ذلك .

فأما قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْبٌ . فإنما صغروه بغير هاءٍ لأنها به سميت^(٢) ؛ كما تقول للمرأة : ما أنتِ إلا رُجَيْلٌ ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْبٌ إنما المقصود / المصدر من قولك : حربته حرباً . فلو سمينا امرأة حرباً أو ناباً ، لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبَةٌ^(٣) . ونُيَيْبَةٌ .

٢
٥١١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم ان كل مؤنث كان على ثلاثة احرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : انهم انما ادخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فما بال عناق ؟ قال : استثقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألته عن الناب من الابل فقال : انما قالوا : نيب لانهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : انما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالبا »

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حربا لم يجز في تصغيرها الا حربية) يشعر بأن حربا عنده مؤنثة فقط .

والشمى والبغدادى ينقلان عن المبرد ان الحرب قد تذكر
قال الشمى على المعنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حرب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازنى : لانه فى الاصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر وفى الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وانشد :

وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقى حرا به

وفى اللسان وحكى ابن الاعرابى فيها التذكير وانشد البيت
وانظر شواهد الشافية ص ٩٨

والفرس يقع للمذكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : فُرَيْس ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : فُرَيْسَة (١)

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها : سُويْهَة (٢) .
فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أنّ الذهاب منه هاء قولك في الجمع : شِياهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَة) : سُفِيْهَة (٣) ؛ لأنّ الذهاب كان هاء . يدلّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَة وشِفاءُ فاعلم .
ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنيّة وسُنيْهَة (٤) ، لأنّه يجتنبها أصلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكتريته مُسناة . وقرأ : (فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظُرْ) (٥) فوصل بغيره هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول : / سُنيّة . والأصل سَنوة ، لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظُرْ) وقال : اكتريته مسانهة ، فهذا يزعم أنّ الذهاب الهاء . ولا يجوز على قوله إلّا سُنيْهَة ، والأصل عنده سَنهَة .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنك تردّ الحرف الذهاب ، ثمّ تُجرّيه مُجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ؛ لأنّه ما كان على حرفين

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ «ولوسميت امرأة بفرس لقلت : فريسة»
وقال في ص ١٧٤ «الفرس قد الزموه التانيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر» وانظر المقتضب ص ١٧٣
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ «وأما الشاء فان العرب تقول فيه شوي وفي شاة شويهة»

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ «ومن ذلك أيضا شفة تقول : شفيتها يدلّك على أن اللام هاء شفاه وهي دليل أيضا على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت»
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ «ومن قال في سنة : سانيت اقال : سنية ، ومن قال : سانهت قال : سنيهة»

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلا واثباتها وقفا . والباقون بآبائهما وقفا ووصلا .
الاتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥

فلا بد من ردِّ الثالث فيه . فإذا رُدُّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف ثَمَّ لم ينقص منه شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدِّيَّة ؛ لأنَّ الذاهب كان ياء . يدلُّك على ذلك قولهم : يَدَيْتُ إليه يداً ، وكذلك أبايد ، وكلُّ ما لم نذكره ثَمَّ كان على هذا المثال فهذا قياسه .

واعلم أنَّك إذا سمَّيت مذكراً بموئث لا علامة فيه أنَّك لا تُلحقه هاء التانيث إذا صغرتَه ؛ لأنَّك قد نقلته إلى المذكَّر ؛ وذلك قولك في رجل سمَّيته هنداً أو شمساً أو عينا : عُيِّن ، / وشميس ، وهُنيد .

٢
٥١٣

فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مثلُ عُيَّنة ، وأذينة (٢) .

قيل : إنما سُمِّيَ بهما الرجلان بعد أن صغرنا وهما مؤنثتان . والدليل على ذلك أنَّك لم تسمَّ الرجل عينا ولا أذنا ، ثمَّ تأتي بهذا إذا صغرته . إنما أولُ ما سمَّيت به عُيَّنة وأذينة . فهذا بين جداً . وكذلك إن سمَّيت امرأة أو مؤنثاً غيرها باسم على ثلاثة أحرف ممَّا يكون للمذكَّر - فلا بدَّ من إلحاق الهاء إذا صغرتها . وذلك أنَّك لو سمَّيت امرأة حجراً (٣) أو عمراً أو عُمر ، لم تقل في تصغيرها : إلا عُميرة ، وحُجيرة . لا يكون إلا ذلك ؛ كما لم يكن في المذكَّر إلا ما وصفت لك إذا سمَّيته بموئث .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما ادخلتها في حجر اسم امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمي بمحقير »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قلت : فما بال المرأة إذا سميت بحجر قلت حجيرة ؟ قال : لأن حجراً قد صار اسماً لها علماً وصارخالصاً وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد ولم ترد أن تحقير الحجر »

هذا باب

تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف

إعلم أن تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلفت حركاته أو اتفقت / ، كانت الزوائد مُلحقة أو للمد واللين (١) ؛ وذلك قولك في
جعفر : جَعْفِر ، وفي قَمَطِر : قَمِيطِر ، وفي درهم : دُرَيْهِم ، وفي عَلِيط : عَلِيط . (٢) ، وفي جُلْجُل :
جُلْجُل (٣) ، وفي زَهْلِق (٤) : زَهْلِق ، وفي عجوز : عَجِيز ، وفي رغيف : رَغِيف ، وفي كتاب :
كُتِب .

واعلم أن ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة مُلحقة أو أصلية فأنت في تصغيره
بالخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .
وإن شئت أظهرت الواو ؛ كما كانت في التكبير متحركة ؛ وذلك قولك في أسود : أُسَيْد ،
وفي أحول : أُحَيْل ، فهذا الأصل . والزائدة تقول في قَسور : قُسَيْر ، وفي جدول : جُدَيْل .
وإن شئت قلت فيه كله : أسود ، وقُسيور ، وجُدِيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمع هذا إنما يكون : قَساور ، وجداول .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فمِيعل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال
الثاني ، وذلك نحو : جعيفر ومطيرف ، وقولك في سبطر : سبيطر وفي غلام غليم فاذا كانت المدة
أربعة أحرف صار التصغير على مثال فمِيعل تحركن جمع أو لم يتحركن اختلفت حركاتهن
أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ،
اختلفت حركاتهن أو لم تختلف »

(٢) رجل علبط وعلابط : ضخم عظيم

(٣) غلام جالجل وجلالجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضا

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف

فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَاوَ إِثْمًا تَنْقَلِبُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ .
والوزن واحد. والقلب لعلّة توجبه . وكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْيَسُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ (١) .
فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ (٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَآوَهُ الْوَجْهُ
فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَاوِ . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهُ فِيهَا الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي
السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزَ : عَجِيزٌ ، وَفِي عَمُودَ : عَمِيدٌ .

واعلم أنه إذا كانت في ذوات الأربعة زائدة يبلغ بها الخمسة في العدد بإلحاق أو غير إلحاق -
فإن تلك الزائدة تُحذف في التصغير ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاوًا رَابِعَةً أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا
لَا تُحذف (٣) ، لِأَنَّهَا تُصِيرُ عَلَى مِثَالِ دُنَيْبِيرٍ .
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لِأَزْمٍ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْهِمٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي سُرَادِقٍ :

(١) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسْوَدَ : أَسِيدُ وَفِي أَعُورَ :
أَعِيرُ وَفِي مَرُودَ : مَرِيدٌ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَاوَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَعْبَدُ
الْوَجْهَيْنِ يَدْعُهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا ثَالِثَةً وَتَكُونُ
زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسْوَدَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولُ ، وَقَسُورُ تَقُولُ : جَدِيُولُ ، وَقَسِيُورُ ،
كَمَا قُلْتَ : أَسِيُودُ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ حَيَّةٌ وَإِنَّمَا الْحَقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
كَسَرْتَ هَذَا النِّحْوَ لِلْجَمْعِ تَثَبَّتْ الْوَاوُ ، كَمَا تَثَبَّتْ فِي أَسْوَدَ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدُ وَفِي مَرُودَ حِينَ
قَالُوا مَرَاوِدُ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلُ وَقَسَاوِرُ »

(٢) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ قَالَ : أَسِيُودَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقْسَامٍ
وَمَقَالٍ : مَقِيُومٌ وَمَقِيُولٌ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ كَانَ الْوَجْهُ إِلَّا تَتَرَكُ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرِ لَمْ تَظْهَرِ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ
أَعْبَدَ لَهَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَاوُ عَجُوزَ وَجَزُورَ فَإِنَّهَا لَا تَثَبَّتْ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ
تَبَعَتْ الضَّمَّةَ وَلَمْ تَجِءْ لِتَلْحَقْ بِنَاءِ بِنَاءٍ إِلَّا تَرَى أَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ : عَجَاوِزُ ، فَإِذَا
كَانَ الْوَجْهُ فِيمَا يَثَبَّتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فَهَذِهِ الْمِثَّةُ الَّتِي لَا تَثَبَّتُ فِي الْجَمْعِ لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ
تَثَبَّتْ »

(٣) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعْيَعِيلٌ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ
الرَّابِعَ مِنْهُ وَاوًا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مَصْبَاحَ : مَصْيَبِيحٌ وَفِي قَنْدِيلَ : قَنْدِيدِلٌ وَفِي
كَرْدُوسَ : كَرِيدِيسٌ وَفِي قَرْبُوسَ : قَرْبِيْبِيسٌ وَفِي حَمِيصِيسَ : حَمِيصِيسٌ »
وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُولَ فَهُوَ مَسِيرِيلٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَاوَ رَابِعَةٌ وَلَوْ
كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَمْ تَحْدَفْ فَكَذَلِكَ لَا تَحْدَفُ فِي التَّصْفِيرِ إِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافِقٌ بِهَلُولًا
وَأَشْبَاهَهُ »

سُرَيْدِي ، لِأَنَّ الألف زائدة ، وَفِي جَحْنَفَلٍ / جُحَيْفِلٍ (١) ؛ لِأَنَّ النون زائدة ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ
مِثْلَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا (معاوية) فَمِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَسَنُشْرِحُ لَكَ أَحْكَامَهَا لَتَقِفَ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ .

إِعْلَمُ أَنَّ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ إِذَا لَحِقَتْهَا زَائِدَتَانِ مُسْتَوِيَتَانِ ، فَأَنْتَ فِي الحذفِ بِالخيارِ ، أَيُّهُمَا
شِئْتَ حَذَفْتَ .

فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُلْحِقَةً لَمْ يَجْزِ حَذْفُهَا ، وَحَذَفْتَ الأُخْرَى ؛ لِأَنَّ المُلْحِقَ كالأَصْلِيِّ . فَإِنْ
كَانَتَا مُلْحِقَتَيْنِ فَأَنْتَ فِي حذفِ أَيُّهُمَا شِئْتَ مُخَيَّرٌ .

وَإِنْ كَانَتَا غَيْرَ مُلْحِقَتَيْنِ وَإِحْدَاهُمَا للمعنى ، حَذَفْتَ الَّتِي لَيْسَتْ للمعنى ، وَأَبْقَيْتَ الَّتِي للمعنى
مِنْ أَجْلِهَا يُعْلَمُ .

فَأَمَّا مَا اسْتَوَتْ فِيهِ الزِّيَادَتَانِ فَقَوْلُكَ فِي (حَبْنَطِي) : حَبِئَطُ . فاعلم ، وَإِنْ شِئْتَ حَبِئِنَطُ . (٢) ؛
وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالنُّونُ ، وَالْأَلْفُ فِيهِ زَائِدَتَانِ مُلْحِقَتَانِ بِسَفَرِ جُلٍ . فَإِنْ حَذَفْتَ النُّونَ
قُلْتَ : حَبِئَطُ . ، وَإِنْ حَذَفْتَ الألفَ قُلْتَ : حَبِئِنَطُ . ، وَإِنْ عَوَّضْتَ فِيهِمْ حَذْفَ النُّونِ قُلْتَ :
حَبِئِنَطِي فاعلم ، وَفِيهِمْ حَذْفَ الألفِ حَبِئِنِئِنَطُ .

وَكَذَلِكَ جَمَعَهُ : تَقُولُ : حَبَانِطُ . فاعلم ، وَإِنْ عَوَّضْتَ قُلْتَ : حَبَانِئِطُ .

٢
٥١٧

فَإِنْ حَذَفْتَ النُّونَ قُلْتَ : حَبَاطُ . وَإِنْ / عَوَّضْتَ قُلْتَ : حَبَاطِي ، فَعَلِي هَذَا يَجْرِي .

وَلَوْ حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُغْتَسِلِ) (٣) لَقُلْتَ : مُغْتَسِلٌ . وَإِنْ عَوَّضْتَ قُلْتَ : مُغْتَسِلٌ . لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) فِي سِيْبُوهِ ج ٢ ص ١١٩ « وَتَقُولُ فِي جَحْنَفَلٍ : جَحَيْفَلُ وَانْ شِئْتَ جَحَيْفِلُ كَمَا
كُنْتَ قَائِلًا ذَلِكَ لَوْ كَسَرْتَهُ وَانْمَا هَذِهِ النُّونُ زَائِدَةٌ كَوَاوُ فَدَوَكْسُ وَهِيَ زَائِدَةٌ فِي جَحْنَفَلٍ
لِأَنَّ المعنى العَظْمَ وَالكَثْرَةَ »

الجَحْنَفَلُ : الغَلِيظُ الشَّفَةُ

(٢) فِي سِيْبُوهِ ج ٢ ص ١١٥ « وَكَذَلِكَ حَبْنَطِي إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ فَقُلْتَ حَبِئَطُ
وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الألفَ فَقُلْتَ : حَبِئِنَطُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ الحَقِيقَتَا الثَّلَاثَةِ بِنِسَابِ الخَمْسَةِ
وَكَلاهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ فَلَيْسَ وَاحِدَةً الحذفِ الزَّمُّ لَهَا مِنْهُ لِالأُخْرَى »

(٣) فِي سِيْبُوهِ ج ٢ ص ١١١ « وَإِذَا حَقَّرْتَ مُسْتَمْعًا قُلْتَ : مُسِيعٌ وَمُسِيعٌ تَجْرِيهِ
مَجْرِي مَفْسِلٍ تَحذفُ الزَوَائِدَ كَمَا كُنْتَ حَاذِفُهَا فِي تَكْسِيرِكِهِ لِجَمْعِهِ لَوْ كَسَرْتَهُ »

ذلك ؛ لأنَّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : مُغْتَسِلٌ كان مؤدِّياً للمعنى .
فالميم لا تحذف .

فإذا حَقَّرت (معاوية) فيمن قال : أُسَيْدٌ قلت : مُعَيَّةٌ . وكان الأصلُ مُعَيَّةً . ولكنَّهم إذا
اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذِفَت (١) الياء المعتلَّة لاجتماع الياءات .
ومن قال في أسود : أُسَيْوِدٌ قال في تصغير معاوية : مُعَيوِيَّةٌ ؛ لأنَّه يحذف الألف فيصير
مُعَيوِيَّةً ، ولا تجتمع الياءات فيلزِمُك الحذف (٢) .

* * *

فأمَّا ما ذكرت لك ممَّا يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطِيٌّ فاعلم ؛ لأنَّك
حذفت ياءً والأصل : عَطِيٌّ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف (٣) .
فعلى هذا تقول في تصغير (أَحْوَى) : أَحْيٌ (٤) فاعلم على قولك : أُسَيْدٌ ، ومن قال : أُسَيْوِدٌ
قال : أَحْيَوٌ فاعلم .

(١) يحسن ان يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجملة الخبر او يقال : ولكنه فيكون
الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « واما (معاوية) فانه يجوز فيها ما جاز في
اسود لان الواو من نفس الحرف واصلها التحريك وهى تثبت فى الجمع الا ترى انك تقول : معاو»
(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك ايضا عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى
وقضى ورشى لان هذا البدل لا يلزم . . »
وقال فى ص ١٣٢ « واعلم انه اذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التى هى آخر
الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك فى عطاء :
عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقى واداة : ادية وفى شواية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣
ص ١٩٣

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أحوى) الا فى قول من قال : أسويد ولا تصرفه
لان الزيادة ثابتة فى اوله ولا يلتفت الى قلته ، كما لا يلتفت الى قلة يضع واما عيسى فكان يقول:
أحى ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت اصم لانه أخف من احمر وصرفت اراس اذا سميت به
ولم تهمز فقلت : ارس

واما أبو عمرو فكان يقول : أحى ولو جاز ذا لقلت فى عطاء عطى . . واما يونس فقوله
هذا أحى . وهو القياس والصواب « وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١-٢٣٤ =

١. وتقول في تصغير (عُثُولٌ) : عُثِيلٌ فاعلم ؛ لَأَنَّ فِيهِ زَائِدَتَيْنِ : الواو وإحدى اللامين . والواو
أَحَقُّ عِنْدَنَا بِالطَّرْحِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَزَادُ . وَاللَّامُ مَضَاعِفَةٌ مِنَ الْأَصُولِ . وَهِيَ جَمِيعًا
لِلْإِلْحَاقِ بِمَثَلِ جِرْدَحْلٍ .

وكان سيبويه (١) يختار عُثِيلٌ ، وَعُثِيُولٌ فيمن قال : أُسَيُودُ ، ويقول : هي مُلْحِقَةٌ ، وهي
أَبْعَدُ مِنَ الطَّرْفِ . وَقَدْ يَجُوزُ مَا قَالَ . وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ مَا ذَكَرْنَا ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي شَرَحْنَا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحي في قول
من قال في أسود : أسيد وهو الوجه الجيد . .

ومن قال في تصغير أسود : أسيد . . قال في تصغير أحوى أحيو »
وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره
سيبويه وهو أحي بقلب الواو ياء ومنع الصرف

والسيرافي ينسب إليه انه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شيء لان
حركة الميم الاولى قد القيت على الصاد . ثم اخذ يرد على المبرد نفسه . انظر تعليق
السيرافي بهامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتابه سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « واذا حقرت (عشول) قلت عشيل وعشيل لانك لو
جمعت قلت : عشاول وعشاول وانما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لانهم انما جاءوا بهذه
الواو لتلحق بنات الثلاثة بالاربعة فصارته عندهم كشين قرشب وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء
الزائدة في قرشب فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا قراسب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء
واثبتوا ما هو بمنزلة الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل »

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو اولى بالحذف لأنها من
حروف الزيادة واللام انما هي من حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وانت مخير في
حذف ايها شئت الا ان حذف الواو في قولك : عشيل أجود وهذا قول أبي عثمان
ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال احمد : وهذا نقض لرده عليه في مقفئسس لانه جعل الميم اولى بالحذف من
السين لان السين عنده ملحقة وهو يقول : ان الراء في محمر اولى بالحذف من الميم فيقول في محمر
محيمر وفي محمار محيمير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم اولى بأن يبقى في الكلمة
ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لانه يحذف لها
ما هو اولى منه .

ومن عَوْض على قول سيبويه قال : عُثَيْلٌ وَعُثْيُوبٌ ، وعلى قولنا : عُثَيْلٌ . فهذا وجهٌ هذا .

ولو حَقَّرت مثال مفتاح ، وقنديل ، وسَمَلال - لم تحذف شيئاً ، وكنت قائلاً : قُنَيْدِيل ،
وَمُفَيْتِيح ، وُسَمَيْلِيل^(١) ؛ وذلك لأنك كنت قائلاً لو عَوْضت في مثل سفرجل : سُفَيْرِيح .
فَأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أَحْرَى أَلَّا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنما
تثبت في هذا الموضع ، لِأَنَّهُ موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت
بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع لذوات الأربعة إنما يجري مَجْرَى تصغيره
في كلِّ شيء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

٢
٥١٩

= وأما قوله : انه مخير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك انما يحذف أيهما شاء اذا
استوت الزيادتان كزيادتي قلنسوة وأما اذا كانت احداها أولى من الاخرى أبقينا التي هي أولى
كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى بالابقاء والتي
للحشو أولى بالالقاء .

الانتصار ص ٢٥٩-٢٦٠

وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٥٤ واذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه
مع انه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : ان سيبويه رجع الى هذا القياس في تصفير عفنيج فقال في ج ٢ ص ١١٢ :
« وتقول في تحقير عفنيج عفيجج وعفيجيج تحذف النون ولا تحذف من اللامين لان هذه
النون بمنزلة واو غدودن وياء خفيدد وهي من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزلة
الذال المزيدة في غدودن وخفيدد وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف
الزيادة إلا أن تضاعف »

العثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو ايضا الكثير شعر الجسد والراس .

(١) مضى في ص ٢٤٤

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصل فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير، ثم ترتدع عنده. فإنما حذفت الذي يخرج من مثال التحقير (١)؛ وذلك قولك في سفرجل: سُفَيْرِج، وفي شمردل: شُمَيْرِد، وفي جحمرش: جُحَيْر، وفي جردحل (٢): جُرِيدِح. وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة حذفتها، ثم حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال؛ وذلك قولك في عَضْرُفُوط (٣): عَضَيْرِف، وفي عَنْدَلِيب: عَنِيدِل، وفي قَبِعْثَرَى: قُبَيْعْث. / والعوض في هذا كله جائز؛ وذلك قولك: قُبَيْعْث، وعَضَيْرِف. وكذلك كل ما حُذِف منه. فهذا قياس هذا الباب.

ومن العرب من يقول في فرزدق: فَرِيْزِق. وليس ذلك بالقياس، إنما هو شبيهه بالغلط. (٤)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ «باب تصغير ما كان على خمسة أحرف .. وذلك نحو: سفرجل وفرزدق وقبعثرى وشمردل وجحمرش وصهلوق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقبيعث وصهصل»

وقال في ص ١٢١ «باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول في سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعيعل وإن شئت قلت سفيرج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة ..»

(٢) جردحل: جمل غليظ

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ «واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك في عضر فوط عضيرف كأنك حقرت عضر ف وفي قذع ميل قذيعم وقذيعل فيمن قال فريزق .. وكذلك الخزعبيلة تقول خزعبيلة ولا يجوز خزعبيلة لأن الباء ليست من حروف الزيادة»

العضرفوط: ذكر العطاء . القبعثرى: الجمل الضخم .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٢١ «وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها ..»

وكذلك خدرنق .. ولا يجوز في جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد .. فهذان قولان والاول أقيس»

الجحمرش: العجوز . الشمردل: السريع من الأبل والفتى الحسن الخلق .

وذلك لأنَّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طرفًا ، وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفتمها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرازد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنَّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُرَيْزِق لم يقل في جَحْمَرِش : جُحَيْرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة ، لبعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمْرَدل : شُمَيْرِد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنَّ اللام من حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

٢ / إعلم أنك إذا حقرت (مضروباً) قلت: مُضَيَّرِب . لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنَّ الواو رابعة .
٥٢١ وقد تقدّم القول في هذا وأنتك لست تحذف إلا مضطراً .

فإن حقرت (مُدْحَرَجاً) أو (مُدْحَرَجاً) قلت : دُحْيِرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حقرت مثل (مُنْطَلِق) قلت : مُطِيلِق^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المفعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقولك : سرت مسيراً ، وأدخلته مُدْخِلاً كريماً ، وهذا مَضْرِبُ زيد ، ومَدْخَلُ زيد .

فإن حقرت مثل (مُقْتَدِر) ^(٢) قلت : مُقْيِدِر . تحذف التاء من مفتعل ؛ كما حذفت النون من منفعل ؛ لأنَّ العدة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

٢ / وفي جميع هذا جائز ، لأنك قد حذفت منه . تقول في منطلق إذا عوّضت : مُطِيلِيق ،
٥٢٢ وفي مقتدر : مُقْيِدِير .

فإن حقرت مثل (مُقَاتِل) قلت : مُقْيِتِل ، تحذف الألف ، وإن عوّضت قلت : مُقْيِتِيل .
فإن حقرت مثل (مُسْتَضْرِب) قلت : مُضْيِرِب ، ومضيريب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطليق ومطيليق لأنك لو كسرتَه كان بمنزلة مفتعل في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير مفتعل

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحقيروه مزيد لأنه مستفعل فهذه الزيادات تجرى على ما ذكرت لك »

وكذلك ما كان من (مُفْعَوْلٍ) مثل مُغْدَوِدٍ . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مُعِيدِن (١) ، ومُعِيدِينَ . ولا تحذف الميم ؛ لأنها للمعنى .
وكلُّ ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُخَمَّرٍ) : مُخَيِّر (٢) . تحذف إحدى الراءين .

كذلك تقول في تصغير (مُحْمَارٍ) : مُحَيِّير . تحذف إحدى الراءين ، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة ، ولو حذفها لم يكن بدُّ من حذف إحدى الراءين ليكون على مثال التصغير والجمع
على ذلك . تقول : مَحَاير في مُخَمَّر ، وَمَحَامِير في مُحْمَار (٣)

وتقول في مثل (مُقَشِّعِرٍ) : قُشِّيعِر ، وقُشِّيَعِير إن عوضت / تحذف الميم وإحدى الراءين ،
لأنَّ الحرف يبقى على أربعة ، فلو حذفت غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ، فتخرج
إلى مثال تصغير ملحرج .

٢
٥٢٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مفدودن مفيدين ان حذفت الدال الآخرة لأنك
حقرت مفدودن لأنها تبقى خمسة أحرف زابتها الواو فتصير بمنزلة بهلول واشباه ذلك .
وان حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالق كأنك حقرت مفودن »
واقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص
على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محيمر ومحيمر كما حقرت مقلما
لأنك لو كسرت محمرا للجمع أذهبت إحدى الراءين لأنه ليس في الكلام مفاعل »
صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمرا
للجمع وقال أيضا في هذه الصفحة : لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه في
ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف البدوء بالميم اسم فاعل أو اسم مفعول .
(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ،
ومياقين (جمع موسر ، وموقن) . وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف البدوءة بالميم سواء كانت
اسم فاعل أو مفعول قال في ص ٢١٠ : « والمفعول نحو مضروب : مضروبون .. وكذلك
مفعل ، ومفعل .. »

وانظر شرح بانث سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والثاء من كمستدع ازل » وغير

ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محيمير ولا تقل محيمر لأن فيها اذا
حذفت الراء الفاء رابعة فكانك حقرت محمار »

وكذلك (مُطْمِئِنٌ) . تقول : طَمِئِنَ ، وَطَمِئِنِينَ^(١) إن عَوَّضت . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِمٌ) :
حَرَّنَجِمٌ ، وَحَرَّنَجِمٌ إن عَوَّضت . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدْءًا ؛
لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَعِّنِسٌ) : مُقَيِّعِسٌ وَمُقَيِّعِيسٌ^(٢) . وليس القياس^٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « واذا حقرت مقشعرا او مطمئنا حذف الميم واحدى
النونين حتى يصير الى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من ان تحذف الزائدتين جميعا ، لانك لو حذف
احدهما لم يجرى ما بقى على مثال فعيل ولا فعيعل . . وذلك قولك فى مقشعر قشيعرو فى
مطمئن طمئين »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فاما مقعنسس فلا يبقى منه اذا حذف احدى
السينين زائدة خامسة تثبت فى تكسيرك الاسم للجمع والتي تبقى هى النون الا ترى انه ليس
فى الكلام مفاعل »

* * *

وهذه المسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :
علق على قول سيبويه : « واذا حقرت مقعنسساً قات : مقعيس تحذف النون واحدى
السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التغيير عنده وذلك أن الملحق
عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقعنسس الزائدة ملحقة بميم
محرنجم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرنجم حذف الميم
أذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول قعيسس وهو القياس
اللازم

وقد رد عليه ابن ولاد فى الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد فى مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا
وغلط فى المسألتين جميعا وذلك أنه زعم فى عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف
اللام المكررة عن الأصل وقال فى تصفيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كشين
قرشب فترك اللام الزائدة التى هى مكررة عن الأصل وحذف الواو التى فى موضع شين
قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هى زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه ههنا
القول ثم رأيناه قد وافق فى أن حذف الدال من مقدم وهى مكررة عن الأصل أولى من حذف
الميم فقال فيه مقيدم ، لأن العرب قالت : مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورات أن ابقاء الميم
أولى من ابقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت فى الأول لمعنى
فكان ابقاء ما زيد لمعنى أولى من ابقاء ما كان حشوا فى الكلمة فاذا كان يزعم أنه يحذف
الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هى =

عندى ما قال ؛ لأنَّ السين في مُقْعَنَسِ مُلْحِقَةٍ ، والملحِق كالأصلَى . والميم غير مُلْحِقَةٍ . فالقياس :
قُعْنِيسٌ وَقُعْنِيسِيسٌ ، حتى يكون مثل حُرَيْجِمٍ وَحُرَيْجِمِ

= عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقعنسس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر للميم
ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب
والذى عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس فى
الملحق معنى فى البناء والملحق أولى من المضاعف الذى ليس بمالحق لأن ذلك جرى مجرى
الأصلى ...

الانتصار ص ٢٥٣ - ٢٥٥

ليس فى كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذى لللاحق سواء كان معه زائد آخر
للالحاق نحو: عثول أم زائد دل على المعنى كما فى نحو: مقعنسس. أما التكرير الذى ليس لللاحق
فيحذف أن كان معه زائد دل على المعنى نحو: محمر ومقدم .

فى الخصائص ج ٢ ص ٤٧٨ « فى قولهم : خناق (جمع خنقيق) تقوية لقبول
سبويه فى تحقير مقعنسس وتكسيره مقاعس ومقيصس فأعرفه فانه قوى فى بابه » وانظر
ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : انه حذف الحرف المكرر وهو القاف وابقى النون وهى زائدة غير
مكررة وقال الرضى فى شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سبويه أولى لأن السين وان كانت
للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى لكنها طرف ان كانت الزائدة هى الثانية
أو قريبة من الطرف ان كانت هى الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى افادة
معنى .

هذا باب

مالحقته زائدتان : إحداهما مُلْحِقَةٌ والأخرى غير مُلْحِقَةٌ

وذلك قولك : ثمانٍ ويمانٍ

٢
٥٢٤

إعلم أنك إذا حُثرت ثمانية وعلائية ، فإن أقيس ذلك / وأجوده أن تقول : ثُمينية ، وعلينية ؛ وذلك لأنَّ الياءَ فيهما مُلْحِقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقع المتحرك . والألف غير مُلْحِقَةٌ ، ولا يقع في موضعها إلا حرف مدّ ، فإنما هي بمنزلة ألف عُدافرة^(٢) ، والياء بمنزلة المراء . فلما لم يعجز في عُدافرة إلا عُديفرة ، فكذلك يجب فيما ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمينة ، وعلينة ، واحتجوا بأنهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحِقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديء . كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قَمْحُدوة كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حُثرت علائية أو ثمانية أو عفاربية فأحسنه ان تقول : عفيربية وعلينية وثمانية من قبل ان الألف ههنا بمنزلة الف عدافر وصمادح وانما مد بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة الا وهي تلحق بناء ببناء »

وقد ردد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : ان ياء ثمانية وعلائية لللاحق

ولست ادري كيف يكون نحو ثمانية وعلائية ملحقا ؟ والمعروف ان بناء فعالل وفعاللة مختص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات
فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلائية ويقول الرضى : ان الياء في مقام الحرف الاصلى في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفيين نصوص كثيرة صريحة في انه لا بد في اللاحق من وجود بناء يلحق به واذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست لللاحق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يعيش ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمختص ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الافعال ص ٦٩-٧١

وما اظن احدا يستسيغ الحاق المفرد بالجمع وما فائدة اللاحق حينئذ ؟
(٢) العدافرة : الناقة الشديدة

النون بحذاء الأصيلِّ والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قُلَيْبِنَسَة أَقْيَس من قُلَيْبِنَسَة (١) . فهذا
مَجْرَى هذا .

واعلم أنَّه كلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لم تحذف غيرها ؛
وذلك نحو : عِيْضَمُوز ، وَعِيْطَمُوس . تقول : إذا حَقَّرت : عَضِيْمِيْز ، وَعُطِيْمِيْس ؛ لأنَّك
لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء
وَحَدَّما لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنَّها تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرْحُوب ،
وَقِنْدِيْل . فكلُّما قل من الحذف (٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أنَّك لو جمعت لم تقل إلاَّ
عطاميس ، وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأجر هذا الباب (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قليبنة ان شئت قلت : قليبسية وان شئت
قلت قليبسة، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قلابس وقال بعضهم : قلابس
وهذا قول الخليل »
وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجها على آخر في الجزء الاول ط ١١٩ والجزء
الثاني ص ٢٣٤

القمحدوة : العظم الناتئ فوق القفا خلف الرأس

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس
ليس الا لأنها تبقى واو رابعة الا ان يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العظامسا

وكذلك عيضموز عيضميز لانك لو كسرتة للجمع لقلت : عضاميز »

العيطموس : التسامة الخلق من الابل والنساء والمرأة الجميلة

العيضموز : العجوز والنباقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة

هذا باب

ما يحقر على مثال جمعه

على القياس لا على المستعمل^(١)

وذلك قولك في تحقير دانق : دُونِق ، وطابق : طُوْبِق ، وخاتم : خُوَيْتِم . ولا تلتفت إلى قولهم : خواتم ، ودوانيق ، وطوابيق ؛ لأنَّ الجمع على الحقيقة إنما هو دوانق ، وخواتم ، وطوابق ؛ كما تقول في تابل^(٢) : توابل ، وفي فارس : فوارس . وعلى هذا قال الشاعر :

* وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣) *

٢
٥٢٦

فَأَمَّا دَوَانِيقٌ فَإِنَّ الْبَاءَ زِيدَتْ لِلْمَدِّ فِي تَكْسِيرِهِ ؛ كَمَا تَزَادُ حُرُوفُ / الْمَدِّ فِي الْوَاحِدِ . وكذلك

طوابيق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يحقر على تكسيرك اياه لو كسرتة للجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره - وذلك قولك في خاتم : خويتم ، وطابق : طويبق ، ودانق دوينق والذين قالوا : دوانيق ، وخواتيم . وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال وان لم يكن من كلامهم ، كما قالوا : ملامح والمستعمل في الكلام لمحة ، ولا يقال : ملمحة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : خويتيم فاذا جمع قال : خواتيم .. »

(٢) التابل : من أيزاد الطعام

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضا : خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابل وتوابل »

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أي آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في المخصص ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقبلة :

فَأَقْسِمُ إِنْ جَدَّ التَّقَاطُعُ بَيْنَنَا لَتَضْطَفِقَنَّ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَاتَمُ

يقلن حرامٌ ما أحلَّ برَبِّنا وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والعنى : ان جد التقاطع بيننا لتقتلن مخلفا أموالك التي تعتز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء في مائتك يندبنك نائحات يقلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فأما خواتيم فإنه على قياس من قال : خاتام ؛ كما قال الشاعر :

أَعَزُّ ذَاتَ الْمِشْرِزِ الْمُنْشَقِّ أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ (١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة

ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ (٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ د ونظيره من الكلام ساباط وخاتام
قال الراجز :

يامي ذات الجورب المنشق أخذت خاتامي بغير حق

قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دانق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن ساباط . « وانظر شواهد الشافية ص ١٤١ وفي اللسان (ختم) روى الرجز هكذا :

يا هند ذات الجورب المنشق أخذت خيتامي بغير حق

ويروى خاتامي

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠ « وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومنابير

شبهوها بما جمع على غير واحده في الكلام » ثم أنشد البيت

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون

على هذا تصحيح الجمع

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف اشباع من الكسرة

كل ما رددته فقد نفيتها . الهاجرة : وقت اشتداد الحر - التنقاد : من نقد الدراهم ، وهو

التمييز بين جيدها ورديتها

وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : ان يديها لشدة وقعها في الحصى

ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم اذا انتقدها الصيرفي . وانظر

الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥-٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت في ديوان الفرزدق

مفردا ص ٥٧٠

هذا باب

ما كان على أربعة أحرفٍ مما آخره حرفٌ تانيث

إعلم أنه ما كان من ذلك فإنَّ ثلثه يُتْرَك مفتوحًا ؛ لثلاثًا تنقلب ألف التانيث . وذلك قولك في حُبَيْلى (١) ؛ لأنه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعِفِر - لصارت الألف ياءً ، فذهبت علامة التانيث .

وكذلك تقول في دِفْلى : دُفَيْلى (٢) ، وفي دنيا : دُنْيَا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التانيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في أرطى : $\frac{٢}{٥٢٧}$ أرطى (٣) ؛ لأنَّ أرطى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتانيث . ألا ترى أنك تقول في الواحدة : أرطاة ؟ فلو كانت الألف للتانيث لم تدخل عليها هاء التانيث ؛ لأنه لا يدخل تانيث على تانيث . وتقول في معزى : مُعْزِي (٤) فاعلم ، وهكذا كل ما كانت ألفه للتانيث .

فأما الهاء فإنها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم ؛ ألا ترى أنها تدخل على المذكر ، فلا تُغَيَّرُ بناءً ؟ . فإنما الباب فيها أن يُصغَّرَ الاسم من أى باب كان على ما يجب في مثله ، ثم تأتي بها ؛ وذلك

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتانيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف وذلك نحو حبلى وبشرى وأخرى تقول : حبلى وبشبرى وأخبرى ، وذلك ان هذه الالف لما كانت ألف تانيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاهنا بمنزلة الهاء التى تجيء للتانيث .. »

(٢) الدفلى : نبت .

(٣) انظر من ٢٣٣ من هذا الجزء

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وان جاءت هذه الالف لغير التانيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء .. وهو قوله فى معزى : معيز كما ترى وفى ارطى : اريط كما ترى »

قولك في حمدة : حُميدة (١) ، وفي نخلة : نُخَيْلَة ، وفي قَسورة : قُسَيْرَة . ومن قال في أُسود : أُسُود قال : قُسُورَة ، وفي هِلْباجَة : هُلَيْبِيجَة (٢) ؛ لأنك لو صغرت هِلْباجا لقلت : هُلَيْبِيج فلم تحذف منه شيئا .

/ فَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ .

وتقول في تصغير سَفْرَجَلَة : سُفَيْرِجَة ؛ لأنك كنت قائلًا في سَفْرَجَل : سُفَيْرِج . فهذا حكم الألف والهاء .

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانٌ لِلتَّائِيثِ - فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قَلْتَ فِي الْهَاءِ ، لِأَنَّ قَلْتَ فِي الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةَ وَسَنَبِّينَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حَمراء : حُمِيرَاء (٣) يَا فَتَى ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ مَتَحَرِّكٌ ، فَهُوَ كَالْهَاءِ . وتقول في خُنْفُسَاء : خُنَيْفِسَاء (٤) يَا فَتَى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ فِي خُنْفُسٍ : خُنَيْفِس . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصَّدْرَ ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سلمة : سليمان وانما كانت هاء التائيث بهذه المنزلة لانها تضم الى الاسم ، كما يضم (موت) الى حضر و (بك) الى بعل »

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الاحمق الضخم والاكول الجامع لكل شر .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة احرف ولحقته الف التائيث بعد الف فصار مع الالفين خمسة احرف - اعلم ان تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة احرف ولحقته الف التائيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الالفان عن حالهما قبل التصغير لانهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طرفاء »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على اربعة احرف فلحقته الف التائيث .. اما ما لحقته الف التائيث فخنفساء وعنصلاء وقرملاء فاذا حقرت قلت : قريملاء وخنيفساء وعنصلاء ولا تحذف كما تحذف الف التائيث لان الالفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حى آخر الاسم وتحرك كتتحرك الهاء وانما حذفت الالف لانها حرف ميت .. فاما الممدود فان آخره حى كحياة الهاء وهو فى المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الامر ان جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم الى اسم فجعلنا اسما واحدا .. »

ثُمَّ تَأْتِي بِالْأَلْفَيْنِ . وَتَقُولُ فِي مَعْيُورَاءِ (١) : مُعْيِيرَاءُ . تُسَلِّمُ الصَّدْرَ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ
يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْهَاءِ .

فَأَمَّا الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ فَإِنَّهَا فِي الْأَسْمَاءِ كَبَعْضِهِ . وَقَدْ ذَكَرْتَهَا لَكَ رَابِعَةً بِحَيْثُ لَا يُحذفُ مِنْ
التَّصْغِيرِ شَيْءٌ . وَسَأَذْكَرُهَا خَامِسَةً وَسَادِسَةً .

إِعلمُ أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ شَيْئًا فِيهِ الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ وَهُوَ عَلَى / خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ -
فَإِنَّكَ تَحذفُهَا ، كَمَا تَحذفُ الْحَرْفَ الْخَامِسَ (٢) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَصْلِ وَالزَّوَائِدِ .

تَقُولُ فِي (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِرَ (٣) ؛ لِأَنَّكَ حَقَّرْتَ قَرَقِرًا ، فَانْتَهَى التَّحْقِيرُ ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ
زَائِدَةٌ . وَلَمْ تَكُنْ لِتَكُونَ بِأَقْوَى مِنْ لَامِ سَفَرَجَلٍ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْأَصُولِ ، وَلَمْ تَكُنْ مَتَحَرِّكَةً ،
فَتَصِيرُ كَأَسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ وَالْأَلْفِ الْمُدَوْدَةِ . فَأَلْفُ (قَرَقَرَى) لِلتَّائِيثِ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ
لِما ذَكَرْتَ لَكَ .

فَإِنْ قَلْتَ فِي مِثْلِ (حَبْرَكَى) (٤) وَأَلْفُهُ مُلْحِقَةٌ بِسَفَرَجَلٍ قَلْتَ : حَبِيرَكَ لِما ذَكَرْتَ لَكَ
وَإِنْ عَوَّضْتَ قَلْتَ : حَبِيرِكَ ، وَقُرَيْقِرَ .

وَإِنْ كَانَتْ مَعَ الْأَلْفِ زَائِدَةٌ غَيْرُهَا حَذَفْتَ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مِثْلِ (حُبَارَى) (٥) :
حُبِيرَى ، وَهُوَ أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الْأَوَّلَى مِنْ حُبَارَى زَائِدَةٌ لغيرِ مَعْنَى إِلَّا لِلْمَدِّ . وَأَلْفُ حُبَارَى
الْأَخِيرَةَ لِلتَّائِيثِ . فَلِأَنَّ تَبَقَّى التِّي لِلْمَعْنَى أَقْبَسُ .

(١) فِي سَيْبُويِهِ ج ٢ ص ١١٧ « وَإِذَا حَقَّرْتَ مَعْيُورَاءَ وَمَعْلُوجَاءَ قَلْتَ : مَعْيِيرَاءَ
وَمَعْيِيرَاءَ لَا تَحذفُ الْوَاوَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَأَلْفِ مَبَارِكٍ هِيَ رَابِعَةٌ » .
فِي اللِّسَانِ : « الْأَزْهَرِيُّ : الْمَعْيُورَاءُ : الْحَمِيرُ مَقْصُورٌ وَقَدْ يُقَالُ الْمَعْيُورَاءُ مَمْدُودَةٌ مِثْلُ
الْمَعْلُوجَاءِ وَالْمَشْيُوخَاءِ وَالْمَاتُونَاءِ يَمُدُّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيَقْصُرُ »

(٢) فِي سَيْبُويِهِ ج ٢ ص ١٠٧ « وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً عِنْدَهُمْ فَكَانَتْ
لِلتَّائِيثِ أَوْ لِغَيْرِهِ حَذَفْتَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي قَرَقَرَى : قُرَيْقِرَ وَفِي حَبْرَكَى : حَبِيرَكَ وَإِنَّمَا صَارَتْ
هَذِهِ الْأَلْفُ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ مَبَارِكٍ وَجِوَالِقٍ ، لِأَنَّهَا مِئَةٌ مِثْلُهَا ، وَلِأَنَّهَا لَوْ
كَسُرَتْ الْأَسْمَاءُ لِلْجَمْعِ لَمْ تَنْشَأْ . . . »

(٣) مَوْضِعٌ مَخْصُوبٌ بِالْيَمَامَةِ . انظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ ج ٤ ص ٣٢٦

(٤) الْقِرَادُ الطَّوِيلُ الظَّهْرُ الْقَصِيرُ الرَّجْلَيْنِ وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الْحُبَارَى : طَائِرٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ ، وَيُقَالُ : حُبَارِيَاتٌ . وَانظُرْ

حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنهما زائدتان . وما دونَ الطرفِ أقوى مما كان طرفاً .
/ وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويبدلُ منها هاءَ
التأنيث ؛ لتكون في الاسم علامةً تأنيث ، ويفعل ذلك بكلِّ ما فيه ألفُ التأنيثِ خامسةً فصاعداً .
ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حذفتها لم أُخْلِ الاسم من علامة تأنيث ثابتة .
ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .
وقول جميع النحويين يُثبتون الياءَ في لُغَيْزَى ؛ لأنَّهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف
الألفِ . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أنَّ ياءَ (لُغَيْزَى) ليست بياءِ التحقير ؛ لأنَّ ياءَ التحقير لا تكون إلاَّ نالئةً ، وهذه
رابعةٌ ؛ كما أنَّ الألفَ في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأنَّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلاَّ مفتوح
الأول ، ولا تكون ألفه إلاَّ نالئةً في موضع ياءِ التصغير .

واعلم أنَّ سيبويه يقول في تحقير بُرُوكاءَ ، وِبَرَاكاءَ ، وُخْرَاسانَ ، بُرَيْكاءَ ، وُخْرَيْسانَ ،
فيحذف ألفَ خراسانِ الأولى / ، وواوَ بُرُوكاءَ ؛ كما يحذف ألفَ مبارك . وليس هذا بصواب

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف أزم لاحدى زائديته منه للأخرى
(حبارى) ان شئت قلت : حبيرى كما ترى وان شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدين لم
تجئنا لتلحقا الثلاثة بالخمسة وانما الالف الآخرة الف تأنيث والاولى كواو عجوز فلا بد من
حذف احدهما لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بد من حذف احدهما كما فعلت ذلك بقلنسوة . .
واما أبو عمرو فكان يقول : حبيرة ويجعل الهاء بدلا من الالف التى كانت علامة للتأنيث اذا لم
يصل الى أن تثبت ، »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « واذا حقرت (لغيزى) قلت : لفيغيز تحذف الألف ولا
تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفتها احتجت أيضا الى أن تحذف الالف ، فلما اجتمعت زائدتان
ان حذفنا احدهما ثبتت الأخرى لأن ما يبقى لو كسرته كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى ان
حذفنا احتجت الى حذف الأخرى حين حذفنا التى اذا حذفنا استغنيت »

اللغيزى : ما يعنى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياس ألا يحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل ألقى التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجابه ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حُجَّتُهُ أَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً فِي مَوْضِعِ أَلْفِ مُبَارَكٍ حُذِفَتْ لِكثْرَةِ الْعَدَدِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا تَمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَهَمَا كِهَاءُ التَّانِيثِ فِي الزُّومِ ، وَلَيْسَتَا بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي أَنَّهُمَا كَأَسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ فَتَحَقَّرَ الصَّدْرُ ، وَتَتْرَكَ مَا بَعْدَهُ . وَلَكِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنَ الْأَسْمِ .

فَيُقَالُ لَهُ : إِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنَ الْأَسْمِ وَجِبَ عَلَيْكَ أَلَّا تُحَقَّرَ مَا هُمَا فِيهِ ؛ إِذَا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ بِهِمَا .

وَإِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ضُمَّ إِلَى الصَّدْرِ وَجِبَ أَنْ يَحَقَّرَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِمَا قَبْلَ الْهَاءِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِهِمَا ؛ كَمَا تَأْتِي بِالْأَسْمِ الْأَخِيرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي مِثْلِ حَضْرَمَوْتِ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ . وَكَذَلِكَ حُكْمُ أَلْفِ التَّانِيثِ . وَيَاءُ النَّسَبِ كِهَاءُ التَّانِيثِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي زَعْفَرَانَ : زُعْفِيرَانٌ ؟ فَلَوْ كَانَتِ / الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَاللَّامِ فِي سَفَرِجَلٍ لَكَانَ هَذَا التَّحْقِيرُ مُحَالًا ، وَلَكِنَّكَ تَقُولُ فِي خُنْفَسَاءَ : خُنْفِيسَاءَ ، وَفِي مَدَائِنِي : مُدَيْئِنِي^(١) . فَإِنَّمَا حَقُّ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي التَّحْقِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُدْحَقَّ الْجَمْعِ مَفْتُوحٌ ، وَمَا قَبْلَ أَلْقَى التَّانِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ؛ كَمَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْهَاءِ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا^(٢) .

(١) فِي الْأَصْلِ : مَدِينِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ الثَّالِثَةِ وَتَصْفِيرِ نَحْوِ نَحْوِ قِبَائِلِ عَامَا سِيَاتِي فِي

ص ٢٨٦

(٢) تَصْفِيرِ نَحْوِ بَرُوكَاءَ وَبِرَاكَاءَ مِمَّا تَنَاقَلَهُ نَقْدُ الْمَبْرَدِ لِكِتَابِ سِيَبَوِيهِ وَنَسْوِقِ أَوْلَا كَلَامِ

سِيَبَوِيهِ ، ثُمَّ تَتَّبِعُهُ نَقْدُ الْمَبْرَدِ ، ثُمَّ رَدُّ ابْنِ وَوَلَادِ .

فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١١٧ « وَإِذَا حَقَرْتَ بَرُوكَاءَ وَجُلُوعَاءَ قَاتِ : بَرِيكَاءَ وَجَلِيلَاءَ ، لِأَنَّكَ لَا تَحْذِفُ هَذِهِ الزُّوَادِ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ كَأَلْفِ التَّانِيثِ . فَلَمَّا لَمْ يَجِدُوا سَبِيلًا إِلَى حَذْفِهَا ، لِأَنَّهَا كَالْهَاءِ فِي الْإِثْبَاتِ خَامِسَةٌ وَكَانَتْ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ كَأَفِ مُبَارَكٍ وَرَاءَ عِدَافِرٍ ، وَصَارَتْ الْوَاوُ كَالْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ إِذَا كُنَ سَوَاكِنَ بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ عِدَافِرٍ وَمُبَارَكٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَثَبَّتْ مَعَ الْأَسْمِ وَلَيْسَتْ كِهَاءُ التَّانِيثِ » .

وَقَالَ فِي ص ١١٨ : « وَلَوْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ فِعْلًا مَمْدُودَةً لَمْ تَحْذِفِ الْوَاوُ ، لِأَنَّهَا تَلْحَقُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ حِينَ تَظْهَرُ الْوَاوُ فِيْمِنْ قَالَ : أَسْيُودُ فَهَذِهِ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ وَوِ أَسْيُودِ » .

وكان سيبويه يقول في تحقير (جِدَارَيْن) إذا أردت التثنية : جُدَيْرَان ، فيحقر جدارا ،
ثم يُلحق الألف والنون .

= ولو كان في الكلام افعلاء العين منها ولو لم تحذفها ، فانما هذه الواو كنون عرضية ، الا ترى انك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم الف التانيث ولم يكن ليلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضي لو مدت .
ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جديل قال في فعولاء ان جاءت فصيلاء يخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي في مواضعها فلما ساوتها وخرجت الي بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس «

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتججه بألف مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقا لهذا القول أن من قال في أسود أسود وبني منه أفعلاء فانه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) واو عجوز قال : أسيداء فخفف اذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا توكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال الا أسيداء وأسوداء ولو كان مثل عجوز تلحقه ألف التانيث الممدودة لم يجز الا التثني كما قال في بروكاء وهو مثله وفي وزنه « .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما الزامه أن يجعل بروكاء في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ، لأنه وان جعل الألف الممدودة للتانيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلتها في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : ان الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء كاسم ضم الى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التانيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكرا ، وليست الألف في حمراء كذلك انما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بناؤه واستعماله خاليا منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة فهي كهاء التانيث لأنها للتانيث كالهاء ومتحركة كالهاء فثبتت في الاسم الخماسي مصغرا كما ثبتت فيه الهاء لمشابتها اياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخماسي ، كما تثبت الهاء في التحقير . وانما فارقتها في انها مبنية مع الاسم لا تفارقه ، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفت الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقهما في الموضعين وانما قالوا بريكة بالتثني ولم يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يعتد بها مع الاسم فكانت قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة التانيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير علة فكيف اذا وقعت علة توجب الحذف .

- فإذا سُمى بهما رجل لم يقل : إِلَّا جُدَيْرَانِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَهَذَا نَقْضٌ لِجَمِيعِ أُصُولِهِ .
ويقول في تصغير دجاجتين اسم رجل : دُجَيْجَتَانِ ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث .
ويقول : دجاجة بمنزلة دَارَابِجْرُدٍ فِي أَنَّهُ اسْمٌ ضَمٌّ إِلَى اسْمٍ ، ودجاجتان بمنزلة دَرَا بَجْرَدَيْنِ (١) .
والقياس في هذا كُلُّهُ وَاحِدٌ .

= فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها وآلوا فيها أصلية لم تحذف في التحقير وقالوا فعبولاء وأسيوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسيود في تحقير أسود وجريون في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز فلما أجروها مجرى السواكن في التغيير والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للخفة التي ذكرناها في الهمزة التي للتانيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخماسي فجاء سيبويه بقياس اللغتين فمن غيرها وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصلي أبقاها ، ولم يحذفها .

وأما قوله : ان الكاف من مبارك أصلية والهمزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد ان كان من بناء الكلمة يحذف في الخماسي ، ويثبت الزائد والأصلي جميعا إذا لم يخرج عن المثال فنون وعشبن ثابتة في التحقير كثبت راه جعفر ، ويحذف الأصل في الخماسي فتقول سفيرج في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصلي إذا وقع طرفا في الخماسي معنى إلا أنهما يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

- البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضا .
- حلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .
- وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلا جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظرفين أو ظرفات خففت .
فإن سميت رجلا بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة جرد والاسم بمنزلة دراب وانما تحقير ما كان من شيتين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .
دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرب بنقل الكاف إلى الجيم . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيبويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :
جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجريان هذا المجرى تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادتين مجرى ما هو من الاسم ومبنى معه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (الحقت به) بعد تسمائه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

٢
٥٣٣

إِعلم أنك إذا حَقَّرت غَضبان ، وسُكران ، ونحوهما قلت : غُضِبَان ، وسُكِّرَان (١) .

وكذلك إن حَقَّرت (عُمان) ، أو (عُرِيان) قلت : عُثِمَان ، وعُرِيَان ؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يَسْلما على هَيْئتهما بعدَ تحقير الصدر ، إلاَّ أن يكون الجمعَ ماحقًا بالأصول . فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجرى الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحان) تقول في تصغيره : سُرَيْحِين ، لأنك تقول في الجمع : سَرَاحِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعان) : ضُبَيْعِين . كذا ولك : ضِبَاعِين . وكذلك قُرْبَان (٢) .

ولو كنت تقول في (عُمان) : عَثامِين في الجمع - لقلت في التصغير : عَثِيمِين ؛ ألا ترى أنَّ (فَعلان) الذي له (فَعَلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسكران ، وغضبان ، وظمآن - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنه لا يكون مُلْحَقًا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرون على الألف كما يجرى على الهمزة ما كان يجسرى على التي هي بدل منها ٠٠٠ »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم ان كل اسم آخره الف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فان تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعسل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التفسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريحين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيعين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حويمين لأنهم يقولون : حوامين ، وسلطان : سلاطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين ٠٠ »
السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب (١). ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق . وما كان
غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلان) الذى له (فَعَلَى)

٢
٥٣٤

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « واذا جاء شئ على عدة حروف سرحان وآخره كآخر
سرحان ولم تعلم العرب كسرتة لتجمع فتحقيقه كتصغير فعلان الذى له فعلى اذا لم تعلم فالذى هو
مثله فى الزيادتين والذى يصير فى المعرفة بمنزلته أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا
بسرحان فحقرتة لقلت : سريحين ٠٠ »

وللرضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث

وذلك نحو : علباء ، وحرباء ، وزيزاء ونحوه

اعلم أنك لاتقول في تحقيره : إِلَّا عَلَيَّ ، وَحُرَيْبِي ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسَتَا لِلتَّأْنِيثِ . إِنَّمَا هُمَا مُلْحِقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لَاتَقُولُ فِيهِ : إِلَّا سُرَيْدِيحَ ، كَمَا لَاتَقُولُ فِي سِمَلَالِ : إِلَّا سُمَيْلِيلَ . وَكَذَلِكَ (قُوبَاءُ) فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَحَقَّهُ بِطُومَارٍ . فَلَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : إِلَّا قُوبِيٌّ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ طُومَارٍ : طُومَيْرٍ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا التَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ (١) . وَمَنْ قَالَ : هِيَ الْقُوبَاءُ فَأَنْتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عَشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فَلَا يَكُونُ تَصْغِيرُهَا عَلَى هَذَا إِلَّا قُوبِيَاءَ . وَلَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَا يَجْرِي / وَمَا لَا يَجْرِي (٢) . وَكَذَلِكَ (غَوْغَاءُ) . مِنْ ذَكَرَ صَرْفَ ، وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْمَقَاضِ وَالْحَضْحَاخِ . وَكَانَ حَذَاهُ أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوُ . وَلَكِنَّكَ هَمَزْتَ الْوَاوَ لَوْ قَوَّعَهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي التَّصْغِيرِ : غُوبِيٌّ ، وَصَرْفَ . وَمَنْ أَنْتَ وَجَعَلَهَا كَعُورَاءَ لَمْ يَصْرَفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ : غُوبِيَاءُ (٣) فَاعْلَمْ .

٢
٥٣٥

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٠٨ « وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحِقْتِهِ زَائِدَتَانِ فَكَانَ مَمْدُودًا مَنصَرَفًا فَإِنَّ تَحْقِيرَهُ كَتَحْقِيرِ الْمَمْدُودِ الَّذِي هُوَ بِمَدَّةِ حُرُوفِهِ مِمَّا فِيهِ الْهَمْزَةُ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَإِنَّمَا صَارَ كَذَلِكَ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ نَحْوَ عِلْبَاءَ وَحَرْبَاءَ ، تَقُولُ عَلَيَّ وَحُرَيْبِي كَمَا تَقُولُ فِي سَقَاءَ : سَقِيئِي وَفِي مَقْلَاءَ : مَقِيلِي » الْعِلْبَاءُ : عَرَقٌ فِي الْعُنُقِ . الْحَرْبَاءُ : ذَكَرَ أُمُّ حَبِيبٍ . الزَّيْبَاءُ : مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ . الْقُوبَاءُ : الْمَرَضُ الْجِلْدِيُّ الْمَعْرُوفُ . وَقُوبَاءُ ، وَطُومَارٌ مَلْحَقَانِ بِقَرطَاسٍ بِضَمِّ الْقَافِ . السَّرْدَاحُ : الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . الطُّومَارُ : الصَّحِيفَةُ .

(٢) لَمْ يَمْضِ الْقَوْلُ كَمَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا سَيَتَكَلَّمُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ ص ٣٤٠
ثُمَّ يَعِيدُ الْحَدِيثَ أَوَّلَ الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٣٤١ مِنْ الْأَصْلِ . الْعَشْرَاءُ : النَّاقَةُ مَضَى عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ . الرُّحْضَاءُ : الْعَرَقُ .

(٣) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٠ « وَأَمَّا غَوْغَاءُ فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ عُورَاءَ فَيُؤَنِّثُ وَلَا يَصْرَفُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ قَضْمَقَاضٍ فَيَذْكَرُ وَيَصْرَفُ وَيَجْعَلُ الْغَيْنَ وَالْوَاوَ مَضَاعِفَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِ وَالضَّادِ » .

وَقَالَ فِي ص ١٠٨ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ غَوْغَاءَ فَجَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ قَضْمَقَاضٍ وَصَرْفَ قَالَ غُوبِيٌّ ، وَمَنْ يَصْرَفُ وَأَنْتَ فَانْهَاهُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ عُورَاءَ يَقُولُ : غُوبِيَاءُ كَمَا يَقُولُ : عُوبِيَاءُ .

وَمَنْ قَالَ : قُوبَاءُ فَصَرْفَ قَالَ قُوبِيٌّ كَمَا تَقُولُ : عَلَيَّ .
وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ قُوبَاءُ فَأَنْتَ وَلَمْ يَصْرَفْ قَالَ قُوبِيَاءَ كَمَا قَالَ حَمِيرَاءُ » .

وَانظُرْ ص ٣٨٦ مِنْ سَبْيُوِيَه أَيْضًا . الْغَوْغَاءُ : الْجَرَادُ وَرِعَاعُ النَّاسِ .

أَسَدُ قَضْمَقَاضٍ : يَحْتَمِلُ كُلَّ شَيْءٍ ، وَيَقْضُقُضُ فَرِيَسْتَهُ .
الْحَضْحَاخُ : ضَرْبٌ مِنَ الْقَطْرَانِ تَهْنَأُ بِهِ الْإِبِلُ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أنّ تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وردّ ما ذهب منه .

فأما ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنّها تسقط منه لعلتين :

إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنّها إنّما دخلت لسكونه .

والعلة الأخرى : أنّها زائدة على ما ذكرت لك في أصل الباب .

$\frac{2}{536}$

وذلك / : ابن ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير ابن :

بُنِي ؛ لأنّ الذاهب منه ياء أو واو ، يدلّك على ذلك قولهم : أبناؤنا فاعلم . وكذلك اسم وأسماء ،
تقول في تصغيره : سُمِّي .

واثنان بهذه المنزلة . تقول في تصغيره : تُنَيَان ، لأنّ الألف والنون زائدتان للثنائية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنِيَّة . وفي تصغير است : سُتَيْهَة ؛ لأنّ الذاهب منه هاء . يدلّك على

ذلك قولهم : أَسْتَاه (١) فاعلم فهذا مجرى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنِيَّة ، وسُنَيْهَة ، فسُنِيَّة

فيمن قال : سنوات ، وسُنَيْهَة فيمن قال : سَنَاهْت . وقد مضى تفسير هذا (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهب لامه وكان أوله الفاء موصولة .

فمن ذلك اسم وابن تقول : سُمِي وبنِي حذف الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وانما
تحتاج إليها في حال السكون ويدلّك على أنه انما ذهب من اسم وابن اللام وانها الواو أو الياء تولهم :
أسماء وابناء ومن ذلك أيضا است تقول : ستيهه يدلّك على ذهاب اللام وانها هاء ة الك :
استاه .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١

من الاصل وتكلم عن المحذوف من ابن وابنة واسم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما تحدث

عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠

وأما ما لم تكن فيه ألفُ الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أُخْيَّة ، فتحذف التاء ، وتردّ الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان . وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هُنْيَّة ، وَبُنْيَّة ؛ لأنَّ المحذوف من هذه الواو ؛ لأنَّه يقال : هَنَوْتُ / (١) قال الشاعر :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي
عَلَى هِنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعٌ (٢)

وكذلك تقول في تصغير (هن) : هُنْي .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هُنْيَّة وفي تصغير هنة : هُنْيَّةة ، وهُنْيَّةة . إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَحذُوفُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا حَرْفَ لَيْنِ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ حَرْفًا خَفِيًّا وَهُوَ الْهَاءُ أَوْ يَكُونُ مُضَاعَفًا ، فَتَحذفُ مِنْهُ اسْتِثْقَالًا ؛ كَمَا حذَفَ هَذَا لِحِفَاثِهِ .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التانيث .
اعلم انهم يردون ما كانت فيه تاء التانيث الى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .
وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذيبه وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنيهة ، وفي (هن) : هنية ، يجعلها بدلا من الياء كما جعلوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .
- (٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .
الهنوات : الأفعال القبيحة .
وقال الأعلام وروى التتايح بالياء وقال هو بمعنى التتابع .
ورواه التتايح بالياء ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التتايح : التهافت في الشر قيل هو اللجاج ولا يكون الا في الشر .
وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم يتسبب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها

٢
٥٣٨

إِعلم أَنَّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصَّها وعمَّها . تقول في دار : دَوِيرَة ، كما تقول في هند : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيِّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وبِيَيْت (١) .
فَأَمَّا الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خَلَيْفَ ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُويِقَ ذاك ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّ تَقَرَّبَ ما بينهما وتَقَلَّلَهُ (٢) .

فإن قلت : هو عند زيد لم يجز أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنه قد يكون خلفه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونَهُ ، وفوقه . فإذا صغرتهما قللت المسافة بينهما . وإذا قلت ؛ (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب ، فلا معنى للتصغير (٣) .

وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكيرُ إِلَّا ما خصَّه التائيث منها نحو قولك : غرفة . وعُليَّة ، ومَشْرِقة (٤) ، ومَشْرِبة (٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف اليائي لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضا الذي على وزن فعول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء .

انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الاتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ « واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حيننا من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذلك وفويق ذلك فانما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد » .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ « ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجبه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر » .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضمها وكسرهما المخصص ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - بفتح الراء وضمها : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعملية والصفة .
العلية : بالضم والكسر : الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة . وقد بينت لك في باب الظروف (١) أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ؛ كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعته في يد زيد ، ورأيت أثراً في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يافتي ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكان مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يعتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكاناً . وقد مضى تفسير هذا في باب (٢) . فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثاً بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة ووريفة (٣) .

فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليستا من الثلاثة ؟
 قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحدٍ منهما دليل . قال القطامي :

- (١) سيأتي في الجزء الرابع .
 (٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأتي حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .
 (٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البديل الجارى مجرى الزائد ، عندي لا عند أبي علي - همزة (واء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : توأريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضهية فكما أنك لو حققت ضهية لقلت : ضهية فأقررت همزة فكذلك قالوا في تحقير واء : وريته ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقده في واء هذه وأما أبو علي - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب واء وانها ليست من تركيب وري واستدل على ذلك بثبات همزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من القول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعاً أما الظاهر فلأنها في معنى توأريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء واوا .
 وأما القياس فما قدمناه من تشبيهه البديل بالزائد » .
 وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٤٤٤ « وقال بعضهم بل لامه واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .
 ولا يصلح أن تكون اللام واوا لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ الشَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ ، إِنِّي أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (١)

/ وقال الآخر :

* يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ (٢) *

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التأنيث فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامٌ : أُمَيْمٌ ؛ كما تقول في قَذَالٍ : قُدَيْلٌ (٣) .

وكلُّ شَيْءٍ يَجْرَى مَجْرَى (عند) فَغَيْرِ مَصْغَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكذلك سَوَى وَسَوَاءٌ يَا فَتَى ، إِذَا أَرَدْتَ بهما معنى المكان ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هُوَ : عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُعْنَى غِنَاكَ . لَا يُصْغَرَانِ (٤) لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا .

فإن أردت بقولك (سواء) : الوَسْطَ . (٥) من قوله عَزَّ وَجَلَّ : (فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) (٦) وكما قال الشاعر :

(١) قدييمة تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شذوذا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء

وهمزة (اننى يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستثناف .
والببيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قدم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) للمبرد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥
(٢) في المخصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو علي :

وقد علوت قُتودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهدا على الحاق تاء التأنيث في التصغير شذوذا .
وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .
قتود الرحل : جمع قتد أو قتسد وهو خشب الرحل . سفعه السنوم : لفحه . والبيت من قصيدة متضلية لعقمة بن عبدة برواية :

وقد علوت قتود الرحل يسفعنى يوم تجيء به الجوزاء مسموم

انظر شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهي في ختام ديوانه .
(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متمكنا وانما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى » .
وقال في ج ١ ص ٢٠٣ « ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف انك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأسماء ههنا » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ « وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعذك نصف النهار وكذلك سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار اذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار » .

(٦) الصافات : ٥٥

يا وَيَحْ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ . بَعْدَ الْمَغِيبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ (١)

- صَفَّرْتَهُ ، فَقُلْتُ : سُوءَى فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء
معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سواء ، أى تمام - صَفَّرْتَهُ ؛ كما يلزمك فى كلِّ متمكِّن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلَّة تمكَّنْها ؟

فإنَّما قِلَّةُ تمكَّنْها : أنَّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سِوى زيد ، أى :
غير زيد . و(غير) ليس تما يصغَّر (٢) ؛ لأنَّك إذا قلت : جاءنى غَيْرُكَ - لم تَحْصُصْ واحداً
من الناس ، إنَّما زعمت أنَّه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً .
ولو قلت : عندى مِثْلُكَ فحَقَّرْتَ المِثْلَ كان جيِّداً (٣) ؛ لأنَّك إذا حَقَّرْتَ الذى هو مِثْلُهُ
زعمت أنَّه هو حقير ؛ لأنَّك حَقَّرْتَ الآخر من حيث زعمت أنَّه مِثْلُهُ .

وكذلك تحقير شَيْبِهِ ، ونَحْوِهِ ، وشَيْبِهِ ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُشْبِهُ الشَّيْءَ فى جميع حالاته ، وإنَّما
يُشْبِهُهُ من حيث تُشْبِهُهُ به ، ولا يكون إلا على مقدِّمة : تقول : كان خالد القَسْرِيُّ (٤) مِثْلَ حاتم
الطائى . لم تُرِدْ / الزمان والقَدَمَ ، ولم تُرِدْ الجاهليَّةَ والإسلام ، ولم تُرِدْ أنَّ القبيلة تجتمع عليهما ،
ولكنَّك ذكرت جُود خالد ، فقَرَنْتَهُ بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جَرِيرٌ كامرئ القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل
التشبيه . فإن قلت : هذا مِثْلٌ هذا ، وقد قدِّمت نحواً ممَّا ذكرنا - عُلِمَ أنَّك حَقَّرْتَهُ من حيث
حَقَّرْتَ المشبَّه به . فبالمعنى يصلح اللفظ . ويفسُد .

(١) البيت لحسان يبكى النبى - صلى الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ -
٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصَّحابة
ص ٢٦٨-٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحده وألحده .
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل
شئ يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شئ مثل الحقير حقيراً . . . » و(غير)
أيضاً ليس باسم متمكِّن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول العرب : هو مِثْلٌ هذا وأمِثال هذا فانما أرادوا
أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير . »
انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسبه فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أنَّ الفعل إنما يبي لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - علم أنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - علم أنه لما لم يأت من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أن تعني ما هو فيه ، وجاز أن تريد هو يأكل غداً .

$\frac{٧}{٥٤٣}$

والمكان لا يكون / فيه مثل ذلك . فالفعل ينقضى كالزمان ؛ لأنَّ الزمان مرور الأيام والليالي ،

فالفعل على سنه يمضى بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ؛ إنما هي جثت ثابتة ، تفصل بينها (١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيدا من عمرو (٢) .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصغَّر . تقول : يُؤَيِّم (٣) في تصغير يوم ، وُعَوِّم في تصغير عام .
وإنما صغَّرته بالواو دون الياء ؛ لأنَّ ألفه منقلبة من واو . يدلُّك على ذلك أعوام ، وقواك :
عاومت النخلة (٤) . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله (٥) إن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مثله يُردُّ في التصغير إلى أصله ؛ تقول في لَيْل : لَيْلِيلَة ، فأما لَيْلِيَّة فلها
علَّة نذكرها في بابها (٦) إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينهما .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزئين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرون » .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاما قيما في معنى تصغير اليوم
والليلة والشهر مع أنها محددة لا تزيد ولا تنقص

(٤) عاومت النخلة : حملت سنة ، ولم تحمل سنة كعومت .

(٥) سيأتي في ص ٢٨٠ من المطبوع

(٦) سيأتي في ص ٢٧٨ من المطبوع

وتقول فيما كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سبتت ، وفي تصغير أحد :

(١) سيبويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٣٦ .

وقد رد عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة . »

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمرو ، ولا اختلاف بين النحويين في اجازة تحقير اسم المكان معرفه كان أو نكرة .
ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما ادعاؤه الاجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الاجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمداً فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟
ولكننا نبين حجة سيبويه ، ونبطل الاعتلال في تخطئته فنقول :

انما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوماً يكون جواباً لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول المجيب : يوماً أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بهما المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير انما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده .
وأما زيد وما أشبهه فهو وان كان علماً فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجز السبب في كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله ان المكان يجرى مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى انه لا يجوز تحقير ما كان من الاماكن علماً كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الاضافة تقول : هذا صغير بالاضافة الى ما هو أكبر منه فان لم يكن ثم أكبر منه لم يجز ان تنسبه الى الصغر ولكن يجوز ذلك في النكرات من الاماكن كما جاز في النكرات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فرسخ لأنه قد يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير .

فاذا قلت : ان السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجرى هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .
وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يجيزان التصغير .

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت .

ونسب اليه السيوطي في الهمع أنه خالف سيبويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

أَحِيدٌ ، فِي الْإِثْنَيْنِ : تُنْيَانٌ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَلْفٌ وَصَلَّ فِيهَا / بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي ابْنِ : بُنْيٌ ، وَفِي اسْمٍ :
 ٢
 ٥٤٤ سَمَى ، وَفِي الثَّلَاثَةِ : ثُلَيْثَاءٌ فِي قَوْلِ سَيَّبِيهِ ، وَفِي قَوْلِنَا : ثُلَيْثَاءٌ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغَرْتَ ثَلَاثًا
 فَتُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِالْفِي الثَّلَاثَةِ ، وَفِي الْأَرْبَعَاءِ : الْأَرْبَعَاءُ ، وَفِي الْخَمِيسِ : الْخَمِيسُ ،
 وَفِي الْجُمُعَةِ : جُمُوعَةٌ .

وكذلك الشهور^(١) . تقول في المحرم : مُحْرِمٌ . تحذف إحدى الراءين حتى تصير على
 مثال جعفر . فإن عوضت قلت : مُحْرِمٌ ، وفي صفر : صُفَيْرٌ ، وفي ربيع : رَبِيعٌ .
 وفي جمادى أنت مخيرٌ : إن شئت قلت : جُمَيْدِي وهي أجود ، وإن شئت قلت : جُمَيْدٌ ،
 وتفسيره كتفسير^(٢) حُبَارَى ، وفي رجب : رُجَيْبٌ ، وفي شعبان : شُعَيْبَانٌ . وكذلك رَهْضَانٌ : رُمَيْضَانٌ ،
 وفي شَوَّالٍ : شُوؤَيْبِلٍ ، لِأَنَّهُ فَعَالٌ مِثْلَ حَمَادٍ ، وَفِي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوؤَى الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ
 إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغَرْتَ غَلَامَ زَيْدٍ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا
 وَمَا أَشْبَهَهُ .

وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سُؤَيْعَةٌ ، وَفِي

غُدْوَةٌ : غُدْيَةٌ ، وَفِي بُكْرَةٍ / بُكَيْرَةٌ ، وَفِي ضَحْوَةٍ : ضُحْيَةٌ : وَفِي ضُحَى : ضُحَى . وكذلك تصغير

٢
 ٥٤٥

« وخالف المبرد فقال انها غير اعلام ولاماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات » .
 وينسب اليه الرضى أنه قال ذلك في الاثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧

والمبرد انما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع
 فليس بمعدول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعدل
 والعديل ما كان من الناس والعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة سواء ألا ترى أن
 الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الالف واللام لهذه الايام كما يلزم النجم والدبران
 لانها معرفة وقد أبان ذلك الأحد والاثنان لأنه على وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم: النجم اذا أردت الشريا فانه معرفة بالالف واللام
 مجعول بهما علما فان فارقتاه رجع الى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر
 لا تحقر ، انما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة واشباههما »
 وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١

الصَّحاء : لأنك تحذف الياء ، فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقير عطاء : عُطَى .
وقد مضى القول في هذا (١) .

وتقول في عَشِيَّة : عُنْمِيَّة . فأما قولهم : عَشِيَّشِيَّة ، وَعُشَيَّانَات ، وَمُعِيرِبَان ، وَأَصِيلَان ،
وَأَصِيلَان ، وَأَصِيلَانَات (٢) ، وَمُعِيرِبَانَات - فنذكره في موضعه مع ذكرنا اللَّيْلِيَّة ، والأُنَيْسِيَان ،
وما أشبه ذلك (٣) ثم يخالف تصغيره مكبَّره إن شاء الله .

وكلُّ متمكِّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا فأجره ؛
ألا ترى أنهم قالوا : آتِيكَ بُعِيدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وَأَجْرُوهُ مَصْفَرًا على تصغير مثله .

-
- (١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغيربان الشمس
وفي المشى آتِيكَ عَشِيَانَا وَسَمْنَا من العرب من يقول في عشيَّة : عَشِيَّشِيَّة فكَانَهُمْ حَقَرُوا مَغْرِبَانَ
وعَشِيَانَ وعَشَاة .
وسألت الخليل عن قولك : آتِيكَ أَصِيلَانَا فقال : إنما هو أَصِيلَان أَبْدَاوا اللام منها ،
وتصديق ذلك قول العرب : آتِيكَ أَصِيلَانَا »
وفي شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه
إلا أصن جمع أصيل تشبيها بعثمان فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال :
أصِيلال ، وهو شاذ على شاذ » .
وقال الرضى أيضا ص ٢٧٤ « قياس انسان أنيسين كسريحين في سرحان فزادوا الياء في
التصغير شاذًا . . . ومن قال انسان افصان من نسي فأنيسيان قياس عنده . . .
وقالوا في تصغير ليلة لييلية بزيادة الياء ، كما في انيسان وكأنه تصغير ليلة . . . »
وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .
(٣) لم يتكلم المبرد في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .
(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل :
بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك إذا كان الرجل يمسك عن اتیان صاحبه الزمان ثم يأتیه
ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتیه .
قال : وهو من ظسروف الزمان التى لا تتمكن ولا تستعمل الا ظرفا . . . ويقال : انك
لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم المرة فى الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

إِعلم أنَّك إذا صغرت جمعاً على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرتَه وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد، وصغرتَه] (١) إن كان مذكراً آدمياً وجمعه بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثاً منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا (٢) . وإنما أعيدناه لما بعده .

إِعلم أنَّك إذا سميت رجلاً بجماعة - فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أَكْلَبُ : أَكَيْلِبُ ، وكذلك أَحْمِرَةٌ تقول فيها : أَحْمِرَةٌ ، وفي غِلْمَةٌ : أَغْلِمَةٌ . لا يكون إلا كذلك .

فإن سميتَه بِغِلْمَانٍ أو غِرْبَانٍ أو قُضْبَانٍ أو رُغْفَانٍ كان تصغيره كتصغير غِلْمَانٍ ونحوه . تقول : غِلْمَانٌ ، وَغُرْبَانٌ ، وَقُضْبَانٌ ولا تقول : غُرْبِينٌ ، كما تقول في سِرْحَانٍ : سُرَيْحِينٌ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : سُرَيْحِينٌ لِقَوْلِكَ : سِرْحَانٍ ؛ لِأَنَّ (سِرْحَانًا) واحد في الأصل . فإن قلت : فإنا أقول : مَصِيرٌ ومُضْرَانٌ للجمع ، ثم أقول في جمع الجمع : مَصَارِينٌ (٣) ، فكيف أصغر مُضْرَانًا ؟

فإن مُضْرَانًا تصغيره لا يكون إلا مُصِيرَانًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْحَقُّهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِلْجَمْعِ ، فَلَا تَغْيِيرُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْوِ : / أَبْيَاتٍ ، وَأَجْمَالٍ ، وَأَقْتَابٍ - لم تقل فيه إلا أَجْمَالٌ ، وَأَقْتَابٌ ، وَأَبْيَاتٌ ، فإن كان جمعاً لجمع قلت : أَبْيَاتٌ وَأَبَابِيَّتٌ ؛ كما تقول : أَظْفَارٌ وَأَظْفَائِيرٌ وَلَكِنَّ الْعِلَّةَ فِيهَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : المعى وهو فعل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهري : المصارين جمع المصران جمعه العرب على توهم النون أنها أصلية » .

وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فعلٍ من ذوات الياء والواو

نحو : باب وناب ودار وما أشبهه

إعلم أنّ هذا الجمع^(١) ينقلب ياؤه وواوه ألفا ؛ لانفتاح ما قبل كل واحد منهما ؛ نحو : دار ، وغار ، وباب ؛ إلا أنّ يجيء حرف على أصله لعلّة مذكورة في باب التصريف^(٢) ؛ نحو : القود ، والصيد ، والخونة ، والحوكة . فأما مجرى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنّ ياء التصغير تقع بعده ساكنة ، فلا يجوز أن تسكّنه ، فتجمع بين ساكنين . فإذا حركته عاد إلى أصله . وذلك قولك في تحقير نار : نُورَة ، وباب : بُوب . يدلُّك على أنّ الواو الأصل - قولك : أنوار ؛ لأنّها من النور ، وقولك : بوبت له بابا . وكذلك غار . تقول : غوبر ؛ لأنّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيب . فإن قلت : نيب فإن ذلك يجوز في كل ما كان ثانيه ياء في التصغير^(٤) / لأنّه من نيبت .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غيبر . وغيبر : لأنّه من غيرت^(٥) ونيبت .

٢
٥٤٨

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

ان كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وان كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما انك لو كسرته رددت الواو ان كانت عينه واوا والياء ان كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيبب كما قلت : انياب وأنيب . فان حقرت ناب الاصل فكذلك . . . »

(٤) ذكرنا فيما سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيبب ، وفي غار غيبر اذا أردت الغيرة .

(هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧) .

وفي القاموس : غار على امراته وهي عليه تغار غيرة وغيرها وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أي الجيشيين والغار الجماعة هكذا أخرجه أبو موسى في الفين والواو وذكره الهروي في الفين والياء . . . »

وتقول في تصغير (تاج) : تُوج ، لأنه من توجت . وكل ما لم أذكره لك فهذا مجراه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف . تقول في عين : عَيْنَة وَعَيْنَة ، وفي شئ : شَيْءٌ ، وشَيْءٌ ، وكذلك كل ما عُلِمَ أصله من هذا الباب ، فإن لم يُعلم أصله رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فِعْله فإنَّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقاً نُظِر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه مماله فهو من الياء . وإن كانت مُنْتَصِبَة لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو (١) .

واعلم أنَّ كلَّ حرف كان مكسوراً أو مضموماً بعده (٢) ياءٌ أو واو فليس بدليل ؛ لأنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرةُ ياءً ، والياءُ الساكنة تَقْلِبُهَا الضمةُ واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحقيره : مُؤَيِّزِينَ ، ومُؤَيِّقِيَت ، ومُؤَيِّعِيد ؛ لأنه من الوقت ، والوعد والوزن . فإنَّما قَلَبْتَ الواو الكسرةُ . /

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّةُ فارقه ما أحدثته ؛ ألا ترى أنك تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقت ؟ .

ومثل ذلك في الياء مؤسّر ، ومؤقّن . لا يكون في التحقير إلا بالياء ؛ لأنَّ الواو إنَّما جاءت بها الضمة (٣) ؛ لأنَّها من أيقنت ، وأيسرت ، وكذلك : مياسير ، ومياقين . فإن حَقَّرْتَ قلت : مُيَسِّر ، ومُيَقِّن ، تردّها الحركة إلى أصلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وان جاء اسم نحو الناب لا تدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن الغرب من يقول في ناب : نويب ، فيجىء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل .. »

فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : مؤيزين ومويعيد ومويقت وانما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف الى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع ..

ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف مؤقن وموسر وانما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستثقلون ، وذلك ميقن وميسر ...

وكذلك (ريح) . لو حَقَّرْتَهَا لقلت : رُويحة ؛ لأنها من رَوَّحت ؛ وإنما انقلبت الواو ياءً
للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ؛ ألا ترى أنك تقول في الجمع : أزواح . وكذلك ثياب ، وحياض ،
نقول في تصغيرهما : أثياب ، وأحياض ؛ لأنك تردّها إلى أقلّ العدد . وإنما تنقلب الواو ياءً
بناء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لفارقة الكسرة إيّاها ، فكنت قائلًا : أثواب ،
وأخواض ، وأسواط . كما تقول : ثوب (١) .

/ وحوض ، وسوط . وكذلك ديمة تحقيرها دُوَيْمة ؛ لأنها من دام يدوم . فهذا وجه هذا .

٥٩

(١) وضعت في النسخة ص ٥٩ مكان ص ٥٥ كل منهما مكان الأخرى خطأ . فجاء
الاضطراب في الموضعين . وينقل ص ٥٩ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك بوضع ص ٥٥ هناك
استقام الكلام .

هذا باب

ما كانت الواو فيه ثالثةً في موضع العين

اعلم أنّها إذا كانت ظاهرةً في موضع العين فأنّت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أسيد ، وفي أخول : أخيل ، وفي مقود : مقيد . فهذا الأصل .

وأما الملحق فنحو : قسور^(١) وجدول ، تقول فيهما : قسير ، وجدليل ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لها ياء . ثمّ أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) وذلك قولك : ميّت ، وسيد ، وهين . إنّما كنّ في الأصل : ميّوتا ، وسيودا ، وهيونا ؛ وكذلك قيام وقيوم ، إنّما هو قيوام وقيووم ، وكذلك أيام ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أي في باب أسود ، وجدول ، وقسور ، فقلت : أسود ، وجدليل ، وقسور . وإنّما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حيّة ، أي متحركة . وهي تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جدول ، وقساور . فشبهوا هذا التصغير به . والوجه ما ذكرت لك أولاً . فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مُبدلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عَجُوز ، وعمود . لا تقول إلا عَجِيز ، وعميد ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا مُلحقة . ألا ترى أنّك لوجئت بالفعل من جدول ، وقسور لقلت : قسورت ، وجدولت ، فكانت كالأصل . ولو قلت : ذلك في عجوز لم يجز ؛ لأنّها ليست بمُلحقة .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وأما الأَصْلِيَّةُ المنقلبة فهو مَقَامٌ ، ومَقَالٌ . لانقول فيهما إِلاَّ مُقِيمٌ ، ومُقِيلٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تختار في الظاهرة المتحرِّكة القَلْبَ للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدلة إِلاَّ ما ذكرت لك .

واعلم أَنَّهُ من قال في أَسْوَدَ : أَسْيُودُ قال في معاوية : مُعْيُوبَةٌ ؛ لِأَنَّ الوَاوَ في موضع العين . ومن قال : أَسْيِدٌ على اختيار الوجه الجيِّد قال : مُعْيَةٌ (١) فيحذف الياء التي حذفها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أَرْوَى) عنده (أَفْعَلٌ) قال في تصغيره : أُرْيَةٌ مثل قولك : أَسْيِدٌ . ومن قال : أَسْيُودُ قال : أُرْيُوبِيَّةٌ . ومن كانت عنده (فَعَلَى) لم يقل في أُرْوِيَّةَ : إِلاَّ أُرْيَةٌ ؛ لِأَنَّ الوَاوَ في موضع اللام على هذا القول ؛ وإليه كان يذهب الأَخْفَشُ ، والأوَّلُ قول سيبويه (٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصمة :

وفاء ما مُعِيَّةٌ من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

انظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور :

أعير ، وفي مرود : مريد ، وفي أحوى : أحي ، وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) : أرية ، وفي مروية : مرية » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة

انواقعة بعد ياء مشددة اذا لم تكن الثانية للنسبة كما اذا صغرت (مرويه) اسم مفعول من

روى قلت مرية والأصل مربية وكذا تصغر أروية فيمن قال : انها أفعولة وأما من قال فعلية والياء

لنسبة فانه يقول في تصغيرها أربية بيائين مشددتين » .

الأروية : الأثى من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثى من الوعول .»

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأنثى » .

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

٢
٥٥٣

إعلم أنّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلما صارت في الموضع الذي يعتلّ فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيها إلا القلب^(١) . وذلك قولك في غَزَوَ : غُزِيَ ، وفي جَرَوَ : جُرِيَ ، وفي عُروَةَ : عُرِيَ ، وفي تَقَوَى : تُقِيَ ، وفي عُروَاء^(٢) : عُريَاء [يا فتى]^(٣) . لا يكون إلا ذلك .
ومن قال في (أروية) : إنّها فُعَلِيَّة قال في أَرَوَى : أَرِيَا . ليس غَيْرُ ؛ لأنَّ أَرَوَى عنده على هذا القول (فَعَلَى) .

ومن جعل أَرَوَى (أَفْعَل) لم يقل إلا أَرِيُّ فاعلم ؛ فيحذف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أسود : أَسِيوِد على المجاز قال : أَرِيوِ فاعلم^(٤) . فهذا مجرَى هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ . باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات .

اعلم ان كل شيء منها كان على ثلاثة احرف فان تحقيره يكون على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لاما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمة ، لانهما حرفان من موضع والاول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قفى وفى فتى : فتى وفى جرو : جرى وفى ظبى : ظبى ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى

(٣) تصحيح السيرافى وفى الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد فى الموضعين وزن أروى وأروية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف فى التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وفى اللسان نقل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعلى ثم يبطله فقال : « قال ابن سيده : وذهب أبو العباس الى أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل : لكون أروية

أفعولة » .

هذا باب

ما يسمى به من الجماعة

إعلم أنك إذا سميت رجلاً بمسجد، ثم أردت تحقيرة قلت : مُسَيِّجِد ، فحذفت الألف الزائدة ؛ / لأنك لا تصغر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسَيِّجِيد .

٢
٥٥٤

فإن سميت بمفاتيح قلت : مُفَيِّيح ، فتحذف الزائدة الثالثة ، وتقرّ الياء ؛ لأنها رابعة في الاسم . فإن سميت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْئِل ، ورُسَيْئِل في قول جميع النحويين إلا يونس ابن حبيب^(١) ، فإنه كان يقول : قُبَيْل ، ورُسَيْل . وذلك ردئ في القياس .

أما النحويون فأقروا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة . والمتحرك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقة بالأصول ؛ ألا ترى أن الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لاتقع من هذا البناء في موضعها إلا زائدة . فكانت أحق بالحذف .

وأما يونس فكان يقول : لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف ، وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

فأما تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلَات ، ورُسَيْلَات ؛ / لأنك إنما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثم جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

٢
٥٥٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل قلت : قبائل وان شئت قلت : قبئيل عوضاً مما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد وانما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياه عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن ، »

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الابل والأنتى عذافرة .

(٣) انظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

إِعلم أَنَّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها وإنّما نذكر منه بعضًا استغناءً بما مضى (١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلِّ ما أومأت إليه ، وأما مخالفتها في اللفظ . فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها (٢) ، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة ، فلا يُعرى المصغّر منها . ولو عُرى منها لم يكن على التصغير دليل . وألحقت ألفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمّة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنّ كلَّ اسم تصغره من غير المبهمة تضمّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرهم ، ودُنينير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذِيًا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذِيًا . وفي تصغير

(ذاك) : ذِيَاك ، فإن ألحقت التنبيه فقلت : هاذَاك - قلت : هاذِيَاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحقت ثانيةً ، وإنّما حقها أن تلحق ثالثةً ؟

قيل : إنّما لحقت ثالثةً ، ولكنك حذفت ياءً لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم ان التحقير يضم أوائل الأسماء الا هذه الأسماء فانه يترك أوائلها على حالها قبل ان تحقر وذلك لان لها نحو في الكلام ليس لغيرها . . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وانما الحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وانما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فانما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذِيًّا إِذَا قَلْتَ (ذا) ، فالألّف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرْتَ (ذِه) أو (ذِي) قلت : تِيًّا . وإنما منعك أن تقول : ذِيًّا كراهةُ التباس المذكر بالمؤنث (١) . فقلت : تِيًّا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذِه) ، وتبي . كما تقول : ذِي . فصعَّرت (تا) لثلاً يقع لبسٌ ، فاستغنيت به عن تصغير (ذِه) أو (ذِي) على لفظها . قال الشاعر :

/ وَخَيْرُ تُمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هُضْبَةٌ وَقَلِيْبٌ (٢)

ويروى : روضة وكثيب ، أي وهذه . وقال عمران بن حطان :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بَدَارِ (٣)

فإن حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قلت : ذِيَّاكَ . فإن حَقَّرْتَ (ذَلِكَ) قلت : ذِيَّاكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلتبس الأمر .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .
الهضبة : الجبل . وأراد بالقليب القبر وأصله البئر لأنه حذر من وباء الامصار وهي القرى فخرج الى البادية فرأى قبراً فعلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منسكرا على من حذره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار والقصيدة في الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠
وجمهرة أشعار العرب ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالي القالي ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسمط ص ٧٧١
والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقعة وقال الاعلم هو بالهاء وروايته بالتاء تصحيف وقال السيبوطي ص ٣١٣ مهاه وزنها فعال ولامها هاء أي صفاء ورونق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاه هذا قول النحويين وقال الأصمعي : مهاة بالتاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل انه أيضا بمعنى الصفاء والرونق وفي اللسان : قال ابن بري : الأصمعي يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال في الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس النحويون يشبتون الهاء في الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللسع والبهاء يقال : وجه له مهاه يا فتى والأصمعي يقول : مهاة وتقديرها حصاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسياتى مرة أخرى في الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .
والبيت لعمران بن حطان الخارجي .

وإن حَقَّرت (أولئك) قلت : أوليائك .

وإن حَقَّرت أولى المقصور قلت : أولياً يا فتى .

وإن حَقَّرت هؤلاء الممدود قلت : هاؤليائك (١) .

وإن حَقَّرت هؤلاء المقصور قلت : هاؤلياً يا فتى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لئلا يتحوّل الممدود عن لفظه فقبلوا لذلك . وكان حقيقتها

هؤلياً ؛ لأنّ الألف في وزن غراب . وتحقير غراب غريب . وتحقير أولى لو كان غير مبهم أولى فاعلم . فإن زدت الألف أولياء (٢) .

وتقول في تحقير الذى : اللدّيّ ، وفي / تحقير التّي : اللتّيّ . قال الشاعر :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتّي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ (٣)

٢
٥٥٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك فى آخر (ذا) وأوله » .
(٢) فى عبارة المقتضب سقط ونستطيع أن نتعرفه من كلام ابن سيده فى المخصص فقد وفاه حقه من الشرح قال فى ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التى تزد فى تصغير المبهم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها فى آخر المصغر لوقع اللبس بين أولى المقصورة الذى تقديره هدى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم اذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التى قبل الهمزة ويكسروها فتقلب الهمزة ياء فتصير أولى كما تقول فى غراب : غريب ثم تحذف احدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فتترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة الى الهمزة فصار أولياء لأن آلاء وزنه فعال ، فاذا أدخلت الألف التى تدخل فى تصغير المبهم طرفاً صارت فعلى واذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط فى حبارى واذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط لأن ما كان على خمسة أحرف اذا كان رابعه من حروف المد واللين لم يسقط ومما يحتج به لأبى العباس أنه اذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهمزة للطرف وحمراء اذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد فى نقده لكتاب سيبويه الذى سيأتى فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الصلة اختصاراً لعلم السامع واقتصر على

الشرط الأول واستشهد به ج ٢ ص ١٤٠ على تصغير التّي على اللتيا .

وفى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٤ « انشد أبو العباس محمد بن يزيد فى المقتضب :

بعد اللتيا واللتيا والتّي اذا علتها أنفس تردت

ولو حَقَّرت (اللاتي) لقلت في قول سيبويه : اللّٰتِيَات (١) . تصغر (التي) ، وتجمعها ؛ كما
تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقّر واحده .
وكان الأَخْفَش يقول : اللّٰوِيَا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنّما هو اسم للجمع ؛
كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

واعلم أنّك إذا ثَنَيْت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء - لم تُلحِقْه ألفاً في آخره ؛ من أجل
الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي الذين : اللذيين . ومن
قال : اللذون قال : اللذيون (٢) .

وكان الأَخْفَش يقول : اللذيين . يذهب إلى أنّ الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهب لما
جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُصْطَفَيْن . وليس هذا القول بمرضى ؛ لأنّ
زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢
٥٥٩

واعلم أنّ (مَنْ) و (مَا) ، و (أَيَّا) لا يُحَقَّرن (٣) ؛ كما لا تُحَقَّر الحروف التي دخلن عليها
وكذلك (كَمْ) ، و (كَيْفَ) ، و (أَيْنَ) لا يُحَقَّرن لما ذكرت لك ، وكذلك (مَتَى) ، وهنّ كلهنّ أسماء .

لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد ،
وقال البغدادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : «أراد اللتيا والتي تأتي على النفوس لان تأنيث
اللتيا والتي ههنا إنما هو لتأنيث الداهية .
وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذي هو السقوط
من علو » .

الخزانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسب الرجز في سيبويه للعجاج والأرجوزة في ديوانه ص ٧٥-٥٠ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد اذا حقر عنه وهو
قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطاً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واذا ثنيت حذف هذه الالفات كما تحذف الف اذا وتا
لكثرتها في الكلام اذا ثنيت . . . وكذلك اللذيا اذا قلت اللذيون والتي اذا قلت : اللتيات والتثنية
اذا قلت اللذيان واللتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) اذا صاراً بمنزلة الذي لانهما من
حروف الاستفهام . . . ف (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذي) لانه إنما يريد به معنى (الذي)
وقد استغنى عنه بتحقير (الذي) » .

و(كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لآنه عموم فليس للتحقير فيه معنى ؛ لآنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ . وكذلك (كِلًّا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو تَمَّا لم نذكره فهذه سبيله ، فَأَجْرِهِ على هذا الباب .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفا من تصغير المبهمات فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله فى باب تحقير المبهمة ذكران الالف تلحق فى اواخرها .
« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الالف تلحق فى اواخر بعضها وقبل اواخر بعض
فما لحقته الالف قبل : اولاء فيمن مد الياء . »

وتصغيره لو زدتها فى آخر الياء فتدغم ياء التصغير فى الف الاء ثم تأتى بالهمزة بعدها
ثم تزيد الالف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الالف هاهنا لأن الالف تحذف خامسة من
نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لان يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلم آخره
على الكسر

وقال فى هذا السباب : لا يصغر اللاتى لاستغنائهم بتصغير التى وجمعها فى قولهم :
اللتيات وكان الاخفش يقول فى تصغير (اللاتى) اللويتا (وفى) اللاتى اللويتا وهو القياس . »

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : فى هذه المسألة أربعة اجوبة :

منها : انه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان الزامه صحيحا ، وذلك انه اذا تكلم على
معظم الباب جاز ان يجعل الكلام عاما وان شذ الحرف ، فهذا وجه .
والثانى : انه ليس الامر على ما حكاه عنه آلبته وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاما فى أوائل
الاسماء المبهمة لا فى اواخرها فزعم ان أوائلها لا تغير ثم ذكر الاسماء التى تلحق اواخرها ألف
خاصة لا عامة ثم ذكر اولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها واذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر
واذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الامر على خلاف ما ذكر وانها حكاية ظن .

والوجه الثالث : ان هذه الالف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعها لها
ودخلت الكاف عليها اذا قلت أولياك الحقوها أيضا هذه الهمزة فى المد كما الحقوها الكاف
وكانت الالف كانهما فى الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى اختاره : أن تكون الهمزة هى ألف التصغير وذلك أن الياء
أدغمت فى ألف الاء فلما انقلبت الالف ياء صارت الهمزة ألفا وأدخلت عليها ألف التحقير فهمزت
لاجتماع الفين

وأما قوله : كان ينبغى أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ ؛ لأن الالف لما انقلبت ياء تغيرت
الهمزة فصارت ألفا .

وأما ما حكاه عن الاخفش انما اجازه قياسا لا سماعا وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه
بالتليات ولم يسمع فى كلامها تحقيرا فى هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه . »

انظر الانتصار ص ٢٧٦-٢٧٩

فى شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف العوض فى آخر اولاء كما
فى اخواته لكنه يقدر همزة اولاء فى الاصل الفا ولا دليل عليه .

هذا باب

أَسْمَاءُ الْجَمْعِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهَا (١)

إِعْلَمُ أَنَّ مَجْرَاهَا فِي التَّحْقِيرِ مَجْرَى الْوَاحِدِ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ أَسْمَاءً ، كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا لِرَجَاعَةٍ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : رَجَاعَةٌ - فَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهِ جَمْعًا .
وَكَذَلِكَ لَوْ سُمِّيَتْ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ لَكَانَ اسْمًا مُجْمُوعًا وَإِنْ وَقَعَ عَلَى وَاحِدٍ . كَمَا قَالُوا :
كِلَابُ بَنِ رَيْبِعَةَ ، وَالضُّبَابُ / بَنِ كِلَابٍ ، وَكَذَلِكَ أَنْمَارٌ ، وَكَذَلِكَ يَحَابِرُ : إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ الْيَحْبُورِ
وَهُوَ طَائِرٌ (٢) .

٢
٥٦٠

وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ : نَفَرٌ ، وَقَوْمٌ ، وَرَهْطٌ ، وَبُشَيْرٌ . تَقُولُ : بُشَيْرٌ ، وَقَوْمٌ ، وَرَهْطٌ .
فَإِنْ كَانَ اسْمًا لِرَجَاعَةٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا سَوْنَةً ؛ وَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
غَمٌّ ، وَإِبِلٌ . تَقُولُ : غَنِيمَةٌ ، وَأَبْيَلَةٌ (٣) ، وَكَذَلِكَ نِسْوَةٌ (٤) ، تَقُولُ : نُسَيْبَةٌ ؛ لِأَنَّ (نِسْوَةٌ) مِنْ
أَمْرَأَةٍ بِمَنْزِلَةِ نَفَرٍ مِنْ رَجُلٍ . فَعَلِيَ هَذَا فَاجِرٌ هَذَا الْبَابِ .

(١) فِي سَيْبُوِيهِ ج ٢ ص ١٤٢ « بَابُ تَحْقِيرِ مَا لَمْ يَكْسُرْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ لِلْجَمْعِ ٠٠٠ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي قَوْمٍ : قَوْمٌ ، وَفِي رَجُلٍ (بِسُكُونِ الْجِيمِ) : رَجُلٌ ، وَكَذَلِكَ النَّفَرُ وَالرَّهْطُ وَالنِّسْوَةُ وَإِنْ عَنِيَ بِهَا أَدْنَى الْعَدَدِ وَكَذَلِكَ الرَّجُلَةُ وَالصَّحْبَةُ هُمَا بِمَنْزِلَةِ النَّسْوَةِ » .
(٢) وَانظُرْ نَسْبَ يَحَابِرٍ وَغَيْرِهَا فِي جَمْهَرَةِ الْأَنْسَابِ ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وَفِي الْإِسْتِثْقَاقِ ص ٤١٢ : يَحَابِرُ جَمْعُ يَحْبُورَةٍ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ .
(٣) سَيَتَحَدَّثُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْجِزْءِ الثَّلَاثِ ص ٣٠٧ مِنَ الْأَصْلِ وَانظُرْ ص ١٨٦ مِنْ هَذَا الْجِزْءِ
(٤) النَّسْوَةُ اسْمٌ جَمْعٌ عِنْدَ سَيْبُوِيهِ أَيْضًا قَالَ فِي ج ٢ ص ٨٩ : « وَلَيْسَ نِسْوَةٌ بِجَمْعٍ كَسَرَ لَهُ الْوَاحِدُ » وَانظُرْ ص ١٤٢ مِنْهُ .
وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ : هُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ لِلثَّلَّةِ (الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرت به بحال ؛
وذلك قولك في حارث : حُرَيْث ، وفي محمد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرحوب^(٢) :
سُرَيْحِب ؛ لأنَّ الواو فيه زائدة . وكذلك لو حقرت عجوزاً لقلت : عَجِيْزَة ؛ لأنَّك إذا حذف
الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف
لحقيقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْدَة ، وفي شمس : شُمَيْسَة .
فإن لم تسم بعجوز ، وتركتها نعتاً قلت : عَجِيْز . كما تقول في (خلق) إذا نعت به
المؤنث : خَلِيْق .

تم التصغير

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم في التصغير .
اعلم ان كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير
الكلمة على ثلاثة أحرف . . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل انه يجوز
أيضاً في ضفندد ضفيد . . . وفي مقعنس فعميس ، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة
في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه ،
(٢) السرحوب : الطويل

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرةً في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافةً ومفردةً في الاستفهام

إِعلم أَنَّ (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إِلَّا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إِخوتِكَ زيدٌ ؟ فقد علمت أَنَّ زيدًا أَحدهما ، ولم تَدْر أَيُّهُما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أَحسنُ ؟
فيكون الجواب : رأسه أم رِجله أم يده ، / وما أشبه ذلك .

٢
٥٦٢

واعلم أَنَّ كلَّ ما وقعت عليه (أَيُّ) فتفسيره بألف الاستفهام و(أم) ، لانكون إِلَّا على
ذلك ؛ لِأَنَّك إِذا قلت : أَزيد في الدار أم عمرو ؟ فِعبارته : أَيُّهما في الدار ؟ ولو قلت :
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيدٌ ؟ أو : ما زيدٌ ؟ لم يكن لِأَيُّها هنا مدخلٌ ؛ ف(أَيُّ) واقعة على
كلِّ جماعةٍ مَّا كانت إِذا كانت (أَيُّ) بعضًا لها .

واعلم أَنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جُمَلته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أَصحابِكَ زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أَصحابِكَ واحد ضربه زيد(١) ؟ ؛
لِأَنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لِأَيُّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه

ولو قلت : أى الرجلين هند ضاربها أبوها ، لم يكن كلاماً ؛ لأنّ (أياً) ابتداءً ولم تأت له

بخبر .

٢
٥٦٣

فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » فى موضع خبره لم يجز ؛ لأنّ الخبر إذا كان غير الابتداء

فلا بدّ من راجع إليه .

ولو قلت : أى من فى الدار إن يأتيا نأته ، كان جيّداً (١) . كأنك قلت : أى القوم إن يأتينا

نأته ؛ لأنّ « من » تكون جمعاً على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عزّ وجلّ : (وَمِنْهُمْ

مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ (٢)) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ (٣)) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ (٤))

فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ (٥)) فحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل

على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ (٦)

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول فى شىء منه (أى من ان يأتنا نعطه نكرمه) فهذا ان جعلته استفهاماً فأعراه الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل ان (ان يأتنا نعطه) صلة لمن ، فكمل اسماً . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتنا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكانك قلت : أى القوم نكرمهم وأيهم نكرمهم . فان لم تدخل الهاء فى نكرم نصبت كأنك قلت أيهم نكرم . فان جعلت الكلام خبراً فهو محال لانه لا يحسن ان تقول فى الخبر أيهم نكرم » . فى المطبوعة : نكرمهم والبصريون يمنعون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسنى) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب اجرائهم صلة من وخبره اذا عنيت

اثنين . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على تنبيه يصطحبان حملاً على مراعاة معنى (من)

لأنها كناية عن اثنين .

وصف انه اوقد ناراً ، وطرقه الدُّب ، فدعاه الى العشاء والصحبة .

فَأَمَّا «مَنْ» فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبِيرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ / هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ^(١)) وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(٢)) وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ^(٣)) .

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِدَوَاتٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلِنَعَوَاتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعُمُومِ جَازٍ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّا لَنَا^(٤) .

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءِ وَبِنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَّغْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعُكَ ؛ لِأَنَّ (مَا) إِذَا وُحِدَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مَصْدَرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكِ أَيْمَانِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ^(٥) .

/ فَأَمَّا (أَيُّ) وَ(الَّذِي) فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيُّ) خَاصَّةً .

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعلام : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .
«لاتخونني» : قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم السندي تضمنه «عاهدتني» .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه عن ٨٧٠ - ٨٧٢
وانظر العينى ج ١ ص ٤٦١ والسيوطى ص ١٨٢ وسيعيد ذكره المبرد فى الجزء الثالث
(١) الكهف : ١١٠
(٢) الأنبياء : ١٩
(٣) الملك : ١٦
(٤) انظر ابن يعيش ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردد هذا الحديث وذكر شواهد كما هنا
(٥) تقدم هذا الحديث والآيات فى الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ والجزء الثانى ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أى) فى الاستفهام

تقول : أَى مَنْ إِنْ يَأْتِنَا يَأْتِيهِ عَبْدُ اللَّهِ . فالتقدير : أَى الَّذِينَ إِنْ يَأْتُونَا يَأْتِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ .
ولو قلت : أَى مَنْ إِنْ يَأْتِ زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْوَكُ - لم يجز ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ
لِلجَزَاءِ بِجَوَابٍ . ولكن لو قلت : أَى مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ (١) - كان
الكلامَ جَيِّدًا ، وكانت (أَى) مرفوعةً بالابتداء . وتأويل هذا : أَى الَّذِينَ إِنْ يَأْتِيهِمْ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ
يَأْتِ صَاحِبُكَ . فقولك : « يَأْتِ » جواب الجزاء الأول ، و « صاحبك » ؛ خبر الابتداء . وتقدير هذا
بلا صلة : أَى الَّذِينَ إِنْ يَأْتِيهِمْ زَيْدٌ يَأْتِ صَاحِبُكَ ؛ لِأَنَّ « مَنْ » الثانية وصلتَها فى موضع زيد .
/ ولو قلت : أَى مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيهِ تَكَرُّهُ نَأْتِي - كان إعراب (أَى) النصب ،
وكان التقدير : أَيُّهُمْ نَأْتِي .

واعلم أَنَّ (أَيًّا) مضافةً ومفردةً فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لِأَنَّ المعنى واحد ؛
كما أَنَّ زَيْدًا وَزَيْدًا مَنَاءً سِوَاءً فى الاحتياج والاستغناء (٢) ؛ لِأَنَّ المعنى التسمية والإبانة عن الشخص .
ولو قلت : أَى الثَلَاثَةِ صَاحِبَاكَ - كان جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ المعنى : أَزِيدُ وَعَمْرُو ؟ أَمْ عَمْرُو وَخَالِدُ ،
أَمْ زَيْدُ وَخَالِدُ ؟

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أَى مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يعطه
تأت يكرمك وذلك أن (من) الثانية صلتها ان يأتنا نعطه فصار بمنزلة زيد فكانك قلت : أَى مَنْ إِنْ
يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَأْتِيهِ يَكْرِمُكَ فَبِصِيرٍ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ صِلَةٌ لِمَنْ (مِنْ) الْأَوَّلَى فَكَانَكَ قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَأْتِ
يَكْرِمُكَ فَجَمِيعٌ مَا جَارَ وَحَسَنٌ فَيُؤَيِّمُهُمْ هَاهُنَا جَارَ فَيُؤَيِّمُهُمْ فَيُؤَيِّمُهُمْ فَيُؤَيِّمُهُمْ فَيُؤَيِّمُهُمْ
لأنه بمنزلة أيهم »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم ان (أَيًّا) مضافا وغير مضاف بمنزلة (من) ، الا
ترى أنك تقول : أَى أَفْضَلُ وَأَى الْقَوْمِ أَفْضَلُ فَصَارَ الْمُضَافُ وَغَيْرَ الْمُضَافِ يَجْرِيانِ مَجْرَى (مَنْ)
كما ان زَيْدًا وَزَيْدًا مَنَاءً يَجْرِيانِ مَجْرَى عَمْرُو ، فَحَالُ الْمُضَافِ فِى الْإِعْرَابِ وَالْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ
كحال المفرد » .

ولو قلت : أئى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ؛ لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أئى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمرا ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فأنما ينبغى أن تقول : أئى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

/ ولو قلت : أئى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عندي لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أئى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد عمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أئى) إلا التبيين ، ولا تبيين في هذا .

ومن أجازته قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أئى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما . وتقول : أئى إخوانك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

ولو قلت : أئى الذين في الدار هند ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بأئى جماعة من جماعة ، والوجه ضاربتة . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ أَوْتُهُ دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) النمل : ٨٧ . تكلم سيبويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ :

« قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أمم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١ .

(٢) مريم : ٩٥ .

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ ؟ كان جيِّداً ؛ لِأَنَّ المعنى : أَيْ القوم يَكْرُمُكَ ؟
ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فَإِنَّ شئت جعلت (يكرمك) الأولى من الصلّة ،
فكان المعنى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدار ، فَيَكُونُ الإِكرام وقع لك فِي الدار . وَإِنْ شئت كان
فِي الصلّة ، وَإِنْ شئت أَخْرَجْتَهُ مِنَ الصلّة ، وَجَعَلْتَهُ خَبِيراً ، وَجَعَلْتَهُ (تَكْرُمُهُ) حَالاً . هَذَا فِي الرِّفْعِ .
وَإِنْ شئت جَزَمْتَهُمَا ، وَإِنْ شئت جَعَلْتَهُ (أَيْ) جِزَاءً ، وَإِنْ شئت رَفَعْتَ الأَوَّلَ ، وَجَزَمْتَ الثَّانِي ،
وَجَعَلْتَهُ (أَيْ) اسْتِفْهَامًا . فَأَمَّا (مَنْ) فِي هَذَا المَوْضِعِ فَبِهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، وَ« فِي الدار » صَلْتِهَا .
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ القوم تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَ جِزَاءً ، وَتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا .
وَتَقُولُ : أَيَا تُضْرِبُ ؟ وَتَقُولُ : أَيْ تُضْرِبُهُ ؟ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ تُضْرِبُهُ .

$\frac{2}{569}$

فإن قال قائل : فما بالُ النصب لا يختار هاهنا كقولك / : أزيدا تضربه ؟ لأنه استفهام .
فإنَّ الجواب في ذلك : أَنَّ (أَيًّا) هِيَ الاسم ، وَهِيَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا ضَمِيرٌ .
وذلك قولك : أزيداً ضربه ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الضمير بعد ألف الاستفهام ، فنصبت زيدا .
ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديم الفعل . فإن قَدِّمْتَ الاسم كان على
فعل مضمَر . وذلك قولك : أَيُّهُمْ أَخَاهُ تُضْرِبُهُ . ولو قلت : أَيُّهُمْ يَضْرِبُ أَخَاهُ كَانَ عَلَى قولك :
زيدا تضربه .

ولو قلت : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَارِبُهُ - إِذَا كَانَ (زيد) مفعولاً - كان النصبُ فِي زيد الوجهَ إِذَا لم
يكن (ضارب) فِي معنى الماضي .

فإن رفعت على قول من قال : أزيد أنت ضاربُهُ (١) قلت : أَيُّهُمْ زيد ضاربه هو . وإن شئت
جعلت (ضاربه) خبراً لزيد فكان (هو) إظهار الفاعل ، لِأَنَّ الفاعلَ جرى على غير صاحبه . وإن
شئت جعلت (هو) مقدِّماً ومؤخراً على قولك : هو ضاربه أو ضاربه هو كان حسناً جميلاً .

(١) فِي سِيبويه ج ١ ص ٥٥ « باب ما جرى فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ أسماء الفاعلين والمفعولين
مجرى الفعل ٥٥٠ وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه ، وأزيدا أنت ضارب له ، وأعمرا أنت
مكرم أخاه ، وأزيدا أنت نازل عليه ٥٥٠ »

وتقول : أيهم أمة الله / التكلّم فيها هو . لا يكون في «أمة الله» إلا الرفع ، لأنّ الفعل في الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلا على جهة ما ظهر .

وتقول : أي يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنّك قلت : أيومَ الجمعة سار زيدٌ إلى عمرو ؟
فإن قلت : أي يومٍ سار فيه زيدٌ إلى عمرو - رفعت ، إلا في قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .
وتقول : أي أصحابك من إن يأتينا من يضربُه أخوه يكرمه ؛ لأنّك جعلت الجزاء خبرا عن أي (١) .

(١) ظاهر كلام المبرد هنا ان (من) شرطية في قوله : من ان يأتنا . . والمعروف ان أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا الا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .

ونحو قوله تعالى (فأما ان كان من المقربين . .) «أما» نائبة فيه عن أداة الشرط وفعلها .
عرض سيبويه للحديث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠-٤٤٢ فقال لا تقع بعد اذ ولا بعد النواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد اذا الفجائية وبعد لكن المخففة .
والمبرد في نقده لكتاب سيبويه وافقه على أن ان وكان وليس وما الحجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التسمية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تغيرها عن حالها كما لم تغير الابتداء والخبر وخالفه أيضا في (اذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار :
اتذكر اذ من يأتنا ناته كما اجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .
ويبدو لى أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (من) شرطية في قوله : من ان يأتنا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (من) شرطية في مثل هذا الاسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الاصل ما نصه :

من ياته من أن يأتنا ناله عامدين تات يكرمك . ان رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لان تقديرها من ياته زيد تات في حال اكرامه لك . . وقولك : من ان يأتنا ناته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : ان يأتيني من ان ياته . ثم جعل (من) موصولة .
وقال في ص ٣٥١-٣٥٢ : وتقول : من ان ياته زيد يكرمك . . فمن في موضع السدى وان للجزاء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صداره أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من ابى سعيد السيرافى فقد مر على كلام المبرد هنا واحداث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (على) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جعلت الجزاء خبرا عن أى) ولم يتعرض بقلمه لغير ذلك هنا .

ولو قلت : أَيُّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ - كان محالاً ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ (أَيًّا) إِلَى (مَنْ) لَمْ تَكُنْ (مَنْ) إِلَّا بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) . فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلْ (أَيًّا) اسْتِفْهَامًا ، وَأَجْعَلْ (مَنْ) جِزَاءً - فَقَدْ أَحَلَّتْ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى الْجِزَاءِ اسْمًا دَخَلَهُ الْجِزَاءُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : غَلَامٌ مَنْ يَأْتُكَ تَأْتُهُ ، فَيَصِيرُ الْجِزَاءُ لِلْغَلَامِ صَلَةً (١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَجْعَلْ (أَيًّا) بِمَنْزِلَةِ غَلَامٍ . قِيلَ : لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَوْصَلَ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ جِزَاءً أَوْ اسْتِفْهَامًا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُوَصُولَةً .
فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلْهَا اسْتِفْهَامًا . قِيلَ : قَدْ أَحَلَّتْ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَهَا جِزَاءً وَاسْتِفْهَامًا فِي حَالٍ ، وَمَتَى كَانَتْ فِي إِحْدَاهُمَا بَطَلَ الْآخَرَ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَرْفَعُ فَأَقُولُ / : أَيُّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ؟ - فَذَلِكَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (يَأْتِنِي) صَلَةً ،
و(آتِيهِ) خَبْرًا ، وَ(أَيًّا) اسْتِفْهَامًا . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ الْقَوْمِ آتِيهِ . وَلَوْ فَصَلْتَ (أَيًّا) مِنْ (مَنْ) لَجَازَ فَقُلْتَ : أَيُّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ؛ فَكَانَتْ (أَيُّ) اسْتِفْهَامًا ، وَ(مَنْ) لِلْجِزَاءِ .
وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : مَنْ مَنْ يَأْتِنَا نَكْرَمُهُ ؛ لَكَانَ جَيِّدًا . تَجْعَلُ الْهَاءَ فِي نَكْرَمِهِ رَاجِعَةً إِلَى (مَنْ) الْأُولَى ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَنْ الرَّجُلِ الَّذِي مَنْ أَتَانَا مِنَ النَّاسِ أَتَيْنَاهُ ؟

(١) اكتسب ذلك من الاضافة الى اسم الشرط .

هذا باب

(أَيُّ) إذا كنت مستفهما مستشبتا^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلاً - قلت : أيًّا ؟ وذلك أنك أردت أن تحكى كلامه .
فإن قال : جاءني رجل . قلت : أيُّ ؟ موقوفة . فإن وصلت قلت : أيُّ يا فتى ؟ لأنها مرفوعة
كالذي استفهمت عنه .

فإن قال : مررت برجلٍ . قلت في الوقف : أيُّ ؟ موقوفة . كما تقول في المخفوض :
مررت بزید . فإن وصلت قلت : أيُّ ؟ / يا فتى ؟

$\frac{2}{572}$

فإن قال : جاءتني امرأة - قلت : أيّة ؟ فإن وصلت قلت : أيّة يا فتى ؟
وكذلك النصب والخفض . تنصب إذا نصب ، وتخفض إذا خفض حكاية لقوله ، وتقف
بلا حركة ولا تنوين .

فإن ثنى فقال : جاءني رجلان - قلت : أيّان ؟ .
فإن قال : رأيت رجلين أو مررت برجلين - قلت : أيّين ؟ على حكاية كلامه .
وإن قال : جاءتني امرأتان - قلت : أيّتان ؟ . وفي النصب والخفض : أيّتين ؟ وتكسر النون
في الوصل ، لأنها نون الاثنين .

فإن قال : جاءني رجال - قلت : أيّون ؟ . فإن وصلت فتحت النون .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « باب أي إذا كنت مستفهما به عن نكرة .
وذلك لو أن رجلاً قال : رأيت رجلاً قلت : أيّا ، فإن قال : رأيت رجلين قلت : أيّين ، وأن
قال : رأيت رجلاً قلت : أيّين ، فإن ألحقت (يا فتى) في هذا الموضع فهي على حالها قبل
أن تلحق (يا فتى) .
وإذا قال : رأيت امرأة قلت : أيّة يا فتى - فإن قال : رأيت امرأتين قلت : أيّتين يا فتى -
فإن قال : رأيت نسوة قلت : أيّات يا فتى فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت (أيّا) وإن
تكلم به مرفوعاً رفعت (أيّا) لأنك إنما تستفهم على ما وضع المتكلم عليه كلامه »

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالاً - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاءني نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتى ؟ .

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير

حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرا كان أو أنثى ، جمعاً كان أو واحداً ، أي يا فتى ؟ إذا

$\frac{2}{573}$

كان مرفوعاً ، وأياً ، وأي / إذا كان منصوباً أو مخفوضاً ، لأن (أياً) يجوز أن تقع للجماعة على

لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة (من) و (ما) ؛ لأنهما في

جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد .

وإنما جازي في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويلحقها التنوين

بدلاً من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت ، فرفعت على الابتداء والخبر ،

فقلت : أي يا فتى ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي من

ذَكَرْتُ ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أَيّ) إذا كنت مستثبّتا بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فإن الاستفهام أيّ عبد الله؟ لا يكون إلا ذلك (أ)؛ لأنّ (أيّا) ابتداء ، وعبد الله خبره .

ولو قلت : أيّ يافقي لم يكن إلا للنكرة ؛ لأنك جعلتها شائعة ، إذ لم تخصّص / بها اسما .
ولو قال قائل : أيّ يافقي؟ على أنه أراد أن عبد الله هذا ممن ينكره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فأما « من عبد الله ونحوه » ، فبابه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أخويك - فإن الوجه أن يقول : أيّ أخواك؟ على اللفظ . أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حسن . وهو الذي يختاره من بعد سيبويه أن يقول : من أخواي؟ لأنه قد فهم القصة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلين أو أخويك فقلت : أيان الرجلان ، وأيان أخواي؟ فهذا الذي يختاره النحويون .

والإفراد في (أيّ) الذي بدأنا به حسن ؛ لما ذكرنا في الباب الذي قبله .

ولو قلت : رأيت الرجال ، أو مررت بالرجال ، أو جاعني الرجال - لقلت : أيون الرجال؟ وأي الرجال؟ على ما وصفت لك .

(أ) في سيبويه ج ١ ص ١٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فان الكلام الا تقول : أيّا ولكن تقول : من عبد الله وأي عبد الله لا يكون اذا جئت بأى الرفع كما أنه لا يجوز اذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا

وكذلك لا يجوز اذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيّا ولا تجوز الحكاية فيما بعد أي كما جاز فيما بعد من ، وذلك انه اذا قال : رأيت عبد الله قلت : أي عبد الله واذا قال : مررت بعبد الله قلت : أي عبد الله »

واعلم أنه إذا ذُكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛ لأنها
عامة ، وليست كـ (مَنْ) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أياً ؟ أو قال : مررت بحمار - / لقلت :
أى يا فتي ؟ . فإن وقفت قلت : أياً ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلًا في الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ نَكْرَةِ (أ)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ رَجُلًا ، فَإِنَّ الْجَوَابَ أَنْ تَقُولَ : مَنْ ؟ . أَوْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ ،
فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَنْ ؟ . أَوْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، قُلْتَ : مَنْ ؟ . وَليست هذه الواو والياء والألف
اللواحقُ فِي (مَنْ) إِعْرَابًا ، وَلَكِنَّهُنَّ لَحِقْنَ فِي الْوَقْفِ لِلْحِكَايَةِ . فَهِنَّ دَلِيلٌ ، وَلَسْنَ بِإِعْرَابٍ .

فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلَانِ ، قُلْتَ : مَنْ ؟ . وَإِنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ أَوْ رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ ، قُلْتَ :
مَنْ ؟ . وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً أَوْ هَذِهِ امْرَأَةٌ أَوْ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قُلْتَ : مَنْ ؟ .

فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي امْرَأَتَانِ . قُلْتَ : مَنْ ؟ . تَسْكُنُ النُّونَ ، كَمَا كَانَتْ فِي (مَنْ) سَاكِنَةً .
وَإِنَّمَا حَرَّكَتْهَا فِيمَا قَبْلُ مِنْ أَجْلِ مَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ هَاءَ التَّانِيثِ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ ، وَكَذَلِكَ
حُرُوفُ التَّثْنِيَةِ ، أَعْنَى : الْيَاءِ ، وَالْأَلْفِ لِسُكُونِهِمَا /

٢
٥٧٦

فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَنْ ، وَمَنْ - فَإِنَّمَا حَرَّكَتْ مَعَهَا النُّونَ لِعَلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : قَوْلُكَ فِي النَّصْبِ : مَنْ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ مَفْتُوحٍ . فَلَمَّا حَرَّكَتْ فِي
النَّصْبِ حَرَّكَتْ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ ؛ لِيَكُونَ الْمَجْرَى وَاحِدًا .

وَالْعِلَّةُ الْأُخْرَى : أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ خَفِيَّتَانِ . فَإِنْ جَعَلْتَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْحَرَكَةَ الَّتِي
هِيَ مِنْهَا ظَهَرْتَ ، وَتَبَيَّنْتَ .

(١) فِي سِيْبِيَه ج ١ ص ٤٠١ « بَانَ مِنْ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ نَكْرَةِ .
اعلم انك تنشى (من) اذا قلت : رأيت رجلين كما تنشى ايا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول :
منين كما تقول : ايين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون واذا قلت :
رأيت رجلا قلت : منين كما تقول : ايين وان قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فان
وصل قال : من يا فتى للواحد وللثنتين وللجمع وان قال : رأيت امرأتين قلت : منتين كما قلت :
أيتين الا أن النون مجزومة فان قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت آيات » .

فإن قال لك : جاءني رجال - قلت : منون ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مئين ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاءني نساء - قلت : منات ؟ .

فإن وصلت قلت في جميع هذا : من يا فتى ؟ لأنها الأصل ؛ وإنما ألحقت تلك الدلائل

في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

فأما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأنَّ (من) في النصب والرفع ، والخفض ،

والمؤنث ، والمذكر] ^(١) والتثنية ، والجمع - على لفظ واحد . تقول : رأيت من في الدار ،

وجاءني من في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وليس ذلك بحسن . قال الشاعر :

/ أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن . قلت : عموا ظلما ^(٢)

$\frac{2}{577}$

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع

في الوقف .

وفى الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ » فأما قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلما

ويروى :

أتوا نارى فقلت منون

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون ساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا اذن

ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فأثبت الواو والنون التقيا

ساكنين ، فاضطر حينئذ الى أن حرك النون لاقامة الوزن . فهذه الحركة اذن إنما هي حركة مستحدثة

لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على

قوله : أيون أنتم »

قال ابن السيرافى : وإنما قال لهم : عموا ظلما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن

يذكر الظلام كما يقال لبنى آدم إذا أصبحوا : عموا صباحا . وقال ابن السيد : معنى عموا :

انعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يعد ، وورث يرث =

ولو قال قائل - إذا قيل له : جاعني رجال - مَنُو؟ وإن قيل له : رأيت رجالاً قال : منا ؟ .
أو مررت برجال فقال : مَنِي؟ يلحق العلامة ، ولا يُثنى؟ (مَنْ) ولا يجمعها - كان جائزاً . والأكثر
ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدّم شرحه من أنها مفردة تقع للجميع
وللاثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم الى أن يعم محذوفة من ينعم فاذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من انعم
المفتوح العين واذا قيل : عم فهو محذوف من ينعم المكسور العين .
الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل
على مجمل ، ومنون أنتم : جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، وانفاء من (فقالوا) عطفت
مدخولها على قلت :

والجن خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .
والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشمير بن الحارث .
وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع بن سنان انظر الخزانة ج ٣ ص ٢-٧ وشواهد الشافية
ص ٢٩٥

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإنَّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلُّهم عبدُ الله : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

فهذا سبيل كلِّ اسمٍ علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ . كان حسناً جيداً . وإنما حكيت ؛ ليعلم السامع أنك

تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنك لو قلت : « وَمَنْ » أو « فَمَنْ » لم يكن ما بعدهما إلا رفعاً ؛ لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنَّ العطف لا يكون مبتدأ^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخي ؟ ولا تحكى ؛ لأنَّ الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصةً ، لما أذكره لك من أنها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى قلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف ، ويرى بابها وبياب الأعلام واحداً .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال :

دعني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشياً فقال : ليس بقرشياً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « وان أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع »

فهذا جائز وليس هو على الباب (١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمَل ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛ لأنَّه كلامٌ قد عمِلَ بعضُهُ في بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربِّ العالمين ، ورأيت على خاتمه : اللهُ أكبرُ .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : منا ؛ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتثنيةُ الأعلام وجمعها يردُّها إلى النكرة ، فتعرَّف بالألف واللام ، فتصير بمنزلة رجل ، والرجل ؛ نحو : رأيت زيدَين ، ورأيت الزيدَين إلا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنَّ تعريفه بالإضافة ؛ فتعريفه باق ؛ لأنَّ الذي أُضيف إليه باقٍ . وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة (٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (مَنْ) - رفعا تكلم به المتكلم أو نصبا أو خفضا - فقال المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيِّدا بالغا ، وهو الذي يختاره سيبويه . كما كان ذلك في (أَيِّ) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم ان اهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا واذا قال : مررت بزيد قالوا : من زيد واذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين فأما أهل الحجاز فانهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان . وسمعت أعرابيا مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشيا فقال : ليس بقرشيا حكاية لقوله فجاز هذا في الاسم الذي يكون عليا غالبا على ذا الوجه ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه وذلك لانه الأكثر في كلامهم وهو العلم الاول الذي به يتعارفون . »

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تثنية الأسماء ص ٦٠٧ من الاصل . وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه (١)

إعلم أن رجلا لو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيود هو ؟ - لكان الجواب على كلامه أن تبتدى فتقول : آلقوشى / أم الثقى أم الطويل أم القصير ؟ .

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصير يافى ونحو ذلك ، لأن الكلام يرجع إلى أوله .
ألا ترى لو أن قائلا قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول :
صالحا ؛ لأن (كيف) فى موضع الخبر (٢) . كأنه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ؟ فأجبتة على مقدار ذلك .

ولو قلت : صالح ونحوه لجاز ، تدعُ كلامه ، وتبتدى كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك يجوز : آلقوشى أم الثقى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد القرشى أم زيد الثقى .

وكذلك لو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزا حسنا ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من اذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : المنى فاذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت المنين فاذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسئول ان كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا كأنك قلت : القرشى أم الثقى فان قال : القرشى نصب وان شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف انت »

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤

هذا باب

الصفة التي تُجَعَلُ وما قبلها بمنزلة شيء واحد

فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول : هذا أبو عمرو بنُ العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجهُ (١) .

فإنما أكثر النحويين فيذهبون إلى أنَّ التنوين / إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في هذا لازماً ؛ لأنَّهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجهُ في التنوين التحريكُ لالتقاء الساكنين ؛ لأنَّ الحذف إنما يكون في حروف المدِّ واللين خاصةً . وإنما جاز في التنوين لمضارعتة إياها ، وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لانتفك من ذلك . فلما أشبهها ، وجرى معها - أُجْرِيَ مُجْرَاهَا معها في اضطرار الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فإنما ما جاء من هذا في الشعر فقبوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ
وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَبُونَ عِجَافٌ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء ٠٠ وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين حرف ساكن وقس بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم ان يحذفوا الاول اذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وانت تريد الخفيفة وقولهم : لد الصلاة في لندن حيث كثر في كلامهم »

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو والعلا واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦ على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبيهات على اغاليط الرواة بقوله :

وقال الآخر :

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجُّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

ويُتَشَدُّ بَيْتَ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعَجِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

= « والرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا . وعمرو العلاء هاشم ، وما ينبغي لعاقل من المسلمين ان يجهل هذا البيت، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ »
وهذا تحامل من ابن حمزة فالمبرد لم يجهل الرواية الاخرى وقد ذكرها فى المقتضب .
وفى المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلا حجة فى انشاده لانه مضاف »
وفى الروض الانف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار ان هاشما كان يستعين على اطعام الحاج بقريش فيرفدونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفادة ، فاحتمل الى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكا ودقيقا ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشيما ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاما مثل الثريد وبذلك سمى هاشما لأن الكعك اليابس لا يشرد وانما يهشم هاشما ، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبعرى :

كانت قریش بيضة فتفتقات فالحُّ خالصه لعبد مناف

الخالطين فقيرهم بغنيهم والظاعنين لرحلة الأضياف

ثم روى الشاهد هكذا :

عمرو العلاء هشم الثريد لقومه قوم بمكة مستنين عجاف

فعلى مارواه السهيلى تكون القوافى مجرورة

استنو : أصابهم قحط وجذب

وانظر نوادر أبى زيد ص ١٦٧ وفى الاشتقاق ص ١٣ نسبه لمطروذ بن كعب الخزاعى

ونسب فى اللسان لابنة هاشم فى (هشم) ولا بن الزبعرى فى (سنت ، مع)

(١) ذكره فى الكامل أيضا ج ٣ ص ٨٦

وفى معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة منها حميد

الأمجى ، دخل على عمرو بن عبد العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ الْمُدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعُوَيْتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجُّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

علاه المَشِيبُ على حُبِّها وكان كريماً فلم ينزع »

وانظر أمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢ والخزانة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج)

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال

الأعلم : فى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ (١)) وأما الوجهُ فإثبات التنوين / وإنما

هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هند بنت عبد الله » فيمن
 صرف هنداً ؛ لأنه لم يلتق ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز ؛ لأنهما
 بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء (٢) من قولهم : يا زيد بن
 عبد الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون الراء
 تابعة للهمزة ، فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن وهو وابن شيء واحد . تقول : هذا
 زيد بن عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت زيد بن عبد الله . فيقول : « هذه هند بنت
 عبد الله » فيمن صرف هنداً .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيد بن عبد الله ؛ لأنه
 وقف على زيد ، ثم نعته . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

= أحدهما : ان يشبه بحذف النون الخفيفة اذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد :

الوجه الآخر : ان يشبه بما حذف تنوينه من الاسماء الاعلام اذا وصف بابن مضاف
 الى علم .

وقال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « ولا الليل
 سابق النهار » (بنصب النهار دون تنوين سابق) وقال أبو الحسن : والاولى « سابق النهار (تنوين
 سابق) .

ولا ذاكر الله وانما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في النعت أسهل منه
 في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

الفى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعنت : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان
 بيننا من العهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لابي الاسود الدؤلى ، وله قصة في الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤-٥٥٧ والسيوطى ص ٣١٦
 ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩ وتقدم فى ج ١ ص ١٩

(١) الاخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢

(٢) سيأتى ذلك فى الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

* جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثعلبة (١) *

فإن كان الثاني غير نعت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ؛ لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين : لأن قولك : « ابن أخيك » ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوبا إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدُ ابنُ زيدك ؛ لأنك جعلت (زيدا) الثاني نكرة ، ثم عرّفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيدُ بُيِّ عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس مما كُثر ، فحذف ، ولا أتقى ساكنان .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنِ أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كُنية ، ولكنك أردت أن أباه أبو آخريقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره (٢) . ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابنَ عبد الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقوله : يا زيدُ أبا عبد الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على اثبات تنوين قيس الموصوف بـ ابن للضرورة . قال ابن الحاجب في الايضاح : وزعم قوم ان (ابن ثعلبة) بدل ايخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف وأيضا فان خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١ وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، (من قيس) صفة لها والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلى وبعده :

* كريمةٌ أخوالها والعصبة *

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وآمالى الشجرى ج ١ ص ٣٨٢
(٢) انظر الصفحة السابقة .

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وقالت اليهود عزير ابن الله)؛ لأنه ابتداء وخبر، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين .
ومن قرأ (عزير ابن الله) فإنما أراد خبر ابتداء / (١) كأنهم قالوا : هو عزير بن الله ؛ ونحو
هذا مما يُضمّر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير
كقولك : زيد الذى فى الدار . فهذا وجه ضعيف جدًا ؛ لأنَّ حقَّ التنوين أن يُحرَّك لالتقاء
الساكنين إلا أن يضطرَّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو العلاء هشمَ الشريدَ لقومِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ (٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير وب حذف تنوينه من السبعة . قال فى الاتحاف
ص ٢٤١ « فعاصم والكسائى ويعقوب بالتنوين مكسورا وصلا على الاصل وهو عربى من التعزير
وهو التعظيم فهو اسم مخبر عنه بابن وقيل عبرانى
والباقون بغير تنوين اما لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .
وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء
الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف
تنوينه والخبر محذوف ، أى الهنا ومعبودنا - فقوله متمحل ؛ لأن الذى أنكر عليهم انما هو نسبة
البنوة الى الله تعالى » .

وانظر الكشاف ج ٢ ص ١٤٨ ودلائل الاعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المنصف أن رواية : عمرو العلالاشاهد فيها اذ حذف التنوين للاضافة ويجوز
أن يكون (العلا) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب العلا وقد يكون المبرد لحظ هذا
فاستشهد به على الروایتين لحذف التنوين

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما

مما يكون آخر الكلام في الاستفهام (١)

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضوم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح والمنصوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق الهاء لتوضح الحرف ؛ كما تلحق في الندبة ونحوها .

$\frac{2}{585}$

ووجد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب سيبويه وكذا وقع هذا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها الذي ليس بينه وبينها شيء فان كان مضموماً فهي واو وان كان مكسوراً فهي ياء وان كان مفتوحاً فهي ألف وان كان ساكناً تحرك لثلاثين حرفاً فيتحرك كما يتحرك في الألف »

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

القَسَم (١)

اعلم أَنَّ للقَسَمِ أدواتٍ تُوصَلُ الحَلِيفُ إلى المُقَسِّمِ به ؛ لِأَنَّ الحَلِيفَ مضمَرٌ مطَّرَحٌ لعلمِ السامِعِ به ؛ كما كان قولك : يا عبدَ اللهِ محذوفاً منه الفِعْلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُسْتغْنَى عنه فإن شئتَ أظهرتَ الفعل ؛ كما أَنَّكَ تقول : يا زيدُ عمرا ، أَيْ عليك عمرا ؛ وتقول : الطريقُ يا فتى ، أَيْ خَلَّ الطريق ؛ وترى الرامي قد رمى ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أَيْ : أَصَبْتَ .

وإن شئتَ قلت : خَلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وَأَصَبْتَ القرطاسَ يا فتى (٢) .
وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) (٣) إِنَّمَا هو : اتَّبِعُوا ؛ وذلك لِأَنَّهُ جوابُ قوله :
(كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القَسَمُ في إضمارِ الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أَحلفَ بالله لأفعلنَّ . وإن شئتَ قلت :
بالله لأفعلنَّ . والباءُ موصَّلةٌ ؛ كما كانت موصَّلةً في قولك : مررتَ بزید . فهى والواو تدخلان على

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الاضافة الى المحلوف به وسقوطها
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضمَرُ فيه الفعل ٠٠ وذلك اذا رأيت رجلا متوجها وجهه الحاج قاصدا فى هيئته الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه ٠٠ ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة ابراهيم حنيفا) أى بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا كانه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم (كونوا هودا أو نصارى) .
أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أى يصيب القرطاس واذا سمعت وقع سهم فى القرطاس قلت : القرطاس والله أى أصاب القرطاس ٠٠ »
(٣) البقرة : ١٣٥

كُلُّ مُقْسَمٍ بِهِ (١) ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ / فِي مَعْنَى الْبَاءِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ مَكَانَ الْبَاءِ ، وَالْبَاءُ هِيَ الْأَضْلُ ؛ كَمَا كَانَ فِي مَرَّتِ بَزِيدٍ ، وَضَرَبْتَ بِالسَّيْفِ يَا فَتَى ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ مِنْ مَخْرَجِ الْبَاءِ ، وَمَخْرَجُهُمَا جَمِيعًا مِنَ الشَّفَةِ ، فَلِذَلِكَ أُبْدِلَتْ مِنْهَا ؛ كَمَا أُبْدِلَتْ مِنْ (رُبِّ) فِي قَوْلِهِ :

* وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ (٢) *

لِأَنَّهَا لَمَّا أُبْدِلَتْ مِنَ الْبَاءِ دَخَلَتْ عَلَى رُبِّ لَمَّا أَشْرَحَهُ لَكَ فِي بَابِهَا (٣) ؛ كَمَا تَدْخُلُ الْإِضَافَةُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يَحْمُضُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ (٤)) أَيْ : بِأَمْرِ اللَّهِ . وَقَالَ : (وَلَأَصْلِبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ (٥)) أَيْ : عَلَى . وَقَالَ : (أُمَّ لَهُمْ سَلَّمَ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ (٦)) أَيْ : يَسْتَمِعُونَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا (٧)

(١) فِي سَيَبُوهِ ج ٢ ص ١٤٣ « وَلِلْقِسْمِ وَالْمُقْسَمِ بِهِ أَدْوَاتٌ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ أَكْثَرُهَا الْوَاوُ ثُمَّ الْبَاءُ يَدْخُلَانِ عَلَى كُلِّ مَحْلُوفٍ بِهِ ثُمَّ التَّاءُ وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ ذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاللَّهُ لَأَفْعَلَنُ ، وَبِاللَّهِ لَأَفْعَلَنُ (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) ٠٠ »

(٢) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

(٣) تَكَلَّمَ عَنْ مَعْنَى (رُبِّ) وَهُوَ التَّقْلِيلُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٤٥٥ مِنَ الْأَصْلِ وَذَكَرَ أَنَّهَا حَرْفٌ وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ ص ٥٠ ، ٥١ مِنَ الْأَصْلِ وَقَالَ عَنَّا أَنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِالْإِسْمِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا) فِي ص ٤٨ ، ٥٥ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ

(٤) الرَّعْدُ : ١١

(٥) طه : ٧١

(٦) الطُّورُ : ٣٨

(٧) الْعَبْدِيُّ نِسْبَةٌ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ • الْأَجْدَعُ : الْأَنْفُ الْمَقْطُوعَةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَنْفِ أَجْدَعِ فَحَذَفَ الْمُوصُوفُ وَدَعَا عَلَيْهِمْ بِجُدْعِ الْأَنْوْفِ لِصَلْبِهِمُ الْعَبْدِيَّ عَطَسَ : جَاءَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَنَصْرٍ •

ذَكَرَ الْبَيْتَ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٢٤٤ غَيْرَ مَنْسُوبٍ ، وَنِسْبَةُ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ٢ ص ٣١٣ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَنِسْبَةُ الشَّجَرِيُّ فِي أَمَالِيهِ ج ٢ ص ٢٦٧ إِلَى سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ وَكَذَلِكَ السُّيُوطِيُّ ص ١٦٤ وَذَكَرَ قَصِيدَتَهُ •

وَالشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِعْمَالُ (فِي) مَكَانَ (عَلَى) وَانظُرِ الْاِقْتِضَابَ ص ٤٣١ وَالْجَوَالِيْقِي ص ٢٥٢

وَالْمَخْصُصُ ج ١٤ ص ٦٤

قال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا (١)

أى عنى . وقال الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظَّلَّ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (٢)

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

تقول : والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن وتبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلا فى

(الله) وَحَدَه . وذلك قوله (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (٣) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع

ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل ، وإنما دخلت على الواو

الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تتصرف .

فأما إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً فى التصريف (٤) . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى

من هذا ، والأصل أوتى ، لأنه من وقيت . وكذلك تراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت .

(١) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « ومما جاء من الحروف فى موضع غيره ٠٠ قوله : اذارضيت على بنو قشير ٠٠ أراد عنى ووجهة : أنه اذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضا ص ٣٨٩ وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه انابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث »

وقد أفرد له أبو الفتح بابا فى الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للتحيف العقيلى من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب

جواب اذا قوله : أعجبنى وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب اذا . انظر الخزانة ج ٤

ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى ص ١٤٢ والمغنى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(٢) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الطثرية (وهو يزيد) والشاهد فيه

استعمال على اسما بمعنى فوق

حاجب الشمس : قرنبا ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجرى

ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية ص ٢٥٦

(٣) الأنبياء : ٥٧ وهذه الآيات والشواهد المذكورة فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٤) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

وتُجَاهُ فُعَالٍ مِنَ الْوَجْهِ . وَكَذَلِكَ تُخَمَّةٌ مِنَ الْوِخَامَةِ . وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى أَوْ يُؤْتَى بِجَمِيعِهِ ، وَنَحْنُ نَسْتَقْصِي شَرْحَهُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٢
٥٨٨

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ مِنَ الْمَقْسَمِ بِهِ نَصَبْتَهُ (١) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَصِلُ / فَيَعْمَلُ ، فَتَقُولُ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَحْلَفَ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ . وَكَذَلِكَ كُلُّ خَافِضٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِذَا حَذَفْتَهُ وَصَلَ الْفِعْلُ ، فَعَمِلَ فِيمَا بَعْدَهُ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (٢)) أَى مِنْ قَوْمِهِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٣)

أَى مِنْ ذَنْبٍ . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٤)

فَتَقُولُ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مُقْسَمٍ بِهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْقِسْمِ تَعْوِضَاتٍ مِنْ أَدَوَاتِهِ (٥) تَحُلُّ مَحَلَّهَا ، فَيَكُونُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي أَدَوَاتِ الْقِسْمِ ،

(١) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٤٤ : « وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ مِنَ الْمَحْلُوفِ بِهِ حَرْفَ الْجَرِّ نَصَبْتَهُ كَمَا تَنْصَبُ حَقًّا إِذَا قُلْتَ : إِنَّكَ ذَاهِبٌ حَقًّا مِنَ الْمَحْلُوفِ بِهِ مُؤَكَّدٌ بِهِ الْحَدِيثُ كَمَا تَوَكَّدُهُ بِالْحَقِّ وَيَجْرُ بِحُرُوفِ الْإِضَافَةِ ، كَمَا يَجْرُ حَقٌّ إِذَا قُلْتَ : إِنَّكَ ذَاهِبٌ بِحَقِّ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ . . . فَأَمَّا تَالِ اللَّهِ فَلَا تَحْذَفُ مِنْهُ التَّاءُ إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى التَّعْجَبِ وَلِلَّهِ مِثْلُهَا إِذَا تَعْجَبْتَ لَيْسَ إِلَّا وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ حَرْفَ الْجَرِّ وَإِيَاءَ نَوَى »

(٢) الْأَعْرَافُ : ١٥٥

(٣) اسْتَشْهَدُ بِهِ سَيَّبِيهِ ج ١ ص ١٧ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مِنْ ذَنْبٍ فَحَذَفُ (مِنْ) وَاسْتَغْفِرُ تَعْدَى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِمَنْ . أَرَادَ بِالذَنْبِ جَمِيعَ ذُنُوبِهِ بِدَلِيلِ « لَسْتُ مُحْصِيَهُ » وَالنَّكَرَةُ قَدْ تَعَسَّمَ فِي الْإِثْبَاتِ . الْوَجْهُ : الْقَصْدُ

وَالْبَيْتُ مِنَ الْآيَاتِ الْخَمْسِينَ فِي سَيَّبِيهِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلُهَا وَأَنْظَرِ الْخَزَانَةَ ج ١ ص ٤٨٦

(٤) تَقْدِمُ فِي ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ١٤٥ « بَابُ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْمَحْلُوفِ بِهِ عَوْضًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْوَاوِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَيُّهَا اللَّهُ ذَا تَثْبِيتِ الْآلِفِ (هَا) لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهَا مَدْعَمٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : أَيُّهُلَّهُ ذَا فَيَحْذَفُ الْآلِفَ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ وَلَا يَكُونُ فِي الْمَقْسَمِ هَهُنَا إِلَّا الْجَرُّ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ : (هَا) صَارَ عَوْضًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْوَاوِ فَحَذَفْتَ تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْوَاوَ لَا تَظْهَرُ هَهُنَا ، كَمَا تَظْهَرُ فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهُ فَتَرَكَهُمُ الْوَاوُ هَهُنَا أَلْبَتَّةُ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا ذَهَبَتْ مِنْ هُنَا تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ وَعَوْضَتْ مِنْهَا (هَا) وَلَوْ كَانَتْ تَذْهَبُ مِنْ هُنَا ، كَمَا كَانَتْ تَذْهَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ إِذْنًا لِأَدْخَلْتَ الْوَاوَ »

وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عَوْضٌ منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عَوْضًا من الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيدًا ، وإنَّما المعنى : خذ زيدًا ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعلٍ آخر / لأنَّها بدلٌ من ذلك الفعل .

فمن هذه الحروف (الهاء) التي تكون للتنبية . تقول : لاها الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به ، فحذفت الخبر لعلم السامع به (١) .

فأما مدتها وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت بـ «ها» التي للتنبية ، وثبتت الألف ؛ لأنَّ حروف المد يقع بعدها الساكن المدغم . وتكون المدَّة عَوْضًا من الحركة ؛ لأنَّك ترفع لسانك عن المدغم رَفْعَةً واحدة . وقد مضى تفسير هذا (٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشابَّة ، وراة وما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنك حذفت الألف من هاء التنبية لَمَّا وصلتها ، وجعلتها عَوْضًا من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أي والله لهذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل »

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكونن ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو اثباتًا . . . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لانا أخوك ونحوه . . . وقال الأخفش ذا من تمام القسم أما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف

الخبر أي ذا قسمي فبعد هذا إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة »
ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠-٧١

وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ، ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ ، ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا العكس واستقام الكلام في الموضعين .

أهى التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قبْلَ كلِّ ما نُبِّهت عليه ، كما قال الشاعر :

تَعَلَّمَنَّ هَا لِعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَاقْدِرْ بِدَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيَّنَ تَنْسَلِكُ^(١)

أراد : تعلَّمَنَّ لعمرُ الله هذا قسما ، فقدم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف ألفُ الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات . وسائر أسماء الله - عزَّ وجلَّ - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : آله لنفعلن . وكذلك ألف آيم إذا لحقتها ألفُ الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف واللام اللتين للتعريف في قولك : الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة
ذرع الانسان : طاقته - واقصد بدرعك : مثل أوردته الميداني وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق . والذرع عيسارة عن الاستطاعة كأنه قال : اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسعه قدرتك (مجمع الأمثال ج ٢ ص ٩٢)
والبيت زوى بروايتين : أقدر من بابي ضرب وقتل بمعنى قدر ، واقصد بدرعك - والباء بمعنى فى .

قسما ، مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلَّمَنَّ : بمعنى أعلم ملازم للأمر .
والشاهد لزهير من قصيدة هدد بها الحارث بن وراق . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى ، وفى الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك : ألا أن زيدا خارج الا وان عمرا مقيم .
ونسب الأعلم البيت الى لبيد ، وكذلك نسبة اليه الأندلسى فى شرح المفصل . قال البغدادى : وأنا لم أره فى ديوانه وكذلك قال قبلى ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل -
الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لبيد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه كلام الخزانة .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عَوْضًا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَفَأَلَّهِ لِنَفْعَلُنَّ (١) .

ومن حروف القسم - إِلَّا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ - اللامُ . وذلك قولك : اللَّهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ . ، كما قال :

لِلَّهِ يَبْتَقَى عَلَى الْأَيَّامِ دُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ (٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لِأَنَّ ذِكْرَهَا قَدْ تَقَدَّمَ (٣) . فهذا جُمْلَةٌ لهذه الحروف .

وسنبيِّن لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ ؛ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في (الله) قسما عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهمزة في (يا الله) ، وأفا لله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه . . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب

وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمنناة التحتية وجعله مصدرا وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل .

ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركه للضرورة ومعناه الروغان

وروى : « ذوجيد » بالجيم ، وهو جناح ماثل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي .

الوعل : التيس الجبلي . المشمخر : الجبل الشامخ العالي والباء بمعنى في ، والظيان : ياسمين البر . الأس : الريحان وانما ذكرهما إشارة الى أن الوعل في خصب فلا يحتاج الى الاسهال فيصاد ، وقيل : الأس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(٧) النافية حذفت من يبقى وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جوابا للقسم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري الى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني الى مالك ابن خالد الخناعي وأنشده الزمخشري في المفصل لعبد مناف الهذلي (في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه الى أمية بن أبي عائذ وقال ابن السيد هو لأبي زبيد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ مالك بن خالد الخناعي

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد - طيان)

(٣) انظر ص ٣٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض

وفيها معنى القسم

إعلم أن هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «علم» فعل ماضٍ ، والله - عز وجل - فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إلا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم^(١) ، ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ. ما قد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل - جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازه مجاز سائر الأخبار فقال : (لقد رضى الله عن المؤمنين)^(٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - فهذا مجازه . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيد ، وفيهما معنى اليمين »
وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كأعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتقى الله امرؤ عمل خيرا وأعرابه أعراب (فعل) ومعناه معنى (ليفعل) ، و (ليعمل) »
(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمين الكعبة لأفعلن كانه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه . . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كعنى الاسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين »
وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح معه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره المبرد

فهذا مثل قولك : على زيد درهمان ، ولزيد أفضل من عمرو ؛ لأنه إنما وقع قسماً لقوله : لعمر الله ما أقسم به . وإذا قلت : على عهد الله - فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له . وبعض العرب ينشد هذا البيت ، فيرفع القسم ، فيقول :

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو ضربوا رأسيَ لذيكَ وأوصالي^(١)

/ يريد : يمينُ الله على .

٢
٥٩٣

واعلم أنَّ المصادر وما يجرى مجراها إنما تقع في القسم منصوبةً بأفعالها^(٢) ؛ لأنَّ فيها المعاني التي وصفنا . وذلك قولك : عمرك الله لا تقم ، وقعدك الله لا تقم . وإن شئت قلت : قعيدك الله ، وكذلك : يمين الله وعهده .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ على رفع يمين الله بالابتداء وحذف الخبر وفي الخزانة : روى يمين الله مرفوعاً ومنصوباً ، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله . فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً

وأجاز ابناً خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن (ألزم) ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس .

وأبرح : فعل ناقص وحذفت لا النافية على القياس كما قدمنا

الأوصال : المفاصل وقيل مجتمع العظام . المفرد وصل بكسر الواو وضمها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره - الخزانة ج ٤ ص ٢٠٩

والبيت من قصيدة لامرئ القيس في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ - وشرحه ص ٤٥ - ٦٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمام الفعل المتروك اظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام . . وتصرفها انها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك : سبحان الله . . وعمرك الله الا فعلت وقعدك الله الا فعلت . .

وكانه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله قال : عمرك الله ، بمنزلة نشدتك الله ، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرك الله كأنك قلت : عمرك عمراً ونشدتك نشداً ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به . . »

وقال في ص ١٦٣ « فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل وكان قوله : عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثل به »

وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ،

فعمل (١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن انتصابه على المصدر بتقدير عمرتك الله تعمييرا على ما قرره سيبويه وإجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله في قول من نصبهما وإنما النصب فيهما بتقدير أقسم بيمين الله وبعهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله قسما محذوف الجواب والمراد بالعمر التعمير فالمعنى أقسم بتعميرك الله أى باقرارك له بالدوام والبقاء وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : قعدك الله لا تقم - فنزل عمرك الله منزلة قعدك الله . قال : وإن شئت قلت : قعيدك الله

وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله ، وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيبويه : عمرتك الله تعمييرا ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الأول . ومعنى عمرتك : أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى أعنى الله

وكذا : قعدتك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى . . . ويجوز ألا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعمييرك وأسأل الله قعدك أى تعمييدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متعد الى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعمييرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وبتعمييدك الله أى نسبتك إياه الى القعود أى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين . ويجوز أن يكون معنى قعدك الله بكسر القاف : بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ،

وفى أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : قعدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعدك الله وقعيدك الله ففيهما قولان : أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، ومعناها المراقبة فانتصابهما بتقدير أقسم فكانك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى القعد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) أى رقيب حفيظ فقعد وقعيد فى هذا القول كخل وند ونديد وشبه وشبيه وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فاذا قلت : قعدك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت اسم الله على البديل . . .

وإن شئت كان على قولك : عمّرتك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثم وضعت عمرك

في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= وفي الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع انهما من أسماء الله تعالى
وفي الشجرية أيضا - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء المعري في قولهم : عمرك الله الى خلاف
ما أجمع عليه أئمة النحو . . . فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : اذا
زرته قال ومنه اشتقاق الاعتمار والعمرة

ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال :
ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذا من عمر الديار من العمارة أى بعمرك المنازل المشرفة
بذكر الله وبعبادته . . . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فرارا من غموض معنى
أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتمحل اشتقاقا محالا ،

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرك الله تعميرا أى أعطيتك عمرا بأن سألت
الله أن يعمرك فالله مفعول ثان على تضمين (عمر) معنى سأل .

وأجاز المراد أن يكون منصوبا على نزع الخافض . للتقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد
بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك له بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أى أسأله تعميرك

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أى اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرك منصوب
على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : اذا زرته ونصب عمرك بتقدير :
اذكرك عمرك الله أى زيارتك .

(هـ) أو من العمارة أى بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وبعبادته .

قعدك الله ، وقعيدك الله

١ - منصوبان على المصدرية وان لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال

من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تقعيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقعيدك الله أى نسبتك اياه الى القعود ، أى

الدوام والتمكن وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان الى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعيل معناهما المراقبة فانصبا بهما بنزع الخافض والتقدير :

أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما

وضعف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، قعيدك . وأجاز الأخفش فيه

الرفع وحكى المازنى أنه سمع فيه الرفع

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتْنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذكرك الله . وقال الآخر :

عَمَّرْتُكَ اللهُ الْعَلِيِّ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوَّانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

ولذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمَنْكِحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلًا عَمَّرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ (٣)

= فيكون المعنى : عمرك الله تمييزا ، فحذف الفعل وأضيف المصدر الى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعا

انظر أمالي ابن السجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١
شرح السكافية للرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ -
٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والهمع ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ . على وضع « عمرك الله » موضع « عمرك الله » .
وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩

ضبط أبو علي (الا) بفتح الهمزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلي رواية كسر الهمزة فهي الا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وان كان مثبتا في اللفظ - هو منفى في المعنى والمعنى ما أسالك الا كذا ، ومثله : نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق

و (ما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في موضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام

وذو سلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠
والشعر للأحوص - الخزانة ج ١ ص ٢٣١

(٢) استشهد به سيبويه أيضا كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣
ألوي : أعطف - أسند الهداية الى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو آزاد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله

وهو لعمر بن أحمد الباهلي - الخزانة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي السجري ج ٢ ص ٣٤٩
(٣) أكثر استعمال عمرك الله وقعدك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عمرك الله كيف يلتقيان »
قال المعنى : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهرى وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢

وقال البغدادي : هو هنسا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث

والشعر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠

/ وقال الآخر :

قَعِيدِكَ أَنْ لَا تُسْمِعِنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَنْجَعًا^(١)

فكلُّ ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أنَّ من هذه الحروف آيْمُ ، [وَأَيْمِنُ]^(٢) وألفها ألف وصل ، وتام الاسم النون تقول :

آيْمُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ . آيْمِنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ .

وليس بجمع يمين . ولكنَّه اسم موضوع للقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع .

فوصلُّهم إياها يدلُّك على أنَّها زائدة ، وأنَّها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيْمِنُ اللَّهِ مَا نَذَرِي^(٣)

فمن قال : آيْمُ اللَّهِ قال : لَيْمِنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم تحذف

ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في قولك :

أرجل قال ذاك ؟ . فيقول : آيْمُ اللَّهِ لقد كان ذاك^(٤) .

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : إِيْمُ اللَّهِ في موضع / آيْمُ اللَّهِ فهي عند هؤلاء بمنزلة ابن

واسم . تقول في الاستفهام : آيْمُ اللَّهِ لقد كان ذاك ؟ لأنَّها تسقط. للوصل ، وتحدث ألف الاستفهام

(١) أكثر استعمال قعيدك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالامر والنهي

وعليا مضر تستعملها في قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتفعلن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا)

ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أى قعيدك الله . نكات القرحة : قشرتها . فيبيجا : مضارع منصوب

بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي

وأصل الفعل يوجع قلبت الواو ياء على لغة بنى تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرهما

والبيت لمتنم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفضليات

ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤

ص ٢١٤

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث همزة الوصل

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١

ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف علما بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : من الله لأفعلن ، ومن ربى لأفعلن . أبدال (من) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربى لأفعلن ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ، وكذلك دخلت (من) على الباء ، والاحتجاج يأتيك في موضعه (١) إن شاء الله .

واعلم أنك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أي قال له : والله لتخرجن ، فدل هذا على القسم . ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لاتقول : زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكأنك قلت : زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في معنى (نعم) (٢) ؛ كما قال : (قُلْ إى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) (٣) . فتصل المقسم به ؛ لأن (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع هي وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن (٤) .

(١) عرض لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وإى الله لأفعلن لانهما ليسا ببديل إلا ترى أنك تقول : إى والله ونعم والله »
(٣) يونس : ٥٣

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٦ « و (إى) اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (إى) فعل القسم ، فلا يقال : إى أقسمت بربى ، ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . =

وإنما الفصل بين (بلى) و(نعم) أنّ (نعم) تكون جوابا لكلّ كلام لانفَى فيه ، و(بلى) لا تكون جوابا إلّا لكلام فيه نفى^(١) .

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ لكان الجواب (نعم) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك مَنْ يأتك تأته فتقول : نعم ، ولا يصحّ هاهنا (بلى) .

فإن نفي فقال : أما لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بلى . وكذلك : ألسنت قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لاتعطي شيئا . فجواب هذا كلّه (بلى) .

= وفى ياء (اى) من (اى الله) ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين وفتحها تبيننا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين ٠٠ « وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمغنى ج ١ ص ٧١

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (بلى) فتوجب به بعد النفى ، وأما (نعم) فعدة وتصديق تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليس اسمين »
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمغنى ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦

/ هذا باب

ما يُقَسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بالُ النون في كلِّ مادخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها

إِلَّا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لايجوز حذفها؟

إِعلم أنَّك إذا أقسمت على فعلٍ لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النونُ ، ولم يَجْزِ إِلَّا ذلك . وذلك قولك : والله لأقومنَّ ، وبالله لأضربنَّ ، والله لتنطلقنَّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كتمرك في الأمر والنهي إذا قال : اضربنَّ زيدا ، ولا تشتمنَّ عمرا . وإن شئت قلت : اضرب زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقنَّ ؟ وإن شئت قلت : هل تنطلقنَّ ؟

فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إِلَّا على ما لم يقع من الأفعال ، فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال .

فأمَّا الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي . وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك : إنَّ زيدا لمنطقتي ، لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إنَّ زيدا لياكل . فإذا قلت : والله لياكلنَّ ، عَلِمَ أَنَّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)^(٢)

أى لحاكم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم

(٢) النحل : ١٢٤

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أَنَّ أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عَلِمَ أَنَّ الفعل لا يكون في الحال البتة . فلذلك لزمت اللام (١) ؛ لِأَنَّكَ قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لَأَنْطَلِقَنَّ ، فيعلم أَنَّ هذا على تقدير اليمين وَأَنَّهُ ليس للحال . فلهذا أُجْرِي ما ذكرت لك .

فَأَمَّا اللام فهي وَصْلَةٌ للمقسم ؛ لِأَنَّ للمقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إِلَّا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولولا اللام لم تتصل . وكذلك (إِنَّ) . تقول : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقُ . / وكذلك (لَا) في النفي ، و(مَا) . تقول : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُكَ ، وَاللَّهِ مَا أَكْرَمُكَ (٢) ، ولا تحتاج إلى النون لِأَنَّ (مَا) يدلُّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إِنَّ) إِذَا قُلْتَ : وَاللَّهِ إِنَّي لَأَكْرَمُكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله : انه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فانما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام ان كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لان (ان) تكون بمنزلة (ما) » وقال في ص ٤٥٦ « فمَنْ ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) » وسيبويه صرح ايضا بوجود توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفصل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لا تفارقه الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فاذا حلفت على فعل غير منفى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة »

والعجيب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ « ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال: ولحاقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه السلام . . ان اذا قلت والله ان او فعلت فعلت »

وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) . قال: سبحانه (ولئن زالتا ان أمسكهما من أحدمن بعده) » وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب »

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١)؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، ثُمَّ نَفَيْتَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ. فهذا مبينٌ بأنفسِ الحروفِ مُستغْنٍ فيه عن غيرها؛ لأنَّ النونَ إنما دخلت لتفصلَ بين معنيين، فإذا كان الفصلُ بغيرها لم تحتج إليها.

واعلم أنَّ قولك: أَقْسَمْتُ لَأَفْعَلَنَّ، وَأَقْسَمْتُ لَاتَفْعَلَنَّ - بمنزلة قولك: قلت: وَاللَّهِ لَاتَفْعَلَنَّ، وقلت: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ.

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعلٍ ماضٍ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح غيرٌ متغيِّرة لامه، وإنما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت. فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أَبَعَدَ. وذلك قولك: وَاللَّهِ لَرَأَيْتَ زَيْدًا يَضْرِبُ عَمْرًا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ.

وإن وصلت اللام ب(قَدْ) فجيدٌ بالغ. تقول: وَاللَّهِ / لَقَدْ رَأَيْتَ زَيْدًا، وَاللَّهِ لَقَدْ انْطَلَقَ فِي حَاجَتِكَ. وسنفسر الفصل بين الفعل ب(قد) وبين الفعل إذا لم تدخله.

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبةً لقوم يتوقَّعون الخبر^(٢). فإذا قلت: قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداءً على غير أمرٍ كان بينك وبينه، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقَّعه. فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه.

فأما قولك: وَاللَّهِ لَكَذَبَ زَيْدٌ كَذِبًا مَا أَحْسَبُ اللَّهُ يَغْفِرُهُ لَهُ - فإنما تقديره: لقد؛ لأنه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦ «وتكون (لا) نفيًا لقوله: يفعل ولم يقع الفعل فتقول: لا يفعل».

وفى الخزانة ج ١ ص ٢٦٢: «فان (لا) ليست للاستقبال على الصحيح، والمضارع المنفي بها يقع حالًا: نحو: (ما لسكم لا ترجون لله وقارا)».

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ «وأما (قد) فجواب لقوله: لما يفعل فتقول: قد فعل. وزعم الخليل: أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر».

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيءٍ متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أنّ هذا على الحذف
والتعجّب ، والذي به (قد) على استقصاء الكلام (١) . فعلى هذا فأجرهما .

واعلم أنّ من العرب من يقول : الله لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد
في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء
قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأنّ حرف الجرّ / لا يحذف ويعمل إلا بعوض لما تقدّم من الشرح .

واعلم أنّ القسم لا يقع إلا على مُقسم به ، ومُقسم عليه ، وأنّ قوله عزّ وجلّ : (وَاللَّيْلِ إِذَا
يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)^(٣) . أنّ الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها

(١) في المغنى ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أنّ القسم إذا أجيب بماض متصرف
مثبت فإن كان قريبا من الحال جيء باللام و (قد) جميعا ، نحو : (تا لله لقد آثرك الله علينا) وان
كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله :

حلفتُ لها بالله حلفَةً فاجرٍ لَنَأْمُوا فما إن من حديث ولا صالى

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن
يقترن باللام وقد ٠٠٠ »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف
الجر وياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب ٠٠
وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك ٠٠ »

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل
(والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى) الواو الأخرى ليست بمنزلة
الأولى ولكنهما الواو اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مرتت بزيد وعمرو والأولى
بمنزلة الباء والتاء ، ألا ترى أنك تقول : والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها ، كما
تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخرى بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم
بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاما آخر فيكون
كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة
واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتلحف
بهما على المحلوف عليه »

وفي أعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - ص ١٠٨ جواب القسم : ان سعيكم لشيء
وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥

من الواوات للعطف لا للقسم . ولو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ، وكان الأول إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يعشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلى) . ولكنه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثم^(١)؛ لأنها ليست من حروف القسم .

واعلم أن القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ . وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ^(٢)) ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيدا .

$\frac{2}{6.02}$

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأول ؛ لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فأما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا^(٣)) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذفت اللام لطول القصة ، لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سيبويه كما ذكرناه كان بالواو

(٢) البروج : ١ - ١٢ . فى الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يعنى كفار قريش ، كما لعن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت فى تثبيت المؤمنين وتصبيرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان والحاق أنواع الأذى » وفى البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبعثن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (ان الذين فتنوا) وقال المبرد : (ان بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن فى قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاهها) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبئها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليفتنوهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١

وإذا كان (قتل) جوابا للقسم فهى جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها «

(٣) الشمس : ١ - ٩ . فى اعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضرة

هى جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

ألا ترى أن النحويين لا يقولون : قام هند ، وذهب جاريتك ، ويُجيزون : حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ؛ لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف .
وتقول : وحق الله ثم حَقَّكَ لأفعلن . ولو قلت : ثم حَقَّكَ تحمله على الموضع - كان جائزاً ،
كما قال :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (١) *

= وفى الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليئدمن الله عليهم كما دمدم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاهما) فكلام تابع لقوله (فألهمها فجسورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم فى شئ .
وفى البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير : لقد أفلح ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبعثن .
(١) صدره :

* مُعَاوَى إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحْ *

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع فى أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به المبرد على العطف على الموضع أيضاً فى ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفى موضعين من الجزء الرابع .
ولم يتعرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت فى مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادي ينسب الى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال فى الخزانة ج ١ ص ٣٤٣

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب ، وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف ، قال : ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض . وقد غلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهبها أمة ذهب ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشري تبعاً لما قاله الانباري فى الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه

أديروها بنى حربٍ عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .
أسجح بمعنى ارفق . والشعر لعقيبة بن هبيرة الاسدى جاهلى اسلامى وفد على معاوية فدفن اليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٥

وعلى هذا قرئ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ^(١)) ؛ لأنه حملة على موضع الفاء .

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ؛ لأنك عطفت قسما على قسم .

$\frac{2}{603}$

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله - لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت

فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن ، فأوصلت إليه الفعل .

فهذه جُملة هذا الباب .

(١) المنافقون : ١٠ . في سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال هذا كقول زهير :

بدا لي أنني لست مُدركُ ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جَائِئًا
فانما جروا هذا لأن الأول قد يدخله البساء فجاءوا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الأول الباء
فكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا
قبله فعل هذا توهموا هذا »

هذا باب

الفرق بين (إِنَّ) و (أَنَّ)

اعلم أَنَّ (إِنَّ) مكسورةٌ مشبهةٌ بالفعل بلفظها ، فعملها عملُ الفعلِ المتعدي إلى مفعول وقد مضى تفسيرها في بابها (١) .

فإذا قلت : (أَنَّ) مفتوحةٌ فهي وصلتها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دُونَ الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنَّما هو اسم . وذلك قولك : بلغنى انطلاقك ، وتقول : علمت أَنَّك منطلق ، أى : علمت انطلاقك . وكذلك أشهد أَنَّك منطلق ، وأشهد بِأَنَّك قائم ، أى : أشهد على انطلاقك وبقيامك . فهذا جُملة هذا .

واعلم أَنَّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاقتصار على / المفعول الأول (٢) ؛ لأنَّ الشكَّ والعلمَ إنَّما وقعا في الثانى . ولم يكن بُدُّ من ذِكرِ الأوَّل ليُعْلَمَ من الذى عُلِمَ هذا منه أو شكَّ فيه من أمره ٢ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنت لم تشكَّ في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقاً) ففيه وقع الشكُّ ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أَنَّك إنَّما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الاصل
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل ٠٠ وانما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك انما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شككا وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو؟ فانما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شككا ٠٠ »

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق - لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأنَّ المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك ،

كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن واخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه ويعمل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقا من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الهمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعمولها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقابره خلافاً لسيبويه .

في الهمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . » وانظر حاشية الصبان

ج ١ ص ٣٦٧

هذا باب

من أبواب (أَنَّ) المفتوحة

تقول : قصة زيد : أنه منطلق ، وخبر زيد : أنه يُحبَّ عبدَ الله ؛ لأنَّ هذا موضع ابتداء وخبر ،
فالتقدير : خبرُ زيدٍ محبته عبدَ الله ، وبلغني أمرُك أنك تُحبُّ الخيرَ ، فالمعنى معنى البَدَل . كأنَّك
قلت : بلغني أمرُك ، ثمَّ قلت : محبَّتُك الخيرَ ؛ لأنَّ المحبَّة هي الأمرُ / ، كما تقول : جاءني
أخوك زيد ؛ لأنَّ الأخ هو زيد^(١) .

٢
٦٠٥

وتقول : أشهد أنَّ محمدًا رسولَ الله . فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمدًا رسولَ الله ؛
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمدًا رسولَ الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذفت حروف الجرِّ وصل الفعلُ فعْمِل^(٢) ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة ؛ كما
قال عزَّ وجلَّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ^(٣)) أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جدًا .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربتُ زيدُ ، فتحذف الهاء من الصلة . ويعحسن إثباتها ؛
لأنَّها الأصل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول
وذلك قولك : بلغتنى قصتك أنك فاعل وقد بلغنى الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصه وما
أشبهها »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتك أنك تريد المعروف انما تريد : لأنك تريد
المعروف ولكنك حذفت اللام ههنا ٠٠ فان حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت
اللام من (لايلاف قريش) كان نصيا ، هذا قول الخليل « وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .
(٣) الاعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله
ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) « وانظر الكامل ج ١
ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١

واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إن) (أن) ؛ لأن المعنى واحد^(١) ؛ كما لاتقول لئن زيدا منطلق ؛ لأن اللام في معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيدا .

ولا تقول : إن لزيدا في الدار [بل تقول]^(٢) كما قال عز وجل : (إن في ذلك لآية^(٣)) . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيدا منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إن في الدار أنك منطلق ، وإن في الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لاتجوع فيها ولاتعري . وأنتك / لاتظماً فيها ولا تضحى^(٤)) ويجوز (وإنك لا تظماً فيها) على القطع والابتداء .

$\frac{2}{606}$

فالأولى على قولك : ضربت زيدا وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيدا وعمرو قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن ل (ان) أن تلي (ان) ولا (ان) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء . واعلم أنه ليس يحسن أن تلي أن ولا أن أن لا ترى أنك لا تقول : ان أنك ذاهب في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن أنك منطلق في الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى او عرفت . . . »

(٢) زيادة يقتضيها المعنى

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفي غيرها أيضا

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ . في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنتك لا تؤذى كأنك قلت : وان لك ألا تؤذى . وان شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرىء هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وانك لا تظماً فيها) وقال بعضهم (وأنتك) »

القرءان بفتح همزة أنك وكسرهما سبعيتان

الفتح بالمعطف على ألا تجسوع والكسر بالمعطف على جملة ان الأولى أو على الاستثناف -

غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الاتحاف ص ٣٠٨ الكشاف

ج ٢ ص ٤٤٩ العكبري ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤ .

هذا باب

(إِنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها

إِعلم أَنَّ هذه اللامَ تقطع ما دخلت عليه [تَمَّا قبلها] (١) . وكان حدّها أن تكون أوّل الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقا . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيد منطلقا ، فتقطع بها ما بعدها تَمَّا قبلها ، فيصير ابتداءً مستأنفا . فكان حدّها في قولك : إِنَّ زيدا منطلقا - أن تكون قبل (إِنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لزيد خير منك . فلَمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنَّ) لم يجز الجمع بينهما ؛ فجُعِلت اللام في الخبر (٢) ، وحدّها : أن تكون مُقدّمة ؛ لأنّ الخبر هو الأوّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوّل / ، فيصير هو وما فيه الأوّل . فلذلك قلت : إِنَّ زيدا منطلقا ؛ لأنّ المنطلق هو زيد . وكذلك لو قلت : إِنَّ زيدا لقي داره عمرو ، أو : لعمرو يضربه ؛ لأنّ الذي عمرو يضربه هو زيد . فهذا عبرة هذا .

٢
٦٠٧

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب ان

تقول : أشهد انه منطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله أنه لذهاب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبدا الا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فاذا ذكرت اللام ههنا لم تكن الا مكسورة كما أن عبد الله لا يكون ههنا الا مبتدأ » .

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة ان اذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر . وابن هشام والعيّني والسيوطي والأشمونى ينسبون الى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً . في المغنى ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيسا بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد » . وفي الهمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزه المبرد » . وفي العيّن ج ٢ ص ٢٤٨ « وإعلم أنه ليس دخول اللام مقيسا بعد أن المفتوحة خلافا للمبرد » وانظر الأشمونى ج ١ ص ٣٣٤ .

— كذا —

ألا ترى أنك إذا فصلت بين (إن) وبين اسمها بشيءٍ جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار لزيدا ، وإن من القوم لأخاك . فهذا يبيّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أن زيدا منطلق ، وأعلم أن زيدا خير منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إن زيدا لخير منك ، وأعلم إن زيدا لمنطلق . قال الله عز وجل : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ^(١)) . فلولا اللام لم يكن إلا (أن) ؛ كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم لزيد خيرا منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَافِعُ الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ^(٢)) . فهذا مجاز اللام .

$\frac{2}{608}$

ولو قال قائل : أشهد بأنك منطلق - لم يكن / إلا الفتح ؛ لأنها اسم مخفوض ، وعبرتها أبداً ب(ذاك) ، فيكون (ذاك) في أنها اسم تام في موضع (أن) وصلتها . فإذا قلت : علمت أن زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذلك . وإذا قلت : بلغني أن زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذلك . وإذا قلت : أشهد بأنك منطلق - فمعناه : أشهد بذلك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنك لمنطلق ؟

قيل له : هذا محال كسرت أو فتحت ؛ لأن حدّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأن عوالم الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت : أشهد بلذاك^(٣) .

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « ولو جاز ان تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بلذاك فهذه اللام لا تكون الا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال : يحلف بالله انه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول .

أشهد انه لذهاب ٠٠٠ »

وكذلك : بلغني أنك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنك لمنطلق ؛ لأنَّ (إنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .
فأما قوله عزَّ وجلَّ : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ^(١)) فمعناه :
إِلَّا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ) .

/ وأما قوله عزَّ وجلَّ : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا ^(٢)) . فدلائلهم وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطيتاني ولا سألتهما إلا وإنني لحاجزي كرمي ^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

* ألا وإنني لحاجزي كرمي *

فهذه الرواية خارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أن (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزي كرمي من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام) » .
(٢) التوبة : ٥٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم الا أنهم كفروا بالله) فانما حمله على (منعهم) » .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة ان وقال الأعلام : « الشاهد فيه كسر ان لدخول اللام في خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذف اللام لم تكن الا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا واني وقوله يوجب أن كثيرا لم يسألها ولا أعطياه لأن كرمه حجه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياهما واعطاؤهما إياه وانما يريد : اذا سألهما واعطياه حجه كرمه عن الالتفات بالسؤال وعن كفر النعمة »
والمبرد لم يرد زوايا سيبويه وانما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها أنها خارجة من ذلك التفسير .

والبيت لكثير وقبله :

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلِبُهَا وَأَذْكَرُ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والعيني ج ٢ ص ٣٠٨ .

باب

(إِنَّ) المكسورة ومواقعها

إعلم أن مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل .

وإنما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم^(١) . وذلك قولك : إن زيدا منطلق / ، وإن عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً^(٢)) فإنما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون . وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا^(٣)) أى : ولأن . وأما المفسرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل .

وزعم قوم من النحويين أن موضع (أَنَّ) خفص في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة . وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار رَبِّ في قوله :

* وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ^(٤) *

(١) قال أبو علي : كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح . وقال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح فى مواضع المفردات والكسر فى مغان الجمل أولى من تعريف أبى على لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسوفيه . وأيضا ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستثناف والحرميان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف »

وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والانحاف ص ٣١٩ وفى أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهى آية الأنبياء وليست فيها قراءة افتتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضا (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) بمنزلة (وان هذه أمتكم أمة واحدة) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا . وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وان المساجد لله) كان جيدا »

(٤) سيأتى فى الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُبَّ) كما ذكرت لك . والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالُّ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يَأْتِي منه بدلٌ .
واحتجَّ هؤلاءُ بأنَّك لاتقول : أنك منطلق بلغنى أو علمت .

ف قيل لهم : هي لاتتقدَّم إلاَّ مكسورةً ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى
معنى اللام ؛ كما تقول / : جئتُك ابتغاءَ الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال الشاعر :
وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا (١)

فإذا قلت : جئتُك أنك تُحبُّ المعروف (٢) - فالعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدَّمت ، وهذا
قد مرَّ (٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ؛ لأنَّ اللام
تقطعها ممَّا قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا ممَّا ذكرت لك أنها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية (٤) فتكون مبتدأة . كما تقول : « قال زيد : عمرو
منطلق » ، و« قلت : الله أكبر » . وقد مضى هذا في باب الحكاية (٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على
المفعول لأجله والأصل لادخاره ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .
العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة
البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .
وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئت أنك تريد المعروف انما تريد : لأنك تريد
المعروف ولكنك حذف اللام هنا » .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب من أبواب ان
تقول : قال عمرو : ان زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله ولا يجوز أن تعمل
(قال) في (ان) ، كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه اذا قلت : قال زيد : عمرو خير
الناس فان لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (أن) لان (أن) تجعل الكلام
شأنًا وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقما كما تقول زعم الشأن متفاقما فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية
مثل قوله عز وجل : (واذا قال موسى لقومه ان الله يأمركم) وقال أيضا (قال الله انى منزلها
عليكم) وكذا جميع ما جاء في القرآن من ذا » .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الاصل .

فعلى هذا تقول : « قال زيد : إن عمرا منطلق » ، و « قال عبد الله : إنك خير منه » .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ^(١)) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ
يَا مَرْيَمُ / إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ^(٢)) وقال : (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ^(٣)) .

٢
٦١٢

فَأَمَّا (أَتَقُولُ) التي في معنى الظنِّ فَإِنَّهَا تعمل في (إِنَّ) عملها في الاسم ، كما قال :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(٤)

وكما قال :

أَمَّا الرَّجُلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا^(٥)

لأنه يريد الظن . فعلى هذا تقول : متى تقول أن زيدا منطلق^(٦) ، وأتقول أن عمرا خارج .
فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ؛ كما أنك تقول : زيد منطلق ،
تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المائدة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على اعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعناها فلم
يرد قول اللسان وانما أراد اعتقاد القلب .

بنى لؤى . المفعول الأول ، و (اجهالا) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكيميت ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنوَامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَ

ولعمر أبيك مبتدا حذف خبره وجوبا أى قسمي وجواب القسم محذوف أيضا .

والبيت للكيميت من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزانة ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤ .

(٥) استشهد به سيبويه أيضا كالبيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعنا) .

والبيت لعمر بن أبى ربيعة من قصيدة فى الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : اذا

لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وان أردت الحكاية قلت متى

تقول : أنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكى فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال

عمرو : انه منطلق »

هذا باب

من أبواب (إِنَّ) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إِنَّ زيدا يقوله ، وقد شربوا حتى إِنَّ أحدهم يجز بطنه ؛ لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أَنَّك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقوله .

٢
٦١٣

ولقلت في هذا الموضع : (أَنَّ) كان محالاً ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) مصدر يُنبئ عن قصة ، فلو كان : قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالاً^(١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أَنَّك تظلم الناس - كان من مواضع (أَنَّ) المفتوحة ؛ لِأَنَّ المعنى : بلغني أمرُك حتى ظلمك الناس^(٢) . وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق^(٣) . لا تكون إلا المكسورة ؛ لِأَنَّ المعنى : ظننت زيدا هو منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . ولقلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت - لكان المعنى :

ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرُك أَنَّك تظلم الناس - كان جيّداً ، لِأَنَّ المعنى : ظننت أمرُك ظلمك الناس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (أن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى ان زيدا يقوله ، وانطلق القوم حتى ان زيدا لمنطلق (فحتى) هنا معلقة لا تعمل شيئاً في (ان) كما لا تعمل اذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء و (حتى) بمنزلة (اذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلاً لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالاً لأن (أن) تصير الكلام خبراً ، فلم يجوز ذا وجاز على الابتداء » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحقق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ، ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .

(٣) يجب كسر همزة ان اذا وقعت خبراً عن اسم ذات في الحال أو في الأصل .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق^(١) ، إنما تريد : فإذا هو أحمق ؛ كما قال :

وكنْتُ أرى زيدا - كما قيل - سيِّدا إذا إنه عبْدُ القفا واللهازم^(٢)

٢
٦١٤

وتقول / : عهدي به شابا وإنه يومئذ يفخر^(٣) ، أي : وهذه حاله . ولو قلت : أنه جاز على بُعد . كأنك قلت : عهدي به شابا وبفخره . وكذلك لو قلت : رأيت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق ، وكنت أراه حرا فإذا إنه عبد ، ولو قلت : أنه جاز . كأنك قلت : ظننته حرا فإذا العبودية أمره .

فأما قوله : (لا جرم أن لهم النار^(٤)) . ف (أن) مرتفعة بجرم : ومعناها : - والله أعلم -

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك اذا قلت : مررت فاذا انه يقول : ان زيدا خير منك ٠٠٠ فحال (اذا) ها هنا كحالها اذا قلت : اذا هو عبد القفا واللهازم وانما جاءت ان ههنا لانك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى هو منطلق .
ولو قلت : مررت فاذا انه عبد تريد : مررت به فاذا العبودية واللؤم كأنك قلت مررت فاذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (ان) في هذا الموضع جاز »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على وقوع (ان) بعد اذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهمزة) .

أرى : بضم الهمزة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مفاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيدا وثالثها سيِّدا وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لهزمة بكسر الأول والثالث وهما عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حوَّاهما .

من جعل اذا الفجائية ظرفا كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفا كان الخبر محذوفًا والتقدير : فاذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أي فاذا أمره العبودية

والمعنى : كنت أظن زيدا سيِّدا شريفا كما قيل فيه فظهر انه لثيم .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ وابسن يعيش ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبيان ج ١ ص ٣٣٠

(٣) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على (شابا) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوبا والتقدير اذ كان شابا . وعلى فتح همزة (ان) يكون المصدر المؤول من أن ومعمولها معطوفا على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال انما حاكى مثلا سيبويه قال في ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيت شابا وانه يفخر يومئذ كأنك قلت : رأيت شابا وهذه حاله تقول هذا ابتداء ولم تحمل (ان) على رأيت ، وان شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت » .

(٤) النحل : ٦٢ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار)

ف (أن) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار

حَقُّ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ (١) أَى : لَا يُحَقِّنَنَّكُمْ .
قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَّمْتَ فَرَازَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَعْضُبُوا (٢)

= وقول المفسرين : معناها : حقا أن لهم النار يدلك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت
فجرم قد عملت فى أن ٠٠ ٠

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء فى القرآن الكريم
فى الآيات الخمس فى القراءات السبعية ، وغيرهما يجوز كسر الهمزة بعد (لا جرم) وقد قرئ فى
الشواذ بالكسر فى قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون)
شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحييط - ط ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦
وخلاصة توجيه فتح همزة ان وكسرها بعد لا جرم كما يأتى :

أ - (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماض بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد
والمصدر المؤول فاعل للفعل .
وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستتر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم او قولهم
أن لهم النار .

ب - جرم مصدر بمعنى القطع ف (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا
انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول خبر للا نانية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .
ج - ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقا والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء
أما توجيه كسر الهمزة فعلى أن لا جرم بمنزلة القسم ف (ان) مكسورة الهمزة لأنها وقعت
فى جواب القسم .
وفى الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقسامنه الجائزة ، فهى
قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأما القالى ج ٣ ص ٢١٠ والكشاف ج ٣
ص ٣٧٣ والبحر المحييط ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب
للجواليقى ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ .
(١) المائدة : ٢ ، ٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم فى البيت
فعل متعد وهى فى الآية فعل لازم .
والفاعل لجرم فى البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبى أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لعطية بن عفيف فى رناء كرز العقيلي وكان
طعن أبا عيينة وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزارى يوم الحاجر
الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجواليقى ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاقتضاب ص ٣١٣ - شواهد
الكشاف ص ٣٢ . واللسان (جرم)

وتقول : ألا إنه منطلق . ف(ألا) تنبيه ، و(إنه) مبتدأة . وتقول : أما إنه منطلق على ذلك المذهب .

ولو قلت : أما أنه منطلق ، جاز على معنى : حقاً أنه منطلق . إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : (حقاً) ؛ لأنهم بضعونها / في موضعها . فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك (١) .

$\frac{2}{615}$

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ ، وتقول : أما انه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما انه منطلق فانه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : انه منطلق فانه بمنزلة قوله : الا كأنك قلت : ألا انه ذاهب وتقول : أما والله انه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله انه ذاهب وإذا قلت : أما والله انه ذاهب فكأنك قلت : الا والله انك لأحمق ،

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتَّصلت بشيءٍ منهنَّ (أَنَّ)

تقول : يومَ الجمعة أنك خارج ، واليومَ أنك راحل ، ولك على أنك لا تُؤدِّي ؛ لأنَّه أراد : يومَ الجمعة خروجك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على ترك الأذى ؛ ألا ترى أنك لو وضعت (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكننت تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليوم إنَّك منطلق ، ولك على إنَّك لا تُؤدِّي ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّك منطلق اليوم ، وإنَّك لا تُؤدِّي لك على^(١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنَّما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصلح فيها / التقديم والتأخير ؛ كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيره ، لأنَّها موضوعة موضع المصدر .

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء^(٢) فإنَّك مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ؛ ألا ترى أنك تقول : أما زيدا فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا : أحقا انك منطلق على القلب كأنك قلت : انك ذاهب حقا وانك ذاهب الحق وانك منطلق حقا فقال : ليس هذا من مواضع (ان) لأن (ان) لا يبتدأ بها في كل موضع ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة انك ذاهب تريد : انك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضا لا محالة انك ذاهب تريد : انك لا محالة ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (اما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ؛ ألا ترى أن الفاء لازمه لها أبدا » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ،
أو فضربت زيدا .

ولو قال قائل : أمّا يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل لجاز ، فيكون التقديم : مهما يكن من شيء
ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمّا) .

والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أمّا زيد فمنطلق ، (فأمّا اليتيم
فلا تقهر^(١)) ، (وأمّا ثمود فهديناهم^(٢)) و (أمّا من استغنى . فأنّت له تصدّى^(٣)) فالعنى : /
مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنما تقديرها في الكلام كلبه التقديم والتأخير ، لا يكون
إلا على ذلك .

٢
٦١٧

(١) الضحى : ٩

(٢) فصلت : ١٧ . في سيبويه ج ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود
فهديناهم) وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمرة وشغلته به ، ولولا
ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) »

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفتح من الشواذ .

الاتحاف ص ٢٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٣) عبس : ٦ ، ٥

هذا باب

من أبواب (أَنْ) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - أَنَّهُ سَيُكْرِمُكَ ، وذلك أَنَّكَ قد أردت : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاك - سَيُكْرِمُكَ ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها إِلَّا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (أَبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ^(١)) فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا . ونحن ذاكروه في آخر الباب إن شاء الله . ونظير تكرير (أَنْ) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ^(٢)) وقوله عزَّ وجلَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا^(٣)) . وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا^(٤)) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عُمر الجرمي / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ^(٥)) . فالتقدير : - والله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أَنَّ) توكيدا . وإن كسرهما كاسرُّ جعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لأنَّ ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عزَّ وجلَّ : (قُلْ

(١) المؤمنون : ٣٥

في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء مبدلا من هذا الباب (أبعدهم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ، فكانه على : أبعدهم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج . ومثل ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ . في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم) ولو قال : فان - كانت عربية جيدة »

والقراءة بكسر الهمزة من (فان) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ^(١) (فَإِنَّ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرَتْ ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك : من يأتي فإنني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أَنَّ) في موضع المصدر .

فهذا قول ليس بالقوي ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضم الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ^(٢)) . أي فوجوب الرحمة له .

والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

٢
٦١٩

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قَبْلُ سِوَى الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ وَهِيَ (أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فإن يكون (أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعا بالظرف . كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ إخراجكم . فهذا قول حسن جميل^(٣) .

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقراءة الفتح والكسر في أنه وفي فإنه من السبعة . غيث الفتح ص ٩٠ - شرح الساطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ ... وانظر العكبري ج ١ ص ١٢٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

* * *

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه في اعراب الآية (أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال :

قال محمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرر (أن) فيها على وجهين :

أحدهما : أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ إخراجكم فإنكم مخرجون هو الإخراج وعمل الظرف وهو (إذا) فعن ثم لم يعز الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة أنك ذاهب لأن معناه : ذهابك وهذا خلاف قوله في الظروف وهو يقول أيضا لا يجوز أيضا يوم الجمعة أنك ذاهب وحجته قوله : لأن (أن) لا تبدأ في كل موضع ، هذا كلام لا وجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالعلل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ وكنتم ترابا وعظاما مخرجون فلما تباعد (مخرجون) عن (أن) ردما تؤكدنا ومثل هذا في القرآن كثير من ذلك (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم رد (أن) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم =

وأما سيبويه فكان يقول : المعنى : أن (يَعِد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى
لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْإِخْرَاجُ ؟ .

ومثله (أفان مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون ان مت .
وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله
ورسوله فإن له نار جهنم) ولم يقل صوابا لأن ما بعد الفاء لا يكون الا مبتدأ ولكنه انما فتح
على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عندى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت
لك من قبل وكذلك قول الجرمى .

* * *

ورد على المبرد ابن ولاد فى الانتصار فقال :
قال أحمد : أما قوله : ان (اذا) عملت فى (أن) فقد مضى رده فى القول فى أن الظروف
لا ترفع وأتينا فى ذلك بما اغنى عن الاعادة اذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد
بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب اليه لجاز أن يكون الكلام مكثفيا باذا والاسم الذى فى تأويل
المصدر فتقول : اذا متم الاخراج ، واذا متم أنكم مخرجون وهذا لا يجوز لأن الاخراج من صلة
الكلام الأول الذى قبل (اذا) وهو جواب (اذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها
ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وانما استغنينا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل
الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا ان شاء الله أزورك .
وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وانما فتحت
(أن) ولم تكسر اذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن
تقدم ههنا صلة الخبر على أن ، كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جعلت مصدرا
وجعلت اليوم خبرا مقدا .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان (ان) لا تبدأ فى كل موضع فالذى أنكروه
أنه لم يصحبه هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر العلل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك
وخطب به فى أبواب كثيرة ومواضع بين فيهما ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح اعادتها
عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فيأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة
ولا كل قول يمكن فيه ذلك فان كان هذا ممكنا فقد كان بذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه
لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيما غلط فيه
اذ كانت دعواه صحيحة

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه فى البديل ، وهل
البديل الا تكرار الاسم الأول مؤكدا بتكرره ؟ ألا ترى الى قول سيبويه فى باب البديل : ان
الاسم الثانى يثنى توكيدا فقد جعله مثنى وانما سماه هذا مكررا لأنه يأتى على نوعين : منه ما
يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك
زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكررا وهو بدل باى اسم سماه =

= الأمر أنه لا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الاعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يعرب الثانية باعراب الأولى والا جعل هذا الاسم فى الكلام لا موضع له من الاعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان اعرابه كاعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررتة توكيدا .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتركرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ فى بعض .

فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخطون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام الا بها ولا يتم جوبها والأولى ليست كذلك لأن المجيء بها فى الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قائلاً قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لقلت : أفقام عمرو وان شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه فى هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثانى لأن الأول لا يجوز حذفه والثانى جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله فى قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم) وقوله : ان ما بعد الفاء لا يكون الا مبتدأ ، فهذا رد على القراء فى قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وانما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهى اذا كانت مبتدأ فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل الى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدراً فى موضع الابتداء فيفتحها ويضم الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأً وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يجيزه أحد ولا سمع فى كلام عربى (ينظر كلام المبرد فى المتضبط عن الآية) .

وأما الذى رآه صواباً وعدل عن قول الأخفش اليه وهو التكرار الذى ذكره فى المسألة الأولى فهو قول سيبويه فى البديل وانما غير الكلام بقوله : التكرار والا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الاعراب وذلك يلزمه أن يعربها باعراب الأولى لا غير وانما التبس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كناية عن جملة وهى الجملة التى بعدها (يريد ضمير شأن) فاذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البديل على المعنى وتغير اللفظ لانك تقول اذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لمن يحادد الله ورسوله نار جهنم) فبطل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود فى (من) فى هذه التى صارت بمعنى الذى ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التى فى (له) عاملة فى الهاء العائدة على (من) التى للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن فى (من) التى قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هى فى المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

واعراب هذه الآية جعله أبو نزار الملقب بملك النحاة فى (المسائل العشر المتعبات الى الحشر) وقد ذكر هذه المسائل السخاوى فى كتابه سفر السعادة وكان اعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطى فى الأشباه والنظائر ج ٣

ص ١٥٨ - ١٨٣

وهذا قول ليس بالقوى (١).

= واعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢
وانظر فى اعرابها الكشاف ج ٣ ص ٤٧ والعكبرى ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦
ص ٤٠٤. وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٣ .
(١) اجاز المبرد فى نحو : فى الدار عبد الله ان يكون عبد الله مرتفعا بالطرف وهو مذهب
الاخفش ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار ص ١٢٤ - ١٢٢

هذا باب

(أَنْ) و (إِنْ) الخفيفتين

إِعلم أَنْ « أَنْ » تكون في الكلام على أربعة أوجه (١) :

فوجه : أَنْ تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرًا ؛ نحو قولك : أريد أن تقوم يا فتى ؛
أى : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يا فتى ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (٢) ، أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ) (٣) .
ووجه آخر : أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٤) . لو نصبت بها وهي مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيب والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير هذا في موضع عملها خفيفة (٥) .

والوجه الثالث أَنْ تكون في معنى (أَيْ) التي تقع للعبارة والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « ف (أَنْ) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أَنْ تكون (أَنْ) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها

والآخر : أَنْ تكون فيه بمنزلة (أَيْ)

ووجه آخر : هي مخففة محذوفة

ووجه آخر تكون فيه لفوا ، وذلك نحو قولك : لما ان جاء ذهب ، وأما والله أن لو نعدت

لاكرمتك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤

(٣) النور : ٦٠

(٤) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وأخر دعواهم أن

الحمد لله رب العالمين) وأخر قولهم : أن لا اله الا الله فبلى قوله : أنه لا اله الا الله وعلى انه

الحمد لله » .

(٥) باب (أَنْ) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨

(وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ^(١)) . ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا ، تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكون زائدة مؤكّدة ؛ وذلك قولك : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ قَمْتُ ، ووالله أن لو فعلت لأكرمتك^(٢) .

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه^(٣) .
فمن ذلك / (إن) الجزاء ؛ وذلك قولك : إن تَأْتِي آتِكَ ، وهى أصل الجزاء ؛ كما أن الألف أصل الاستفهام^(٤) .

٢
٦٢١

وتكون فى معنى (ما)^(٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغَيَّرُ . وذلك كمدّهم بنى تميم فى (ما) .

وغيره يُجِيزُ نصب الخبر على التشبيه بليس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ؛ لأنه لأفضل بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ^(٦)) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا^(٧)) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فانت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (إن) فتكون للمجازاة .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل (أن الكافرون

إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ. التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام عُلِمَ أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيد لمنطلق ، وعلى هذا قوله عز وجل : / (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ. (٢)) (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ (٣)).

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدا ، كما تقول : إن زيدا لمنطلق .

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، وتردّها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردّها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، و (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ^(٥)) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك . قال زهير :

ما إن يكاد يُخْلِئُهُمْ لِيُوجِّهَتَهُمْ تَخَالِجُ الْأَمْرَ إِنْ الْأَمْرُ مُشْتَرَكٌ^(٦)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : ان زيد لذهاب ، وان عمرو لخير منك . لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينفي بها . ومثل ذلك (ان كل نفس لما عليها حافظ) انما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (ان كل لما جميع لدينا محضرون) انما هي : لجميع ، و (ما) لغو . وقال تعالى (وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وان نظنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول : ان عمرا لمنطلق ، واهل المدينة يقرعون (وان كلالا ايوفينهم ربك اعمالهم) يخففون وينصبون . » وانظر ج ١ ص ٤٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠

(٢) قرئ في السبعة بتخفيف الميم في لما وبتشديدها ، وعلى التخفيف فما زائدة وان مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (الا) و (ان) نافية .

الاتحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤

(٣) الصافات : ١٦٧

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام الى الابتداء كما صرفتها (ما) الى الابتداء في

قولك : انما . وذلك قولك : ما ان زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

وما إن طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (ان) الزائدة

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم . تخالج الامر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا

وبعضهم نصنع كذا . الامر مشترك . معناه : لا يجتمعون على رأى واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠

ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكنَّ مَنَانَا ودَوْلَةَ آخَرِينَا (١)

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّفت من الثقبلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح

ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما

دخلت على الابتداء وخبره ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّفتا كانتا

بمنزلة فعلٍ محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عملاً تاماً (٢) . فذلك قولك : لم يك زيد منطلقاً ،

فعمل عملاً والنون فيه . والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ.

لابالغنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجه من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إنَّ هذان لساحران) (٣) ، فيؤدِّي خطأ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقبلة

في قراءة ابن مسعود (إنَّ ذان لساحران) .

٢
٦٢٣

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه

شئ لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فادخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين

ضموا إليها (ما) .

(٣) في الاتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر

ويعقوب وخلق بتشديد (ان) . و (هذان) بالالف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (ان) و (هذان) بالالف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطأ ، وذلك أن (ان) المخففة

أهملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (ان) بتشديد النون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف النون . وهذه القراءة

واضحة من حيث الاعراب . لكن استشكلت من حيث خطأ المصحف ، وذلك أن هذين رسم

بغير الف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع

صحة القراءة وتواترها ،

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥

تمّ الجزء الثاني والحمد لله ربّ العالمين
يتلوه في الجزء الثالث : هذا باب (أن) المفتوحة وتصرفها

$\frac{2}{624}$

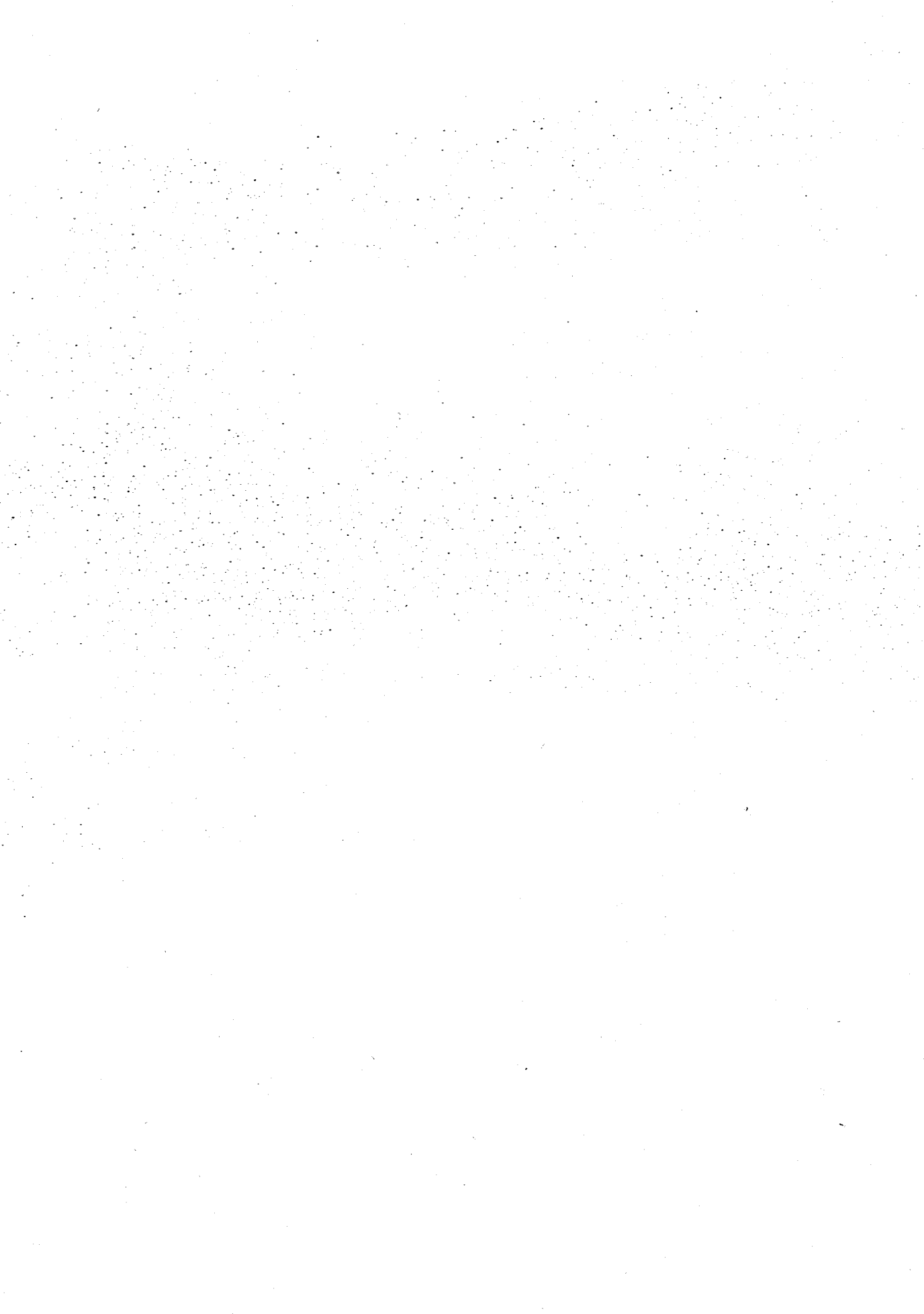
/ كتب مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وهو يسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة له ولأصحابه

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

$\frac{2}{625}$

/ مسألة ميراث والجواب عنها أضيفت إلى النسخة ،

وأخذت رقم ٦٢٥



فهرس ابواب الجزء الثاني من المقتضب

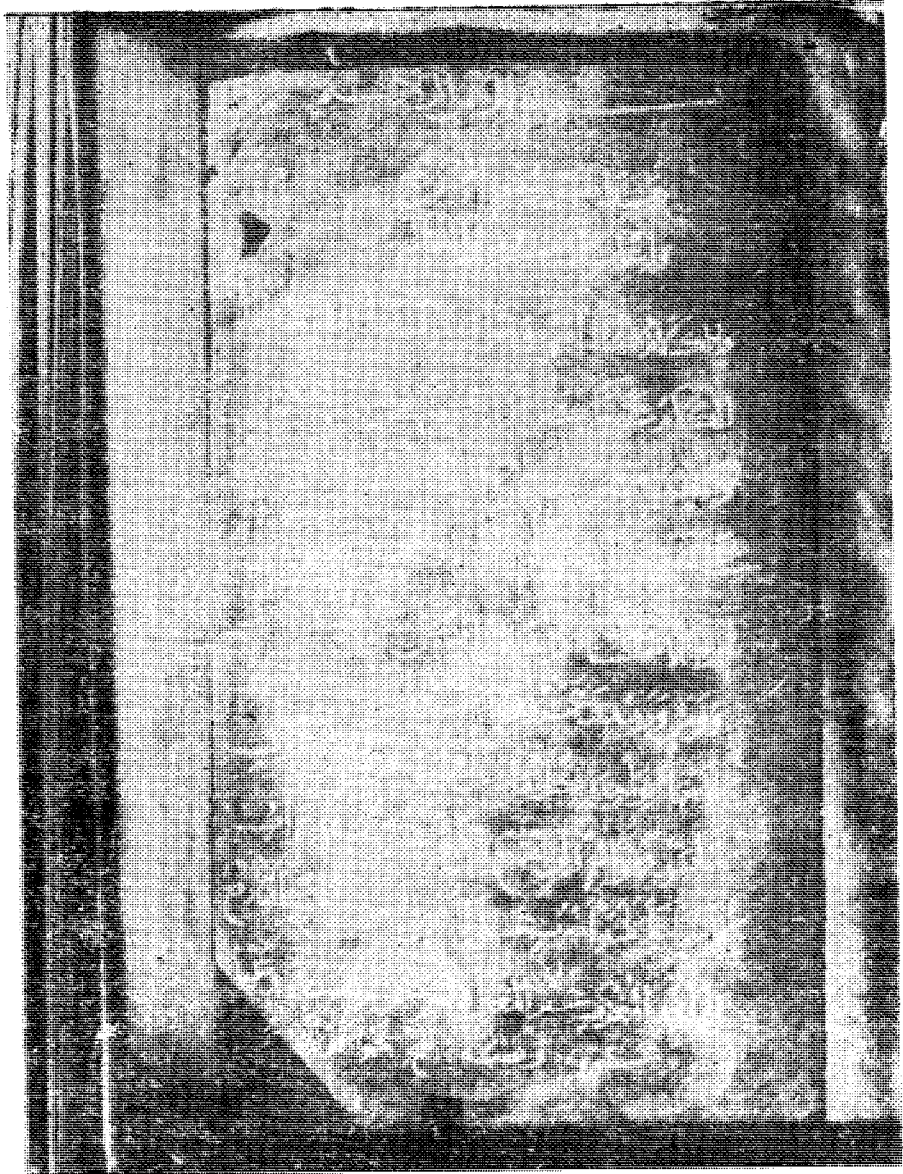
صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال .
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال .
١٠	هذا باب (إذن)
١٤	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله .
١٦	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأً مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرَّ شاعر .
٢٥	هذا باب الواو .
٢٨	هذا باب (أو) .
٣٠	هذا باب (أن) .
٣٣	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول .
٣٨	هذا باب (حتى)
٤٢	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : النصب والرفع .
٤٤	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال .
٤٦	هذا باب المجازاة وحروفها .
٥٩	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها .
٦٥	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك .

- ٦٨ هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا .
- ٧٤ هذا باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه .
- ٨٢ هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها .
- ٨٧ هذا باب ألفات الوصل والقطع .
- ٨٨ هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل ، والأفعال الممتنعة من ذلك .
- ٩٢ هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر .
- ٩٥ هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها .
- ١٠٤ هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها .
- ١٠٧ هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة .
- ١١٠ هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة .
- ١١٣ هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة .
- ١٢٤ هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها .
- ١٢٩ هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته .
- ١٣١ هذا باب الأمر والنهي .
- ١٤٠ هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعم وبئس وما وقع في معناهما .
- ١٥٣ هذا باب العدد وتفسير وجوهه والعلّة فيما وقع منه مختلفا .
- ١٧٥ هذا باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه .
- ١٧٨ هذا باب ما يضاف من الأعداد المنوثة .
- ١٨١ هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل : كقولك : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة .

- ١٨٥ هذا باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة .
- ١٨٨ هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فَعْلَة .
- ١٩٣ هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الباء والواو التي ياءتهنّ وواوتهنّ لامات .
- ١٩٥ هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف .
- ٢٠٩ هذا باب ما يجمع ثَمَا عدّة حروفه أربعة .
- ٢١٦ هذا باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة .
- ٢٢٢ هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة .
- ٢٢٥ هذا باب ما كان اسماً على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة .
- ٢٢٨ هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد .
- ٢٣٠ هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلُّهُنَّ أصل .
- ٢٣١ هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه .
- ٢٣٢ هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث .
- ٢٣٤ هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين .
- ٢٣٥ هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة .
- ٢٣٦ هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه .
- ٢٣٧ هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف .
- ٢٤٠ هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف .
- ٢٤٣ هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف .
- ٢٤٩ هذا باب تحقير بنات الخمسة .
- ٢٥١ هذا باب تصغير الأسماء المبنية من أفعالها .
- ٢٥٥ هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمان

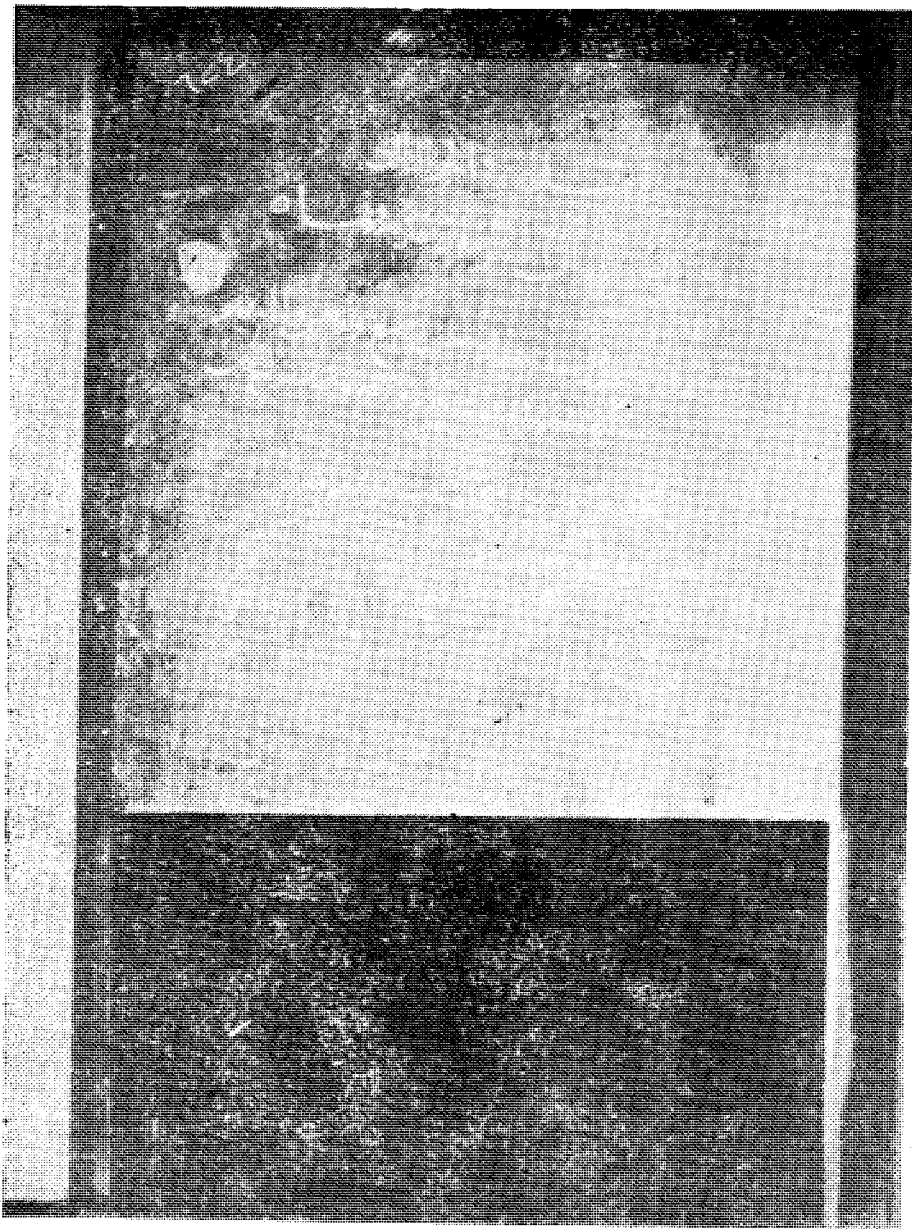
- ٢٥٧ هذا باب ما يحقَّر على مثال جمعه على القياس لاعلى المستعمل .
- ٢٥٩ هذا باب ما كان على أربعة أحرف بما آخره حرف تأنيث .
- ٢٦٦ هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين .
- ٢٦٨ هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك نحو : علباء و حرباء و زيزاء ونحوه .
- ٢٦٩ هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف بما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف .
- ٢٧١ هذا باب ما يصغَّر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها .
- ٢٧٥ هذا باب تحقيق الظروف من الأزمنة .
- ٢٧٩ هذا باب تصغير ما كان من الجمع .
- ٢٨٠ هذا باب ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو نحو : باب وناب ودار وما أشبهه .
- ٢٨٣ هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين .
- ٢٨٥ هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام .
- ٢٨٦ هذا باب ما يسمَّى به من الجماعة .
- ٢٨٧ هذا باب تحقيق الأسماء المبهمة .
- ٢٩٢ هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها .
- ٢٩٣ هذا باب التصغير الذي يسمِّيه النحويون تصغير الترخيم .
- ٢٩٤ هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا وسندكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله .
- ٢٩٤ هذا باب (أَيّ) مضافة ومفردة في الاستفهام .
- ٢٩٧ هذا باب مسائل (أَيّ) في الاستفهام .
- ٣٠٢ هذا باب (أَيّ) إذا كنت مستفهما مستثبنا .
- ٣٠٤ هذا باب (أَيّ) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة .

- ٣٠٦ هذا باب (مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة .
- ٣٠٩ هذا باب (مَنْ) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة .
- ٣١١ هذا باب (مَنْ) إذا أردت أن يضاف لك الذى تسأل عنه .
- ٣١٢ هذا باب الصفة التى تجعل وما قبلها بمنزلة شىء واحد فيحذف التنوين من الموصوف .
- ٣١٧ هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما مما يكون آخر الكلام فى الاستفهام .
- ٣١٨ هذا باب القسم .
- ٣٢٥ هذا باب الأسماء التى يعمل بعضها فى بعض وفيها معنى القسم .
- ٣٣٣ هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون فى كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا فى هذا الموضع الذى أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ .
- ٣٤٠ هذا باب الفرق بين إن وأن .
- ٣٤٢ هذا باب من أبواب أن المفتوحة .
- ٣٤٤ هذا باب إن إذا دخلت اللام فى خبرها .
- ٣٤٧ باب إن المكسورة ومواقعها .
- ٣٥٠ هذا باب من أبواب (إن) المكسورة .
- ٣٥٤ هذا باب الظروف و(أما) إذا اتصلت بشىء منهن (أن) .
- ٣٥٦ هذا باب من أبواب (أن) مكررة .
- ٣٦١ هذا باب (أن) و(إن) الخفيفتين .



نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

* كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الاول ...
ولكن تأخر تصويرها افسطرننا ان نضعها في هذا الجزء ...



نموذج الصفحة الاخيرة من الجزء الثاني



نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث

المقتضب

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

الجزء الثاني

تحقيق
محمد عبد الخالق عزيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

علا الكتب - بيروت

المقضب

الجزء الثاني

الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطّي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة

الناصرىّ عفا الله عنه